

جمهورية مصر العربية
معهد التخطيط القومى



سلسلة قضايا التخطيط والتنمية
رقم (١٤٣)

سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر

ديسمبر ٢٠٠١

" المحتويات "

الصفحة	الموضوع
	- مقدمة
١	<u>الفصل الأول : الأسواق العالمية لحاصلات الخضر</u>
١	١٠١ - الإنتاج العالمى من حاصلات الخضر
٧	١٠٢ - التجارة العالمية لحاصلات الخضر
٨	١٠٢٠١ - الصادرات العالمية من حاصلات الخضر
٣٠	٢٠٢٠١ - الواردات العالمية من حاصلات الخضر
٥١	<u>الفصل الثانى : اثر التكتلات الاقتصادية العالمية على الصادرات</u>
	المصرية من الخضر
٥٣	١٠٢ - التكتلات الاقتصادية العالمية
٥٣	١٠١٠٢ - التكتلات العربية والأفريقية والآسيوية
٥٣	١٠١٠١٠٢ - تكتلات الدول العربية
٥٧	٢٠١٠١٠٢ - تكتلات القارة الافريقية
٦١	٣٠١٠١٠٣ - تكتلات قارة آسيا
٦٤	٢٠١٠٢ - تكتلات أوروبا وأمريكا الشمالية
٦٤	١٠٢٠١٠٢ - اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية
	(النافتا)
٦٥	٢٠٢٠١٠٢ - التكتلات الأوروبية
٧٩	٢٠٢ - صادرات الخضر المصرية ومدى تأثرها بالتكتلات
٧٩	١٠٢٠٢ - الواقع التصديرى لحاصلات الخضر بين الصادرات الزراعية
٨٤	٢٠٢٠٢ - العقبات التى تواجه الصادرات المصرية من الخضر الى
	الاتحاد الاوروبى
٨٦	٣٠٢٠٢ - التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من الخضر وأثرها
	على تطور الصادرات
٨٦	١٠٣٠٢٠٢ - صادرات البطاطس
١٠٤	٢٠٣٠٢٠٢ - صادرات الطماطم
١١٦	٣٠٣٠٢٠٢ - صادرات البصل الطازج
١٢٧	٤٠٣٠٢٠٢ - صادرات الثوم
١٣٩	٥٠٣٠٢٠٢ - صادرات الفاصوليا الخضراء
١٥١	٦٠٣٠٢٠٢ - صادرات الخرشوف
١٦١	٧٠٣٠٢٠٢ - صادرات البطيخ

" تابع المحتويات "

الصفحة

الموضوع

الفصل الثالث - إنتاج وتسويق حاصلات الخضر المصرية

١٠٣ - الإنتاج المصرى من حاصلات الخضر ومزاياه النسبية

١٦٢

١٠٣ - تطور الإنتاج والمساحة والإنتاجية من حاصلات الخضر

١٦٣

٢٠٣ - المزايا النسبية لمصر فى إنتاج بعض حاصلات الخضر

١٦٣

٢٠٣ - الجداره التسويقية لبعض حاصلات الخضر المصرية

١٧٤

٣٠٣ - المسارات والهوامش التسويقية لبعض حاصلات

١٧٥

الخضر التصديرية

الفصل الرابع :- ادارة وتنظيم العملية التصديرية

١٨٢

١٠٤ - البنيان المؤسسى للجهات العاملة فى قطاع تصدير

١٨٢

الخضر

٢٠٤ - الإجراءات والتشريعات المنظمة لعملية التصدير

١٩٣

١٠٤ - إجراءات التصدير

١٩٣

٢٠٤ - التشريعات والقرارات المنظمة لتصدير الخضر

١٩٦

٣٠٤ - أهم القرارات والإجراءات المحفزه على تنمية

١٩٩

الصادرات

٣٠٤ - التحديات التى تواجه تنمية الصادرات من الخضر

٢٠٢

الفصل الخامس : سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر

٢٢٠

١٠٥ - وجود استراتيجية وخطة متكاملة لإنتاج وتصدير الخضر

٢٢٠

٢٠٥ - تطوير البنية المؤسسية للأجهزة والهيئات الحكومية الخاصة

٢٢١

٣٠٥ - إقامة مناطق متخصصة فى إنتاج الخضر التصديرية

٢٢٢

٤٠٥ - تطوير وتحسين أداء الخدمات المرتبطة بإنتاج وتسويق الخضر

٢٢٣

٥٠٥ - وضع نظام مرن وعادل لضمانات وحوافز انتاج وتصدير الخضر

٢٢٥

- الموجز والتوصيات

٢٢٩

- ملاحق

٢٨٠

- مراجع

مقدمة:

تأتى تنمية الصادرات المصرية فى مقدمة القضايا التى توليها الدولة إهتماما كبيرا للمساهمة فى التخفيف من عجز الميزان التجارى ودفع عجلة التنمية ، وقد زادت التغيرات الإقتصادية التى شهدتها الساحه العالميه خلال العقد الأخير من القرن الحالى من أهمية العمل على النهوض بالصادرات ، ويأتى فى مقدمة تلك التغيرات الإتفاقيه العامه للتعريفات والتجاره "الجات" وماسينتج عنها من فتح الحدود أمام المنتجات الأجنبية وتعاضم حدة المنافسة ، والتكتلات الإقتصادية وإتفاقيات الشراكه والتعاون الثنائيه ومأفرزته من مميزات وتفضيلات سهلت إسياب السلع فيما بين دول تلك التكتلات والإتفاقيات من جهه ، وعراقيل وقيود أمام وارداتها من باقى الدول من جهه أخرى.

ولقد إستطاعت دول عده أن تنمى صادراتها بشكل متسارع حتى أصبحت تشكل الصادرات نسبته عاليه من الناتج المحلى الإجمالى لها ، حيث وصلت خلال عام ١٩٩٩ إلى نحو ٩٨% منه فى ماليزيا ، و ٢٩% فى تونس ، و ٢٨% فى المغرب ، بينما بلغت ٤% فقط فى مصر ، كما بلغ نصيب الفرد من الصادرات فى تلك الدول نحو ٣٣٩١ دولار ، ٦٠٠ دولار ، ٢٥٠ دولار ، ٦٣ دولار على التوالي .

ويعنى ذلك أن المسافه مازالت شاسعة بين الصادرات السلعيه المصريه ومثيلتها فى دول أجنبية وعربية لاتختلف كثيرا إمكاناتها عن الإمكانيات المصريه ولم تصل إلى درجات متقدمة من النمو الإقتصادى ، ولاتملك العقول المتميزه أو التكنولوجيا الأكثر تطورا ، وإنما نفذت سياسات صارمة وخطط متتاليه إستطاعت من خلالها أن تحقق التقدم الذى وصلت إليه ، الأمر الذى يجعل الآمال رحبه أمام تنمية الصادرات الوطنيه خلال الحقبة الزمنية القادمه .

ومن بين الصادرات الوطنيه تأتى الصادرات الزراعيه بصفه عامه وصادرات الخضر منها بصفه خاصه فى مقدمة القطاعات التى تحتاج لإهتمام خاص نظرا للتراجع الكبير فى تلك الصادرات خلال السنوات الأخيره ، حيث إنخفضت الأهميه النسبيه للصادرات الزراعيه خلال عام ٢٠٠٠ إلى نحو ١٣,٧% من إجمالى قيمة الصادرات ، كما إنخفضت

الأهمية النسبية لصادرات الخضر إلى نحو ١١.٤% فقط من إجمالي قيمة الصادرات الزراعية.

ولعل السؤال الذى يطرح هو لماذا هذه الحالة المتردية التى عليها الصادرات الزراعية المصرية والخضروات منها ؟ والإجابة على هذا السؤال تعرضت لها دراسات كثيرة ، والمصدرين أنفسهم واجهوا نفس السؤال وحاولوا الإجابة عليه ، بل إن الدوله ذاتها تعرضت للإجابة على هذا السؤال من أجل وضع الحلول الملائمة لتنمية الصادرات الزراعيه ، ومع ذلك ظل الحال كما هو عليه ، مع أن الأمانه تقتضى القول أن الدوله بذلت جهودا مخلصه من أجل تجاوز الصادرات لمأزقها الحالى تمثلت فى التوقيع على العديد من الإتفاقيات الإقليميه والدوليه ، إقامة المناطق الحره ، وتبسيط الإجراءات ، ومنح بعض الحوافز الضريبية والجمركيه ، وتخفيض سعر الصرف وغيره ، إلا أن هذه الجهود مازالت غير كافيه ، والدليل الملموس على ذلك تواضع حصيلة الصادرات الزراعيه والخضروات منها.

وفى هذا السياق وإنسجاما مع أن المؤسسات العلميه يجب أن يكون لها دورها المتميز فى حل مشكلات المجتمع ، ومعهد التخطيط القومى من بينها ، فإن مركز التخطيط الزراعى بالمعهد يقدم هذه الدراسه فى محاوله إضافيه لما بذل من محاولات من أجل تنمية الصادرات من الخضر وبالأخص من محاصيل محدده هى البطاطس ، البصل ، الثوم ، الفاصوليا الخضراء ، الطماطم ، الخرشوف ، البطيخ .

وقد تم التركيز على حاصلات الخضر دون غيرها من الحاصلات الزراعيه نظرا لما يحتله إنتاج وتسويق وتصدير الخضر من مكانه هامه بين تلك الحاصلات ، حيث يحقق إنتاجها صافى عائد نسبى مرتفع ، ويتمتع العديد منها بميزه نسبیه عاليه ، وذلك بجانب الإحتمالات الكبيره لزيادة إنتاجها محليا مع الزيادة المتوقعه فى مساحة الأراضى الجديده والتى تجود بها زراعة محاصيل الخضر والفاكهه ، فضلا عن ماتشير إليه إتجاهات الطلب العالمى من زيادة الطلب المتوقع عليها .

وتهدف الدراسه إلى الإجابة على التساؤلات التالية : لماذا تتدهور الصادرات المصرية من الخضر رغم ماتبدله الدوله من جهود للحيلولة دون ذلك ؟ ، وهل ترجع

أسباب ذلك إلى ظروف السوق المحلي سواء مايتعلق منها بالإنتاج أو التسويق أو إدارة العملية التصديرية ومايرتبط بها من مؤسسات وقرارات ، أم إلى ظروف الأسواق الخارجية ومايرتبط بها من قيود على الواردات ، أو منافسة فيما بين الدول المصدرة ، أو إدارة عملية التسويق بتلك الأسواق ؟ ، وماهى سبل وأولويات النهوض بتلك الصادرات ؟

ومن أجل التوصل إلى حلول عملية للتساؤلات المثارة لما لها من أهميه ، فإن هذه الدراسة استحدثت أسلوباً جديداً فى معالجة المشكله تمثل فى جمع أطراف العمليه التصديرية من الخضروات فى دائرة حوار صريح ، ضمت ممثلين عن كل من المنتجين والمصدرين (الصغار منهم والكبار) ، الناقلين ، المجلس السلعي للحاصلات الزراعيه ، المنافذ الجمركيه (البريه والبحريه والجويه) ، مركز تنمية الصادرات ، ووزارة الإقتصاد والتجاره الخارجيه وغيرها من المؤسسات الحكوميه والخاصه المعنيه ، وذلك لمناقشة وتحديد ماهية المشكله ، ومن المسئول عنها ، وماهى أسبابها ، وكيفية التغلب عليها (مرفق بالملحق (أ) موجز بوقائع دائرة الحوار) ، وبجانب ذلك فقد تم إجراء مقابلات شخصيه مع العديد من المسئولين وكبار المصدرين والمنتجين والقيام بزيارات ميدانيه لبعض المنافذ الجمركيه ، هذا وقد إستندت الدراسه فى تحليلها على البيانات والإحصاءات المنشوره وغير المنشوره المتصله بالقضايا والموضوعات التى تناولتها الدراسه ، وقد أتبع فى ذلك الأسلوب التحليلي والوصفي والإحصائي .

وعلى أمل الوصول إلى نتائج مرضيه ، فإن الدراسه فى تناولها معالجة تنمية الصادرات من الخضر قد أخذت فى الحسبان التكامل المطلوب فى الصادرات من السلع المختلفه ، وأن صادرات الخضر لاتنفصل أو تنعزل عن باقى الصادرات المصريه من السلع . لذلك فقد جاءت الدراسه فى خمسة فصول رئيسيه ، خص الفصل الأول نفسه فى التعرف على الأسواق العالميه لحاصلات الخضر والإتجاه العام للصادرات والواردات منها خلال فترة الدراسه (١٩٩٠ - ١٩٩٩) ، أما الفصل الثانى من الدراسه فيهدف إلى التعرف على أثر التكتلات الإقتصاديه العالميه على الصادرات المصريه من الخضر من خلال تناول مراحل تكوين تلك التكتلات وعلاقه مصر بها ، مع التركيز على أهم العقبات والتفضيلات الممنوحه لصادرات مصر إلى دول الإتحاد الأوروبى وأثرها على الصادرات المصريه من الخضر ، كما إستعرض هذا الفصل تطور الصادرات من الخضر وتوزيعها الجغرافى .

أما الفصل الثالث من الدراسة فيتناول إنتاج وتسويق حاصلات الخضر المصريه ، من خلال إستعراض تطور إنتاج ومساحه وإنتاجيه تلك الحاصلات ، مع دراسة الميزه النسبيه لإنتاج وتصدير الخضر المصريه ، وذلك بجانب الإشاره إلى الجداره التسويقيه والمسارات والهوامش التسويقيه لبعض حاصلات الخضر .

ويأتى الفصل الرابع ليعالج بالدراسه والتحليل إدارة وتنظيم العمليه التصديرية وما يواجهها من تحديات ، فإدارة وتنظيم الصادرات هى العمود الفقري فى العمليه التصديرية التى إستوجب دراستها من خلال التعرف على المؤسسات والأجهزه والهيئات العامله فى مجال التصدير وكيفية عملها ومدى ملائمتها للتطوير المرغوب ، وكذلك التشريعات والقوانين التى صدرت فى سنوات متواليات لتنظيم العمليه التصديرية ، مع الإشاره إلى أهم الإجراءات والقرارات التى تم إتخاذها لدفع عجلة التصدير ، وأخيرا إستعرض هذا الفصل أهم المشاكل والمعوقات التى تواجه تصدير الحاصلات المصريه من الخضر سواء منها المتعلق بالظروف المحليه أو بالأسواق الخارجيه .

وفى النهايه ياتى الفصل الخامس والأخير بمقترح عن سبل تنمية الصادرات المصريه من الخضر وقد تم مناقشته فى ضوء خمسة محاور رئيسية.

وقد شارك فى إعداد هذه الدراسه كل من الأستاذ الدكتور/ هدى صالح النمر (باحث رئيسى) والأستاذ الدكتور/ سيد حسين ، والأستاذ الدكتور/ بركات الفرا ، والدكتور/ صادق رياض ، والدكتور/ محمد مرعى الخبراء بالمعهد ، كما شارك فى الدراسه د. فتحى إبراهيم من خارج المعهد .

ونرجو أن تساهم هذه الدراسه مع مجموعه الدراسات السابقه لمركز التخطيط الزراعى فى خدمة الإقتصاد القومى .

والله ولى التوفيق ،،

الباحث الرئيسى

أ.د. هدى صالح النمر

الفصل الأول

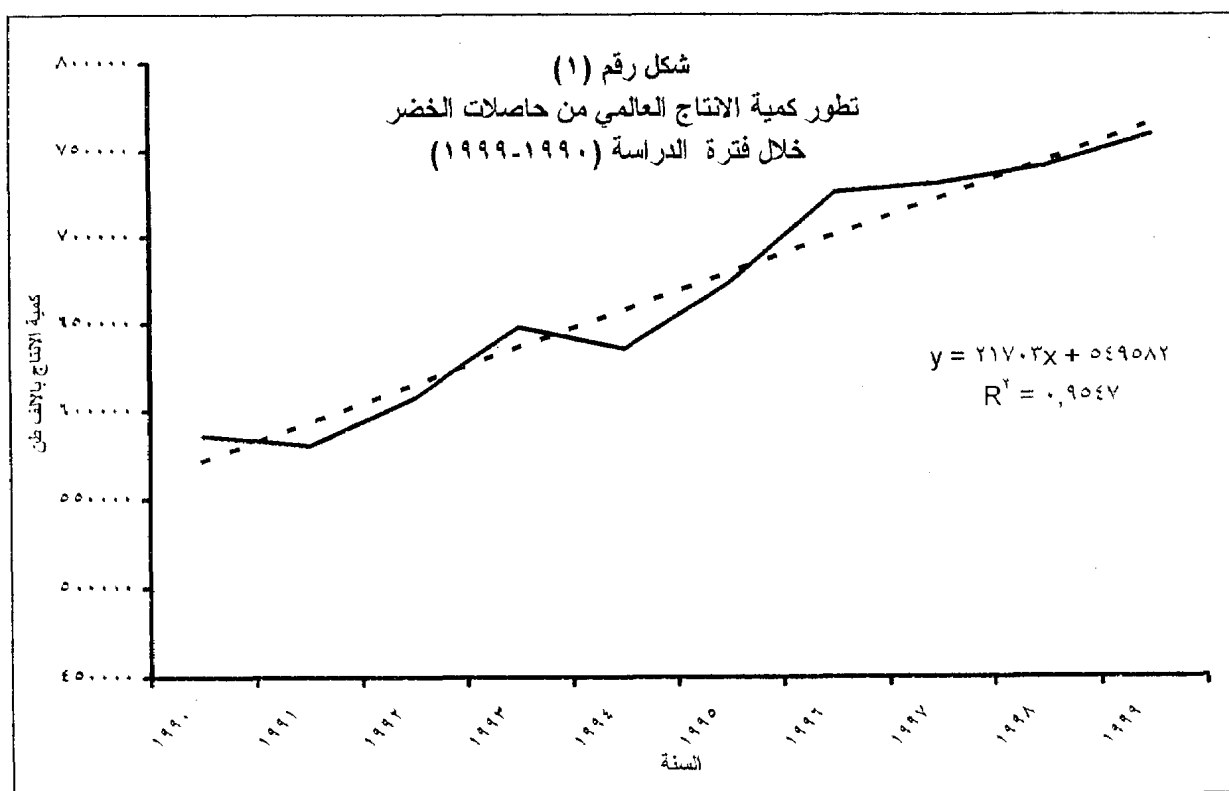
الأسواق العالمية لحاصلات الخضر

تعتبر دراسة الأسواق الخارجية سواء من حيث أهم الدول المصدرة أو تلك الدول والاسواق المستوردة لتلك الحاصلات أحد المحاور الهامة والضرورية لدراسة سبل تنمية الصادرات الزراعية من الخضر المصرية ولذا يهدف هذا الفصل إلى التعرف على اتجاهات التجارة العالمية لحاصلات الخضر وتحليل أهم أسواق استيراد وتصدير تلك الحاصلات من خلال التعرف على واقع الإنتاج العالمى لحاصلات الخضر من حيث تطور المساحة والإنتاج والإنتاجية وأهم الدول المنتجة لتلك الحاصلات والأهمية النسبية لحاصلات الخضر المنتجة على المستوى العالمى وفقاً للكميات المنتجة منها ومساحتها المحصولية . كما يتناول هذا الفصل التعرف على اتجاهات التجارة العالمية لحاصلات الخضر وأهم محاصيل الخضر ذات الأهمية النسبية فى السوق العالمى ، وأهم الدول المصدرة والمستوردة لها وأهميتها النسبية فى السوق العالمى.

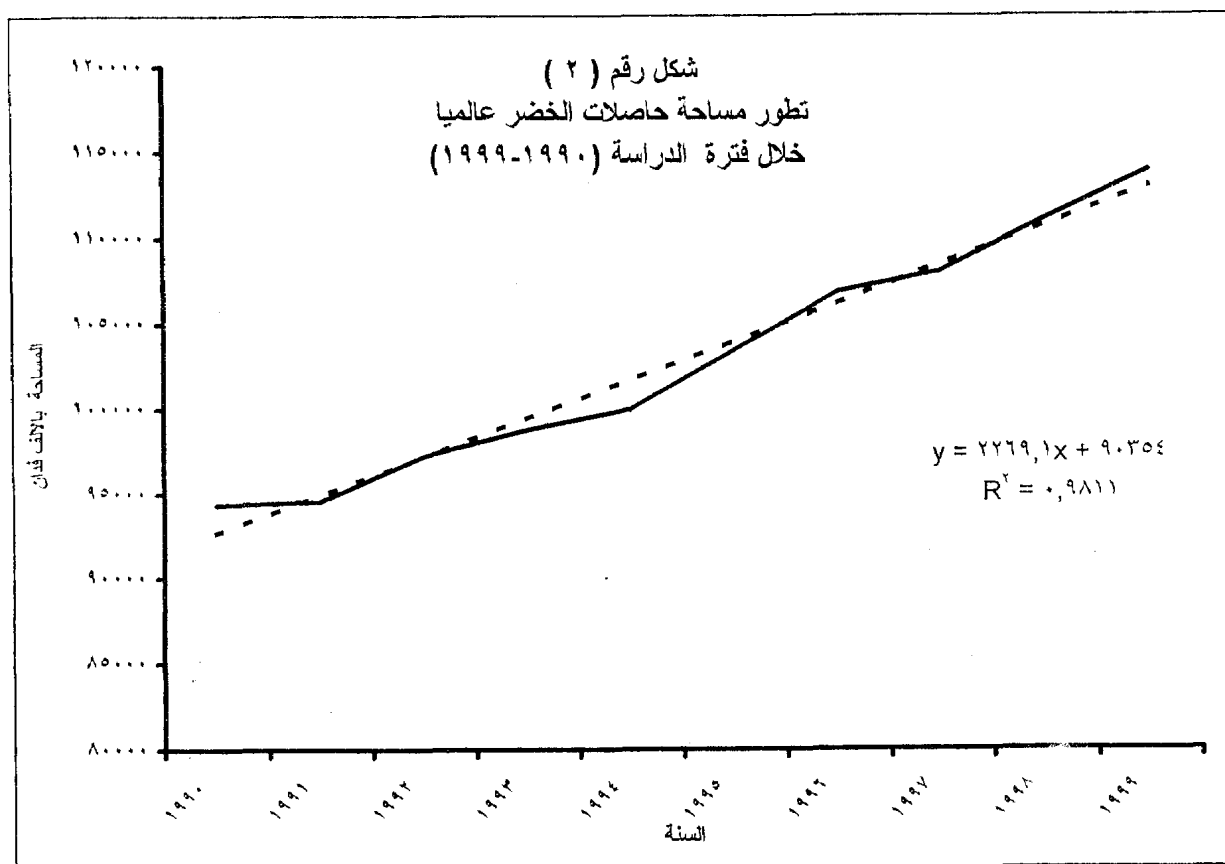
١-١ الإنتاج العالمى من حاصلات الخضر :

سجل الإنتاج العالمى من حاصلات الخضر اتجاهها عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة (٩٠ - ١٩٩٩) ويرجع ذلك بصفة أساسية لتزايد المساحة المنزرعة من تلك الحاصلات بالإضافة إلى التحسن المستمر فى مستوى إنتاجيتها نتيجة استنباط الأصناف المحسنة والتطوير المستمر فى أساليب الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد عليها عالمياً .

ويشير الشكل رقم (١) إلى أن الإنتاج العالمى لحاصلات الخضر يتزايد سنوياً بنحو ٢٢ مليون طن فى المتوسط وقد بلغ معدل النمو السنوى فى الإنتاج العالمى من حاصلات الخضر خلال فترة الدراسة نحو ٣,٣ % ، فى حين بلغ متوسط الإنتاج السنوى منها نحو ٦٦٩ مليون طن والذي وصل إلى أعلى معدل له عام ١٩٩٩ حيث بلغ نحو ٧٥٩ مليون طن بينما سجل عام ١٩٩١ أدنى معدل له حيث بلغ متوسط الإنتاج العالمى من حاصلات الخضر خلال ذلك العام نحو ٥٨٠ مليون طن .



المصدر بيانات الجدول رقم (١) بالملحق



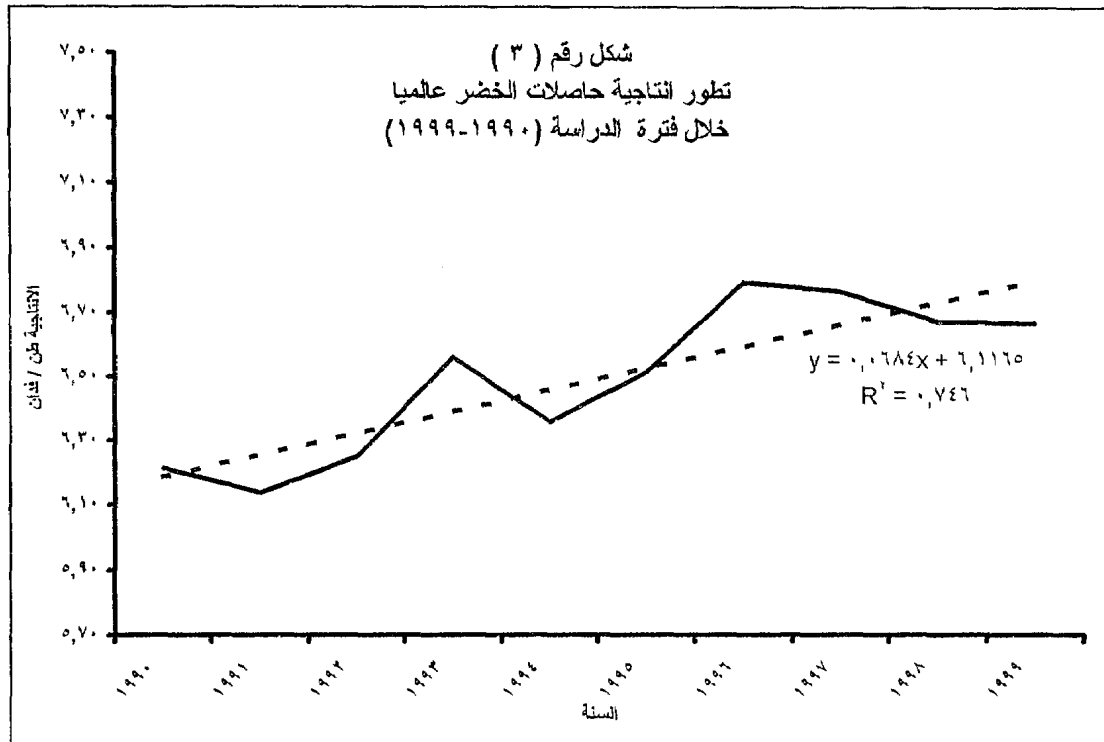
المصدر بيانات الجدول رقم (١) بالملحق

كذلك اتجهت مساحة حاصلات الخضر إلى التزايد خلال فتره الدراسة بصورة ملحوظة حيث يشير الشكل رقم (٢) إلى أن مساحة حاصلات الخضر تتزايد سنوياً بنحو ٢ مليون فدان في المتوسط ، وقد بلغ معدل النمو في مساحة حاصلات الخضر خلال فتره الدراسة نحو ٠,٢٢ % ، في حين بلغ متوسط المساحة المنزرعة من حاصلات الخضر سنوياً نحو ١٠٣ مليون فدان .

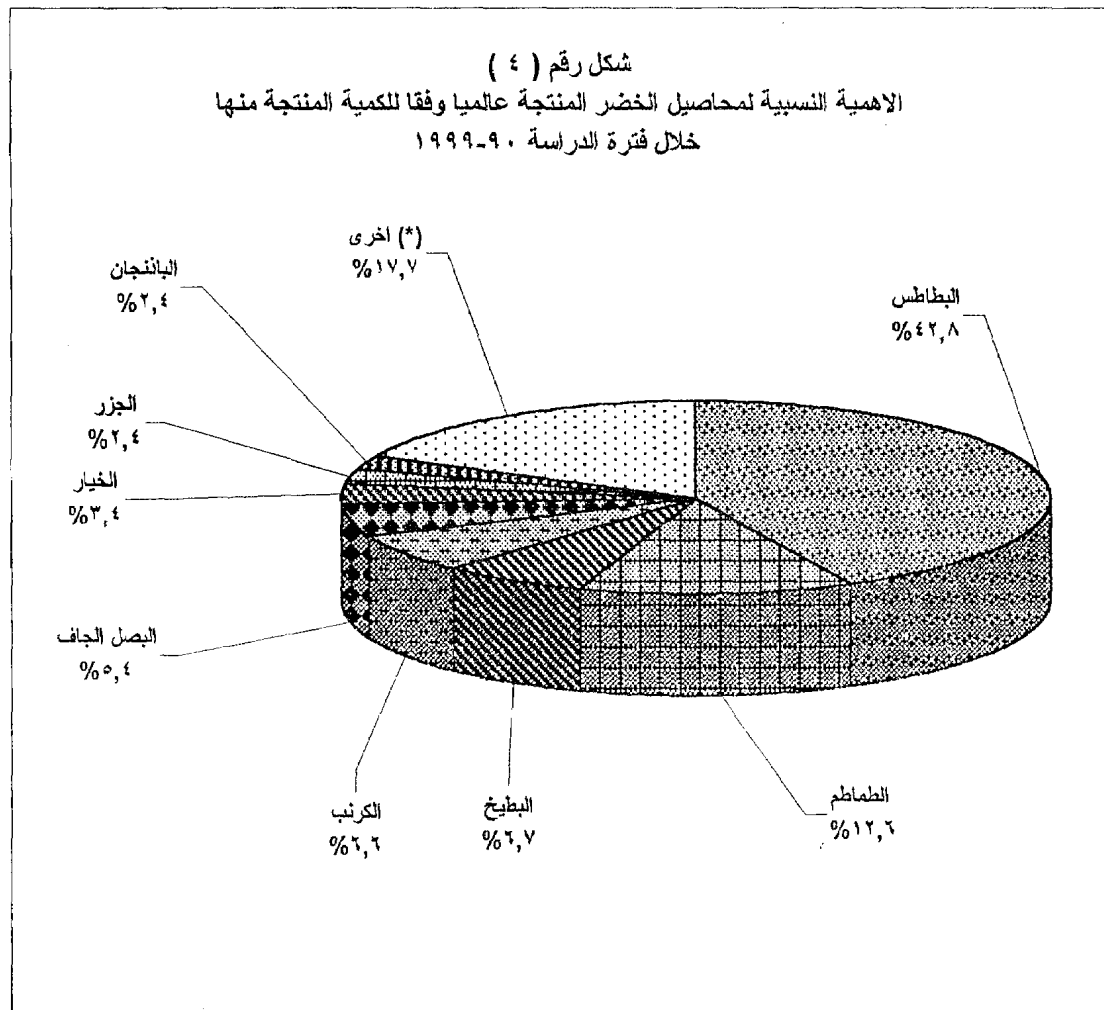
كما أدى التطور العلمى الكبير الذى شهده العالم فى المجالات المتصلة بالإنتاج الزراعى إلى التحسن المستمر فى مستوى إنتاجية حاصلات الخضر ، حيث يشير الشكل رقم (٣) إلى أن إنتاجية حاصلات الخضر تتزايد سنوياً بنحو ٠,٠٧ طن ١ فدان فى المتوسط ، فى حين بلغ معدل النمو السنوى فى إنتاجية حاصلات الخضر خلال فتره الدراسة نحو ١,١٢ % ويعنى ذلك أن الزيادة فى المساحة المنزرعة بحاصلات الخضر قد ساهمت بالنصيب الأكبر فى زيادة الإنتاج العالمى من الخضر خلال فتره الدراسة .

أما عن أهم حاصلات الخضر المنتجة عالمياً والتي لها أهمية نسبية وفقاً للكميات المنتجة منها بالنسبة لاجمالى الإنتاج العالمى فقد احتل محصول البطاطس المرتبة الاولى بكمية إنتاج تمثل نحو ٤٢,٨ % من جملة الإنتاج العالمى خلال فترة الدراسة حيث بلغ متوسط الكميات المنتجة من محصول البطاطس خلال فترة الدراسة نحو ٢٨٦ مليون طن ، بينما أتى محصول الطماطم فى المرتبة الثانية بنسبة تقدر بنحو ١٢,٦ % من جملة الإنتاج العالمى لحاصلات الخضر وبمتوسط إنتاج يقدر بنحو ٨٤ مليون طن خلال فترة الدراسة . أما البطيخ والكرنب فقد أتيا فى المراتب التالية بنسبة تقدر بنحو ٦,٧ % ، ٠,٦٦ % من جملة الإنتاج العالمى على الترتيب ، وبمتوسط إنتاج سنوى يقدر بنحو ٤٤ مليون طن لكل منهما تقريبا خلال فترة الدراسة . (شكل رقم ٤ ، جدول رقم ٢ بالملحق) .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من اتجاه إنتاج معظم حاصلات الخضر إلى التزايد خلال فتره الدراسة إلا أن هناك بعض المحاصيل التى شهدت تلك الفترة تذبذباً فى الكميات المنتجة منها وبصفة خاصة محصول البطاطس الذى تذبذبت الكميات المنتجة منه عالمياً خلال تلك الفترة وبصفة خاصة فى النصف الأول منها نتيجة لاصابة المحصول وانخفاض الكميات المنتجة منه فى دول أوروبا .



المصدر بيانات الجدول رقم (١) بالملحق



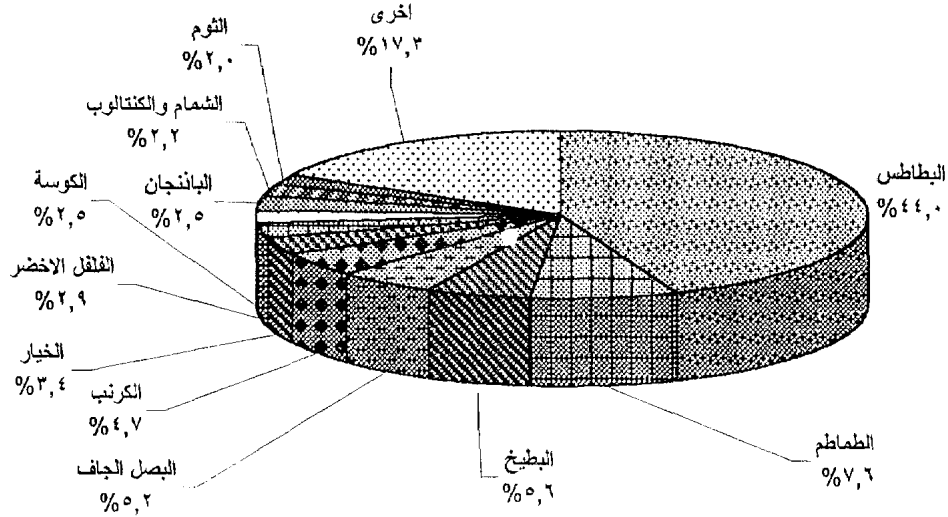
المصدر بيانات الجدول رقم (٢) بالملحق

أما عن الأهمية النسبية لحاصلات الخضر المنتجة عالمياً وفقاً لمساحة كل منها إلى إجمالي المساحة المنزرعة بالخضر خلال فتره الدراسة فقد احتل محصول البطاطس المرتبة الاولى أيضاً بنسبة تقدر بنحو ٤٤% من إجمالي مساحة حاصلات الخضر حيث بلغ متوسط المساحة المنزرعة سنوياً بمحصول البطاطس خلال فتره الدراسة نحو ٤٥ مليون فدان . بينما أتى محصول الطماطم فى المرتبة الثانية بنسبة ٧,٦% من جملة مساحة الخضر وبمتوسط مساحة منزرعة تقدر بنحو ٧,٨ مليون فدان سنوياً . فى حين بلغت نسبة مساحة البطيخ نحو ٥,٦% وبمتوسط مساحة منزرعة بلغت ٥,٨ مليون فدان خلال فترة الدراسة . أما محصول البصل الجاف فقد أتى فى المرتبة التالية بنسبة ٥,٢% من جملة مساحة الخضر وبمتوسط مساحة بلغت نحو ٥,٤ مليون فدان (شكل رقم ٥ ، جدول رقم ٣ بالملحق) .

ومن الملاحظ أنه بالنسبة لمحصول البطاطس الذى احتل المرتبة الاولى بين حاصلات الخضر من حيث الكميات المنتجة منه والمساحة المنزرعة فعلى الرغم من تذبذب الكميات المنتجة منه عالمياً خلال فترة الدراسة وبصفة خاصة فى الفترة من ٩٠ - ١٩٩٥ إلا أن المساحة المنزرعة منسه قد أخذت اتجاهاً عاماً متزايداً خلال تلك الفترة مما يشير إلى أن انخفاض الإنتاج العالمى من المحصول خلال الفترة (٩٠-١٩٩٥) لا يرجع إلى انخفاض المساحة المنزرعة منه وانما يرجع ذلك إلى عوامل أخرى كما أشرنا سابقاً .

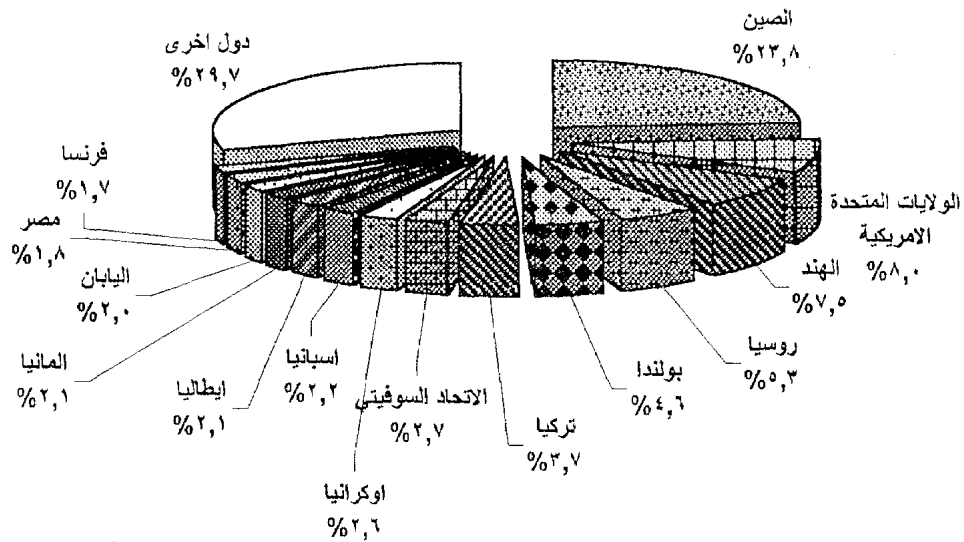
أما عن إنتاجية حاصلات الخضر خلال فتره الدراسة فقد شهدت اتجاهاً عاماً متزايداً خلال تلك الفترة وإن ظهر ذلك بصورة واضحة فى إنتاجية بعض الحاصلات مثل محصول الطماطم الذى ارتفعت إنتاجيته من ١٠,٧ طن / فدان عام ١٩٩٠ إلى نحو ١١,١٣ طن / فدان عام ١٩٩٩ ، كما ارتفعت إنتاجية محصول البطيخ من ٦,٦٨ طن / فدان عام ١٩٩٠ إلى نحو ٨,٩ طن / فدان عام ١٩٩٩ . فى حين ارتفعت إنتاجية محصول الشمام من ٦,١٥ طن / فدان عام ١٩٩٠ الى نحو ٧,٥٢ طن / فدان عام ١٩٩٩ . كذلك يلاحظ ارتفاع إنتاجية كل من محصولى الباذنجان والفلفل الأخضر بصورة ملحوظة خلال تلك الفترة حيث ارتفعت إنتاجية محصول الباذنجان من ٥,٤٧ طن / فدان إلى ٦,٥٤ طن / فدان ، كما ارتفعت إنتاجية محصول الفلفل الأخضر من ٤,١ طن / فدان إلى ٥,١ طن / فدان عام ١٩٩٩ . (جدول رقم ٤ بالملحق)

شكل رقم (٥)
الاهمية النسبية لمحاصيل الخضار المنتجة عالميا وفقا للمساحة المنزرعة



المصدر بيانات الجدول رقم (٣) بالملحق

شكل رقم (٦) اهم الدول المنتجة للخضار خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم (٥) بالملحق

أما عن أهم الدول المنتجة لحاصلات الخضر على المستوى العالمى فقد أتضح أن هناك نحو ٢٠ دولة من دول العالم تنتج ٧٨,٦% من جملة الإنتاج العالمى من حاصلات الخضر وأن الصين تحتل المرتبة الاولى من حيث الكمية المنتجة ونسبة ٢٣,٨% من جملة الإنتاج العالمى ، بينما تأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى المرتبة الثانية بإنتاج يقدر بنحو ٨% من جملة الإنتاج العالمى . أما الهند وروسيا وبولندا وتركيا فقد أتت فى المراتب التالية بنسبة تقدر بنحو ٧,٥% ، ٥,٣% ، ٤,٦% ، ٣,٧% من جملة الإنتاج العالمى من حاصلات الخضر خلال فترة الدراسة . (شكل رقم ٦)

ومن الملاحظ أن مصر أتت فى المرتبة الثانية عشر من حيث نسبة مساهمتها فى الإنتاج العالمى من حاصلات الخضر بنسبة قدرها ١,٨% من جملة الإنتاج العالمى من حاصلات الخضر خلال فتره الدراسة وبمتوسط إنتاج سنوى يقدر بنحو ١٢ مليون طن . كما يلاحظ أيضاً أن مصر هى الدولة الأفريقية والعربية الوحيدة التى احتلت مركزاً متقدماً بين أفضل عشرون دولة منتجة للخضر على المستوى العالمى خلال فتره الدراسة . ويرجع ذلك فى الأساس لملائمة الظروف المصرية لإنتاج معظم حاصلات الخضر . (جدول رقم ٥ بالملحق) .

٢-١ : التجارة العالمية لحاصلات الخضر

على الرغم من انتشار زراعة حاصلات الخضر لدى العديد من دول العالم وارتفاع معدلات نمو إنتاجها إلا أن الغالبية العظمى من هذا الإنتاج يستهلك بالدول المنتجة ذاتها ولا يطرح منه فى السوق العالمى سوى نسبه ضئيله بالمقارنة بحجم الإنتاج ، حيث تراوحت نسبة ما يتم تصديره من حاصلات الخضر إلى إجمالى الكميات المنتجة منها خلال فترة الدراسة بين ٣,٢% - ٣,٨% .

وقد بلغ متوسط الكميات المصدرة سنوياً من حاصلات الخضر خلال فتره الدراسة (١٩٩٩-٩٠) نحو ٢٤ مليون طن تمثل ٣,٥٨% من متوسط الكميات المنتجة عالمياً خلال تلك الفترة والتى بلغت ٦٦٩ مليون طن . وقد بلغ متوسط قيمة الصادرات العالمية من حاصلات الخضر خلال تلك الفترة نحو ١٢ مليار دولار ، أما عن الواردات العالمية من

حاصلات الخضر فقد بلغ متوسط كمية الواردات السنوية منها نحو ٢٤ مليون طن في حين بلغ متوسط قيمة الواردات العالمية من حاصلات الخضر نحو ١٣,٦ مليار دولار خلال فترة الدراسة (جدول رقم ٦ بالملحق)

وسوف نستعرض في الجزء التالي تطور الصادرات والواردات العالمية من حاصلات الخضر الطازجة والأهمية النسبية لتلك الحاصلات بالنسبة لإجمالي الصادرات والواردات العالمية وأهم الدول المصدرة والمستوردة لها وأهميتها النسبية في السوق العالمي .

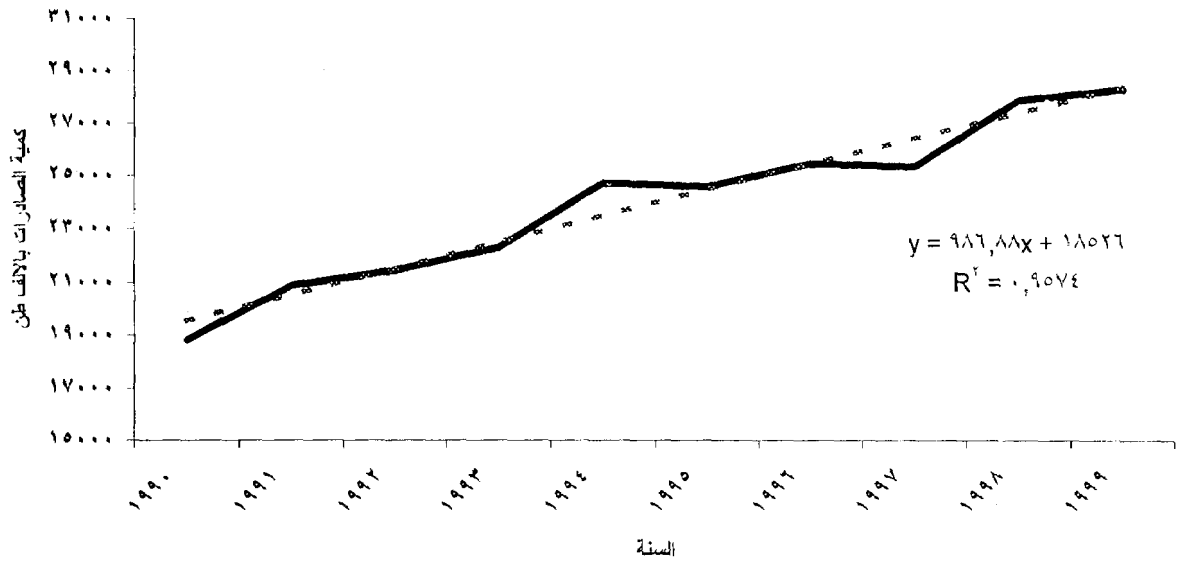
١-٢-١ الصادرات العالمية من حاصلات الخضر :-

سجلت الكميات المصدرة سنوياً من حاصلات الخضر اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة (٩٠-١٩٩٩) . وقد بلغ متوسط الزيادة السنوية في كمية الصادرات نحو ٩٨٦,٨ ألف طن وبمعدل نمو سنوي بلغ ٤,٢% خلال فترة الدراسة (شكل رقم ٧) .

وتتصدر البطاطس قائمة حاصلات الخضر من حيث الأهمية النسبية للكميات المصدرة منها بالنسبة لإجمالي الكميات المصدرة من حاصلات الخضر حيث تستأثر بنحو ٣١,٧% من الصادرات العالمية كمتوسط للفترة (٩٠-١٩٩٩) . وقد بلغ المتوسط السنوي للكميات المصدرة من محصول البطاطس خلال فترة الدراسة نحو ٧,٦ مليون طن تمثل نحو ٢,٧% من متوسط الكميات المنتجة منها خلال نفس الفترة . أما محصول الطماطم فقد أتى في المرتبة الثانية بنسبة ١٣,٢% من الصادرات العالمية من الخضر وبمتوسط سنوي يقدر بنحو ٣,٢ مليون طن تمثل ٣,٧% من متوسط الكميات المنتجة منها عالمياً خلال فترة الدراسة (جدول ٧ بالملحق) .

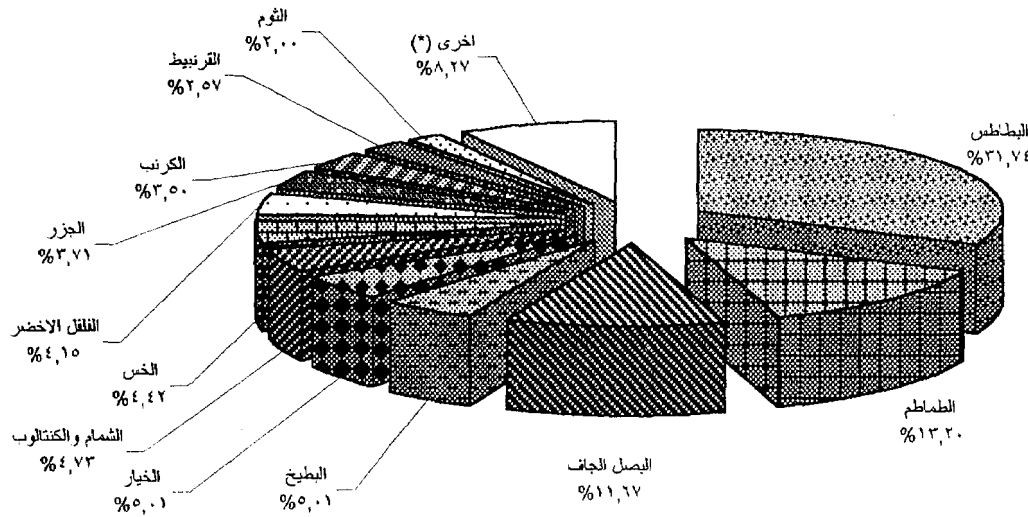
وقد احتل محصول البصل الجاف المرتبة الثالثة من حيث الكميات المصدرة منه وبنسبة تقدر بنحو ١١,٦% من جملة الصادرات العالمية من الخضر خلال تلك الفترة وبمتوسط سنوي يبلغ ٢,٨ مليون طن ، في حين احتل كل من محصول البطيخ والخيار والكنترولوب والخس والفلفل الأخضر المراتب التالية وبنسبة تقدر بنحو ٥,٠١% ، ٤,٧% ، ٤,٤% ، ٤,١% لكل منهما على الترتيب من إجمالي الكميات

شكل رقم (٧)
تطور كمية الصادرات العالمية من الخضر



المصدر : بيانات الجدول رقم ٦ بالملحق

شكل رقم (٨)
اهم حاصلات الخضر وفقاً للكميات المصدرة منها خلال فترة الدراسة



المصدر : بيانات الجدول رقم ٧ بالملحق

المصدرة عالمياً من حاصلات الخضر وبمتوسط سنوى يقدر بنحو ١,٢ ، ١,٢ ، ١,١ ، ١,٠٥ ، ١ مليون طن سنوياً لكل منهما على الترتيب (شكل رقم ٨) .

أما عن التطور فى قيمة الصادرات العالمية من حاصلات الخضر خلال فتره الدراسة (١٩٩٩-٩٠) فعلى الرغم من تذبذبها ارتفاعاً وانخفاضاً ما بين عام وآخر (وخاصة خلال الفترة من ٩٤-١٩٩٨) والذى يرجع أساساً للتغيرات فى الأسعار خلال تلك الفتره . الا أنها سجلت اتجاهها عاماً متزايداً خلال فتره الدراسة حيث بلغ متوسط الزيادة السنوية فى قيمة الصادرات نحو ٥٥٥ مليون دولار وبمعدل نمو سنوى ٤,٦% فى حين بلغ متوسط قيمة الصادرات العالمية نحو ١٢,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة (شكل رقم ٩) .

وتتصدر الطماطم قائمة حاصلات الخضر من حيث الأهمية النسبية لقيمة الكمية المصدرة منها بالنسبة لإجمالى قيمة الصادرات العالمية من الخضر حيث تساهم بنحو ٢٠,٦% من إجمالى قيمة صادرات الخضر عالمياً ، حيث بلغ متوسط قيمة صادرات الطماطم خلال فترة الدراسة نحو ٢,٥ مليار دولار بينما أتى محصول البطاطس فى المرتبة الثانية بنسبة تقدر بنحو ١٣,٧% من إجمالى قيمة الصادرات العالمية من حاصلات الخضر وبمتوسط سنوى تقدر بنحو ١,٧ مليار .

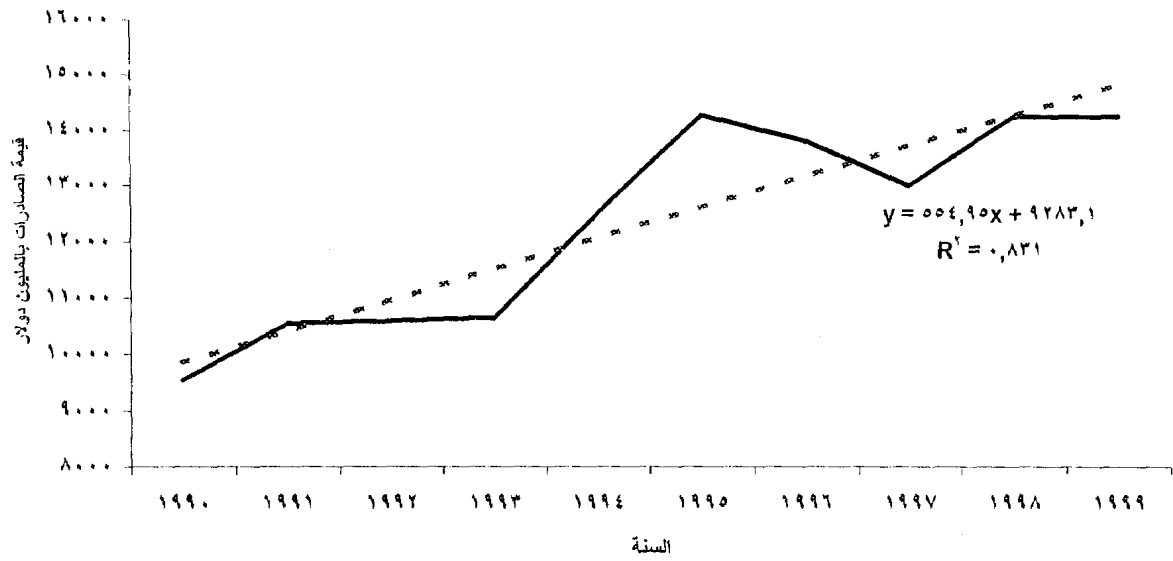
وقد احتل الفلفل الأخضر المرتبة الثالثة من حيث قيمة صادراته ونسبة تقدر بنحو ٩,٤% من إجمالى قيمة الصادرات العالمية خلال تلك الفترة وبمتوسط سنوى بلغ ١,٢ مليون دولار ، فى حين أتى كل من محصول الخس والخيار والبصل الجاف والمشروم فى المراتب التالية ونسب تقدر بنحو ٧,١% ، ٦,٣% ، ٥,٩% ، ٤,٧% لكل منهما على الترتيب من إجمالى قيمة الصادرات العالمية من الخضر وبمتوسط سنوى يقدر بنحو ٨٨١, ٧٧٧, ٦٠١,٧٢٢ ، ٥٧٩ مليون دولار سنوياً لكل منها على الترتيب . أما باقى حاصلات الخضر فقد بلغ متوسط قيمة الكمية المصدرة منها خلال فتره الدراسة أقل من ٥٠٠ مليون دولار ونسبة تقل عن ٤% من إجمالى قيمة الصادرات العالمية . (شكل رقم ١٠ ، جدول رقم ٨ بالملحق) .

ومن الملاحظ أنه على الرغم من احتلال البطاطس المرتبة الاولى بين حاصلات الخضر من حيث كمية صادراتها خلال فتره الدراسة ونسبة ٣١,٧% من إجمالي الصادرات العالمية خلال تلك الفترة إلا إنها تراجعت إلى المرتبة الثانية بين حاصلات الخضر من حيث قيمة تلك الكميات المصدره منها ونسبة ١٣,٧% من قيمة الصادرات العالمية لحاصلات الخضر خلال نفس الفترة ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى انخفاض أسعار تصدير البطاطس بالنسبة لباقي حاصلات الخضر حيث بلغ متوسط سعر تصدير طن البطاطس خلال تلك الفترة نحو ٢٢٣ دولار في حين بلغ متوسط سعر تصدير طن الطماطم عالمياً ٨٤٥ دولار . ويعتبر كل من محصول المشروم والاسبرجس من أكثر حاصلات الخضر ارتفاعاً في أسعار تصديرها حيث بلغ متوسط سعر تصدير طن المشروم نحو ٣٤٩٤ دولار، في حين بلغ متوسط سعر طن الاسبرجس ٣٠٢٨ دولار . أما الفلفل الأخضر والفاصوليا الخضراء فقد احتلا المراتب التالية وبمتوسط سعر تصدير بلغ ١١٦٨ و ٩٦٨ دولار للطن لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة . (جدول رقم ٩ بالملحق) .

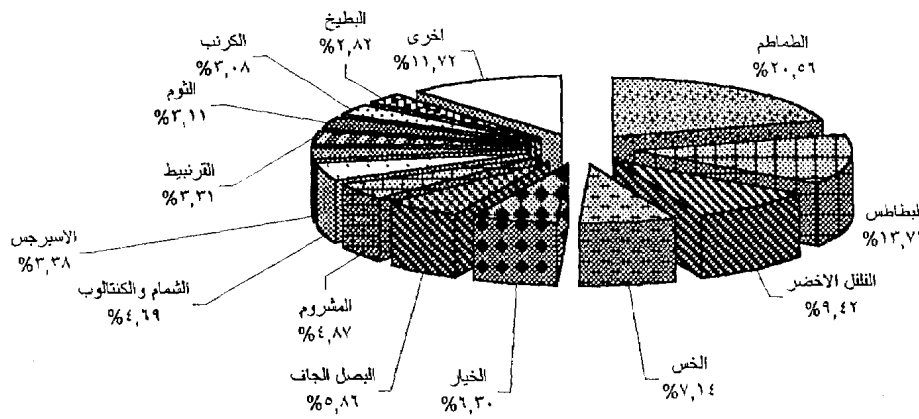
ويشير الاستعراض السابق للصادرات العالمية من حاصلات الخضر أنه بالإضافة إلى حاصلات الخضر الرئيسية التي لها أهمية نسبية كبيره فى السوق العالمى مثل البطاطس والطماطم والبصل الجاف فإن هناك بعض الحاصلات التي توجد فرص للتوسع في تصديرها والتي شهدت فترة الدراسة اتجاهاً عاماً متزايداً بصورة ملحوظة في كمية وقيمة صادراتها بالإضافة الى الارتفاع الكبير في معدل النمو السنوى في كمية وقيمة صادرات تلك الحاصلات وارتفاع أسعار تصديرها خلال فتره الدراسة . ويأتى المشروم فى مقدمة تلك الحاصلات حيث بلغ معدل النمو السنوى لكمية الصادرات العالمية منه خلال فتره الدراسة ١٠,٧% فى حين بلغ معدل النمو السنوى فى قيمة صادراته ٧,٦% . أما المحصول الثانى فهو محصول الفلفل الأخضر الذى بلغ معدل النمو السنوى فى كمية الصادرات العالمية منه ٧,٦% ومعدل النمو السنوى فى قيمة تلك الصادرات ٧,٧% ، أما محصول الاسبرجس فقد بلغ معدل النمو السنوى فى كمية الصادرات العالمية منه ٦,٤% ومعدل النمو السنوى فى قيمة صادراته ٧,٤% .

وفيما يلى نستعرض اتجاهات العرض العالمى لحاصلات الخضر موضوع الدراسة وأهم الدول المصدرة لها وأهميتها النسبية فى السوق العالمى : -

شكل رقم (٩)
تطور قيمة الصادرات العالمية من الخضر



شكل رقم (١٠)
اهم حاصلات الخضر وفقاً لقيمة صادراتها خلال فترة الدراسة

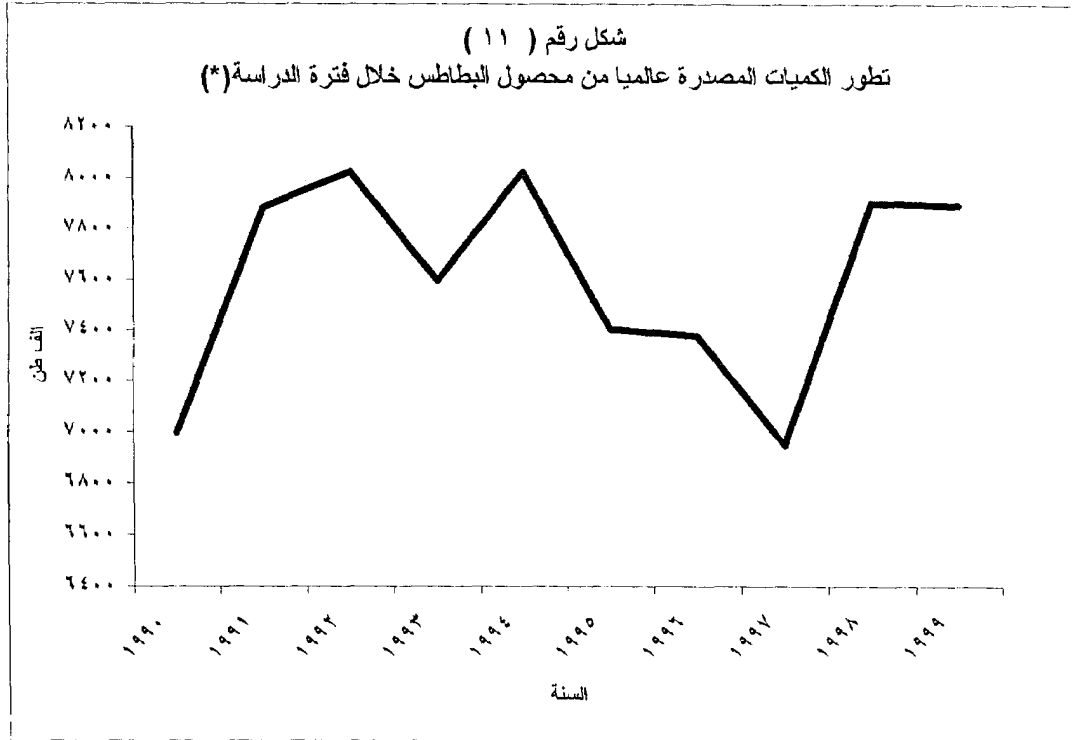


أ - البطاطس

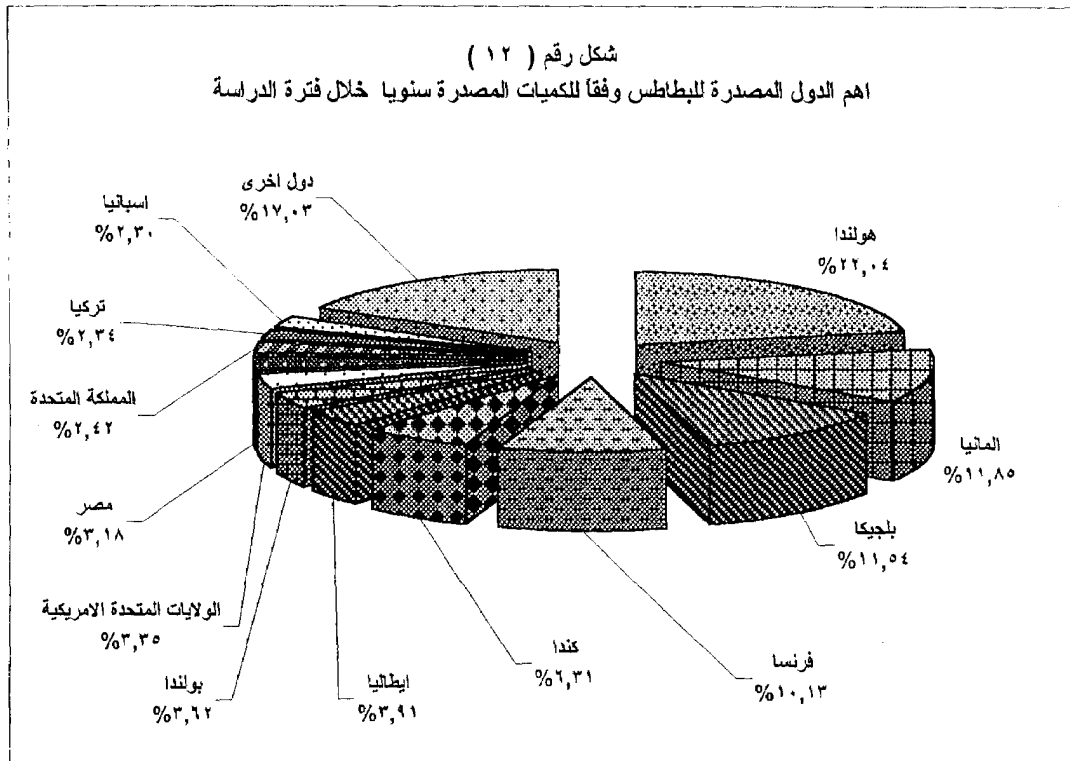
شهدت فترة الدراسة تذبذباً كبيراً في كمية الصادرات العالمية من محصول البطاطس وذلك نتيجة لما شهده السوق العالمي من تدهور إنتاج البطاطس في الدول الأوروبية والتي لها تأثير كبير في العرض والطلب العالمي على محصول البطاطس وخاصة خلال النصف الأول من التسعينات والتي شهدت زيادة كمية الصادرات من البطاطس إلى تلك الدول لتعويض النقص في إنتاج الدول الأوروبية ومن ثم وصلت كمية الصادرات من البطاطس إلى أعلى معدل لها وذلك خلال عامي ١٩٩٢ ، ١٩٩٤ حيث بلغت كمية الصادرات العالمية من محصول البطاطس خلال هذين العامين نحو ٨ مليون طن في حين شهد عام ١٩٩٧ انخفاض كمية الصادرات العالمية من البطاطس إلى أقل معدل لها حيث بلغت نحو ٦,٩ مليون طن . (شكل رقم ١١) .

وتصدر هولندا قائمة الدول المصدرة لمحصول البطاطس خلال فترة الدراسة حيث احتلت المرتبة الأولى بنسبة تقدر بنحو ٢٢% من إجمالي الكميات المصدرة عالمياً ، حيث بلغ متوسط الكميات التي صدرتها هولندا خلال فترة الدراسة نحو ١,٧ مليون طن . أما ألمانيا فقد أتت في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها ١١,٨% وبمتوسط سنوي يقدر بنحو ٩٠١ ألف طن ، في حين احتلت بلجيكا المرتبة الثالثة بنسبة ١١,٥% من إجمالي الكميات المصدرة عالمياً من محصول البطاطس وبمتوسط سنوي بلغ ٨٧١ ألف طن . وتأتي فرنسا في المرتبة الرابعة بنسبة مقدارها ١٠,١% وبمتوسط سنوي يقدر بنحو ٧٧٠ ألف طن . ومن الملاحظ أن الدول الأوروبية الأربع تستأثر بنحو ٥٥,٦% من إجمالي الكميات المصدرة عالمياً من محصول البطاطس (شكل رقم ١٢) .

وتحتل مصر المرتبة التاسعة بين الدول المصدرة للبطاطس خلال فترة الدراسة وبنسبة تقدر بنحو ٣,١٨% من إجمالي الكميات المصدرة عالمياً حيث بلغ المتوسط السنوي لكمية الصادرات المصرية من البطاطس خلال تلك الفترة نحو ٢٤٢ ألف طن ، وإن شهدت تلك الفترة تذبذباً شديداً في كمية الصادرات المصرية من البطاطس نتيجة لظروف الإصابة بمرض العفن البني والحظر الذي فرضته دول المجموعة الأوروبية على دخول البطاطس المصرية إلى أسواقها حيث شهد عام ١٩٩٤ وصول كمية الصادرات المصرية من البطاطس إلى أقل معدل لها (١٣٢ ألف طن) . (جدول رقم ١٠ بالملحق)



(*) نظرا للتذبذب الشديد في كمية الصادرات السنوية من محصول البطاطس فقد كانت درجة التوفيق لمعادلة الاتجاه العام لها ضعيفة للغاية وبالتالي لم يعتد بنتائجها. المصدر: بيانات الجدول رقم ١٠ بالملحق



المصدر: بيانات للجدول رقم ١٠ بالملحق

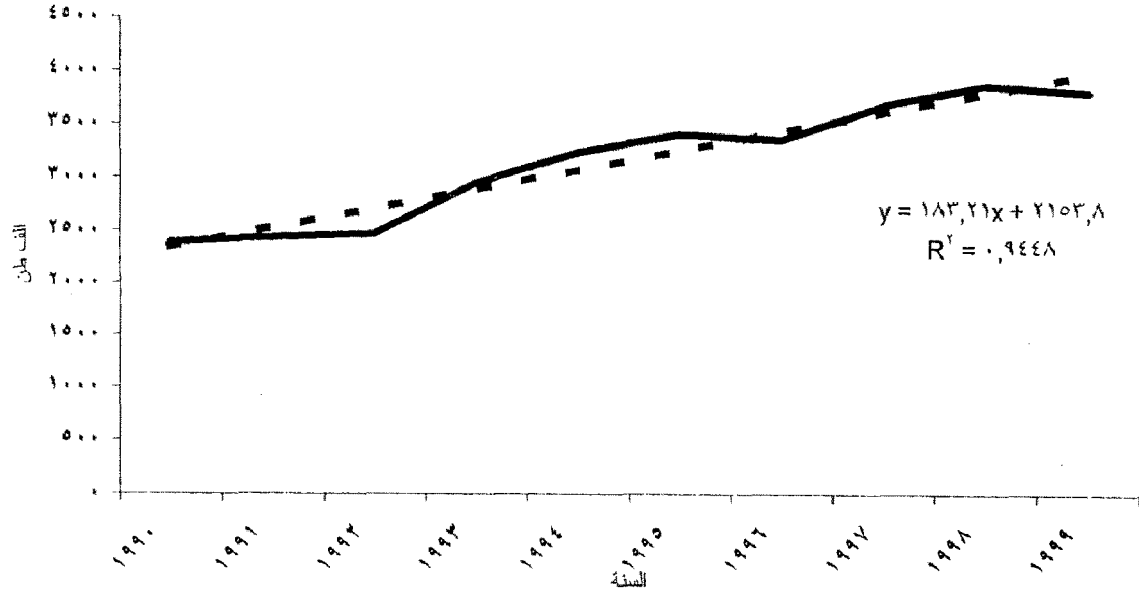
ب- الطماطم

شهدت الكميات المصدرة عالمياً من محصول الطماطم تطوراً ملحوظاً خلال فتره الدراسة حيث أخذت اتجاهها عاماً متزايداً وبلغ مقدار الزيادة السنوية فى كمية الصادرات من الطماطم نحو ١٨٣ ألف طن فى المتوسط بينما بلغ معدل النمو السنوى ٦,٠% . وقد شهد عام ١٩٩٨ وصول كمية الصادرات من محصول الطماطم الى أعلى معدل لها حيث بلغت نحو ٣,٨ مليون طن فى حين بلغ متوسط كمية الصادرات من الطماطم نحو ٣,٢ مليون طن سنوياً خلال فتره الدراسة (شكل رقم ١٣) .

وتتصدر أسبانيا قائمة الدول المصدرة لمحصول الطماطم عالمياً خلال فتره الدراسة حيث بلغت نسبة صادراتها الى إجمالى الصادرات العالمية نحو ٢٠,٨٦% ، ومن الملاحظ حدوث تطور كبير فى كمية الصادرات الأسبانية خلال فتره الدراسة ، فعلى الرغم من أن نصيب أسبانيا لم يكن يتعدى ١٥% من كمية الصادرات العالمية من محصول الطماطم فى بداية التسعينات إلا أن السنوات التالية شهدت نمواً كبيراً فى الصادرات الأسبانية حتى وصلت إلى نحو ٢٤% من كمية الصادرات العالمية فى عام ١٩٩٩ . وقد بلغ المتوسط السنوى لصادرات أسبانيا من الطماطم نحو ٦٥٩ ألف طن خلال فترة التسعينات . وقد احتلت هولندا المرتبة الثانية بنسبة مقدارها ٢٠,٥% من الصادرات العالمية من الطماطم وبمتوسط سنوى بلغ ٦٤٩ ألف طن خلال فترة الدراسة . فى حين أتت المكسيك فى المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بنحو ١٧,٩% من إجمالى الصادرات العالمية وبمتوسط سنوى بلغ ٥٦٧ ألف طن (شكل رقم ١٤) .

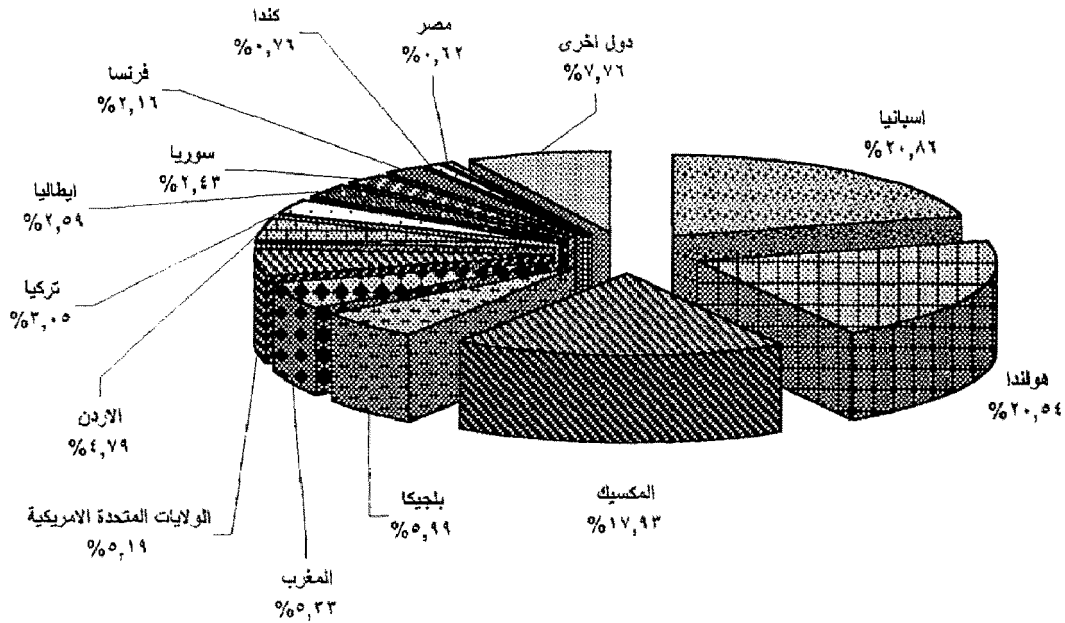
ومن الملاحظ أن هناك بعض الدول التى حققت نمواً كبيراً فى صادراتها من الطماطم خلال فتره الدراسة (بالإضافة الى أسبانيا) مثل إيطاليا التى تطورت نسبة صادراتها من ٠,٨٧% عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣% من جملة الصادرات العالمية عام ١٩٩٩ ، كذلك بالنسبة لكندا التى تطورت نسبة صادراتها من ٠,١٦% عام ١٩٩٠ الى نحو ٢,١% من جملة الصادرات العالمية عام ١٩٩٩ . وعلى عكس ذلك شهدت تلك الفترة تذبذب صادرات عدد من الدول ومن بينها مصر التى احتلت المرتبة الثالثة عشر فى الترتيب العام الا أن هناك تذبذباً كبيراً فى الكميات المصدرة سنوياً والتى تعكس عدم وجود سياسة واسواق ثابتة لتصدير الطماطم المصرية وتعرضها لعدد من الهزات التى أثرت

شكل رقم (١٣)
تطور الكميات المصدرة عالمياً من محصول الطماطم خلال فترة الدراسة



المصدر: بيانات الجدول رقم ١١ بالملحق

شكل رقم (١٤)
اهم الدول المصدرة للطماطم وفقاً للكميات المصدرة سنوياً خلال فترة الدراسة



المصدر: بيانات الجدول رقم ١١ بالملحق

على وضعها فى السوق العالمية . فعلى الرغم من أن متوسط كمية صادرات الطماطم المصرية قد بلغ ٢٠ ألف طن سنوياً خلال تلك الفترة ونسبة ٠,٦٢% من الصادرات العالمية الا أن هناك تذبذباً كبيراً خلال سنوات الدراسة حيث شهد عام ١٩٩٢ أعلى معدل لها وبلغ ٤٢ ألف طن (ونسبه تقدر بنحو ١,٧% من الكميات المصدره عالميا خلال ذلك العام) فى حين شهد عام ١٩٩٩ أقل معدل لصادرات مصر من الطماطم والذي بلغ نحو ١٣ آلاف طن ونسبة لا تتعدى ٠,١٣% من الكميات المصدره عالمياً فى ذلك العام (جدول رقم ١١ بالملحق) .

ج- البصل الجاف

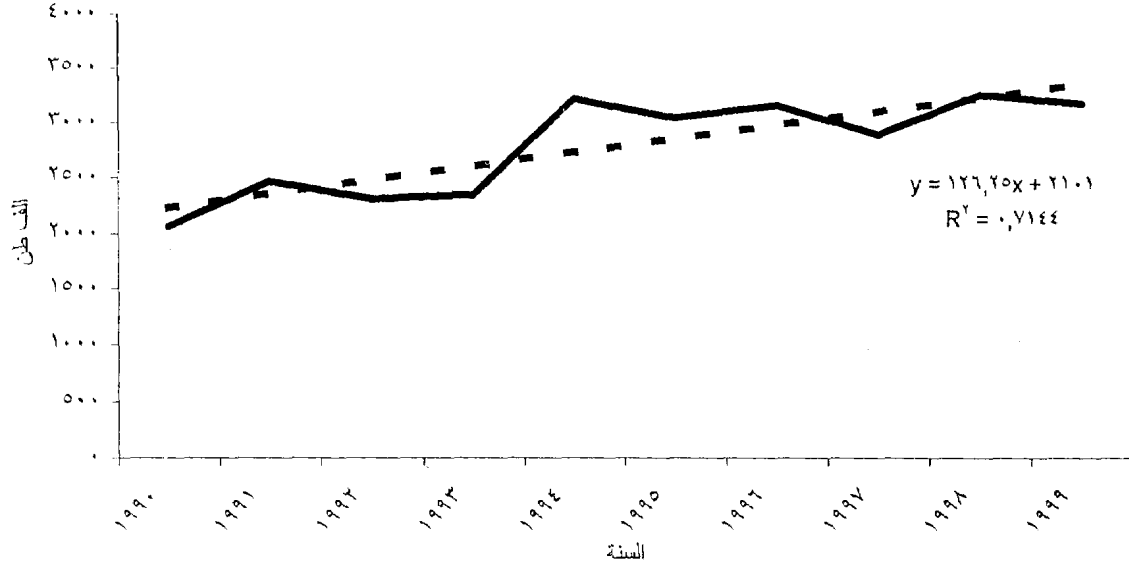
تراوحت كمية الصادرات العالمية من محصول البصل الجاف بين ٢,١ مليون طن ، ٣,٣ مليون طن خلال فترة الدراسة وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢,٨ مليون طن . وقد سجلت كمية الصادرات العالمية من البصل اتجاهاً عاماً متزايداً خلال تلك الفترة وبلغ مقدار الزيادة السنوية فى الكميات المصدره من البصل نحو ١٢٦ ألف طن وبمعدل نمو سنوى بلغ ٤,٧% . (شكل رقم ١٥) .

وتحتل هولندا المرتبة الاولى وفقاً لنسبة صادراتها من البصل الجاف إلى إجمالى الصادرات العالمية والتي بلغت ١٨,٤% حيث بلغ متوسط كمية صادراتها خلال فترة الدراسة نحو ٥١٥ ألف طن . أما الهند فقد أتت فى المرتبة الثانية بنسبة ١١,٨% من الصادرات العالمية وبمتوسط سنوى بلغ ٣١٣ ألف طن ، فى حين احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الثالثة بنسبة ٩,١% وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٢٥٤ ألف طن خلال فترة الدراسة ، وتليها اسبانيا بنسبة ٨,١% من كمية الصادرات العالمية وبمتوسط سنوى بلغ ٢٢٧ ألف طن (شكل رقم ١٦) .

وقد احتلت مصر المرتبة الثامنة بين الدول المصدرة للبصل خلال فترة الدراسة حيث بلغت نسبة صادراتها ٣,٦٧% من إجمالى الصادرات العالمية من البصل وبمتوسط سنوى بلغ ١٠٣ ألف طن ومن الملاحظ أن الصادرات المصرية من البصل الجاف قد شهدت نمواً كبيراً فى بداية التسعينات ووصلت إلى أعلى معدل لها عام ١٩٩٣ حيث بلغت كمية الصادرات المصرية من البصل الجاف فى ذلك العام نحو ١٣٨ ألف طن مثلت نحو

شكل رقم (١٥)

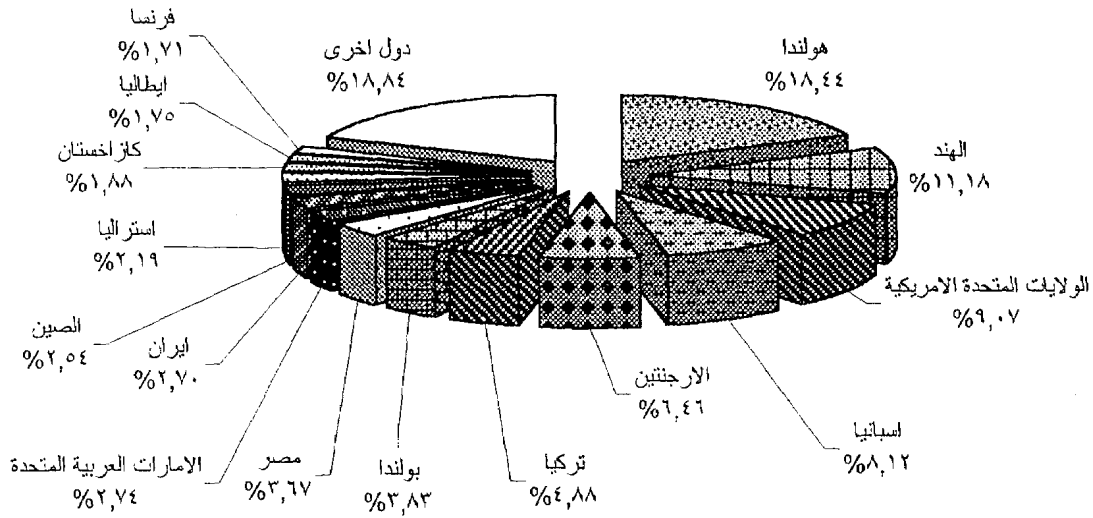
تطور الكميات المصدرة عالميا من محصول البصل الجاف خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ١٢ بالملحق

شكل رقم (١٦)

اهم الدول المصدرة للبصل الجاف وفقاً للكميات المصدرة سنوياً خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ١٢ بالملحق

٥,٨٦ % من كمية الصادرات العالمية فى ذلك العام . إلا أن تلك النسبة أخذت فى التناقص مرة أخرى خلال السنوات الثلاث التالية وأن شهد عام ١٩٩٨ طفرة كبيرة فى صادرات مصر من محصول البصل الجاف حيث بلغت كمية الصادرات المصرية عام ١٩٩٨ نحو ١٥١ ألف طن بنسبة تمثل نحو ٤,٦ % من كمية الصادرات العالمية فى ذلك العام (جدول رقم ١٢ بالملحق) .

ومن الملاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة قد أتت فى المرتبة التاسعة وبنسبة ٢,٧٤ % من إجمالى الصادرات العالمية من البصل على الرغم من أنها ليست من الدول المنتجة للبصل ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيامها باستيراد محصول البصل الجاف ثم تعيد تصديره إلى باقى دول الخليج العربى والدول المجاورة حيث تلعب دوراً كبيراً كمنطقة تجاره حرة فى تلك المنطقة .

كما يلاحظ أيضاً أن هناك بعض الدول التى حققت زياده كبيرة نسبياً فى كمية صادراتها من محصول البصل خلال فترة الدراسة ويأتى فى مقدمة تلك الدول الأرجنتين التى ارتفع نصيبها فى السوق العالمى من ١,٢ % عام ١٩٩٠ (حيث بلغت كمية صادراتها من البصل ٢٥ ألف طن) إلى نحو ١٢,٤ % فى عام ١٩٩٨ (حيث بلغت كمية صادراتها فى ذلك العام ٤٠٦ ألف طن) . كذلك الحال بالنسبة للصين التى ارتفع نصيبها فى السوق العالمية من ٠,٨٧ % فقط عام ١٩٩٠ (حيث بلغت كمية صادراتها فى ذلك العام ١٨ ألف طن) إلى نحو ٦,٢ % فى عام ١٩٩٩ (حيث بلغت كمية صادراتها فى ذلك العام ١٩٩ ألف طن) .

د- البطيخ

شهدت كمية الصادرات العالمية من البطيخ نمواً متزايداً خلال فترة الدراسة حيث بلغ معدل النمو السنوى لها نحو ٨,١ % فى حين بلغ مقدار الزيادة السنوية فى الكميات المصدرة من البطيخ نحو ٩١ ألف طن وقد قدر متوسط الكميات المصدرة عالمياً من محصول البطيخ بنحو ١٢٠١ ألف طن سنوياً خلال فتره التسعينات (شكل رقم ١٧) .

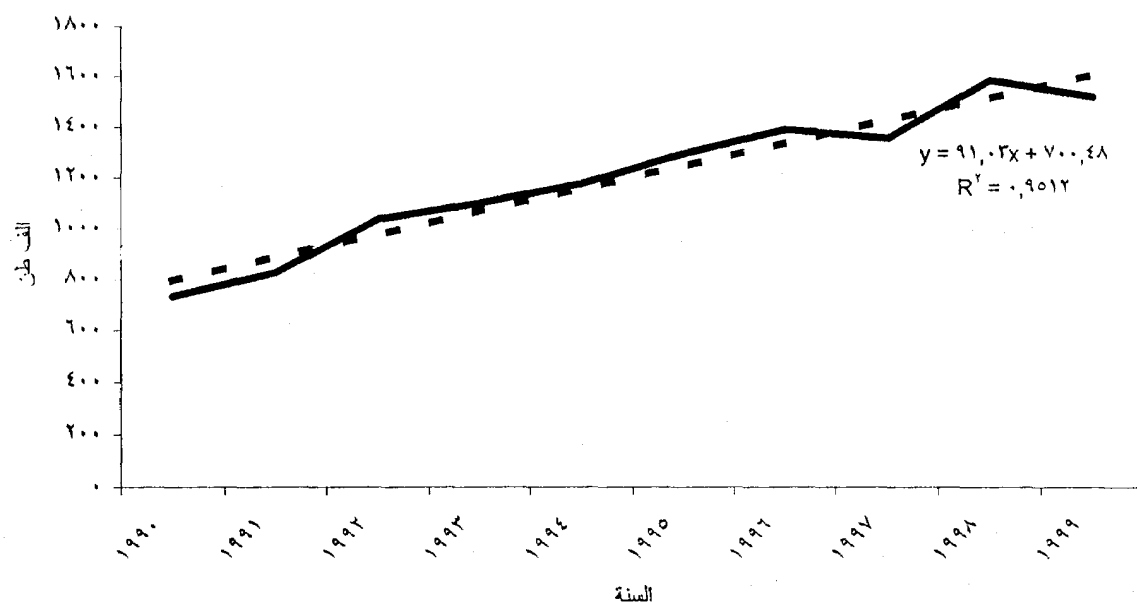
وتأتى أسبانيا فى مقدمة الدول المصدرة للبطيخ وفقاً لنسبة كمياتها المصدرة إلى إجمالى الصادرات العالمية من البطيخ حيث بلغت تلك النسبة ١٨,٦٩ % وبمتوسط سنوى

بلغ ٢٢٤ ألف طن خلال فتره الدراسة ، بينما جاءت المكسيك فى المرتبة الثانية بنسبة ١٤,٢% من الصادرات العالمية وبمتوسط سنوى بلغ ١٧١ ألف طن ، فى حين احتلت اليونان المرتبة الثالثة بنسبة ١١,٩٥% وبمتوسط سنوى بلغ ١٤٣ ألف طن خلال فتره الدراسة ، ثم تأتى الولايات المتحدة الامريكية فى الترتيب الرابع بين الدول المصدرة للبطيخ وبنسبة ٨,٩٥% من إجمالى الصادرات العالمية وبمتوسط صادرات سنوية بلغت ١٠٧ ألف طن خلال تلك الفتره (شكل رقم ١٨ ، جدول رقم ١٣ بالملحق)

ومن الملاحظ أن الصادرات المصرية من البطيخ لا تمثل أهمية نسبية كبيره فى السوق العالمى (حيث لم تأتى ضمن أفضل عشرين دولة الموضحة بالجدول رقم ١٣ بالملحق) . وتحتل مصر المركز الثلاثون فى الترتيب العام للدول المصدرة للبطيخ خلال فترة الدراسة بمتوسط صادرات سنوية بلغت ٣,٤ ألف طن وأن تباينت الكميات المصدرة من البطيخ المصرى خلال فتره الدراسة حيث وصلت إلى أعلى معدل لها عام ١٩٩٢ وبلغت ١٠,٥ ألف طن إلا إنها تناقصت بصورة ملحوظة بعد ذلك ووصلت إلى أقل من ألف طن عام ١٩٩٨ وهو ما يعنى تراجعاً كبيراً للصادرات المصرية من البطيخ خلال فتره الدراسة . وقد شهد عام ١٩٩٩ بداية عودة البطيخ المصرى مره أخرى الى السوق العالمى حيث بلغت الكميات المصدرة منه فى ذلك العام نحو ٣,٧ ألف طن .

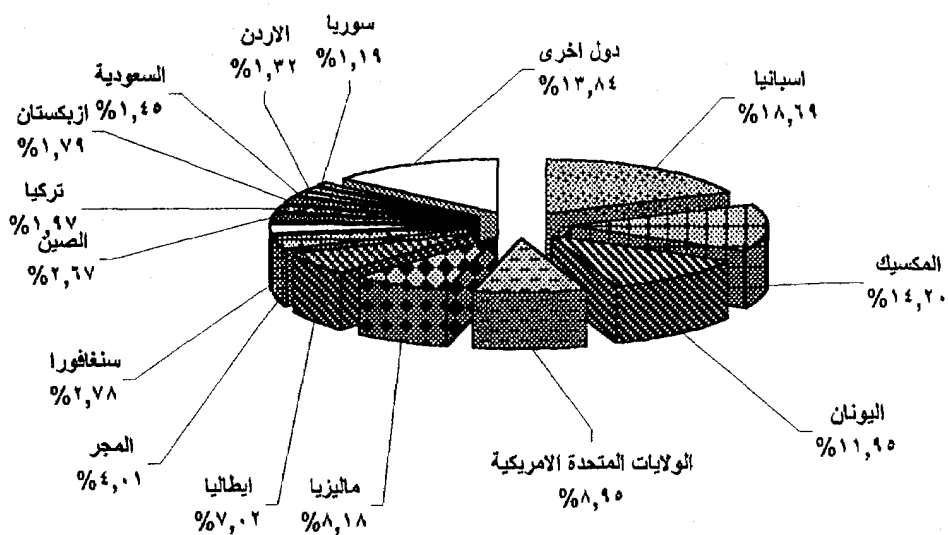
ومن الملاحظ أن هناك بعض الدول التى حققت زيادة نسبية كبيره فى كمية صادراتها من محصول البطيخ خلال فترة الدراسة ويأتى فى مقدمة تلك الدول المجر التى أرتفع نصيبها فى السوق العالمى من ١,٥% عام ١٩٩٠ إلى ٧,٩% فى عام ١٩٩٩ وقد بلغ متوسط كمية صادرات المجر من البطيخ خلال فترة الدراسة ٤٨ ألف طن تمثل ٤% من الصادرات العالمية من البطيخ . كذلك الحال بالنسبة لسنغافوره التى ارتفع نصيبها فى السوق العالمى من أقل من ١% عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣,٦% عام ١٩٩٨ حيث بلغ متوسط كمية صادراتها من البطيخ خلال فتره الدراسة ٣٣ ألف طن تمثل ٢,٨% من كمية الصادرات العالمية من البطيخ . أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد ارتفع نصيبها فى السوق العالمى من ٦,٤% عام ١٩٩٠ إلى نحو ٩,٦% فى عام ١٩٩٩ حيث بلغ متوسط كمية صادرات الولايات المتحدة الامريكية من البطيخ خلال فتره الدراسة ١٠٧ ألف طن تمثل ٨,٩% من جملة الصادرات العالمية .

شكل رقم (١٧)
تطور الكميات المصدرة عالمياً من محصول البطيخ خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ١٣ بالملحق

شكل رقم (١٨)
اهم الدول المصدرة للبطيخ وفقاً للكميات المصدرة سنوياً خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ١٣ بالملحق

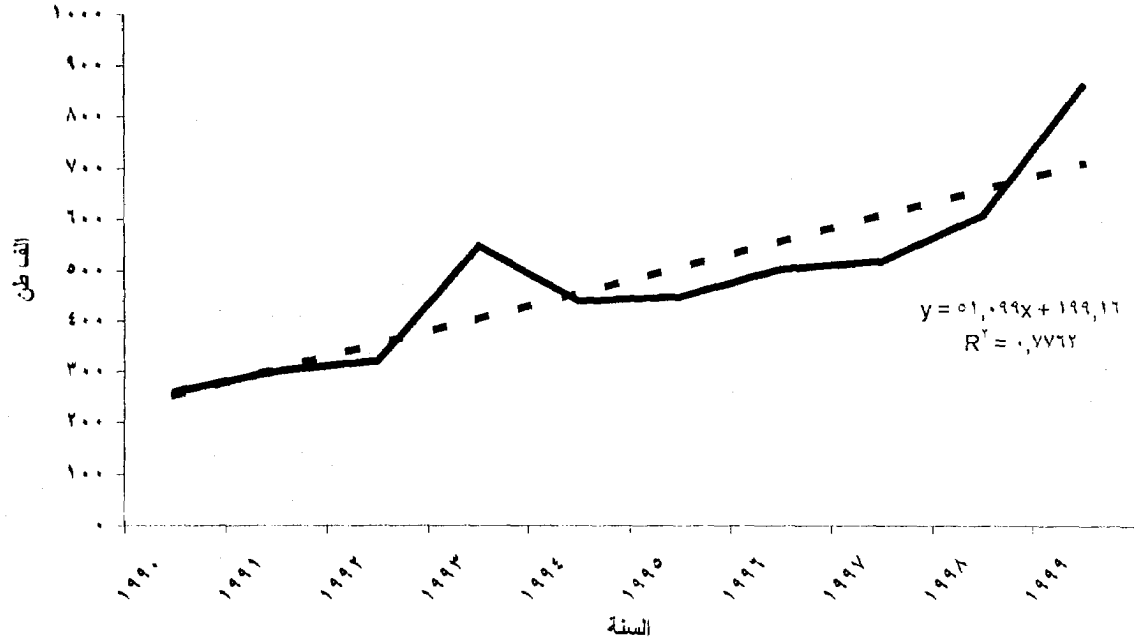
هـ- الثوم

شهدت التجارة العالمية لمحصول الثوم نمواً كبيراً خلال فتره الدراسة حيث تضاعفت كمية الصادرات العالمية من محصول الثوم من ٢٥٩ ألف طن عام ١٩٩٠ إلى ٨٦٠ ألف طن عام ١٩٩٩ حيث بلغ مقدار الزيادة السنوية في الكميات المصدرة من الثوم نحو ٥١ ألف طن ، وحقق النمو السنوي في كمية الصادرات العالمية من محصول الثوم معدلاً مرتفعاً نسبياً بالنسبة لباقي حاصلات الخضر بلغ ١٠,٩% في حين بلغ متوسط الكميات المصدرة عالمياً من محصول الثوم نحو ٤٨٠ ألف طن (شكل رقم ١٩) .

وتحتل الصين المرتبة الأولى بين الدول المصدرة للثوم وبلغ نصيبها في السوق العالمي ٤٧,٨% أي ما يقرب من نصف كمية الصادرات العالمية من محصول الثوم . وقد شهدت فتره الدراسة نمواً كبيراً في كمية صادرات الصين من محصول الثوم حيث تضاعفت تلك الكمية من ١١٧ ألف طن عام ١٩٩٠ (تمثل ٤٥% من الصادرات العالمية في ذلك العام) إلى نحو ٥٥٤ ألف طن عام ١٩٩٩ (تمثل ٦٤,٤% من جملة الصادرات العالمية في ذلك العام) . وقد أتت الأرجنتين في المرتبة الثانية بنسبة ١١,٨% من كمية الصادرات العالمية خلال فترة الدراسة وبمتوسط سنوي بلغ ٥٧ ألف طن . في حين احتلت سنغافورة المرتبة الثالثة بنسبة ٧,٢% وبمتوسط سنوي بلغ ٣٥ ألف طن خلال فترة الدراسة ، وقد جاءت أسبانيا في المرتبة الرابعة بنسبة ٥,٥% من كمية الصادرات العالمية وبمتوسط سنوي بلغ ٢٧ ألف طن ، ومن الملاحظ أن الصادرات الأسبانية من الثوم قد شهدت تطوراً كبيراً خلال فتره الدراسة حيث ارتفعت كمية تلك الصادرات من ستة آلاف طن عام ١٩٩٠ (تمثل نحو ٢,٣% من جملة الصادرات العالمية في ذلك العام) إلى نحو ٥٧ ألف طن عام ١٩٩٩ تمثل ٦,٦% من جملة الصادرات العالمية في ذلك العام (شكل رقم ٢٠)

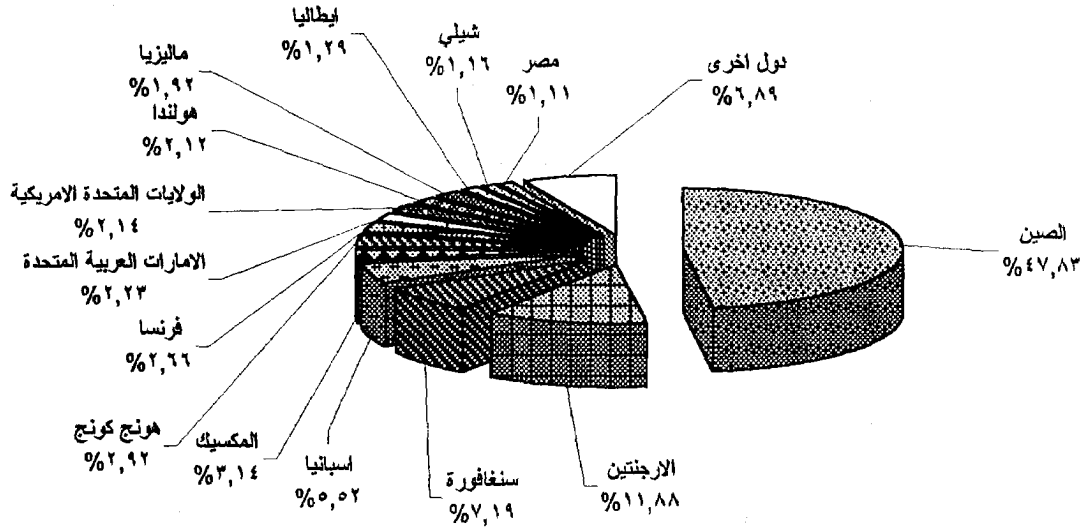
وقد احتلت مصر المركز الرابع عشر بين الدول المصدرة للثوم بنسبة ١,١١% من كمية الصادرات العالمية خلال فترة الدراسة وبمتوسط سنوي بلغ ٥ آلاف طن ويلاحظ أن الصادرات المصرية من الثوم قد شهدت تذبذباً كبيراً خلال فترة الدراسة حيث وصلت الى أعلى معدل لها عام ١٩٩٣ ، وبلغت كمية صادرات مصر من الثوم في ذلك العام ١١ ألف طن (تمثل نحو ٢% من كمية الصادرات العالمية في ذلك العام) ، بينما انخفضت تلك الكمية الى نحو ثلاث آلاف طن عام ١٩٩٩ .

شكل رقم (١٩)
تطور الكميات المصدرة عالميا من محصول الثوم خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ١٤ بالملحق

شكل رقم (٢٠)
اهم الدول المصدرة للثوم وفقاً للكميات المصدرة سنوياً خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ١٤ بالملحق

(تمثل ٠,٣٤% فقط من كمية الصادرات العالمية من الثوم فى ذلك العام) . وهو ما يشير الى التدهور الكبير الذى حدث فى الصادرات المصرية من الثوم وإنخفاض أهميتها النسبية فى التجارة العالمية لمحصول الثوم وفقدائها عديد من الاسواق التى تصدر اليها (جدول ١٤ بالملحق) .

و- الفاصوليا الخضراء

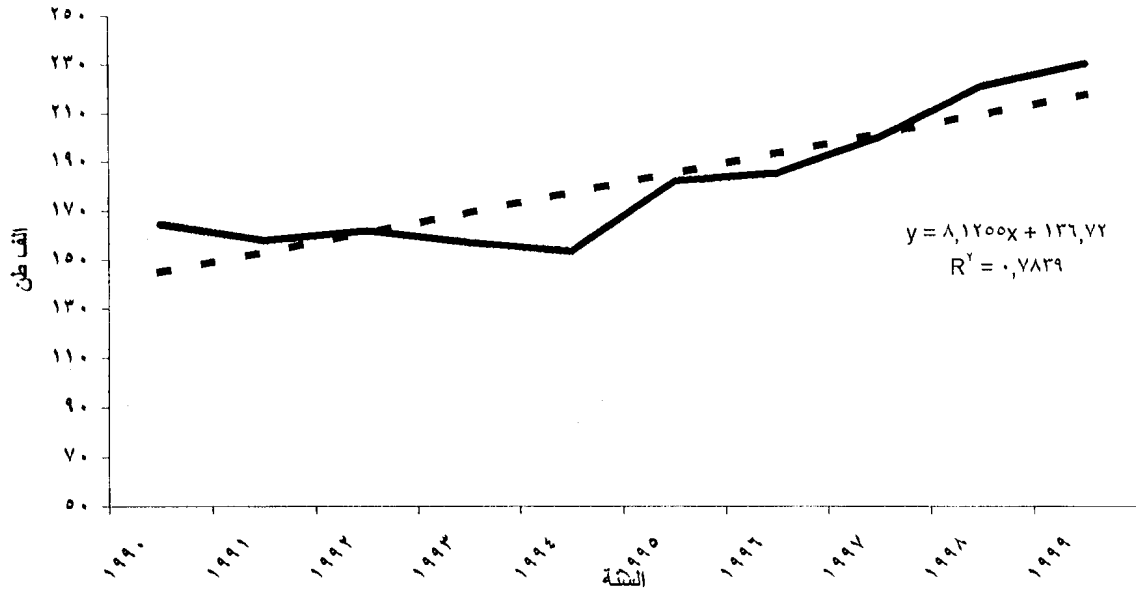
يمكن تمييز فترتين أساسيتين تميزت بها التجارة العالمية للفاصوليا الخضراء خلال فترة الدراسة الاولى من ٩٠ - ١٩٩٤ والتى شهدت الانخفاض السنوى فى كمية الصادرات العالمية من الفاصوليا الخضراء حتى وصلت إلى نحو ١٥٣ ألف طن عام ١٩٩٤ ، والفترة الثانية من ٩٥ - ١٩٩٩ والتى شهدت الزيادة المستمرة فى كمية الصادرات العالمية من الفاصوليا الخضراء حتى وصلت إلى نحو ٢٣٠ ألف طن عام ١٩٩٩ وقد بلغ معدل النمو السنوى فى كمية الصادرات العالمية من الفاصوليا خلال فتره الدراسة (٩٠ - ١٩٩٩) نحو ٤,٣% وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية فى الكميات المصدرة من الفاصوليا الخضراء نحو ٨ ألف طن . (شكل رقم ٢١) .

وتحتل أسبانيا المرتبة الأولى عالمياً فى تصدير الفاصوليا الخضراء حيث تمثل صادراتها ١٣,٦٦% من إجمالى الصادرات العالمية خلال فتره الدراسة ، وقد بلغ متوسط الكميات التى صدرتها نحو ٢٥ ألف طن سنوياً ، وقد أتت الولايات المتحدة الامريكية فى المرتبة الثانية بنسبة ١٢,٧٤% من إجمالى الصادرات العالمية وبمتوسط سنوى بلغ ٢٣ ألف طن . أما فرنسا فقد احتلت المرتبة الثالثة بين الدول المصدرة للفاصوليا الخضراء وبلغ نصيبها فى السوق العالمى نحو ١١,٥% من إجمالى الكميات المصدرة عالمياً وبمتوسط سنوى بلغ ٢٠ ألف طن خلال فترة الدراسة (شكل رقم ٢٢) .

وقد أتت مصر فى المركز التاسع بين الدول المصدرة للفاصوليا الخضراء بنسبة بلغت نحو ٣,٦٦% من كمية الصادرات العالمية خلال فتره الدراسة وبمتوسط سنوى بلغ ٧ آلاف طن . ومن الملاحظ أن الصادرات المصرية من الفاصوليا قد شهدت نوعاً من عدم الاستقرار خلال فتره التسعينات وأخذت فى الارتفاع والانخفاض سنه بعد أخرى وبلغت حدها الأعلى عام ١٩٩٥ حيث وصلت إلى نحو ١١ ألف طن .

شكل رقم (٢١)

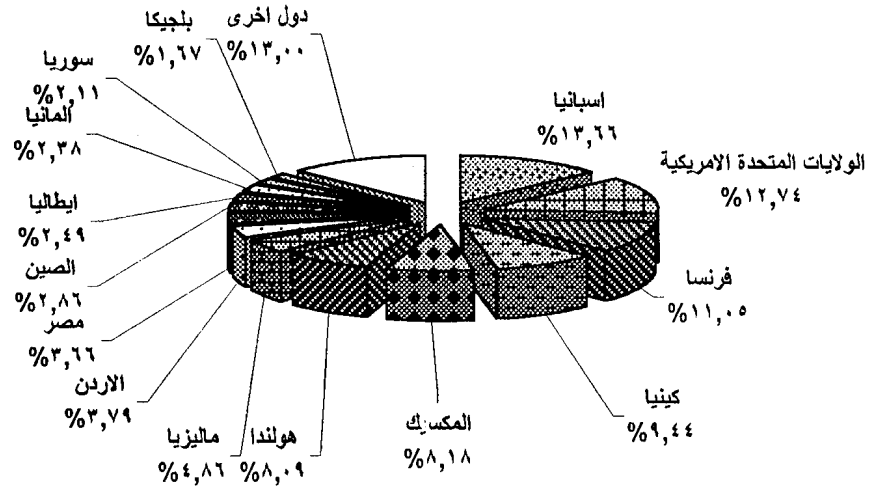
تطور الكميات المصدرة عالمياً من محصول الفاصوليا الخضراء خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ١٥ بالملحق

شكل رقم (٢٢)

اهم الدول المصدرة للفاصوليا الخضراء وفقاً للكميات المصدرة سنوياً خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ١٥ بالملحق

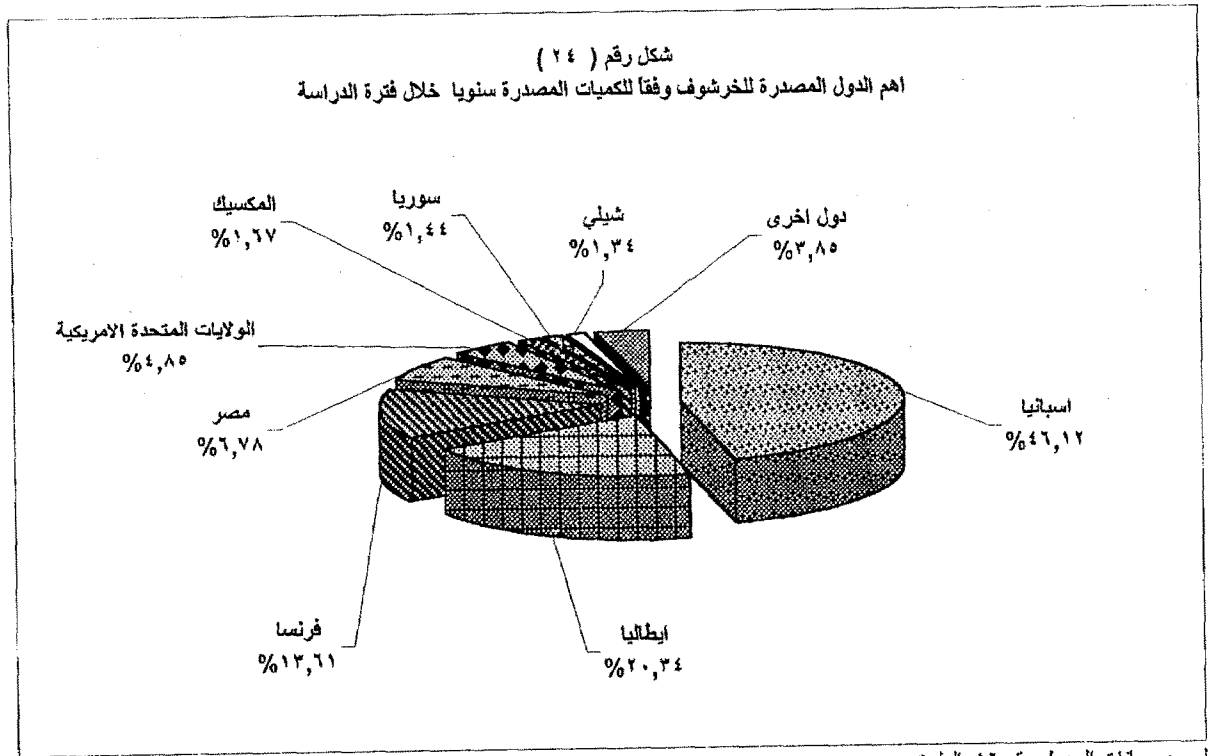
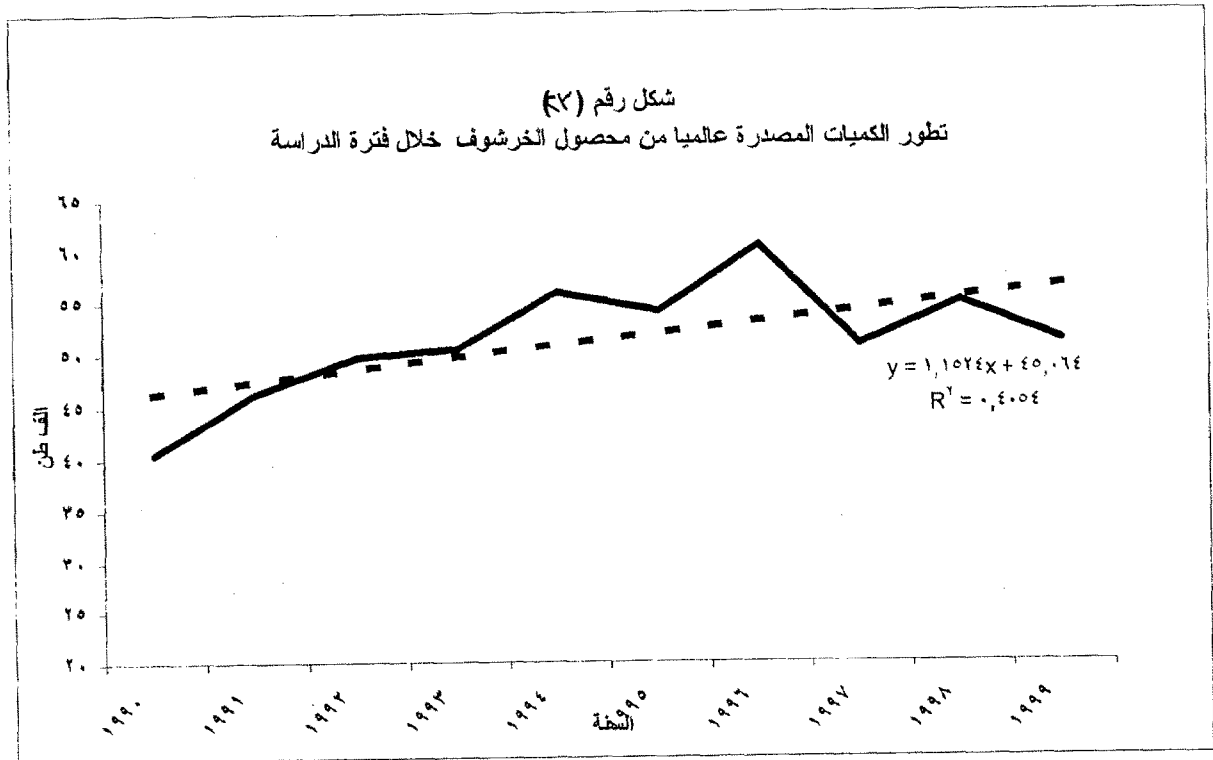
(تمثل ٦,٤% من إجمالي الصادرات العالمية فى ذلك العام) ، فى حين شهد عام ١٩٩٩ انخفاض صادرات مصر من الفاصوليا إلى حدها الأدنى خلال فترة التسعينات حيث بلغت ٤ آلاف طن (تمثل ١,٧% من كمية الصادرات العالمية من الفاصوليا الخضراء خلال ذلك العام) (جدول ١٥ بالملحق) .

ز - الخرشوف

سجلت الكميات المصدرة عالمياً من الخرشوف اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فتره الدراسة حيث بلغت الزيادة السنوية فى الكميات المصدرة من الخرشوف نحو ١,١٥ ألف طن فى حين بلغ متوسط الكميات المصدرة نحو ٥١ ألف طن وبمعدل نمو سنوى قدر بنحو ٢% (شكل رقم ٢٣) .

وقد أتت أسبانيا فى مقدمة الدول المصدرة للخرشوف وتمثل صادرات أسبانيا نحو ٦,١٢% من إجمالي الكميات المصدرة عالمياً من الخرشوف خلال فتره التسعينات حيث بلغ متوسط الصادرات الأسبانية من الخرشوف ٢٣,٧ ألف طن سنوياً خلال تلك الفترة . بينما احتلت إيطاليا المرتبة الثانية بنسبة ٢٠,٣% من إجمالي الصادرات العالمية وبمتوسط سنوى بلغ ١٠,٤ ألف طن . فى حين احتلت فرنسا المرتبة الثالثة بنسبة ١٣,٦% وبمتوسط سنوى بلغ ٧ آلاف طن خلال فتره الدراسة . أى أن الدول الأوربية الثلاث (أسبانيا - إيطاليا - فرنسا) تسيطر على نحو ٨٠% من الصادرات العالمية للخرشوف (جدول ١٦ بالملحق) .

وتحتل مصر المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة للخرشوف حيث بلغت نسبة صادراتها ٦,٧٨% من إجمالي الكميات المصدرة عالمياً من الخرشوف خلال فتره الدراسة وبمتوسط سنوى بلغ ٣,٤٩ ألف طن . ويمكن ملاحظة أن صادرات الخرشوف المصرية قد مرت بفترتين أساسيتين خلال التسعينات الاولى حدث بها نمو وزيادة مستمرة فى الكميات المصدرة من الخرشوف المصرى ووصلت إلى أقصاها عام ١٩٩٦ حيث بلغت الكميات المصدرة من الخرشوف ٥,٢١ ألف طن (تمثل ٨,٧% من الصادرات العالمية فى ذلك العام)، ثم حدث انخفاض تدريجى فى الفترة التالية حتى وصلت كمية الصادرات المصرية



من الخرشوف إلى أدنى معدل لها عام ١٩٩٩ وبلغت ١,٨٢ ألف طن (تمثل ٣,٥% من الصادرات العالمية في ذلك العام) . (شكل رقم ٢٤) .

من الاستعراض السابق للصادرات العالمية من حاصلات الخضر نستخلص الآتى:-

١- هناك زيادة مستمرة في الكميات المصدره عالمياً من حاصلات الخضر بصفة عامة خلال فتره التسعينات ويستثنى من ذلك محصول البطاطس الذى تعرضت الكميات المصدره منه للتذبذب خلال تلك الفتره .

٢- هناك بعض الحاصلات التى حققت معدل نمو سنوى مرتفع نسبياً فى الكميات المصدره منها خلال فتره التسعينات وفى مقدمتها كل من المشروم (١٠,٦%) والثوم (١٠,٨%) والشمام (٩%) والبسلة (٩,٠%) . ويأتى كل من محصول البطاطس والطماطم والبصل الجاف فى مقدمة حاصلات الخضر العالمية من حيث كمية صادراتها خلال فترة التسعينات .

٣- أما من حيث قيمة الصادرات فيأتى كل من محصول الطماطم والبطاطس والفلفل الأخضر فى مقدمة حاصلات الخضر العالمية من حيث قيمة صادراتها . وهناك بعض الحاصلات التى حققت معدل نمو سنوى مرتفع نسبياً فى قيمة صادراتها خلال فتره التسعينات ومنها الثوم (٨,٦%) والبصل (٨,٢%) والفلفل الاخضر (٧,٧%) والمشروم (٧,٦%) .

٤- بالنسبة للحاصلات السبعة التى تناولتها الدراسة بالتفصيل (وهى البطاطس ، الطماطم ، البصل الجاف ، البطيخ ، الثوم ، الفاصوليا الخضراء ، والخرشوف) فإنه تلاحظ الآتى :-

أ- شهدت صادرات البطاطس العالمية تذبذباً كبيراً خلال فتره الدراسة لما تعرض له المحصول الاوربى من إصابة خلال تلك الفترة وعلى الرغم من ذلك سيطرت دول أوربا على أكثر من ٥٠% من الصادرات العالمية من البطاطس خلال فتره التسعينات . وتحتل مصر المركز التاسع بين الدول المصدره للبطاطس مع عدم ثبات فى الأسواق أو الكميات المصدره سنوياً من ذلك المحصول .

ب- على الرغم من التزايد المستمر فى الصادرات العالمية من الطماطم وتحقيق بعض الدول زيادة كبيرة فى نصيبها من السوق العالمى خلال فتره التسعينات مثل إسبانيا وإيطاليا وكندا إلا أن الصادرات المصرية من الطماطم (والتى إحتلت المرتبة الثالثة عشر) ما زالت متذبذبة وترتفع وتنخفض من سنة لأخرى .

ج - على الرغم من الزيادة المستمرة فى كمية الصادرات العالمية من البصل الجاف واتساع الأسواق والدول المصدرة له ما بين أوروبا واسيا وأمريكا وأفريقيا إلا أن متوسط الصادرات المصرية بلغت خلال فترة التسعينات نحو ١٠٠ ألف طن فى السنة وتضع مصر فى المرتبة الثامنة بين الدول المصدرة للبصل . وتعتبر هولندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا من أهم الدول المصدرة للبصل.

٤- ارتفع معدل النمو السنوى فى الكميات المصدرة عالميا من البطيخ إلى نحو ٨,١% وتأتى إسبانيا والمكسيك واليونان فى مقدمة الدول المصدرة للبطيخ. ومن الملاحظ أن الصادرات المصرية من البطيخ لا تمثل أهمية نسبية كبيرة فى السوق العالمى وتحتل مصر المركز الثلاثون بين الدول المصدرة للبطيخ خلال فتره التسعينات وهو ما يتطلب توجيه مزيد من الاهتمام لهذا المحصول التصديرى الهام الذى تجود زراعته فى مصر وبصفة خاصة فى الاراضى الجديدة وازدياد الطلب عليه خاصة فى الدول العربية .

هـ - شهدت فتره التسعينات ارتفاعاً كبيراً فى معدل النمو السنوى فى كمية الصادرات العالمية من محصول الثوم (١٠.٩%) والتي بلغت نحو ٤٨٠ ألف طن تستحوذ الصين بمفردها على نمو ٤٧,٨% من تلك الكمية فى حين لم يتعد نصيب مصر من ذلك السوق نسبة ٠,١% حيث احتلت مصر المرتبة الرابعة عشر بين الدول المصدرة للثوم خلال فتره التسعينات . وتعتبر الأرجنتين وسنغافوره وأسبانيا من أهم الدول المصدرة للثوم بالإضافة إلى الصين .

و- على الرغم من انخفاض الأهمية النسبية للفاصوليا الخضراء فى السوق العالمى بالنسبة لكمية صادراتها الا أنها من محاصيل الخضر ذات الأهمية

النسبية المرتفعة بالنسبة لاسعار تصديرها (حيث بلغ متوسط سعر طن الفاصوليا خلال فتره التسعينات ٩٦٨ دولار) . وتعتبر كل من إسبانيا والولايات المتحدة الامريكية وفرنسا من أهم الدول المصدرة للفاصوليا خلال فتره الدراسة ، فى حين احتلت مصر المركز التاسع بين الدول المصدرة للفاصوليا بنسبة بلغت ٣,٦% من كمية الصادرات العالمية (وبمتوسط ٧ آلاف طن سنوياً) . ومن الملاحظ أن الصادرات المصرية من الفاصوليا قد شهدت نوعاً من عدم الاستقرار خلال فتره الدراسة وأخذت فى الارتفاع والانخفاض سنه بعد أخرى .

ز- على الرغم من أن متوسط الكميات المصدرة من الخرشوف خلال فتره التسعينات بلغت نحو ٥١ ألف طن فقط سنوياً الا أنه يعتبر محصول تصديرى مباشر بالنسبة لمصر والتي احتلت المرتبة الرابعة بين الدول المصدرة له خلال فتره التسعينات بنسبة ٦,٧٨% من إجمالى الكميات المصدرة منه عالمياً ، فى حين احتلت إسبانيا المرتبة الاولى بين الدول المصدرة له حيث تستحوذ على نحو ٤٦,١٢% من إجمالى الكميات المصدرة منه عالمياً .

١-٢-٢ الواردات العالمية من حاصلات الخضر

سجلت الكميات المستوردة سنوياً من حاصلات الخضر إتحافاً عاماً متزايداً خلال فتره الدراسة . ومن الملاحظ أن كمية وقيمة الواردات العالمية من حاصلات الخضر لا تتساوى بدقه مع كمية وقيمة الصادرات العالمية من تلك الحاصلات خلال فتره الدراسة وهو ما قد يرجع إلى عديد من الأسباب مثل تباين نظم الإفراج الجمركى المتبعة بالدول التى تتعامل بالتجارة الدولية للخضر ، وقيام بعض الدول المستوردة للخضر بإعادة تصدير جزء منها ، بالإضافة إلى نقص البيانات عن بعض الدول المصدرة او المستوردة لحاصلات الخضر خلال بعض السنوات .

وقد أخذت كمية الواردات العالمية من حاصلات الخضر إتحافاً عاماً متزايداً خلال فترة التسعينات وبلغ مقدار الزيادة السنوية فيها نحو ٩٥٧ ألف طن فى المتوسط وبمعدل

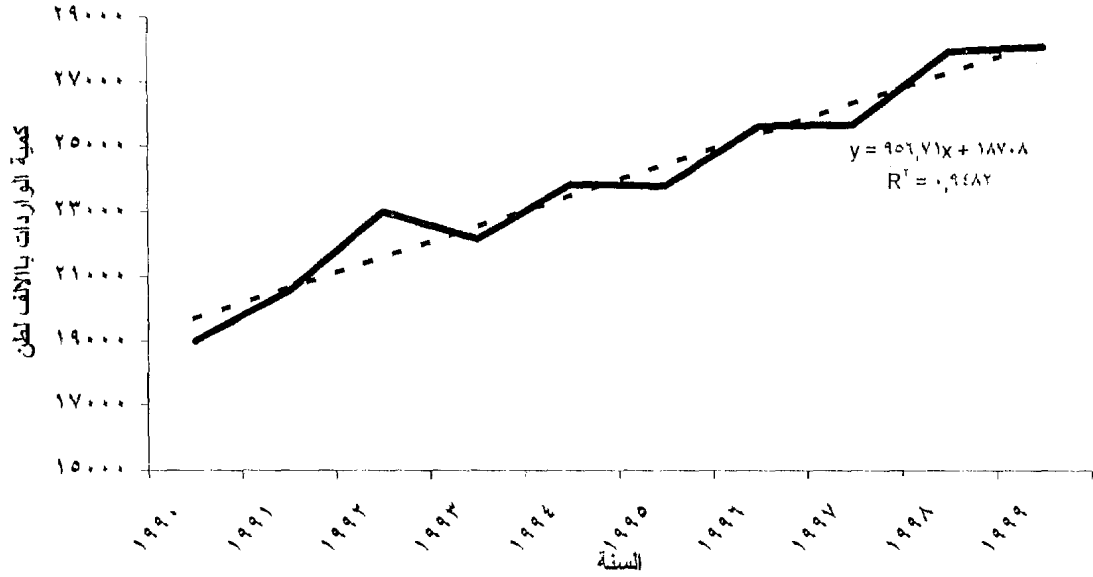
نمو سنوى بلغ ٣,٩% فى حين بلغ متوسط كمية الواردات العالمية نحو ٤٤ مليون طن خلال تلك الفترة (شكل رقم ٢٥) .

وتتصدر البطاطس قائمة حاصلات الخضر من حيث الأهمية النسبية للكميات المستوردة منها بالنسبة لإجمالى الكميات المستوردة من حاصلات الخضر حيث بلغت نسبتها ٣١,٣% من إجمالى الواردات العالمية خلال فترة الدراسة ، وقد بلغ متوسط الكميات المستوردة من البطاطس سنويا نحو ٧,٥ مليون طن . بينما أتى محصول الطماطم فى المرتبة الثانية بنسبة تقدر بنحو ١٢,٩% من إجمالى الواردات العالمية من الخضر وبمتوسط سنوى يقدر بنحو ٣,١ مليون طن خلال فترة الدراسة (جدول رقم ١٧ بالملحق) . وقد احتل البصل الجاف المرتبة الثالثة بنسبة مقدارها ١٢,٢% من كمية الواردات العالمية وبمتوسط سنوى يقدر بنحو ٢,٩ مليون طن خلال فترة الدراسة . فى حين أتى كل من محصول الشمام والبطيخ والخيار والخس والكرنب والجزر فى المراتب التالية وبنسبة تقدر بنحو ٥% ، ٤,٩% ، ٤,٨% ، ٤,٣% ، ٤,٣% ، ٤,١% لكل منهما على الترتيب من إجمالى الكميات المستوردة عالمياً من حاصلات الخضر (شكل رقم ٢٦) .

أما عن قيمة الواردات العالمية من حاصلات الخضر خلال فترة الدراسة فعلى الرغم من تذبذبها خلال تلك الفترة وفقاً لظروف السوق العالمى إلا أنها أخذت إتجاهاً عاماً متزايداً وبزيادة سنوية تقدر بنحو ٥٣٠ مليون دولار فى المتوسط ، بينما بلغ معدل النمو السنوى فى قيمة الواردات العالمية من الخضر نحو ٣,٩% فى حين بلغ متوسط قيمة الواردات العالمية نحو ١٣,٦ مليار دولار خلال فترة التسعينات (شكل رقم ٢٧) .

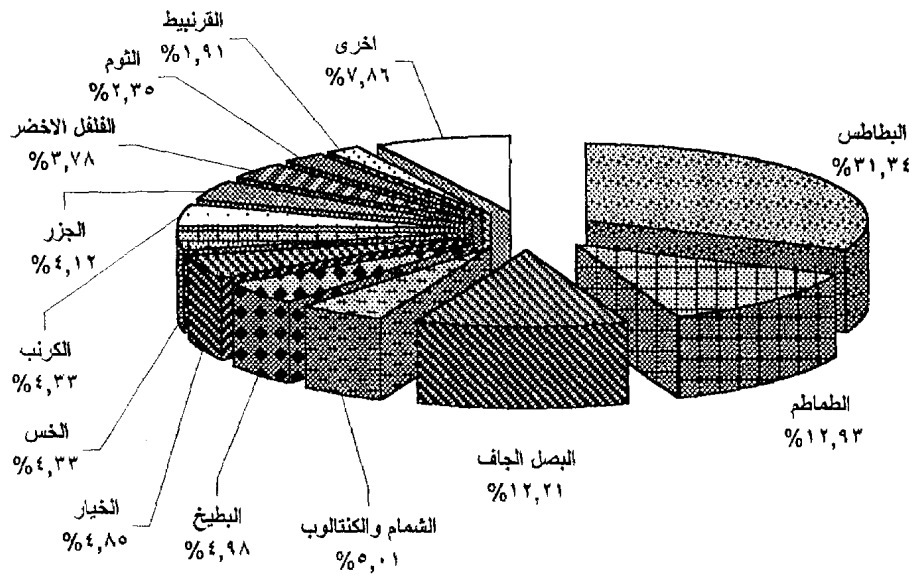
وتتصدر الطماطم قائمة حاصلات الخضر من حيث أهميتها النسبية لإجمالى قيمة الكميات المستوردة حيث تساهم بنحو ١٩,٩% من إجمالى قيمة الواردات العالمية من الخضر ، وقد بلغ متوسط قيمة واردات الطماطم خلال فترة الدراسة نحو ٢,٧ مليار دولار . بينما أتى محصول البطاطس فى المرتبة الثانية بنسبة تقدر بنحو ١٣,٧% من إجمالى قيمة الواردات العالمية من حاصلات الخضر وبمتوسط سنوى يقدر بنحو ١,٩ مليار دولار . وقد جاء محصول الفلفل الأخضر فى المرتبة الثالثة بنسبة تقدر بنحو ٨,٨% من إجمالى قيمة الواردات العالمية وبمتوسط سنوى ١,٢ مليار دولار . فى حين أتى كل من محصول الخس

شكل رقم (٢٥)
تطور كمية الواردات العالمية من حاصلات الخضار



المصدر بيانات الجدول رقم ١٧ بالملحق

شكل رقم (٢٦)
اهم حاصلات الخضار وفقاً لكمية الواردات منها خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ١٧ بالملحق

والبصل الجاف والخيار والشمام والمشروم والكرنب فى المراتب التالية وبنسب تقدر بنحو ٧% ، ٩,٦% ، ٩,٥% ، ٤,٥% ، ٩,٤% ، ١,٤% من إجمالى قيمة الواردات العالمية من حاصلات الخضر لكل منها على الترتيب (شكل رقم ٢٨ ، جدول رقم ١٨ بالملحق) .

وفيما يلى نستعرض إتجاهات الطلب العالمى على حاصلات الخضر موضوع الدراسة واهم الدول المستوردة لها وأهميتها النسبية فى السوق العالمى :-

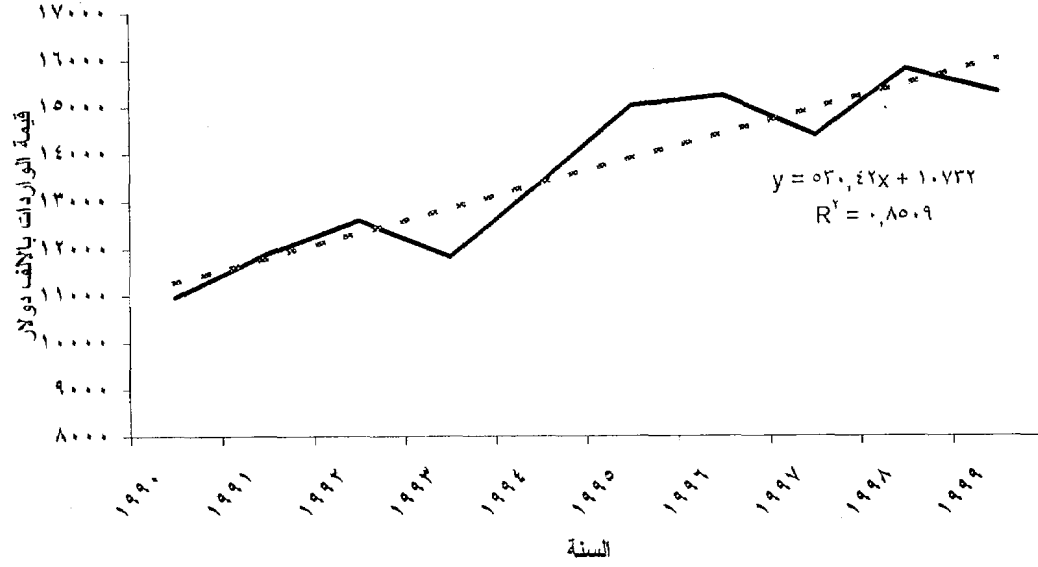
أ- البطاطس

شهدت فترة الدراسة تذبذباً كبيراً فى كمية الواردات العالمية من محصول البطاطس وأخذت فى الارتفاع والانخفاض سنة بعد أخرى نتيجة لاصابة محصول البطاطس وتدهور إنتاجه فى بعض دول الاتحاد الاوربى . وقد شهد عام ١٩٩٢ وصول كمية الواردات العالمية من البطاطس إلى حدها الأعلى خلال تلك الفترة وبلغت نحو ٨ مليون طن فى حين شهد عام ١٩٩٧ وصول كمية الواردات العالمية من البطاطس إلى حدها الأدنى حيث بلغت نحو ٩,٦ مليون طن . وقد بلغ المتوسط السنوى للكميات المستوردة عالمياً من محصول البطاطس خلال فترة الدراسة نحو ٥,٧ مليون طن . (شكل رقم ٢٩) .

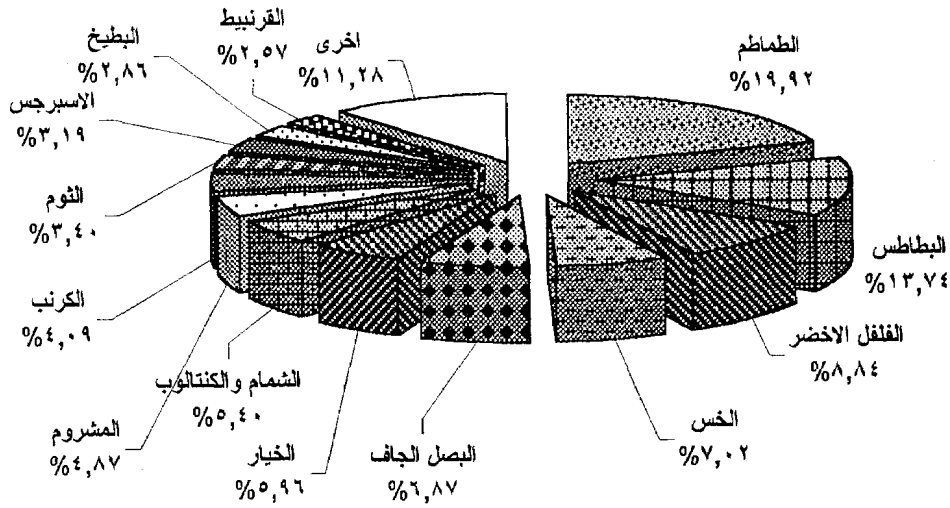
وقد تصدرت هولندا قائمة الدول المستوردة لمحصول البطاطس خلال فترة الدراسة حيث احتلت المرتبة الاولى بنسبة ١٤,١٦% من إجمالى الكميات المستوردة عالمياً حيث بلغ متوسط واردات هولندا خلال تلك الفترة نحو ٢,١ مليون طن . أما المانيا فقد أتت فى المرتبة الثانية وبلغ نصيبها نحو ٦,١٠% من كمية الواردات العالمية من البطاطس وبمتوسط سنوى يقدر بنحو ٩٩,٧ ألف طن ، فى حين احتلت بلجيكا المرتبة الثالثة بنسبة ٨,٦٨% من إجمالى الكميات المستوردة عالمياً من محصول البطاطس وبمتوسط سنوى بلغ نحو ٥٢,٦ ألف طن . وقد أتت كل من إيطاليا وإسبانيا وفرنسا وانجلترا فى المراكز التالية وبنسب متقاربة تقدر بنحو ٩,٥% ، ٨,٥% ، ٧,٤% ، ٤,٩٤% من إجمالى الكميات المستوردة عالمياً لكل منها على الترتيب (شكل رقم ٣٠) .

ومن الملاحظ أن مجموعة الدول الأوربية السبعة السابق الاشارة إليها استأثرت وحدها بنحو ٣,٤ مليون طن سنوياً تمثل نحو ٧,٥% من متوسط الواردات العالمية من

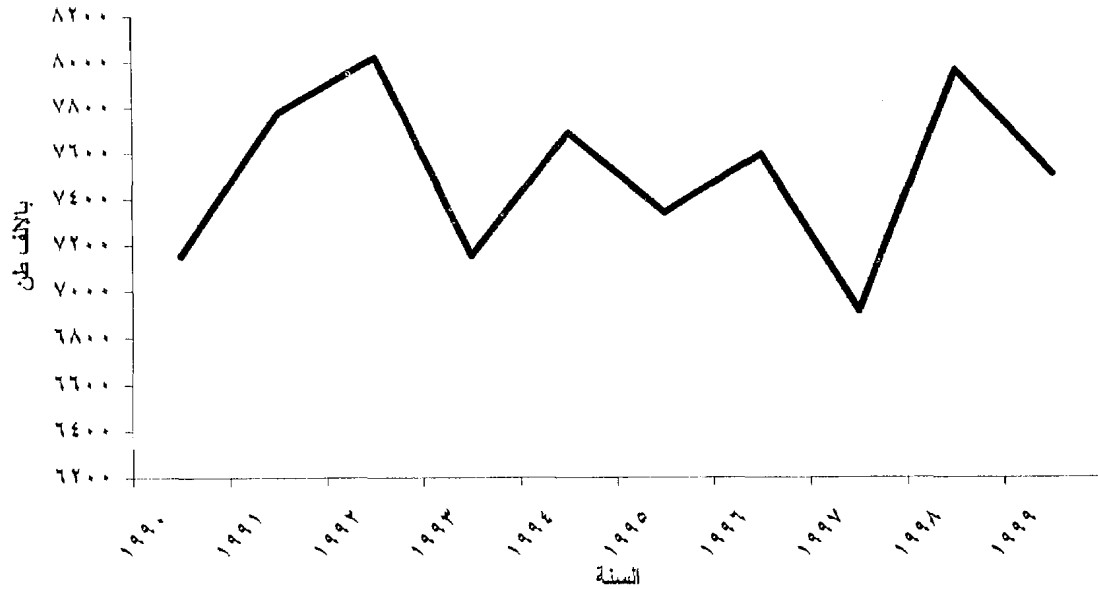
شكل رقم (٢٧)
تطور قيمة الواردات العالمية من الخضار



شكل رقم (٢٨)
اهم حاصلات الخضار وفقاً لقيمة وارداتها خلال فترة الدراسة

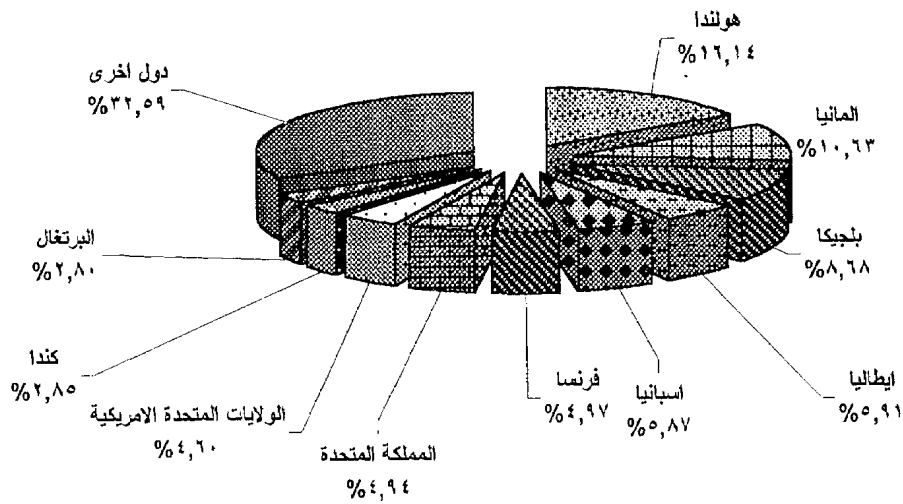


شكل رقم (٢٩)
تطور الكميات المستوردة عالميا من محصول البطاطس خلال فترة الدراسة (*)



(*) نظرا للتذبذب الشديد في كمية الواردات السنوية من محصول البطاطس فقد كانت درجة التوفيق لمعادلة الاتجاه العام لها ضعيفة للغاية وبالتالي لم يعتد بنتائجها. المصدر بيانات الجدول رقم ١٩ بالملحق

شكل رقم (٣٠)
اهم الدول المستوردة للبطاطس وفقاً للكميات المستوردة سنويا خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ١٩ بالملحق

البطاطس خلال فترة الدراسة (١٩٩٩-٩٠) . كما تلاحظ أن هناك ثلاث دول عربية (هي الجزائر - السعودية - العراق) بلغت جملة وارداتها من البطاطس نحو ٢٦٧ ألف طن سنوياً تمثل ٣,٥% من المتوسط السنوي للواردات العالمية من البطاطس . كذلك بلغ متوسط واردات كل من روسيا الاتحادية وأذربيجستان نحو ٢١٠ ألف طن تمثل نحو ٢,٨% من المتوسط السنوي للواردات العالمية من البطاطس . (جدول رقم ١٩ بالملحق)

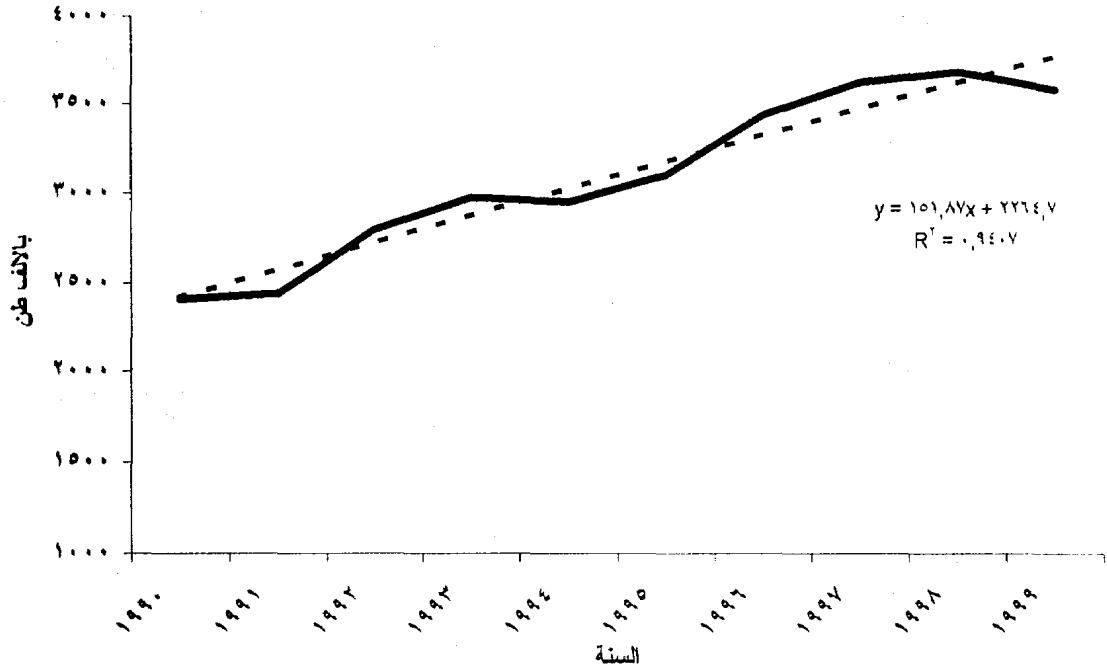
ب- الطماطم

أخذت كمية الواردات العالمية من الطماطم في التزايد بصورة ملحوظة خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفعت كمية الواردات العالمية من ٢,٤ مليون طن عام ١٩٩٠ إلى نحو ٣,٦ مليون طن عام ١٩٩٩ . وتشير معادلة الاتجاه العام إلى أن الكميات المستوردة من الطماطم قد أخذت إتحافاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة وأن مقدار الزيادة السنوية قد بلغ ١٥٢ ألف طن في المتوسط ، في حين بلغ معدل النمو السنوي في كمية الواردات العالمية من الطماطم نحو ٥% (شكل رقم ٣١) .

وتتصدر ألمانيا قائمة الدول المستوردة لمحصول الطماطم خلال فترة التسعينات بنسبة ١٨,٣% من إجمالي الكميات المستوردة عالمياً حيث بلغ متوسط كمية وارداتها ٥٦٨ ألف طن سنوياً . بينما أتت الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية بنسبة مقدارها ١٧,٥% من جملة الواردات العالمية وبمتوسط سنوي بلغ ٥٤٢ ألف طن . أما فرنسا وإنجلترا وهولندا فقد شغلوا المراكز التالية بنسبة ١٠,٦% ، ٨,٦٩% ، ٦,٣٦% . لكل منهما على الترتيب (شكل رقم ٣٢) .

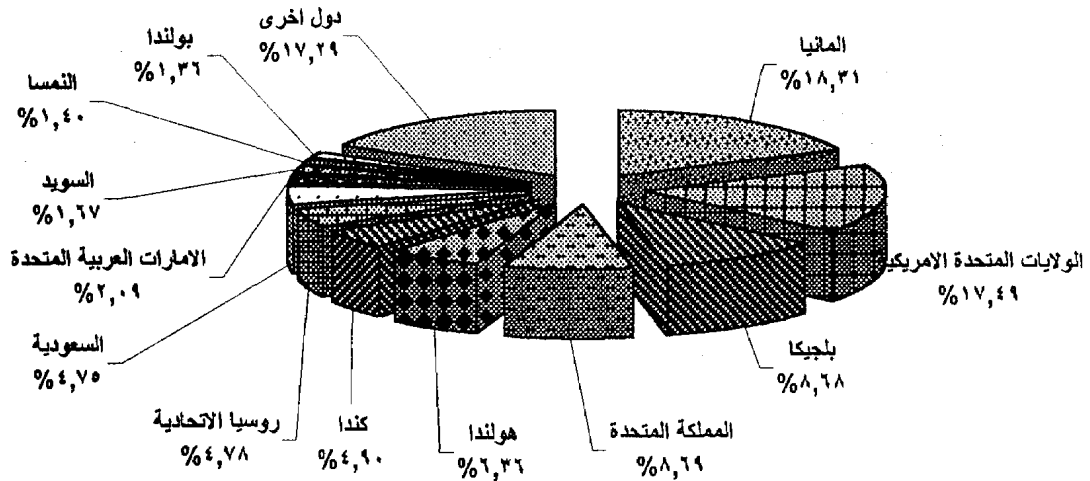
ومن الملاحظ أن مجموعة الدولة الأوروبية تعد من أكثر تكتلات دول العالم استيراداً للطماطم حيث استأثرت وحدها بنحو ١,٦ مليون طن سنوياً تمثل ٥٢% من المتوسط السنوي للواردات العالمية من الطماطم خلال فترة التسعينات . أما مجموعة الدول العربية (وبصفة خاصة السعودية والإمارات والكويت ولبنان والبحرين والعراق) فقد بلغ متوسط وارداتها السنوية من الطماطم نحو ٣١٤ ألف طن تمثل ١٠,١% من المتوسط السنوي للواردات العالمية من الطماطم خلال فترة الدراسة حيث تستأثر السعودية وحدها بنحو ٤٦,٨% من واردات تلك المجموعة (جدول رقم ٢٠ بالملحق) .

شكل رقم (٣١)
تطور الكميات المستوردة عالميا من محصول الطماطم خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٠ بالملحق

شكل رقم (٣٢)
اهم الدول المستوردة للطماطم وفقاً للكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٠ بالملحق

وبالإضافة الى الدول الاوربية والعربية فقد بلغ نصيب روسيا الاتحادية من الواردات العالمية لمحصول الطماطم خلال السنوات ٩٢-١٩٩٩ نحو ١,٥ مليون طن تمثل ما يقرب من ٥,٧% من إجمالي كمية الواردات العالمية خلال تلك الفترة . كذلك يلاحظ أن هناك بعض الدول التي ارتفعت كمية وارداتها من الطماطم بنسبة كبيرة خلال فترة الدراسة وبصفة خاصة الولايات المتحدة الامريكية التي تضاعفت كمية وارداتها من الطماطم خلال فترة التسعينات حيث شهدت السنوات الخمس الاولى (٩٠ - ١٩٩٤) تذبذباً فى كمية وارداتها (تراوحت بين ١٩٦ ، ٤١٨ ألف طن) بينما شهدت السنوات الخمس التالية ارتفاعاً مستمراً فى واردات الولايات المتحدة الامريكية من الطماطم حتى وصلت إلى نحو ٧٤١ ألف طن عام ١٩٩٩ .

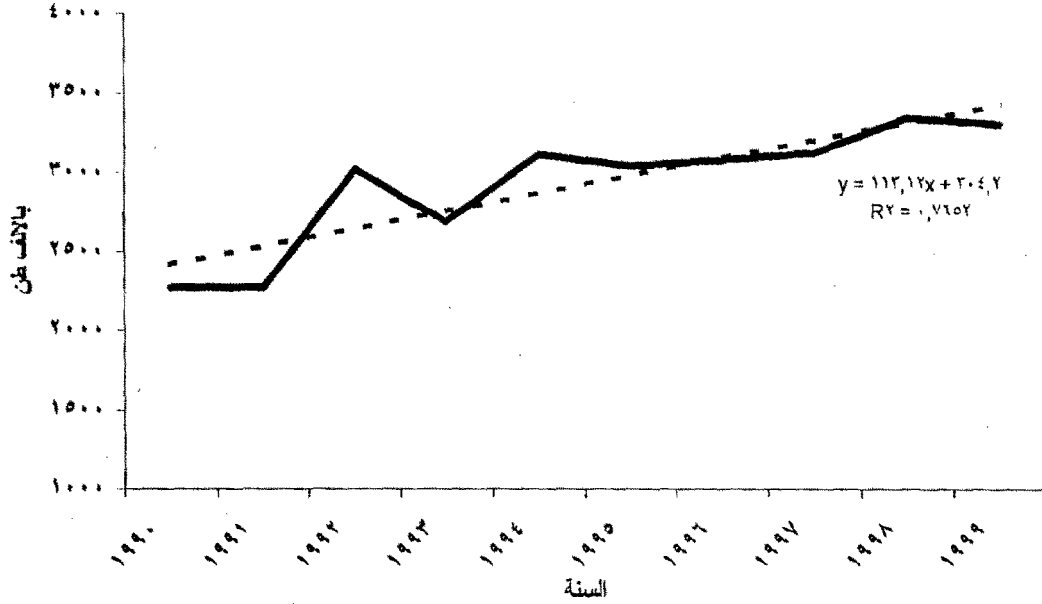
ج- البصل الجاف :-

بلغ المتوسط السنوى لكمية الواردات العالمية من البصل الجاف نحو ٢,٩ مليون طن، وقد شهدت فترة التسعينات ارتفاع كمية الواردات العالمية من البصل الجاف من ٢,٣ مليون طن عام ١٩٩٠ إلى ٣,٣ مليون طن عام ١٩٩٩ . حيث أخذت معادلة الاتجاه العام لكمية الواردات من البصل الجاف إتجاهاً عاماً متزايداً خلال تلك الفترة وبلغ متوسط الزيادة السنوية نحو ١١٣ ألف طن ، فى حين بلغ معدل النمو السنوى فى كمية الواردات نحو ٤,١% (شكل رقم ٣٣) .

وتتصدر روسيا قائمة الدول المستوردة للبصل الجاف خلال فترة الدراسة وبلغ متوسط وارداتها السنوية ٣٤١ ألف طن تمثل ١١,٦% من الواردات العالمية خلال فترة الدراسة ، وتأتى ألمانيا فى المرتبة الثانية بنسبة ١٠,١% من الواردات العالمية وبمتوسط سنوى يقدر بنحو ٢٩٥ ألف طن ، فى حين احتلت الولايات المتحدة الامريكية المرتبة الثالثة بين الدول المستوردة للبصل الجاف بنسبة ٨% من الواردات العالمية وبمتوسط سنوى بلغ ٢٢٤ ألف طن ، أما إنجلترا فقد أتت فى المرتبة الرابعة بنسبة ٧,١% من الواردات العالمية وبمتوسط واردات بلغ ٢٠٩ ألف طن سنوياً (شكل رقم ٣٤) .

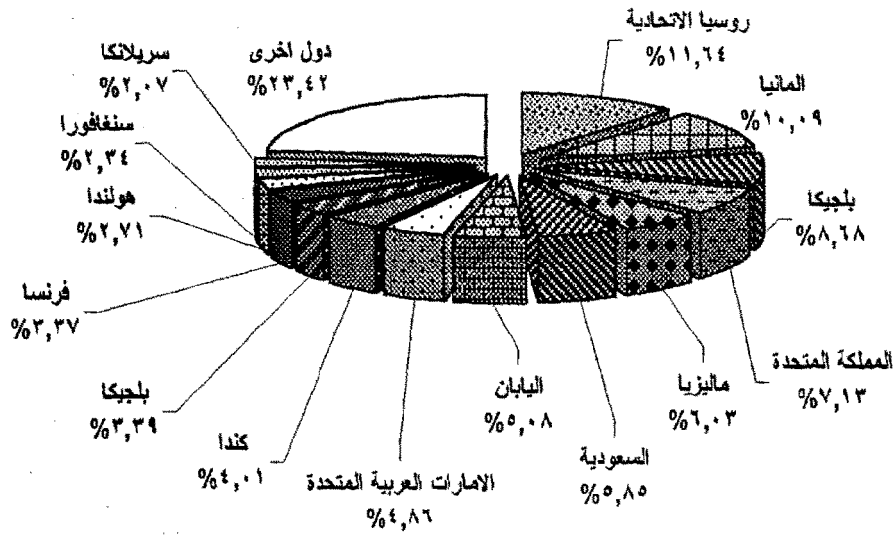
ومن الملاحظ أن مجموعة الدول الاسيوية (ماليزيا - السعودية - اليابان - الامارات - سنغافوره - سريلانكا - بنجلاديش - الصين - الكويت) تبلغ كمية وارداتها

شكل رقم (٣٣)
تطور الكميات المستوردة عالميا من محصول البصل الجاف خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ٢١ بالملحق

شكل رقم (٣٤)
اهم الدول المستوردة للبصل الجاف وفقاً للكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ٢١ بالملحق

من البصل نحو ٣٠,٥% من جملة الواردات العالمية وتمثل واردات الدول العربية الاسيوية منها نحو ٣٨,٨% من إجمالي الواردات الاسيوية (١١,٨% من إجمالي الواردات العالمية) أما مجموعة الدول الاوربية فقد بلغت نسبة وارداتها من محصول البصل الجاف نحو ٢٨,٧% من إجمالي الواردات العالمية بمتوسط سنوى بلغ نحو ٨٤٠ ألف طن. ويبلغ نصيب السوق الألمانية نحو ٣٥% من واردات المجموعة الاوربية تليها إنجلترا بنسبة ٢٥% فى حين أتت كل من بلجيكا وفرنسا وهولندا فى المراتب التالية وبنسب متقاربة (جدول رقم ٢١ بالملحق) .

ومن الملاحظ أن هناك بعض الدول التى تضاعفت كمية وارداتها من البصل الجاف خلال فتره التسعينات (فتره الدراسة) ومن ثم زادت أهميتها النسبية فى السوق العالمى وبصفة خاصة كل من اليابان وماليزيا . حيث شهدت تلك الفترة ارتفاع واردات اليابان من البصل من نحو ٨٧ ألف طن عام ١٩٩٠ إلى نحو ٢٢٣ ألف طن عام ١٩٩٩ ومن ثم ارتفاع أهميتها النسبية فى السوق العالمى من ٣,٨% فى عام ١٩٩٠ إلى نحو ٦,٧% فى عام ١٩٩٩ . أما ماليزيا فقد ارتفعت كمية وارداتها من البصل الجاف من ١٢٦ ألف طن عام ١٩٩٠ إلى نحو ٢٣٦ ألف طن عام ١٩٩٩ ومن ثم ارتفعت أهميتها النسبية فى السوق العالمية من ٠,٥% عام ١٩٩٠ إلى ٧,١% عام ١٩٩٩ .

د- البطيخ

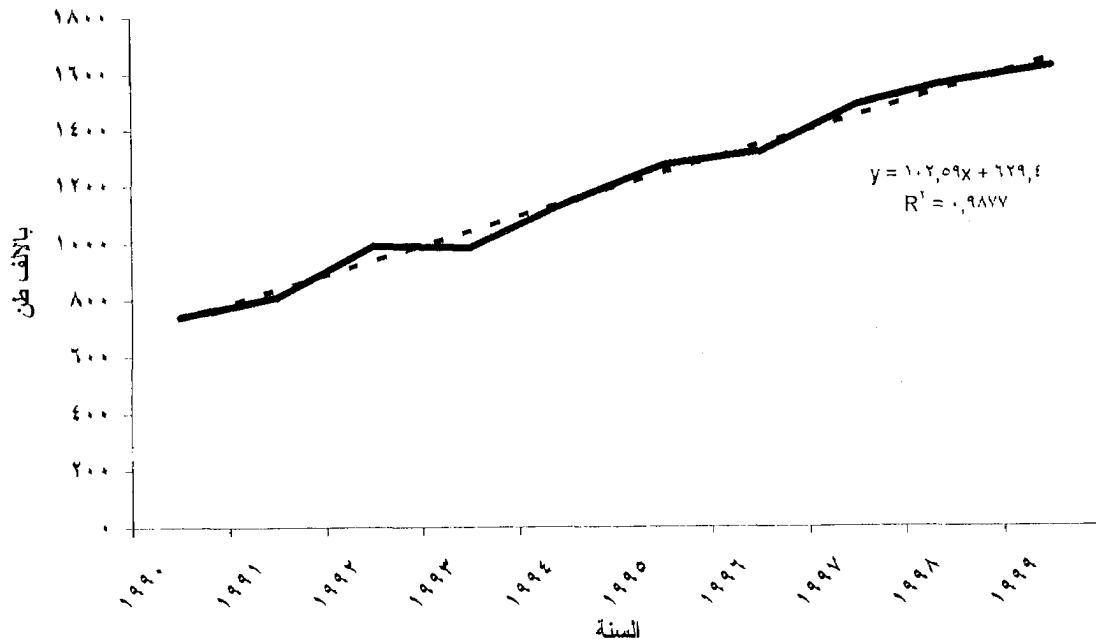
على الرغم من أن محصول البطيخ يحتل المرتبة الخامسة بين حاصلات الخضر العالمية من حيث الكميات المستوردة منه الا أنه يقع فى المرتبة الثانية عشر بين حاصلات الخضر وفقا لقيمة تلك الواردات ويرجع ذلك بصفة أساسية لانخفاض سعر الطن منه مقارنة بحاصلات الخضر الأخرى . وقد شهدت فتره الدراسة تضاعف كمية الواردات العالمية من البطيخ من ٧٣٩ ألف طن عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٦٢٥ ألف طن عام ١٩٩٩ ؛ حيث أخذت كمية الواردات العالمية من البطيخ اتجاها عاماً متزايداً خلال فتره الدراسة وبلغ مقدار الزيادة السنوية فى تلك الواردات نحو ١٠٢ ألف طن فى المتوسط بينما بلغ معدل النمو السنوى فى كمية الواردات العالمية من البطيخ نحو ٨,٩% وهو معدل مرتفع نسبياً إذا ما قورن بمعدل النمو السنوى فى كمية واردات حاصلات الخضر الأخرى التى تناولتها الدراسة (شكل رقم ٣٥) .

وتأتى الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمة الدول المستوردة للبطيخ حيث بلغ متوسط وارداتها السنوية خلال فترة الدراسة نحو ١٥٥ ألف طن تمثل ١٣% من كمية الواردات العالمية من محصول البطيخ خلال فترة التسعينات . أما ألمانيا فقد جاءت فى المرتبة التالية بنسبة ١٢,٣% من جملة الواردات العالمية خلال تلك الفترة وبمتوسط سنوى بلغ ١٤٧ ألف طن . بينما احتلت كندا المرتبة الثالثة محققة نسبة مقدارها ٨,٦٨% من الواردات العالمية وبمتوسط واردات سنوية بلغ ١٠٤ ألف طن . ومن الملاحظ أن واردات الولايات المتحدة الأمريكية من البطيخ قد تضاعفت خلال فتره الدراسة وأخذت فى التزايد بصورة كبيرة خاصة فى الفترة من (١٩٩٩-٩٤) حيث ارتفعت الواردات الأمريكية من ١٠٤ ألف طن عام ١٩٩٠ الى نحو ١٢٣ ألف طن عام ١٩٩٤ ثم أخذت فى التزايد التدريجى حتى وصلت إلى ٢١٨ ألف طن عام ١٩٩٩ . (شكل رقم ٣٦) .

أما عن واردات الدول العربية من البطيخ فمن الملاحظ أن هناك خمس دول عربية (هى الإمارات - لبنان - الكويت - البحرين - عمان) تمثل وارداتها نحو ١٦% من الواردات العالمية من محصول البطيخ منها نحو ١٢,٦% تمثل واردات دول الخليج الأربع . فى حين شكلت واردات الدول الأوروبية الثلاث من البطيخ وهى (ألمانيا - إيطاليا - فرنسا) وحدها نحو ٢٥% من جملة الواردات العالمية من محصول البطيخ خلال فتره الدراسة .

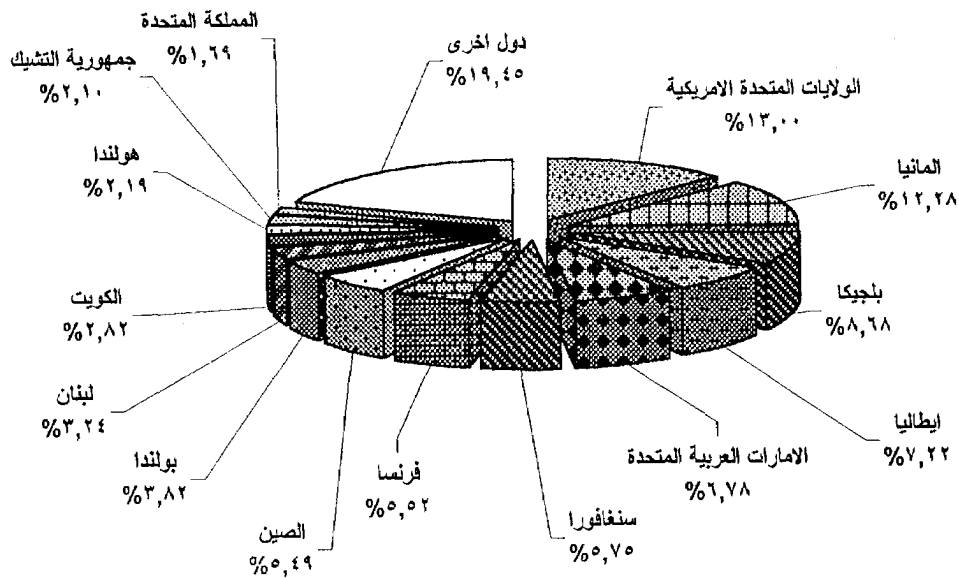
وقد شهدت فترة الدراسة ارتفاعا كبيرا فى واردات الدول الآسيوية (من غير الدول العربية) من محصول البطيخ وخصوصاً الصين التى أخذت الكميات التى تستوردها فى الارتفاع السنوى من نحو ألفين طن عام ١٩٩٠ إلى ٧٠ ألف طن عام ٩٣ ، ١٩٩٤ . حتى بلغت نحو ٩١٩ ألف طن عام ١٩٩٨ وهو ما أدى إلى ارتفاع متوسط الواردات الصينية من البطيخ إلى نحو ٦٦ ألف طن سنوياً تمثل ٥,٥% من الواردات العالمية خلال فترة الدراسة . وهو ما ينطبق أيضاً على سنغافوره التى قفزت وارداتها من البطيخ من ٣٨ ألف طن عام ١٩٩٠ إلى ٩٢ ألف طن عام ١٩٩٩ بمتوسط سنوى بلغ ٦٩ ألف طن يمثل نحو ٥,٧٥% من الواردات العالمية من البطيخ خلال فترة الدراسة . (جدول رقم ٢٢ بالمحلق) .

شكل رقم (٣٥)
تطور الكميات المستوردة عالميا من محصول البطيخ خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٢ بالملحق

شكل رقم (٣٦)
اهم الدول المستوردة للبطيخ وفقاً للكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٢ بالملحق

هـ - الثوم

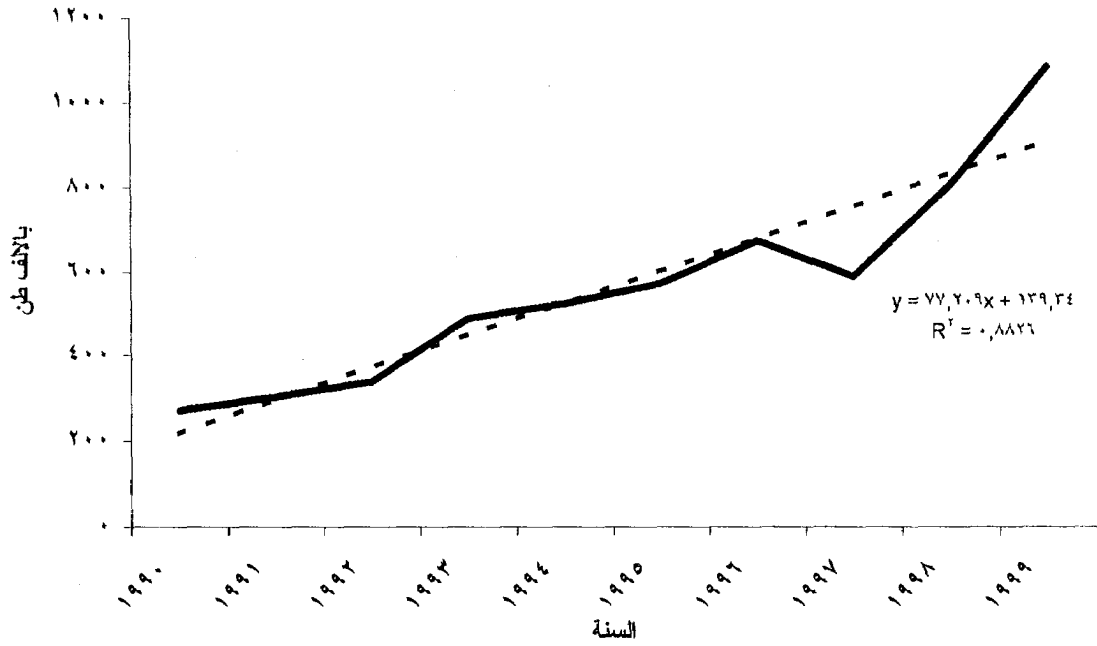
يأتى محصول الثوم فى مقدمة محاصيل الدراسة التى شهدت تجارته الخارجية لها نمواً كبيراً خلال فترة التسعينات حيث ارتفعت كمية الواردات العالمية منه من ٢٦٨ ألف طن عام ١٩٩٠ إلى ١٠٨٤ ألف طن عام ١٩٩٩. حيث أخذت كمية الواردات العالمية منه اتجاهاً عاماً متزايداً وبلغ مقدار الزيادة السنوية نحو ٧٧ ألف طن فى المتوسط ، فى حين بلغ معدل النمو السنوى فى كمية الواردات العالمية من محصول الثوم خلال تلك الفترة نحو ١٤,١% وهو يعتبر فى مقدمة محاصيل الخضر من حيث معدل نموها السنوى خلال فترة التسعينات ، وقد بلغ متوسط الواردات العالمية من الثوم نحو ٥٦٤ ألف طن سنوياً خلال تلك الفترة (شكل رقم ٣٧) .

وقد جاءت اندونيسيا فى مقدمة الدول المستوردة للثوم خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوى بلغ ٧٨ ألف طن تمثل نحو ١٣,٨% من جملة الواردات العالمية خلال تلك الفترة . فى حين جاءت البرازيل فى المرتبة الثانية بمتوسط واردات سنوية بلغ ٦٦ ألف طن تمثل ١١,٧% ، بينما جاءت ماليزيا وسنغافوره فى المرتبة الثالثة والرابعة بمتوسط واردات سنوية بلغت ٦٦ ، ٤٠ ألف طن لكل منهما على الترتيب تمثل نحو ١١,٦% ، ٧,١% من الواردات العالمية للثوم . ومن الملاحظ أن هناك خمس دول اسيوية (من غير الدول العربية وهى اندونيسيا وماليزيا وسنغافوره والصين واليابان) تمثل وارداتها نحو ٣٩% من جملة الواردات العالمية من محصول الثوم خلال فترة الدراسة .

أما عن الدول العربية المستوردة للثوم فمن الملاحظ أن هناك دولتان فقط تمثل وارداتها ٦,٨% من كمية الواردات العالمية من الثوم (وهى الإمارات والسعودية) وقد بلغ متوسط الواردات السنوية للإمارات نحو ٢٤ ألف طن تمثل ٤,٠٩% من الواردات العالمية خلال فترة التسعينات ، بينما بلغ متوسط الواردات السعودية السنوية من الثوم ١٥ ألف طن تمثل ٢,٥٨% من الواردات العالمية من الثوم (شكل رقم ٣٨)

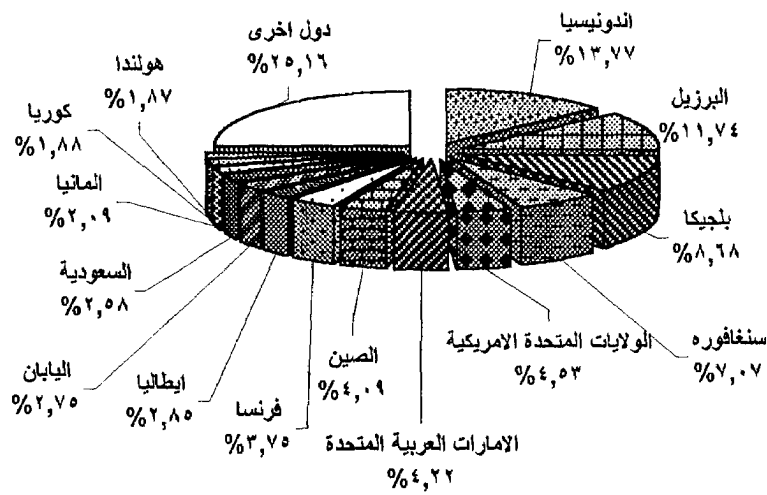
أما عن مجموعة الدول الأوربية فقد استحوذت على نحو ١٣,٢% فقط من كمية الواردات العالمية من الثوم خلال فترة الدراسة (وهى فرنسا - إيطاليا - ألمانيا - هولندا - إسبانيا - إنجلترا) . ويبلغ نصيب كل من فرنسا وإيطاليا من هذه الكمية نحو

شكل رقم (٣٧)
تطور الكميات المستوردة عالميا من محصول الثوم خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٣ بالملحق

شكل رقم (٣٨)
اهم الدول المستوردة للثوم وفقاً للكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٣ بالملحق

٢٨,٤% ، ٢١,٦% لكل منها على الترتيب . ومن الملاحظ أن الدول الأسيوية تأخذ النصيب الأكبر من الواردات العالمية من محصول الثوم خلال فترة الدراسة عكس معظم حاصلات الخضر التي تمثل السوق الأوروبية السوق الرئيسية المستوردة لتلك الحاصلات (جدول رقم ٢٣ بالملحق) .

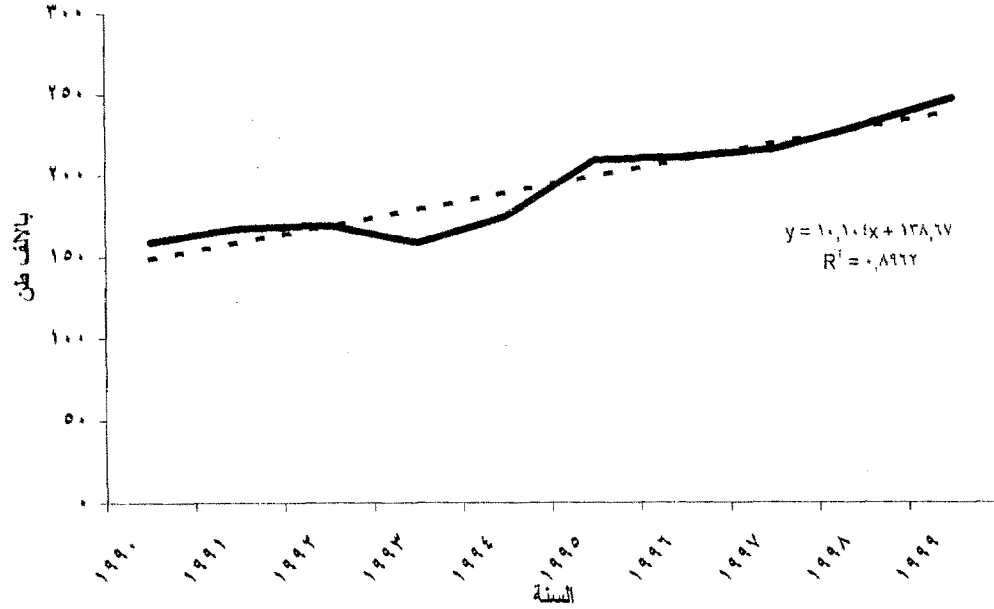
و- الفاصوليا الخضراء

على الرغم من أن محصول الفاصوليا الخضراء لا يعتبر من حاصلات الخضر ذات الأهمية النسبية المرتفعة في السوق العالمي إلا أنه يعتبر أحد الحاصلات التصديرية المصرية الهامة والواعد . وقد تراوحت كمية الواردات العالمية من الفاصوليا الخضراء خلال فترة التسعينات بين ١٥٩ ألف طن عام ١٩٩٠ و ٢٤٨ ألف طن عام ١٩٩٩ بمتوسط سنوي بلغ ١٩٤ ألف طن . وقد أخذت كمية الواردات العالمية من الفاصوليا الخضراء اتجاها عاما متزايدا خلال تلك الفترة وبلغ متوسط الزيادة السنوية نحو ١٠,١ ألف طن في حين بلغ معدل النمو السنوي في كمية الواردات العالمية من الفاصوليا الخضراء ٥,٢% (شكل رقم ٣٩) .

وقد احتلت فرنسا المرتبة الاولى بين الدول المستوردة للفاصوليا الخضراء من حيث كمية وارداتها والتي بلغ متوسطها السنوي ٣١ ألف طن تمثل ١٦,١% من كمية الواردات العالمية خلال فترة الدراسة . أما هولندا فقد أتت في المرتبة الثانية بنسبة ١٤,١% وبمتوسط سنوي ٢٧,٥ ألف طن ، في حين جاءت بلجيكا في المرتبة الثالثة بنسبة ١٣,٧٨% من الواردات العالمية وبمتوسط سنوي بلغ ٢٧ ألف طن. (شكل رقم ٤٠).

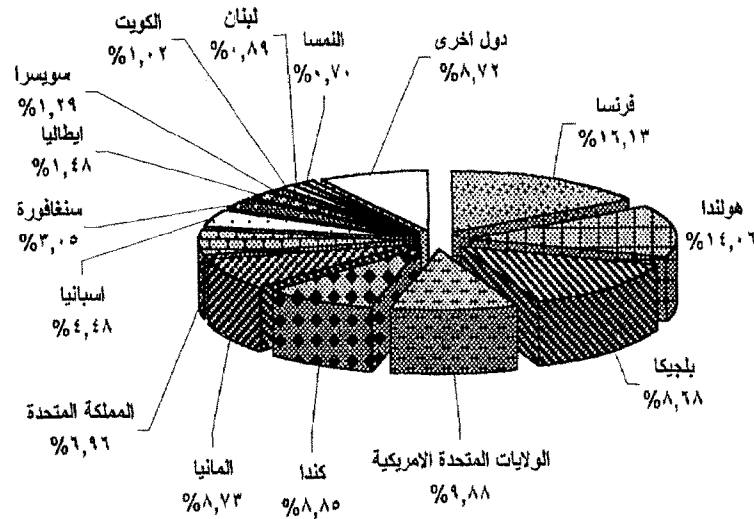
ومن الملاحظ أن مجموعة الدول الأوروبية تمثل السوق الرئيسية المستوردة لمحصول الفاصوليا الخضراء حيث بلغت نسبة وارداتها نحو ٦٨% من جملة الواردات العالمية خلال فترة الدراسة . وقد بلغ متوسط كمية الواردات الأوروبية من الفاصوليا الخضراء نحو ١٣٢ ألف طن سنويا . وتعتبر دول فرنسا ، وهولندا ، وبلجيكا ، وإلمانيا ، وإنجلترا أهم الدول الأوروبية المستوردة لذلك المحصول حيث تمثل وارداتها ٨٨% من جملة واردات الدول الأوروبية من الفاصوليا الخضراء خلال فترة التسعينات . (جدول رقم ٢٤ بالملحق) .

شكل رقم (٣٩)
تطور الكميات المستوردة عالميا من محصول الفاصوليا الخضراء خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٤ بالملحق

شكل رقم (٤٠)
اهم الدول المستوردة للفاصوليا وفقاً للكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٤ بالملحق

أما عن الدول العربية المستوردة لذلك المحصول والتي تمثل وارداتها نحو ٣,١٥% فقط من جملة الواردات العالمية خلال فتره التسعينات (وهى الكويت ، ولبنان ، والسعودية ، والبحرين) فقد تراوح متوسط الواردات السنوية لكل منها بين ١-٢ ألف طن سنوياً . وتأتى الكويت فى مقدمة الدول العربية المستورده للفاصوليا الخضراء حيث بلغ متوسط كمية وارداتها السنوية نحو الفين طن تمثل ١,٠٢% من جملة الواردات العالمية ، بينما تستورد لبنان نحو ١,٧ ألف طن سنوياً فى المتوسط تمثل نحو ٠,٨٩% من جملة الواردات العالمية خلال فترة الدراسة .

ز- الخرشوف

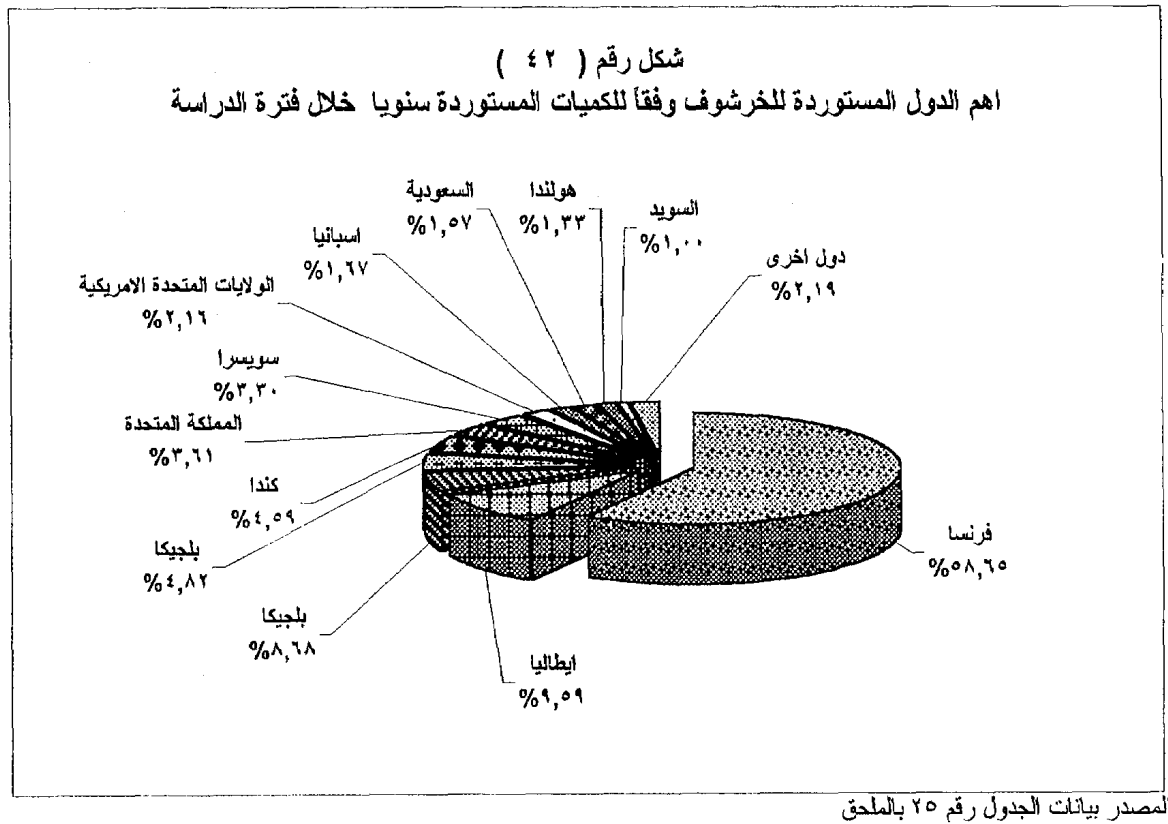
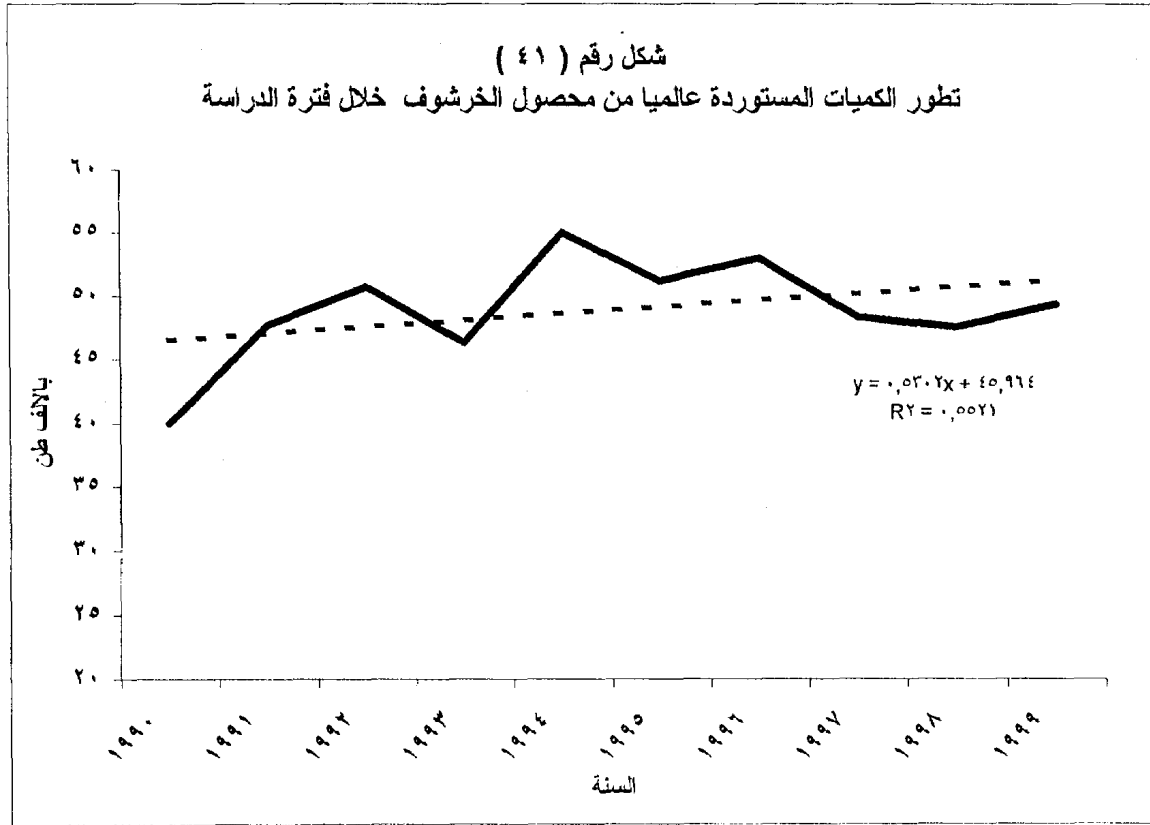
تراوحت كمية الواردات العالمية من محصول الخرشوف بين ٤٠-٥٥ ألف طن سنوياً خلال فترة الدراسة بمتوسط سنوى بلغ ٤٩ ألف طن . حيث أخذت كمية الواردات العالمية من الخرشوف اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة وبلغ متوسط الزيادة السنوية نحو ٥٠٠ طن بينما بلغ معدل النمو السنوى فى كمية الواردات نحو ٢,١% (شكل رقم ٤١) .

وتعتبر دول أوروبا هى السوق الرئيسى المستوردة لذلك المحصول وتعد فرنسا أكثر الدول استيراداً للخرشوف وتمثل كمية وارداتها من ذلك المحصول نحو ٥٨,٦% من جملة الواردات العالمية خلال فترة الدراسة . وقد جاءت إيطاليا فى المرتبة الثانية بمتوسط واردات سنوى بلغ ٤,٧ الف طن تمثل ٩,٥٦% من إجمالى الواردات العالمية . فى حين احتلت ألمانيا المرتبة الثالثة بمتوسط واردات سنوى بلغ ٢,٦٩ ألف طن تمثل ٥,٥% من جملة الواردات العالمية ، خلال فترة الدراسة . (شكل رقم ٤٢ ، جدول رقم ٢٥ بالملحق) .

من الاستعراض السابق للواردات العالمية من حاصلات الخضر نستخلص

الآتى :-

أ- تستأثر الدول الأوروبية بأكثر من ٥٧% من الواردات العالمية لمحصول البطاطس وتعتبر هولندا وألمانيا وبلجيكا أهم الدول الأوروبية المستوردة لذلك المحصول ، فى حين تستحوذ ثلاث دول عربية (الجزائر - السعودية - العراق) على نحو



- ٣,٥% من واردات البطاطس خلال فترة الدراسة . بالإضافة إلى ذلك تمثل دول الاتحاد السوفيتي (سابقاً) أهمية نسبية كبيرة في السوق العالمي للبطاطس .
- ب- تمثل واردات الدول الأوروبية من الطماطم نحو ٥٢% من جملة الواردات العالمية ، وتعتبر كل من ألمانيا وإنجلترا وهولندا أهم الدول الأوروبية المستوردة للطماطم ، في حين مثلت واردات الدول العربية من الطماطم نحو ١٠,١% من جملة الواردات العالمية وتعتبر السعودية أهم الدول العربية المستوردة للطماطم تليها كل من الإمارات والكويت ولبنان .
- ج- تمثل واردات الدول الآسيوية من البصل الجاف ٣٠,٥% من كمية الواردات العالمية وتعتبر كل من ماليزيا والسعودية واليابان أهم الدول الآسيوية المستوردة للبصل . بينما شكلت واردات الدول الأوروبية نحو ٢٨,٧% من جملة الواردات العالمية ، وتعتبر ألمانيا وإنجلترا وبلجيكا وفرنسا أهم الدول الأوروبية المستوردة للبصل . مع ملاحظة أن هناك بعض الدول التي ارتفع معدل النمو في كمية وارداتها من البصل خلال فترة الدراسة وبصفة خاصة كل من اليابان وماليزيا .
- د- تلاحظ ارتفاع معدل النمو السنوي في كمية الواردات العالمية من محصول البطيخ خلال فترة التسعينات وكذلك بالنسبة لواردات الولايات المتحدة الأمريكية التي أتت في مقدمة الدول المستوردة للبطيخ . بينما شكلت واردات الدول الأوروبية الثلاث (ألمانيا - إيطاليا - فرنسا) نحو ٢٥% من جملة الواردات العالمية . أما الدول العربية (الإمارات - لبنان - الكويت - البحرين - عمان) فقد مثلت وارداتها نحو ١٢,٦% من جملة الواردات العالمية . وقد تلاحظ ارتفاع معدل النمو السنوي لكمية واردات الدول الآسيوية من غير الدول العربية وبصفة خاصة الصين .
- هـ- أتى محصول الثوم في مقدمة محاصيل الخضر من حيث ارتفاع معدل النمو السنوي في الكميات المستوردة منه خلال فترة التسعينات ، وقد تلاحظ أن هناك خمس دول آسيوية من غير الدول العربية (وهى إندونيسيا - ماليزيا - سنغافورة - الصين - اليابان) مثلت وارداتها نحو ٣٩% من جملة الواردات العالمية من الثوم في حين مثلت واردات دولتي الإمارات والسعودية من الثوم نحو ٦,٨% من الواردات العالمية . وقد استحوذت الدول الأوروبية على نحو ١٣,٢% من الكميات المستوردة من الثوم وتعتبر كل من فرنسا وإيطاليا من أهم الدول الأوروبية المستوردة للثوم .

و- تعتبر مجموعة الدول الأوروبية هي السوق الرئيسية المستوردة لمحصول الفاصوليا الخضراء وتستورد نحو ٦٨% من جملة الواردات العالمية من ذلك المحصول ، وتعد كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا من أهم الدول الأوروبية المستوردة للفاصوليا الخضراء في حين مثلت واردات الدول العربية نحو ٣.١% فقط من جملة الواردات العالمية وتعتبر كل من الكويت ولبنان والسعودية والبحرين أهم الدول العربية المستوردة لذلك المحصول .

ذ- تعتبر فرنسا هي السوق الرئيسية المستوردة للخرشوف وتمثل وارداتها نحو ٥٨,٦% من جملة الواردات العالمية في حين اتت كل من إيطاليا وألمانيا في المراتب التالية بنسبة ٩,٥% ، ٥,٥% لكل منها على الترتيب أي أن الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا - إيطاليا - ألمانيا) مثلت وارداتها نحو ٧٣,٦% من جملة الواردات العالمية من محصول الخرشوف خلال فترة التسعينات .

الفصل الثانى

أثر التكتلات الإقتصادية العالمية على الصادرات

المصريه من الخضر

تمهيد

يعد الإهتمام بالإنتاج والتسويق والتصدير والإستهلاك من العناصر الأساسية فى منظومة إستراتيجية تنمية صادرات الخضر وإن كانت الأهمية تختلف من مرحلة لأخرى إلا أنها تبقى فى النهاية أساسية ومكملة للعملية التصديرية . ويبقى العنصر الأساسى لإستكمال تنمية الصادرات محددًا فى دراسة الأسواق الخارجيه للصادرات المصريه والتي أصبحت من الأمور الملحة خاصة فى ضوء التطورات المتسارعه محليا وإقليميا وعالميا والتي يشكل هيكلها ثلوث الإصلاح الإقتصادى وقيام منظمة التجاره العالميه وزحف التكتلات الإقتصادية على دول العالم النامى والمتقدم وبما أفرزته هذه المتغيرات من مميزات وعقبات سهلت إنسياب السلع بين دول التكتل بحريه تامه ووضعت العقبات والعراقيل أمام دول العالم خارج التكتل ومايتطلبه ذلك من مواصفات عالميه لسلع التصدير من حيث الجوده والمواصفات والأسعار ، الأمر الذى إنعكس فى النهايه على إختيار الأصناف التى تلبي رغبة المستهلك داخل هذه الأسواق من حيث الشكل والحجم واللون وتركيب المحتوى العصيرى لحاصلات الخضر والفاكهة والكميات المسموح بها من الأسمده والمبيدات ، ومن ثم فقد أضحت الإنتاج المحدد الأول للحصول على المنتج المطلوب بالصفات المرغوبه ولن تصل السلعه إلى مستهلكيها بالمواصفات القياسيه المطلوبه ، والأسعار الملائمه فى الوقت المناسب دون المرور بالعمليات التسويقيه المناسبه خلال المسالك التسويقيه بدءا بتاجر الجملة ومرورا بتاجر التجزئه ووصولا للمستهلك النهائى ، بيد أن الوصول إلى المستهلك فى الأسواق الخارجيه سوف يتطلب الإهتمام بهذه العمليات بصوره أفضل وبكفاءه عاليه وذلك لرفع قدره التنافسيه لصادرات الخضر داخل هذه الأسواق وحتى تصل السلعه وفقا لمتطلبات المستهلك فى الأسواق المختلفه حيث تختلف أذواق المستهلكين وأنماطهم الإستهلاكيه ، ومن ثم يصبح الإهتمام بشروط المستهلكين داخل هذه الأسواق من الأمور الهامه التى يجب حصرها حتى يمكن التصدير فى ضوء هذه الإحتياجات .

ولما كان التعامل فى هذه الأسواق قد أضحى داخل أطر التكتلات الإقتصادية التى بدأت تزحف على دول العالم الناميه والمتقدمه فقد تطلب الأمر دراسة المميزات والعقبات التى أفرزتها هذه التكتلات والتى سهلت إنسياب السلع بحريه تامه داخل دول التكتل ووضعت العراقيل أمام الدول خارج التكتل ، وتختلف العقبات التى يفرزها كل تكتل وفقا للمرحله التى يمر بها التكتل حيث تختلف فى منطقة التجاره الحره عنها فى الإتحاد الجمركى وتزداد صعوبة بالإتجاه لقيام الأسواق المشتركه وصولا للإتحادات الإقتصاديه ، ووضع هذا أمره قد ألزم الدول المصدرة دراسة المميزات أو العقبات التى تواجه كل دوله بحيث تتواءم صادراتها مع الشروط التى يقررها كل تكتل ولم تكن مصر خارج هذا الإطار . حيث يتطلب تنمية صادراتها من الخضر حصر التسهيلات أو العقبات التى تواجه صادراتها من الخضر داخل كل تكتل سواء فيما يتعلق بالرسوم الجمركيه أو الحصص الكميه أو الفترات الزمنيه المحدده للتصدير أو الشروط الخاصه بالمواصفات بما يمكنها من المحافظه على أسواقها التقليديه أو إمكانية فتح أسواق جديدة تستوعب صادراتها من الخضر بالمواصفات المرغوبه ، كما أن التخفيف من هذه العقبات والحصول على مميزات أفضل يتطلب الإرتباط بهذه التكتلات بصوره من صور الإرتباط التى تحددها الإتفاقيات المنشاه للتكتلات بما يضمن زيادة الصادرات وتنميتها .

ومن ثم تتطلب تنمية صادرات الخضر المصريه دراسة تطور هذه الصادرات إلى أهم التكتلات فى إطار ماتضعه من إشتراطات وماتفرزه من مميزات أو عقبات بحيث يمكن تعظيم الفائده من المميزات وتخفيف الآثار المتولده عن العراقيل التى تضعها تلك التكتلات .

١٠٢ التكتلات الإقتصادية العالمية

١٠١٠٢ التكتلات العربية والأفريقية والآسيوية

١٠١٠١٠٢ تكتلات الدول العربية

أولاً: مجلس التعاون لدول الخليج العربية

أ - مراحل النشأ والتكوين:

تضافرت العديد من العوامل السياسية والإقتصادية لتعلن ميلاد مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ٢٦ مايو ١٩٨١ بين المملكة العربية السعودية ، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، ودولة الكويت ، وقطر ، والبحرين ، وسلطنة عمان ، حيث تم التصديق رسمياً والإعلان عن قيامه في مؤتمر القمة الخليجى فى أبوظبى بدولة الإمارات العربية ، (يبين الجدول رقم (٢٦) بالملحق المؤشرات الأساسية لإقتصاديات مجلس التعاون الخليجى).

ويتكون الهيكل التنظيمى لمجلس التعاون من المجلس الأعلى ، ومجلس الوزراء والأمانه العامه ، بالإضافة إلى اللجان الخاصه التى تعمل على تنفيذ التوصيات والقرارات التى تهدف إلى تحقيق أهداف المجلس فى المحافظه على امن الخليج ، ودعم الأممه العربيه، وتحقيق الإدماج والوحده^(١).

وقد صيغت أهداف المجلس الإقتصادى فى الإتفاقيه الموحده لدول المجلس ، والتى تضمنت كافة أوجه التعاون الإقتصادى والمالى والنقدى ، بهدف الوصول إلى إقامة سوق مشتركه عبر المراحل المعروفة فى نظريه التكامل الإقتصادى .

ورغم أن الهدف المعلن لقيام المجلس إقتصادى فى المقام الأول ، إلا أنه لايمكن عزله عن الأهداف السياسيه خاصه مع التهديد المستمر لدول الخليج من الدول المجاوره وعدم وجود دوله من دول الخليج قادره عن الدفاع عن الخليج بمفردها ، بالإضافة للعلاقات المتشابكه بين القوى العالميه ، ورغبتها فى تأمين حصولها على النفط بأسعار

^(١) محمد السعيد أدريس ، قمة مسقط الخليجيه والتوازن فى العلاقات الدوليه ، مجلة السياسه الدوليه ، العدد ٨٣

(يناير ١٩٨٦) ، القاهره ، ١٩٨٦ ، ص ١٥٤ .

معقوله ، والمحافظه على أسواق الخليج بإمكاناتها الهائلة فى إستيراد السلع والخدمات والإستثمار .

كما لعبت الخصائص الهيكلية لإقتصاديات دول الخليج دوراً أساسياً فى الإسراع بإعلان قيام مجلس التعاون ، حيث تتميز هذه الدول بمحدودية الموارد البشرية والطبيعية خارج دائرة قطاع النفط والنشاطات المرتبطة به ، مما جعل إقتصاديات هذه الدول تعتمد على مورد أساسى واحد وهو النفط والغاز ، الذى يتحكم من خلال إيراداته فى حركة التعاون وإنجازاتها فى مختلف حقول النشاط الإقتصادى والإجتماعى ، ورغبة هذه الأطراف فى تبنى إستراتيجية للعمل الإئتمائى تقوم على أساس تنويع قاعدتها الإنتاجية ، من أجل إقامة قاعدة التوليد الذاتى للنمو لدى إنتهاء عصر النفط^(١).

ومن ثم فقد أدى التفاعل بين العوامل السياسية والإقتصادية إلى التعجيل بإعلان مجلس التعاون لدول الخليج العربيه .

ب - الرسوم الجمركية فى دول المجلس فى إطار الحد الأدنى والأعلى للتعريفه

رغم أن تاريخ قيام المجلس يرجع إلى عام ١٩٨١ فلم تتغير صيغة التعاون الأقليمى التى تضمنتها الإتفاقيه الإقتصادية ، وهى الصيغه التى تركز على سياسة التراضى بين الأطراف ولم تصل بعد صورة التعاون إلى إقامة الإتحاد الجمركى رغم توفر عناصر إقامته ، حيث لم يتم الإتفاق على وضع تعريفه جمركيه موحدته تجاه دول العالم الخارجى ، وإنما تم التوصل إلى تحديد الحد الأدنى والأعلى لهذه التعريفه بين (٤-٢٠%) ، ويمكن القول أن ماتم الوصول إليه هو صورته متقدمه لمنطقة التجاره الحرة ، ويرجع ذلك إلى العديد من الصعوبات الفنيه والإداريه ، بالإضافة إلى طبيعة دول الخليج نفسها ، الأمر الذى أدى إلى بطء التنفيذ وعدم تحقيق الأهداف بالسرعه المطلوبه .

^(١) فؤاد حمدى بيو (دكتور) : التعاون الإئتمائى بين أقطار مجلس التعاون العربى الخليجى (المهاج المقترح والأسس المضمونه والعملية) (الطبعة الأولى) ، مركز التدريب والتعليم دراسات الوحدة العربيه ، بيروت ١٩٨٤ .

ورغم التوصل إلى الحد الأدنى للتعريفه الموحده فلم يتم التوصل إلى إتفاق بشأن توحيد التعريفه حيث تتعارض أهداف دول المجلس حول حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الأجنبية ، وتأثير التعريفه على إعادة التصدير ، وتكلفة الصناعات الناشئه ، وعلاقة ذلك بإتجاه العالم لتحرير التجاره ، وعلاقة دول المجلس بالتجمعات الإقتصادية العالميه .

ومن ثم فقد أصبحت الرسوم الجمركيه المطبقة حاليا فى الدول الأعضاء كمايلي:

الإمارات العربيه :

نسبة الرسوم ٤% وتخفيض أحيانا إلى ٢% ، مع إعفاء المواد الغذائية والعلاجيه والمواد الخام من الرسوم الجمركيه ولا توجد سلع تخضع لرسم حماية.

البحرين :

تتراوح نسبة الرسوم بين (٥ - ٢٠%) وتخضع نسبة قليله من السلع الضروريه للإعفاء ، وتخضع السلع التى لها مثيل من الإنتاج المحلى لرسم حماية ٢٠% ، كما يخضع التبغ ومشتقاته لرسم ٥٠% (١) .

المملكه العربيه السعوديه :

يصل الحد الأدنى للرسوم إلى ١٢% ، وتتمتع نسبة قليله من السلع بالإعفاء وتتمثل فى الأغذيه الضروريه والأدويه ، وتخضع الأجهزة الطبيه لرسم بواقع ٧% ، كما تخضع بعض السلع المستورده والتى لها مثيل من الإنتاج المحلى لرسم حماية بواقع ٢٠% .

سلطنة عمان :

الحد الأدنى للرسوم ٥% وتتمتع بعض السلع الضرورية كالمواد الغذائية والعلاجيه والمواد الخام بالإعفاء ، بينما تخضع السلع التى لها مثيل محلى لرسم حمايه ٧٠% ، ويخضع التبغ ومشتقاته لرسم ٥٠% .

(١) الشئون الإعلاميه بالأمانه العامه لمجلس التعاون لدول الخليج العربيه ، تقرير عن الجهود المبذوله لتوحيد التعريفه الجمركيه

لدول مجلس التعاون تجاه العالم الخارجى ، مجلة التعاون ، السنه الثامنه ، العدد ٣٠ ، ١٩٩٣

دولة قطر :

تصل نسبة الحد الأدنى من الرسوم إلى ٤% وتتمتع السلع الضرورية كالمواد الغذائية والعلاجية والمواد الخام بالإعفاء ، بينما تخضع السلع المستوردة والتي لها مثيل محلي لرسم حماية ٢٠% ، ويخضع التبغ ومشتقاته لرسم ٥٠% .

دولة الكويت :

لم يتعد الحد الأدنى للرسوم نسبة ٤% ، وتتمتع المواد الغذائية والعلاجية والمواد الخام بالإعفاء ، بينما تخضع السلع المستوردة والتي لها مثيل محلي لرسم حمايه ٣٠% .

ثانيا: إتحاد دول المغرب العربي (الإتحاد المغاربي):

شهد السابع عشر من شهر فبراير عام ١٩٨٩ ميلاد الإتحاد المغاربي ، حيث وقعت ليبيا ، وتونس ، والجزائر ، والمغرب ، وموريتانيا معاهدة مراكش لتأسيس الإتحاد المغاربي وإنضمت مصر بعد ذلك للإتحاد كعضوا مراقبا حتى يتم تعديل ميثاق الإتحاد بما يسمح بإنضمام مصر كدولة عضو (يبين الجدول رقم ٢٦ بالملحق المؤشرات الأساسية لإقتصاديات هذا الإتحاد) ، ولم يكن ظهور الإتحاد في ذلك الوقت وليد الصدفة بل هو نتاج أفرزته العديد من العوامل المتشابهة داخليا وخارجيا ، حيث ساعد على إستطراد خطواته ومحاولة بلورته في صوره من صور التكتل إنتهاء الحرب الباردة بين الكتلتين المتصارعتين ، ومحاولة صياغة نظام عالمي جديد وتسارع دول العالم في أقاليمه المختلفه الإلتواء تحت صوره من صور التكتل الملائمه حتى تجد لها مكانا على خريطة العالم في علاقاته الجديده ، ولم تكن دول المغرب بمنأى عن هذا التغيير خاصة في واقعها العربي والأفريقي أو الشرق أوسطى .

ومع قيام حرب الخليج الثانيه وزيادة هيمنة الولايات المتحدة على مقدرات هذه المنطقه ، ومولد فكرة السوق الشرق أوسطيه ، زادت الدوافع لإستكمال خطوات الإتحاد المغاربي .

كما لعبت العلاقات الإقتصادية بين دول المغرب العربي والإتحاد الأوروبي دورا فعالا لاستكمال خطوات الإتحاد لإمكانية المساومه الجماعيه ، وتحسين معدل التبادل ،

والحفاظ على المميزات التفضيلية التي تتمتع بها دول المغرب فى علاقاتها مع الإتحاد الأوروبى .

كما ان إنضمام أسبانيا والبرتغال كدول أعضاء سوف يجعل منتجاتها المشابهة للمنتجات المغربية فى منافسه غير متكافئه ، كما قد يتطلب الأمر فرض مجموعه جديد من القيود على الصادرات المغربية ، لذا فقد وجدت هذه الدول أن تعاملها منفردة مع الإتحاد الأوروبى للتخفيف من القيود المفروضة فى ظل هياكلها الإقتصادية القائمة لن يحقق هدفها منفردة ومن ثم فقد بات الطريق ممهدا لمحاولة التجمع فى إتحاد يتعامل على قدم المساواه مع الإتحاد الأوروبى للحفاظ على المزايا الموجوده وتحسينها وتنميتها ولن يتحقق ذلك دون إستكمال خطوات الإتحاد المغاربى .

وأفرزت المفاوضات مع الجانب الأوروبى العديد من صيغ التعاون فى إطار السياسه المتوسطيه للإتحاد الأوروبى تطورت فى النهايه لتصل إلى إتفاقيات المشاركة الأورو متوسطيه التى وقعتها كل من تونس والمغرب ، ولم تستكمل بعد المفاوضات مع الجزائر ، وخرجت ليبيا من دائرة التفاوض لتعنت الجانب الأوروبى بسبب مشكلة لوكيربى التى لم تصاغ لها نهايه بعد .

ويمكن القول أن الإتحاد المغاربى رغم إستكمال هياكله ومؤسساته ولجانه القادره على تنفيذ بنوده بقى أسيرا لمنطقه التجاره الحرة التى لم يخرج عن نطاقها بل أنه لم يقطع شوطا فى تنفيذ حتى مراحلها البدائيه وظلت دولة جزر منعزله تتعامل مع دول العالم الخارجى من خلال سياساتها التجاريه الخاصه بكل دوله .

٢٠١٠١٠٢ تكتلات القاره الأفريقيه :

منطقه التجارة التفضيليه لدول جنوب وشرق أفريقيا

أ - مراحل النشأه والتكوين :

تضم هذه المنطقه ٢١ دوله بعد إنضمام مصر آخر أعضائها وتشمل الدول الأعضاء بورندى ، وجزر القمر ، وجيبوتى ، وأثيوبيا بالإضافة إلى كينيا ، ومالاوى ، وليسوتو ،

وموريشيوس ، ورواندا ، وبوتسوانا ، والصومال ، وسوازيلاند ، وكذلك أوغندا ، وزامبيا ، وانجولا ، والسودان ، وموزنبيق ، وتنزانيا ، وزائير ، وزيمبابوى .

وقد وقعت هذه الدول إتفاقية إنشاء منطقة للتجارة الحرة التفضيلية فيما بينها فى ديسمبر ١٩٨١ ودخلت حيز التنفيذ فى سبتمبر ١٩٨٢ .

ولما كان الهدف من قيام المنطقة التفضيلية هدف إقتصادى فى المقام الأول يتبلور فى زيادة معدل نمو التجارة بين دول المنطقة والتعاون فى مختلف المجالات الصناعية والزراعية والخدمات ، مما يؤدى إلى تخصيص الموارد وتقسيم العمل بين دول المنطقة ، ومن ثم إنسياب السلع والخدمات وعناصر الإنتاج بحرية تامة ، بالإضافة إلى إنتقال الأفراد ورؤوس الأموال بدون قيود بين دول المنطقة ، فقد تم الإتفاق على خفض تدريجى للرسوم الجمركية حتى يتم إلالتها تماما عام ٢٠٠٠ بحيث يتم تخفيض ٥٠% من الرسوم الجمركية عام ١٩٩٦ تصل إلى ٧٠% عام ١٩٩٨ ، ثم يتم إزالة النسبة الباقية عام ٢٠٠٠ ، على أن يرتبط ذلك بجدول لتخفيض القيود غير الجمركية (الحصص - تراخيص الإستيراد ٠٠٠) .

ولما كان قيام منطقة التجارة التفضيلية يمثل خطوه لإنشاء مجموعه إقتصادييه أفريقيه خلال عشر سنوات من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ رغبة من أعضائها فى التوجه نحو مجالات أوسع للتكامل الإقتصادى فقد إتخذت القمة المنعقدة عام ١٩٩٣ قرارا بالموافقة على إنشاء السوق المشتركة وفقا لجدول زمنى يتم الإتفاق عليه ، وخلال مؤتمر القمة المنعقد فى أول نوفمبر ١٩٩٣ ومع إنتهاء المفاوضات وقعت ٢١ دولة على المعاهدة المنشأه للسوق المشتركة لدول جنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا)* . لينتهى بذلك العمل بإتفاقية (البيتا)* .

ويعتبر هذا التكتل أكبر تجمع إقتصادي أفريقي حيث يبلغ عدد سكانه ٣١٨ مليون نسمة تقطن في نحو ١٣,٧ مليون كم ٢ ، كما أن حجم تجارته الخارجية يزيد عن ٨٣ مليار دولار موزعه بين الصادرات بنحو ٣٦ مليار دولار والواردات بنحو ٤٧ مليار دولار، وقد إنعكس تدنى حجم التجاره الخارجيه بين دول التكتل رغم اهميتها كمصدر للعمليات الحره ، على الموازين التجاريه لدول التكتل حيث إتسم بالعجز في كل دول التكتل باستثناء كلا من زامبيا وجنوب أفريقيا التي سجلت فائضا في ميزانها التجارى ، الأمر الذى أدى فى النهايه إلى وجود عجز فى الميزان التجارى للتكتل قدر بنحو ١١,٥ مليار دولار^(١) .

ويشير هيكل التجاره الخارجيه إلى أن دول التكتل تنتج معظم الإنتاج العالمى من الذهب والماس والبلاتينيوم والمنجنيز ، كما تمتلك أكثر من مليون طن من الفوسفات ، ١٠٠ مليون طن من الحديد الخام ، ٧٠ مليون طن من الفحم ، ٤٧٠ مليون م ٣ من الغاز الطبيعى ، ٢٠٠ مليون طن من الفحم ، بالإضافة إلى كميات من اليورانيوم والنحاس والكوبلت ، إلا أن دول التكتل لا تختلف عن الدول الناميه فى معاناتها من انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى حيث يتراوح بين (٩٠ - ٣٠٣٠ دولار) ، بالإضافة إلى عجز الموازنة ، وتزايد أعباء خدمة الدين ونقص حصيله النقد الأجنبى ، هذا بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية لإقتصاديات هذه الدول ، الأمر الذى إنعكس على عدم تحقيق معظم التجمعات الإقليميه لأهدافها الطموحه وإخفاق العديد منها فى إستكمال مراحل التكتل بل لفظ أنفاسها قبل أن تستكمل لبناتها الأولى فى مراحل الآمال والطموحات . ولم تكن (P . T . A) بمعزل عن ذلك حيث أدى ضعف التراكمات فى دول المنطقه وقصور رأس المال الوطنى إلى أن ربطت الإتفاقيه بين تمتع منتجات الدول الأعضاء بالمعامله التفضيليه وبين قواعد المنشأ لكافة المنتجات الوارده والصادره من وإلى الدول الأعضاء بحيث لا تقل مساهمة رأس المال الوطنى عن ٥١% فى المشروعات التى تتمتع منتجاتها بالمعامله التفضيليه ، وجذبا للإستثمار فقد تم تعديل قواعد المنشأ بحيث إرتبطت المعامله التفضيليه للمنتجات الصناعيه للمشروعات بنسبة مساهمة رأس المال الوطنى فى المشروع بحيث تكون المعامله التفضيليه بنسبة ١٠٠% إذا بلغت نسبة المساهمه ٥١% ، ٦٠% إذا بلغت المساهمه من (٤١% - ٥٠%) ، أما إذا بلغت النسبه بين (٣٠ - ٤٠%) فلا تزيد المعامله التفضيليه عن ٣٠% .

(١) البنك الدولى ، مؤشرات التنمية فى العالم ، ١٩٩٧ ، القاهره .

ب - علاقة مصر التجارية مع دول الكوميسا :

ترتبط مصر مع معظم دول المنطقة باتفاقيات وبروتوكولات تنظم التبادل التجارى بينهما ، فضلا عن إتفاقيات التعاون الإقتصادى والفنى ، كما أضافت إليها عضويتها فى الكوميسا ، العديد من التفضيلات والمميزات التى ستحصل عليها كعضو من الأعضاء والتى ترتبط بالمراحل التى يقطعها التكتل لاستكمال أركانه فى المجالات المختلفه ، مما يزيد من حجم التبادل التجارى بين أطراف التكتل والذى يتوقف على هيكل الصادرات والواردات بين مصر ودول التكتل حيث يضم الهيكل السلعى للصادرات المصريه ، منتجات الصلب ، وغزل القطن ومنسوجاته والأحذية ، والمنتجات الجلديه ، والملح ، ومنتجات الألومنيوم ، ومعدات السكك الحديدية ، والسيارات ، والقطن الخام ، أما هيكل الواردات السلعية فيضم معظم المواد الخام والسلع الزراعيه التى يتطلبها السوق المحلى مثل البن ، والشاي ، والكافوا ، والتبغ ، والسمسم ، والعدس ، والنحاس ، والزنك . ورغم الآمال التى تعكسها مفردات الهيكل بصادراته ووارداته فمازال حجم التجاره الخارجيه مع تكتل الكوميسا قليل .

وفى إطار البحث عن الأسباب التى تكمن خلف إنخفاض حجم التجاره الخارجيه مع دول "الكوميسا" تبرز إلى السطح العديد من الأسباب التى تتمثل فى مشكله نقص وعدم دقة المعلومات التجاريه الأمر الذى يؤدى إلى إرتفاع نسبة المخاطره وإرتفاع تكاليف التأمين الذى ينعكس على التكاليف النهائيه الأمر الذى يضعف من قدره على المنافسه فى أسواق دول الكوميسا . بالإضافة إلى صعوبة المواصلات وإرتفاع تكاليف الشحن حيث يتطلب وصول الصادرات إلى أفريقيا شحنها أولا إلى موانى الدول الأوروبيه ثم إلى موانى دول شرق أفريقيا مما يؤدى لزيادة أسعار الصادرات المصريه مقارنة بأسعار الدول المنافسه .

وقد إرتبط ظهور هذه المشكله بتوقف الخط الملاحى لشركة النصر للإستيراد والتصدير إلى كل من غرب وشرق أفريقيا ، كما ان هناك العديد من المشاكل التى تتعلق بعدم تواجد الصادرات المصريه بصفه مستمره رغم حاجة السوق الأفريقيه إليها ويرجع ذلك لصغر حجم الصفقات من ناحيه ، وإعتماد الصادرات المصريه على الفائض من الإنتاج الذى لايتناسب مع أجواء الدول الأفريقيه من الناحيه الأخرى .

بالإضافة إلى عدم وجود التسهيلات الائتمانية للمستورد الأفريقي لإرتفاع نسبة المخاطره المرتبطه بعدم توفر العملات الحره ، وفى إطار حصر الأسباب لاستطيع أن نهمل عدم وجود وكلاء تجاريين لكثير من الشركات المصريه فى بعض الدول الأفريقيه ، ونقص غياب الدعايه للمنتجات المصريه ، بالإضافة إلى عدم توافر البنيه الأساسيه الجيده فى الدول الأفريقيه ، وبين هذا وذاك يكتمل النسيج المكون لأسباب تدنى حجم التجاره الخارجيه مع الدول الأفريقيه بوجه عام ودول تكتل الكوميسا بوجه خاص وهو ماتدور حوله إستراتيجيه تنمية الصادرات المصريه من خلال منظومه متكامله تتخذ بدايتها الحتميه من مرحلة الإنتاج بغرض التصدير تخطيطا وتنفيذا بما تحتاجه الأسواق الخارجيه وتنتهى إلى الأسواق الخارجيه منافسه من حيث الجوده والسعر والوقت بما يتلائم مع مستهلكى الأسواق المستهدفه .

٣٠١٠١٠٢ تكتلات قارة آسيا

رابطة أمم جنوب شرقى آسيا (الآسيان)*

أ - مراحل النشأه والتكوين :

يرجع تاريخ رابطة جنوب شرقى آسيا المعروفه بإسم (الآسيان) إلى أغسطس ١٩٧٦م حيث ولد هذا الإتحاد طبقا لمعاهدة الوئام والتعاون التى أبرمت فى بانكوك (تايلاند) لمواجهة الخطر الشيوعى الزاحف على دول جنوب شرق آسيا وضم فى ذلك الوقت خمس دول هى : أندونيسيا ، والفلبين ، وماليزيا ، وتايلاند ، وسنغافوره ، ثم إنضمت بروناى إلى الآسيان عام ١٩٨٤^(١) ، (يبين الجدول رقم ٢٧ بالملحق المؤشرات الأساسيه لإقتصاديات هذه الدول) .

ورغم وضوح المعالم لتكتل الآسيان إلا أنه لم يحقق الهدف من قيامه خاصة مع التغيرات العالميه المتلاحقه التى شهدت نهاية الحرب الباردة ، وإنفراط عقد الشيوعيه من ناحيه ومحاولات بلورة النظام العالمى الجديد من الناحيه الأخرى ووسط مرحلة الركود

Association of South – East Asian Nation (ASEAN)

(١) أحمد طه محمد : التحولات السياسيه فى آسيا والنظام العالمى الجديد ، السياسه الدوليه ، (أبريل ١٩٩٢) ، مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه ، القاهره ، ١٩٩٢ ، صص ٢٤٢ – ٢٥٢ .

التضخمى التى يمر بها الإقتصاد العالمى ، والسياسات الحمائية الجديدة ، وجدت هذه الدول أن معدلات النمو المرتفعه التى حققتها فى نهاية العقد الحالى تواجه العديد من العقبات منها مايتعلق بفقد أسواقها الخارجيه من ناحيه وتغيير إتجاه الإستثمارات من الناحيه الأخرى هذا بالإضافة إلى زحف التكتلات الإقتصادية على أجزاء عديده من العالم لم تفرق بين دوله الناميه أو المتقدمه .

لذا فقد تمثلت الإستجابة لهذه التغيرات فى إعلان سنغافوره الذى وقعه زعماء رابطة الآسيان فى ٩ يناير ١٩٩٢ م ، والذى تقرر بموجبه إقامة منطقة للتجاره الحره بين أعضاء الرابطة الست لدعم التعاون الإقتصادى عن طريق خفض التعريفه الجمركيه تدريجيا فى غضون خمسة عشر عاما بحيث تصل إلى نسبة ٥% أو تلغى تماما بحلول عام ٢٠٠٨ م .

كما تضمن الإعلان ترك الباب مفتوحا أمام جميع دول شرق آسيا للإلتضمام إلى منطقة التجاره الحره إيماناً من واضعى الإتفاقيه بأن ذلك سوف يؤدى إلى إستقرار المنطقه من ناحيه والأستغلال الأمثل للموارد من الناحيه الأخرى نتيجه لإتسياب عناصر الإنتاج بين دول المنطقه بحريه تامه ، الأمر الذى دفع كل من فيتنام ، وكمبوديا ، ولاوس ، وبورما للتقدم بطلب العضويه الذى وافق عليه أعضاء مؤتمر وزراء الخارجيه فى بانكوك عام ١٩٩٤ م ، والذى ضم بالإضافة للدول الأعضاء كل من روسيا والصين واليابان والولايات المتحده ليصبح بذلك عدد أعضاء الآسيان عشرة دول فى الموجه الأولى من الإلتضمام . كما تضمن إعلان سنغافوره تشكيل مجلس على المستوى الوزارى بين دول المنطقه للإشراف على تطبيق التخفيض الجمركى ، والتنسيق بين الدول الأعضاء وإعادة النظر من وقت لآخر فى نسبة التخفيض الجمركى كخطوه أولى نحو إقامة منطقة التجاره الحره .

ومع بداية عام ١٩٩٣ م إتخذت أولى الخطوات لتحقيق منطقة التجاره الحره بتخفيض الرسوم الجمركيه بنسبة ٥% على خمسة أنواع من السلع فقط ^(١).

^(١) مركز الدراسات السياسيه والإستراتيجيه بالأهرام ، النور الآسيويه (خارب فى هزيمة التخلف) ، مطابع الأهرام التجاريه

(قليوب) ، القاهره ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٩٤ ، ١٩٥ .

ب - مراحل التعاون الإقتصادي فى دول الآسيان :

إعتمدت الرابطة على المدخل الإقتصادى لبناء التعاون الإقليمى وخلق المصالح المشتركة التى تؤدى إلى مزيد من التعاون فى المجالات المختلفة .

وقد إنعكس الأداء فى المجال الإقتصادى فى العديد من القطاعات منها توزيع المشروعات الصناعيه على الدول الأعضاء للإستفاده من المزايا النسبيه لكل دوله من الدول الأعضاء ، والتوسع فى الإعفاءات الجمركيه ، وتنمية التجارة البينيه ، والتعامل مع العالم الخارجى ككتله واحده ، بالإضافة إلى تطبيق إتفاقية الأفضليه التجاريه مع بداية عام ١٩٧٧ ، وبإنتهاء عام ١٩٨٣ وصل عدد المنتجات المستفيدة من تخفيض الرسوم الجمركيه بنسبة ٥٠% إلى أكثر من ١٢ ألف منتج ، بالإضافة إلى أعفاء الصفقات التى تقل قيمتها عن ١٠ مليون دولار. وفى مجال التكامل الصناعى حددت اللجنه مشروعات السيارات ، والآلات الزراعيه ، ومعدات الإتصال ، والمطاط والسماد ، كمشروعات يبدأ التكامل بشأنها ، كما إتخذت العديد من الخطوات للوصول إلى منطقته للتجاره الحره بحلول عام ٢٠٠٠ م .

٢-١-٢ تكتلات أوروبا أمريكا الشمالية

اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية (النافتا) * :-

أ- مراحل النشأة والتكوين :

تضم هذه المنطقة بين جنباتها الولايات المتحدة الأمريكية وكندا والمكسيك ، وقد أعلن ميلادها في ١٢ أغسطس ١٩٩٢ م ، حيث تم التوصل إلى اتفاق مبدئي لإنشاء منطقه للتبادل الحر فيما بينها ، وهو الاتفاق الذي حمل اسم (النافتا) أو اتفاق منطقة التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية ، وقد سبق هذا الاتفاق توقيع اتفاقية بين الولايات المتحدة وكندا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة عام ١٩٨٩ م . (يبين الجدول رقم ٢٨ بالملحق المؤشرات الأساسية لاقتصاديات دول النافتا)

وقد اتفقت الدول الثلاث على أن يتم تطبيق أحكام اتفاقية (النافتا) ودخولها حيز التنفيذ في يناير ١٩٩٤ م بعد تصديق البرلمانات التشريعية عليها ، وتنص بنود الاتفاقية على إلغاء التعريفات الجمركية بين الدول الثلاث خلال خمسة عشر عاما على مراحل متدرجة ، تتضمن المرحلة الأولى الإلغاء الفوري للتعريفات لنحو ٥٠% من السلع والمنتجات الخاضعة لأحكام الاتفاقية والتي تبلغ نحو تسعة آلاف مادة ، ثم يمتد الإلغاء في المرحلة الثانية لتشمل ١٥% من السلع والمنتجات بعد خمسة أعوام ، أما النسبة الباقية وتمثل ٣٥% فيتم إلغاؤها في مدى يتراوح بين ستة إلى خمسة عشر عاما .

ب- الملامح العامة لاتفاقية (النافتا) :-

أعقب التصديق على الاتفاقية تطبيق المرحلة الأولى من تخفيض الرسوم الجمركية على أن تبدأ المرحلة الثانية بعد ٥ سنوات من بدأ تنفيذ الاتفاقية ، والثالثة خلال ١٠-١٥ سنة وتتم هذه الخطوات بالنسبة للسلع الزراعية كالتالي :-

يحتل بند تخفيض الرسوم الجمركية أهمية خاصة بالنسبة لدول التكتل خاصة بعد الإعلان عن استكمال خطوات الاتحاد الأوروبي ، والذي ترتب عليه فرض المزيد من الحماية الجمركية ضد الصادرات الزراعية الأمريكية بشكل خاص ، الأمر الذي يفقدها أكبر سوق تجارى لتسويق تلك المنتجات لذا فقد عمدت الاتفاقية إلى أن تقوم الولايات المتحدة والمكسيك فى سبيل ذلك بإلغاء ٧٥% من الحواجز التجارية على السلع الزراعية على أن تصل هذه النسبة الى ٩٤% خلال عشر سنوات ، ويستثنى من ذلك فرض رسوم جمركية بنسبة ٦% على السكر والذره وبعض الفواكه والخضروات ، على أن تزول هذه الرسوم كلية خلال خمسة عشر عاما .

٢٠٢٠١٠٢ التكتلات الأوروبية

الاتحاد الأوروبي:

أ - مراحل النشأ والتكوين

إتخذ الاتحاد الأوروبي من عام ١٩٥٨ موعدا لقيامه بعد توقيع إتفاقية روما عام ١٩٥٧ ، وضم فى ذلك الوقت كل من فرنسا وألمانيا ، وإيطاليا ، بالإضافة لدول البينولكس كدول مؤسسه تتقارب هياكلها الإقتصادية ومؤشراتها الأساسية وتحمل فوق ذلك الهوية الأوروبية كشرط من شروط العضوية ، وإتخذت هذه المجموعه من الاتحاد الجمركى كصوره من صور التكتل بداية لها ، ومن ثم فقد بات إنتقال السلع والخدمات بين دول الإتحاد إضافة إلى تحركات الأفراد ورؤوس الأموال رهنا بإزالة العقبات الجمركيه وغير الجمركيه ، وعلى قدر السهولة التى واجهت المجلس واللجنة لإزالة التعريفه بالنسبة للسلع الصناعيه التى إتخذت من عام ١٩٦٨ نهاية لها ، تراكمت الصعوبات وتعددت العراقيل امام السلع الزراعيه حيث لم يتم إزالتها إلا فى مطلع عام ١٩٧٠ من خلال السياسه التوفيقيه بين السياسات الزراعيه التى تنتهجها كل دوله ، وإستكمالاً لعناصر الإتحاد الجمركى كانت التعريفه الجمركيه الموحده السياج الواقى لدول الإتحاد فى مواجهة دول العالم الخارجى ، على أن يتم التعامل معها من خلال العديد من صور الإرتباط متمثله فى العضويه الكامله للدول ذات الهوية الأوروبية بعد فترة إنتقال تراوحت بين ١٠ - ١٢ سنه ، ويأتى الإنتساب فى المرتبه الثانيه لدول كانت تحمل فى الماضى هوية المستعمرات ولم تنفصم عراها بعد عن الدوله الأم ، وتتعدد بعد ذلك صور الإرتباط متخذة من تعدد

صور الإتفاقات التجارية إطارا لعلاقاتها مع العديد من دول العالم ويتخلل ذلك قليل أو كثير من التفضيلات وفقا للمصالح الإقتصادية والسياسية التى تعود على الإتحاد ، وكان لنجاح خطوات البدايه وإتجاه دول العالم للتكتل ، والمزايا الكامنه وراء الكيانات الكبيره من قسوة المساومه ، والوفورات الداخليه والخارجيه ، أن شهد عام ١٩٧٣ الموجه الأولى من الإنضمام التى أضافت إلى دول المجموعه الست كل من المملكه المتحده البريطانيه وأيرلندا والدانمارك ، ولم يكد عام ١٩٨١ ينتهى حتى كانت اليونان تحمل رقم العضو العاشر ، ومع إستكمال خطوات الإتحاد الجمركى ومحاولة توفيق الأوضاع الزراعيه وإزالة مانتبقى من القيود ، صدرت الوثيقه المعروفه بالكتاب الأبيض عام ١٩٨٥ ، ولم تتوقف موجبات الإنضمام حيث بات واضحا أهمية العضويه فى المجموعه للمشاركة فى جنى الثمار ، ومن ثم كانت الدوله الحادية عشر والثانيه عشر تمثلها كلا من أسبانيا والبرتغال مع بزوغ عام ١٩٨٦ . وإستكمالاً لأركان البيت الأوروبى الذى إتخذ من غرب أوروبا أساساً له كان التوجه إلى وسط وشرق أوروبا بعد إنهيار صرحها الإشتراكى ، وإتخاذها الحريه الإقتصاديه والديمقراطيه منهاجا لها حيث كان إنضمام كل من النمسا والسويد وفنلندا متخذة من عام ١٩٩٥ بداية لذلك.

وحرصا من واضعى الإتفاقيه على إستكمال البنيان الأوروبى وقيام الولايات المتحده الأوروبيه فإن الطريق ممهد لإنضمام كل من بولندا والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا ، بالإضافة إلى بلغاريا ورومانيا ، وسلوفينيا ، ولايستبعد إنضمام دول البلطيق الثلاثه (أستونيا - لاتفيا - ليتوانيا) إضافة إلى مالطه وقبرص ومن ثم يغدو الرقم ٢٧ هو المعبر عن أعضاء البيت الأوروبى ، ويصبح حلم الوحده الأوروبيه قاب قوسين أو أدنى ، وقد خطى التكامل الأفقى خطوات واسعه بالإتجاه شمالا وجنوبا وشرقا ، وأستكمل خطواته من خلال الإنتساب والإتفاقات التجارية التى شملت دول المغرب والمشرق العربى والتى تطورت من خلال السياسه المتوسطيه إلى إتفاقيات المشاركة التى وقعتها كل من تونس والمغرب وإسرائيل وأخيرا مصر بعد إستكمال متطلبات الطرفين والتى تبلورت من خلال مفاوضات إستمرت أكثر من خمس سنوات لتوقع مصر بالأحرف الأولى فى منتصف عام ٢٠٠١ م .

ب- تطور علاقة مصر التجارية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية * :-

شهدت علاقة مصر مع المجموعة الاقتصادية منذ قيامها عام ١٩٥٧ تطوراً ارتبط بالتوسع الأفقى للمجموعة من ناحية ، والتوسع الرأسى من الناحية ، الأخرى ، بالإضافة للتغيرات الاقتصادية التى ارتبطت بنمو التجارة بين الطرفين ومحاولات إزالة العقبات التى تعترضها خاصة وأن المجموعة تستوعب أكثر من ٤٠% من الصادرات المصرية ، وتصدر لمصر نحو ٤٥% من احتياجاتها ، وقد أضافت التغيرات العالمية المتلاحقة سواء ما اتصل منها بقيام منظمة التجارة العالمية من ناحية أو قيام التكتلات الاقتصادية العالمية من الناحية الأخرى بعداً آخر أدى إلى تعميق العلاقة وتطورها إستجابة للتغيرات المحلية منها والإقليمية . ولكون المجموعة الاقتصادية الشريك الأول فى تجارة مصر الخارجية . الصادرات منها والواردات كان لها السبق مع قيام المجموعة فى بلورة علاقاتها التجارية فى صورة من صور الارتباط التى أتاحتها المجموعة للدول الخارجية ذات الصلات التاريخية والتى كونت مستعمراتها فيما سبق من خلال الباب الرابع من معاهدة قيام المجموعة عام ١٩٥٧ ، وقد أفرزت المفاوضات فى هذا الشأن صوره من صور الارتباط ارتضاها الطرفين مع بداية عام ١٩٧٣ وتبلورت فى شكل اتفاق تجارى تفضيلى يسرى لمدة ٥ سنوات حصل بمقتضاه تبادل بعض المميزات بين الطرفين .

وفى نهاية المدة المحددة للاتفاق التفضيلى ، ولحرص مصر على تعظيم المزايا الممنوحة للصادرات الزراعية بوجه خاص سواء ما اتصل منها بالحصص الكمية أو الفترات الزمنية للتصدير أو التخفيض الجمركى ، أو إدخال سلع جديدة ، وفقت مصر مع المجموعة اتفاق أكثر شمولاً إبان عام ١٩٧٧ وبدأ سريان مفعولة فى نوفمبر ١٩٧٨ وهو ما عرف باسم التعاون الشامل غير المحدد الذى يتناول بالإضافة للجوانب الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التعاون الفنى والمالى ، وقد تم تعديل هذا الاتفاق مع موجات الانضمام إلى الاتحاد الأوروبى بعد الانضمام الأول الذى شمل المملكة المتحدة البريطانية وإيرلندا والدانمرك ، والانضمام الثانى لليونان عام ١٩٨١ ، ثم أسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦ ، وأخيراً مع إنضمام النمسا والسويد وفنلندا عام ١٩٩٥م باتفاقيات الموائمة مع الدول المنظمة ، ومع التغيرات العالمية التى شهدت قيام منظمة التجارة العالمية وتطبيق

* تطورت الأسماء التى ارتبطت بالمجموعة الاقتصادية الأوربية مع تطور مراحل التكتل وعرفت المجموعة بأسم السوق الأوربية المشتركة أو السوق المشتركة أو أوروبا الموحدة أو البيت الأوربي وأخيراً الاتحاد الأوربي .

مبدأ الدول الأولى بالرعاية وانسحاب المميزات الممنوحة للدول المرتبطة بالاتحاد على الدول الأعضاء بالمنظمة تطورت العلاقة التجارية بين مصر ودول الاتحاد لتأخذ صوره من صور التكتل حتى تبقى المميزات الممنوحة من الاتحاد الى مصر ، ومن ثم كان اتفاق المشاركة الأوروبية تمهيداً لقيام منطقة للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوربي كصوره من صور التكتل وسوف يتناول الجزء التالي هذه الاتفاقيات بالتفصيل للوقوف على المميزات والتسهيلات الممنوحة وانعكاساتها على التجارة الخارجية لمصر مع دول الإتحاد .

أولاً : الاتفاق التجاري التفضيلي بين مصر والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (٧٣ - ١٩٧٧)

تبلورت صورة التعاون بين مصر والمجموعة في نهاية المفاوضات التي امتدت من عام (١٩٦٩ - ١٩٧٢ م) في شكل اتفاق تجاري تفضيلي يسري لمدة ٥ سنوات ، على أن تبدأ المفاوضات قبل نهايته بحوالى ١٨ شهرا لعقد اتفاقية أكثر شمولاً ، وقد بدأ العمل بالاتفاق في أول يناير ١٩٧٣ ، ويهدف الاتفاق الى نمو التجارة بين الطرفين عن طريق التذليل المستمر للعقبات التي تعترض التبادل التجاري بما يضمن تطويرها ونموها .

لذلك تضمن الاتفاق فتح باب الحوار بين الطرفين قبل نهايته بنحو ١٨ شهراً للوصول إلى اتفاق يمكن في ظله تحقيق التذليل الكامل للعقبات أمام التجارة .

المميزات الممنوحة لمصر من المجموعة الاقتصادية الأوروبية بالنسبة للمنتجات الزراعية :-

تمتعت المنتجات الزراعية بتخفيضات شملت نحو ٥٠% من واردات المجموعة التي كانت خاضعة للتعريف الجمركي ، وتراوح نسبة التخفيض بين (١٤% - ٥٠%) ، إلا أن هذا التخفيض أقتصر بالنسبة لمنتجات معينة على كميات محدده خلال فترات معينة من السنة ، وفيما يلي توضيح لذلك .

الموالح :

- يتمتع كل من البرتقال واليوسفى والليمون المصدر للمجموعة بتخفيض جمركى قدرة ٤٠% بشرط أن تكون أسعارها بعد التخفيض مساوية للأسعار الاسترشادية خلال فترة سريانها أو تزيد عليها حيث تتحدد هذه الأسعار بمجموع العناصر التالية .
- أ- القيمة المناسبة للسلعة تبعا لاختلاف درجاتها
- ب- قيمة الرسوم الجمركية المفروضة عليها دون مصروفات الشحن وضرائب الاستيراد الأخرى
- ج- يضاف مبلغ جزافى قيمته (١,٢٠) وحدة نقد أوروبية لكل مائة كيلو جرام .

فإذا أنخفض السعر عن الأسعار الاسترشادية تحرم السلعة من التخفيض الجمركى الممنوح لها بموجب الاتفاق التفضيلى ، ويعزى ذلك لرغبة دول السوق فى الحد من منافسة السلع المستوردة التى تنتج بتكلفة منخفضة لأخرى مماثلة تنتج بتكلفة مرتفعة فى هذه الدول .

البصل والثوم :

تضمنت الإتفاقيه تخفيضات جمركية قدرها ٥٠% للبصل والثوم الطازج خلال الفترة من أول فبراير - ٣٠ إبريل بالنسبة للبصل ، ومن أول فبراير إلى ٣١ مايو بالنسبة للثوم ، أما تخفيضات البصل والثوم الجاف فتصل إلى نحو ١٤% .

الأرز :

يتمتع بتخفيض قدرة ٢٥% من متوسط الرسوم الإضافية فى حدود ٣١ ألف طن سنويا بشرط أن تقوم مصر بفرض ضريبة خاصة مساوية لتخفيض الرسوم المحسوبة على أساس سعر واردات المجموعة ، ومعنى ذلك أن يدخل الأرز المصرى دول المجموعة محملا سعره بقيمة الضريبة الجمركية الموحدة مضافا إليها قيمة الرسوم الإضافية بالكامل، فضلا عن العناصر الأخرى من تكلفة ونقل وتعبئة مما يستتبع انخفاض الطلب عليه لارتفاع سرعة عن مثيله الذى قد يتمتع بميزة تنافسية .

منتجات أخرى :

تضمن الاتفاق تخفيضات تراوحت بين (٢٥-٥٠ %) لكل من الأسماك المجمدة ، والجريب فروت ، والبطيخ ، والمانجو ، والبلح ، وبعض الخضروات ، والفواكه المحفوظة ، وأستثنى من التخفيض كل من البطاطس ، والبطاطم رغم أهميتهما .

ثانيا : اتفاق التعاون الشامل بين مصر والمجموعة الاقتصادية الأوربية :-

تضمنت الاتفاقية الأولى نصا يشير إلى بدء إجراء مفاوضات بين الجانبين قبل نهايتها بنحو ١٨ شهرا للتوصل إلى اتفاقية أكثر شمولاً تراعى العقبات التى اعترضت تنفيذ الاتفاقية الأولى ، ولقد تزامن ذلك مع بدأ اتجاه السوق لزيادة المزايا الممنوحة لدول البحر المتوسط " فى ضوء ما عرف بالسياسة المتوسطة للسوق " فى اتفاقياته الجديدة ، وفى نفس الوقت طالبت مصر بزيادة المزايا الممنوحة لها بحيث تشمل الجوانب الفنية والاقتصادية والمالية . وقد شهد عام ١٩٧٦ نهاية المفاوضات وإبرام الاتفاقية التى أخذت شكل إتفاق تعاون شامل لفترة غير محددة بالإضافة إلى بروتوكول التعاون المالى الذى أبرم فى نفس التاريخ وحل هذا الاتفاق محل الاتفاق التجارى التفضيلى الذى أبرم بين الطرفين عام ١٩٧٣ .

وقد وقع الاتفاق فى الثامن عشر من شهر يناير ١٩٧٧ ، وتم التصديق عليه فى ٢٨ سبتمبر ١٩٧٨ ، وبدأ سريانه اعتبارا من أول نوفمبر ١٩٧٨ وأن كانت أحكامه الخاصة بالتدابير التجارية قد سرت ابتداء من أول يوليو ١٩٧٧ .

ويضم الاتفاق بالإضافة لبروتوكول التعاون الفنى والمالى ، بروتوكول لتعريف وتحديد مفهوم منتجات المنشأ ، وطرق التعاون الإدارى ، وتحديد نماذج إثبات حالة المنشأ. بالإضافة إلى الأبواب الثلاث التى تختص بالتعاون الاقتصادى والمالى ، والتبادل التجارى ، والأحكام العامة . كما أوسع مجال التعاون ليشمل اتفاقا تحصل مصر بموجبه على معونات غذائية من السوق ، بالإضافة لمشاركة المجموعة مع الهيئة التى كونها البنك الدولى لمساعدة الاقتصاد المصرى عام ١٩٧٧ ، والعلاقات الثنائية مع دول السوق .

أ- التعاون الإقتصادي :

يهدف الإتفاق إلى تنمية التعاون الشامل بين مصر ودول السوق بغية المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وتوطيد العلاقة بين الطرفين ، مع وضع مستويات النمو في الاعتبار ، ولتحقيق التعاون المشار اليه يراعى أهداف وأولويات خطط وبرامج التنمية في مصر وأهمية تنمية التعاون الأقليمي بين مصر والدول الأخرى .

وتشارك المجموعة في الجهود التي تبذلها مصر لتطوير التصنيع ، وتحديث القطاع الزراعي ، والجهود الخاصة بتنشيط المبيعات ، وتسويق المنتجات الصناعية وكذلك تشجيع الاستثمارات وتبادل المعلومات ، بالإضافة للتعاون في مجال صيد الأسماك ، وفي المجال العلمي والتكنولوجي والبيئة .

ب- التبادل التجاري :

استهدفت الاتفاقية تشجيع التجارة بين الطرفين بغية زيادة معدل نمو التجارة المصرية ، وتحسين شروط دخول منتجاتها إلى أسواق المجموعة ولتحقيق هذه الأهداف أزال السوق المحددات الكمية لبعض المنتجات ، واعطى امتيازات جمركية للبعض الآخر خلال فترات محدده من العام ونعرض فيما يلي ما يخص المنتجات الزراعية منها :

تراوحت التخفيضات التي حددتها الاتفاقية للمنتجات الزراعية المصدرة للسوق ما بين ٤٠ - ٨٠% مع تحديد فترات زمنية وحدود كمية لاستفادة بعض هذه السلع من التخفيضات الممنوحة ، وفيما يلي توضيحا للمزايا الممنوحة للمنتجات الزراعية :-

الأرز :

يمنح إعفاء قدره ٢٥% من الرسوم الاضافية المفروضة في دول السوق وذلك في حدود ٣٢ ألف طن ، على أن تقوم مصر بفرض رسم إضافي على صادراتها من الأرز يعادل هذا التخفيض وتذهب حصيلته إلى الخزانه المصرية .

الخضر :

تتمتع صادرات البطاطس بتخفيض قدره ٤٠% خلال الفترة من أول يناير إلى ٣١ مارس ، والفاصوليا الخضراء بتخفيض قدره ٦٠% من التعريفات الجمركية الموحدة وذلك خلال الفترة من أول نوفمبر إلى ٣٠ إبريل ، والبصل الطازج من أول فبراير إلى ٣٠ إبريل بتخفيض قدره ٦٠% ، والثوم من أول فبراير إلى ٣١ مايو بتخفيض قدره ٥٠% والطماطم من أول ديسمبر إلى ٣١ مارس بتخفيض ٦٠% ، والبطيخ من أول إبريل إلى ١٥ يونيو بتخفيض قدره ٥٠% .

الموالح :

منحت الاتفاقية كل من البرتقال واليوسفى والليمون تخفيضاً قدره ٦٠% من الرسوم الجمركية الموحدة فى حدود ٧ آلاف طن بشرط أن تكون أسعارها بعد التخفيض مساوية للأسعار الإسترشادية خلال فترة سرياتها أو تزيد عليها فإذا انخفضت قيمة السلعة بعد التخفيض الجمركى الممنوح لها عن الأسعار الاسترشادية تحرم من التخفيض الجمركى الممنوح بالإضافة إلى فرص مبلغ جزا فى قدرة (١,٢٠) وحدة نقد أوروبية لكل ١٠٠ كجم .

جـ التعاون الفنى والمالى :

فى إطار التعاون الشامل وقعت مصر مع المجموعة أربعة بروتوكولات مالية مدة كل منهم خمس سنوات ، وتساهم اللجنة وبنك الاستثمار الأوروبى فى المبالغ التى يتضمنها البروتوكول المالى فى صورة منح لا ترد أو قروض ميسرة أو قروض بأسعار الفائدة العالمية، وأن كانت القروض الميسرة قد ألغيت مع بداية البروتوكول الثالث ، إلا أنه حل محلها مبالغ محدودة تستخدمها الدولة المستفيدة لتكوين رأس مال لمواجهة المخاطر .

التوسع الأفقى للمجموعة الاقتصادية الأوروبية وتعديل اتفاق التعاون الشامل :-

لا شك أن علاقة مصر مع المجموعة الأوروبية والتى ينظمها اتفاق التعاون الشامل سوف يلحقها التغيير إما إيجاباً أو سلباً فيما يتعلق بالتفضيلات الجمركية أو الحصص الكمية أو الاسترشادية ، إضافة إلى أوجه التعاون الفنى والمالى ، وذلك نتيجة للتوسع

الأفقى للمجموعة بانضمام دول جدد استكمالاً للبيت الأوربي أو قيام الولايات المتحدة الأوروبية على غرار الولايات المتحدة الأمريكية .

أو التوسع الرأسى باستكمال اللبنة الأساسية للمجموعة والتي قامت على أساس الاتحاد الجمركى مرورا بالسوق المشتركة ومحاولة استكمال أركانه وصولا إلى إتمام الوحدة النقدية .

وقد ترتب على انضمام اليونان فى التوسع الثانى ، وانضمام كل من أسبانيا والبرتغال فى التوسع الثالث للسوق الأوروبية المشتركة ، تعديل اتفاق التعاون الشامل فى صورة بروتوكولات للموائمة وذلك حتى تسرى أحكام اتفاق التعاون الشامل على الدول المنضمة ، بالإضافة إلى اتفاق موائمة مع المجموعة تم على أساسه تعديل إتفاق التعاون بما يتلائم مع إنضمام دول البحر المتوسط وتعويض مصر عن خسائرها من تنافس صادراتها الزراعية مع صادرات الدول المنضمة وذلك بزيادة التفضيلات والمميزات الممنوحة من دول المجموعة إلى مصر فى إتفاق التعاون الشامل ، تعويضا لها عن الآثار السلبية لانضمام دول ذات صادرات متنافسة للصادرات المصرية فى أسواق الجماعة ، وقد تضمن البروتوكول فى الجانب الزراعى ما يلى :-

المنتجات الزراعية :

يتم تخفيض الرسوم الجمركية على بعض بنود المنتجات الزراعية التى منشئوها مصر وذلك بصفة تدريجية حتى تصل إلى الإعفاء الكامل عام ٩٦ وهى الفترة المحددة لانتقال أسبانيا إلى العضوية الكاملة للسوق وكذلك البرتغال إلا أنه وفقا للسياسة المتوسطة التى تتبعها المجموعة مع دول جنوب المتوسط كان من المقرر أن تتمتع الصادرات المصرية من السلع الزراعية بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية اعتبارا من اول يناير ١٩٩٣ بدلا من أول يناير ١٩٩٦ ، على أن تخضع بعض المنتجات الزراعية لحصص كمية أو استرشادية يتم التصدير فى حدودها وهى البطاطس المبكرة (٩٨ ألف طن) ، الفاصوليا الطازجة (٦٤٠٠ طن) ، البصل الطازج (١٠٠٠ طن) ، والبصل المجفف (٤٩٠٠ طن) البرتغال الطازج (٧٠٠٠ طن) ، أما المنتجات التى تخضع للحصص الاسترشادية فهى الثوم الطازج (١٦٠٠ طن) ، الثوم المجفف (١٠٠٠ طن) ، كما تضمن البروتوكول بعض المنتجات التى تم إضافتها للمرة الأولى لبنود الاتفاق وتتمتع

بالتخفيض الجمركى وتعامل معاملة صادرات أسبانيا والبرتغال فيما عدا خضوعها لحصص إسترشادية مثل الخرشوف (١٠٠ طن) ، الشامام الشتوى الصغير (١٠٠ طن) ، أما الخيار والكوسة والاسبرجس فلا تخضع للحصص الاسترشادية . كما تضمن البروتوكول زيادة الحصص الكمية والاسترشادية بنسبة ٥% سنويا خلال الفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٥) وذلك فى إطار السياسة المتوسطة للمجموعة كما يرتبط التخفيض على السلع المنصوص عليها بفترات زمنية محددة ، بحيث تسرى التعريفة الجمركية الموحدة للمجموعة على ما يتم تصديره خارج الحصة .

ثالثا : اتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى :

مع مسيره تحديد معالم النظام العالمى الجديد الذى ارتكزت دعائمه على التكتلات الاقتصادية العالمية ، طفت على السطح العديد من العلاقات التى تربط الكيانات الصغيرة المنفردة بعضها البعض أو بالكيانات الكبيرة ، وقد حظيت منطقة الشرق الأوسط بالنصيب الأكبر لتحديد ملامحها الاقتصادية والتى تم تحديد معظمها من خلال منظمة التجارة العالمية، على أن توازن القوى قد فرض عليها مشروع السوق الشرق أوسطية والذى تم تدشينه من خلال مؤتمر الدار البيضاء وتأكدت هويته خلال مؤتمر عمان الذى جسد الدور الأمريكى ومحاولة الهيمنة الإسرائيلية ، إلا أن تعثر مسيرة السلام فى الشرق الأوسط قد أجهضت إتمام قيام السوق الشرق أوسطية واندثرت معظم أطروحاته ولم يكتب لها النجاح، إلا أن توازنات القوى التى ما زلت تعيد صياغة الترتيبات الشرق أوسطية خاصة مع الدول التى يحتل معظمها الضفاف الجنوبية للبحر المتوسط - الامتداد الطبيعى للاتحاد الأوروبى - وجدت العلاقات بين هذه الدول ودول الاتحاد الأوروبى لم تنفصم عراها بعد ، وحرصا على التوازن واستكمالاً لقيام منتدى البحر المتوسط ، وفى إطار السياسة المتوسطة لدول الإتحاد ، ولدت فكرة إقامة منطقة للتجارة الحرة تضم دول الإتحاد الخمسة عشر ودول جنوب المتوسط الإثنى عشر من خلال اتفاقات المشاركة بين الإتحاد ودول الجنوب ، وقد عرض الإتحاق على ٩ دول متوسطة وافقت عليه من حيث المبدأ ، ولم يتم التوصل إلى إتحاق المشاركة سوى مع تونس والمغرب واسرائيل ، ولم تكن مصر بعيدة عن مجريات الأمور حيث عرض عليها مشروع إتحاق المشاركة مع الإتحاد الأوروبى ، وشهد ميلاد عام ١٩٩٥ بدأ جولات التفاوض التى إستمرت لأكثر من خمس سنوات إجهضت خلالها الكثير من الطموحات المصرية خاصة فيما تعلق بالملف الزراعى ورغم تفاعل البداية فقد جاءت النهاية محققة للقليل من الآمال التى إنتهت بالتوقيع على اتفاقية المشاركة بالأحرف الاولى

مع بدايات عام ٢٠٠١ م . وسوف يتناول الجزء التالى أهم النتائج التى تم التوصل إليها فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية موضوع البحث .

يتكفل البروتوكولان الأول والثانى بتنظيم التجارة الخارجية فى المنتجات الزراعية بين الطرفين ، حيث يتضمن الأول القواعد المطبقة على المستوردين فى الاتحاد الأوروبى والثانى القواعد الخاصة بالمستوردين المصريين وذلك فيما يخص الواردات والصادرات ذات المنشأ الوطنى ، وتتضمن الاتفاقية فى جانبها الخاص بتحرير تجارة المنتجات الزراعية ، التخفيضات الجمركية ، والتخفيف من القيود الكمية ، بحيث تعامل المنتجات الواردة من مصر معاملة المنتجات المتداولة فى الجماعة فى نهاية الفترة الانتقالية التى حددها المشروع بنحو ١٢ سنة قد تمتد إلى ١٥ سنة ، حيث يرغب الجانب المصرى فى إعطاء فرصة أكبر يكون المنتج المصرى فيها قادرا على المنافسة ^(١) .

ولم يكن التوصل إلى صيغة مقبولة بين الطرفين من الأمور التى تتسم بالسهولة بل أستمر ماراتون التفاوض لنحو ٢٠ جولة من جولات التفاوض وقد لعب التباين بين الهياكل والسياسات المتبعة فى كل من الطرفين دورا أساسيا فى تمديد فترة التفاوض والتى تمثلت فى حماية الصناعات الناشئة ، ومشاكل ميزان المدفوعات وتقليص إيرادات الجمارك وإنعكاس ذلك على الميزانية ، إضافة إلى المنافسة غير المتكافئة للفارق التكنولوجى والخبرات المكتسبة وعلاقات الإنتاج المتطورة . تجمع كل ذلك من خلال بنود الاتفاقية أمام المفاوضين من الطرفين لوضع الحلول للبعض منها وتضييق شقة الخلاف ، ووضع الاقتراحات للبعض الآخر . الأمر الذى إنعكس على جولات التفاوض مما أدى لتعثرها وتوقفها ، فى بعض الاحيان الى أن تبلورت النهاية فى التوقيع بالأحرف الأولى على إتفاقية المشاركة رغم أنها أجهضت العديد من الآمال والطموحات للمفاوض المصرى خاصة فيما يتعلق بالملف الزراعى الذى أطل أمد التفاوض ومثل حجر عثرة امام الوصول إلى ما كانت ترنوا ليه لجنة التفاوض المصرية ، بيد أن إتساع هوة الخلاف لا ترجع فى قليل او كثير إلى عوامل يمكن أن نرجعها إلى طبيعة الإنتاج الزراعى فى مصر بل القاسم الأعظم منها يرجع فى حقيقة الأمر الى السياسة الزراعية التوفيقية لدول الاتحاد الذى

^(١) وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، موجز حول مضمون تطوّر مفاوضات المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى ، مذكرة غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

أخذها منهاجاً لـ معالجة المشاكل الزراعية لدول الاتحاد للتوفيق فيما بينهما ، الأمر الذى صبغها بالصبغة التوفيقية ومن ثم فإن الاصطدام بالسياسة الزراعية لدول الاتحاد وهو فى حقيقة الأمر اصطدام بكل دولة من دوله الخمسة عشر حيث تحقق السياسة هدفاً من أهدافها أو تضع حلاً لمشكلة من مشاكلها الزراعية سواء بالنسبة للدول المانحة أو المتلقيه. وفى إطار هذه السياسة أفرزت المفاوضات التسهيلات أو التفصيلات الممنوحة للصادرات الزراعية المصرية لدول الاتحاد والتي ارتكزت على العديد من المحاور التى ينصرف أولها إلى التحديد الكمية للحصص المعفاة من الجمارك خلال فترات زمنية محددة، بينما يتناول المحور الثانى نسبة التخفيض الجمركى الممنوح للكميات المصدرة خارج الحصة خلال الفترة الزمنية الممنوح التصدير خلالها . وما عدى ذلك يخضع للتعريف الجمركية الموحدة التى تتغير خلال أشهر الستة . ولم يتغير النمط السائد للصادرات الزراعية المصرية لدول الاتحاد إبان علاقة مصر بدول الاتحاد سواء خلال الاتفاق التجارى التفضيلى ، أو اتفاق التعاون الشامل ولم تخرج اتفاقية المشاركة عن هذا الإطار إلا فى اختلاف نسبة التخفيض أو تمديد الفترات الزمنية أو تحديد ميعاد الاعفاء النهائى من الجمارك لكميات محددة ، ومن ثم يمكن القول إن اتفاقية المشاركة ما هى الا صورة منقحة من إتفاق التعاون الشامل لتمديد التفضيلات الممنوحة سواء من ناحية الحصص الكمية المعفاة ، أو نسبة التخفيض للكميات خارج الحصة ، أو الفترات الزمنية المسموح التصدير خلالها ، أو الكميات الاسترشادية للبعض الآخر من الصادرات الزراعية . ولم تكن المفاوضات التى شهدتها الأعوام من ٩٥ إلى ٢٠٠١ سوى ما راثون بين المفاوضين لتمديد الفترات الزمنية المسموح التصدير خلالها ، أو لتحريك الحصص الكمية ، أو تغيير نسبة التخفيض الجمركى المسموح بها للكميات خارج الحصة ، أو التخفيف من بعض القيود غير الكمية كنسبة العفن البنى المسموح بها فى ثمار البطاطس وأن كانت النتائج التى تم التوصل إليها تتسم بالتواضع والمحدودية مقارنة بالمطالب المصرية خلال دورات التفاوض إلا أن ذلك لا ينفى الجوانب الإيجابية التى تم التوصل إليها خاصة بالنسبة للبند الجديدة التى تضمنتها الاتفاقية لأول مرة والتى تمثلت فى التفاوض لإدخال صادرات جديدة كالزهور والأسمالك وتحديد حصتها والفترات المسموح التصدير خلالها ، والتخفيف من شروط الإصابة بالعفن البنى للبطاطس ، والفلاسين للقول السودانى وتحديد حصص الصادرات وفقاً للتدفقات التجارية للسنوات الثلاثة السابقة كمتوسط . بالإضافة إلى زيادة الصادرات بنسبة ٣% سنوياً بعد دخول الاتفاقية حيز التنفيذ ، والمراجعة المستمرة للكميات

المصدرة من خلال الواقع الفعلى وتعديل ما يمكن تعديله وفقا لما تسفر عنه المراجعة ، كما تضمنت الاتفاقية التعديلات التى يمكن ادخالها فى حالة التوسع الأفقى لدول الإتحاد فى صورة إتفاقيات للموائمة أسوه بما تم بعد انضمام اليونان وأسبانيا والبرتغال . ولم تهمل الاتفاقية التفاوض بشأن قواعد المنشأ أو الموضوعات الثابتة التى تضمنها إتفاق التعاون الشامل والخاصة بالحصص الكمية والفترات الزمنية والتخفيض . ومن ثم فالتفضيلات الممنوحة للصادرات المصرية لم تحقق الاستجابة الكاملة للمطالب المصرية حيث أنها تتحدد داخل إطار السياسة الزراعية لدول الإتحاد بحيث تراعى فيها مواعيد إنتاج الحاصلات الزراعية المشابهة للصادرات الخارجية ولا تتعارض التفضيلات مع مصلحة القطاع الزراعى فى دول الإتحاد خاصة وأنه من القطاعات المدعومة سواء فى مجال الإنتاج أو التصدير أو التخزين فى حدود الدعم المسموح به فى إطار منظمة التجارة العالمية .

وبالإضافة للسياسة الزراعية تضع الاتفاقية العديد من القيود التحكيمية التى تتمثل فى نسبة التخفيض الجمركى التى تتحدد وفقا لأسعار المدخل ، بالإضافة إلى الأسعار المرجعية أو الاسترشادية ، وكذلك المواصفات القياسية ، ونسبة الإصابة بالحشرات أو الأمراض ، بالإضافة إلى تأثير السلعة على صحة الإنسان من ناحية النسب المسموح بها من الأسمدة والمبيدات ، وغيرها من المحاذير والمعايير التى تضمنتها إتفاقيات منظمة التجارة العالمية فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية للمنتجين وتشغيل الأطفال ، الأمر الذى يكبل الصادرات الزراعية المصرية لدول الإتحاد بالعديد من القيود والعراقيل التى تعجز التفضيلات الممنوحة عن التخصيص منها الا بالقدر المسموح به من دول الاتحاد وفيما يلى نعرض لأهم التفضيلات الممنوحة .

البطاطس :

وافق الجانب الأوروبى على أن تكون الحصة السنوية من البطاطس المصرية المعفية من الجمارك فى حدود ٢٥٠ ألف طن على أن يتم ذلك تدريجيا خلال ثلاث سنوات بحيث تكون الكمية ١٣٠ ألف طن فى بداية السنة الأولى من تاريخ نفاذ الاتفاقية تزداد إلى ١٩٠ ألف طن فى السنة الثانية وتصل إلى ٢٥٠ ألف طن فى بداية السنة الثالثة ، على أن تمنح الكميات المصدرة زيادة عن الحصة فى الفترة من اول يناير الى ٣١ مارس تخفيضاً

جمركيا بنسبة ٦٠% بدلا من ٤٠% فى إتفاق التعاون الشامل على أن يعاد النظر فى نسبة العفن البنى المحدده بنحو ٥% .

الخضر الطازجة :

وافق الجانب الأوروبى على زيادة الحصاة السنوية من الخضر الطازجة مثل الفاصوليا والبازلاء المصدرة من مصر إلى دول الاتحاد معفية من الجمارك من ١٥ إلى ٢٠ ألف طن على أن يتم ذلك تدريجيا (١٥ ألف طن فى السنة الأولى تزداد إلى ١٧,٥ ألف طن فى السنة الثانية وتصل إلى ٢٠ ألف طن فى بداية السنة الثالثة) .

زيادة الحصص :

تمت الموافقة على زيادة معظم حصص الصادرات الزراعية المصدرة لدول الاتحاد بدون تعريفات جمركية بنسبة ٣% سنويا على أن تراجع كل ٣ سنوات وذلك لإدخال التحسينات اللازمة عليها وفقا للمحقق الفعلى ، وكذلك زيادة هذه الحصص فى حالة انضمام دول جديدة عن طريق اتفاقات الموانمة حسب ما سبق فى إتفاق التعاون الشامل .

ومن ثم فإن الصادرات المصرية من الخضر إلى الاتحاد الأوروبى تتم فى إطار السياسة الزراعية بوجه عام والسياسة الخاصة بالخضر بوجه خاص بالإضافة إلى العديد من القواعد التحكيمية من خلال التفضيلات الممنوحة سواء ما يتعلق بالحصص الكمية أو نسبة التخفيض الجمركى أو الفترات الزمنية أو المواصفات العالمية أو النسب المسموح بها من الأسمدة والمبيدات ، وقواعد التصدير التى تضمنتها إتفاقيات منظمة التجارة العالمية ، وهو ما سوف نتناوله مع صادرات كل محصول من محاصيل الخضر موضع الدراسة فى حينه .

٢٠٢ صادرات الخضر المصري ومدى تأثرها بالتكتلات

١٠٢٠٢ الواقع التصديري لحاصلات الخضر بين الصادرات الزراعية :

يحتل القطاع الزراعي مكانه هامه بين قطاعات الإقتصاد القومي يستمد منها من مساهمته في تحقيق الأمن الغذائي وتوفير الملبس والسكن وإمداد الصناعة بالمواد الخام اللازمه للتصنيع الزراعي والصناعي ، بالإضافة إلى مساهمته في حصيله الصادرات الزراعيه وما يترتب عليها من التأثير على الموازين السلعيه . إلا أن هذه المساهمه تتسم رغم أهميتها بالتذبذب والإتجاه إلى التناقص بما يعكس التقلبات الحاده في حصيله صادرات المحاصيل الهامه في قائمه الصادرات الزراعيه ممثله في القطن والأرز والبطاطس والمواالح ، ورغم تعدد الأسباب المؤثره في ذلك فلا يمكن إرجاعها لعامل محدد بل هي محصله للعديد من العوامل ، يتعلق بعضها بالعوامل المؤثره على الإنتاج وما يرتبط بها من آثار التغيرات المحليه والإقليميه والعالميه التي إنعكست بدون شك على أسعار المدخلات والمخرجات في القطاع الزراعي ، خاصة في ضوء التخفيف من القيود التحكيمي التي كبلت القطاع الزراعي إبان التخطيط المركزي الأمر الذي أدى لخضوع الإنتاج الزراعي لتفاعل عوامل العرض والطلب . وما تترتب على ذلك من تغيرات متلاحقه في التركيب المحصولي للمحاصيل ذات العائد المجزى أثرت بدون شك على المتاح للتصدير ، وأدت إلى التقلبات الحاده التي أتسمت بها الصادرات الزراعيه في هذه الفتره ، كما أن غياب السياسه التصديريه المخططه وإعتماد الصادرات على فائض الإنتاج قد عمق من شدة التقلبات وأن كانت هذه بعض الأسباب لتذبذب الصادرات الزراعيه فإننا لا يمكن أن نستبعد أثر إستكمال تطبيق برنامج الإصلاح الإقتصادي وآثاره السلبيه والإيجابيه على القطاع الزراعي خاصة في مجال التخفيف من التشريعات التحكيمي التي نظمت القطاع الزراعي إنتاجا وتسويقا وتصديرا خلال فترة التخطيط المركزي ، ومع إضافة التغيرات الإقليميه وما تترتب عليها من زحف التكتلات الإقتصاديه على دول العالم الناميه والمتقدمه ، وما أفرزته من تسهيلات على دول التكتل أدت إلى إنسياب السلع والخدمات بحريه تامه داخل دول التكتل ، ووضعت العراقيل والقيود أمام الدول خارج التكتل الأمر الذي أدى بالدول خارج التكتل للبحث عن صيغه من صيغ الإرتباط بهذه التكتلات للتخفيف من غلواء هذه القيود ، والحصول على بعض المميزات أو التسهيلات للنفاذ لأسواقها ، ناهيك عن الآثار التي ترتبت على قيام منظمة التجاره العالميه خاصه في مجال القطاع الزراعي وما واجهته مفاوضات السلع

الزراعيه من تعنت الدول المتقدمه أمام فتح أسواقها لصادرات الدول الناميه بوجه عام والصادرات الزراعيه على وجه الخصوص مما أثر سلبا على حجم صادرات الدول الناميه .

وفى ضوء ماتقدم من تغيرات أثرت على تذبذب الصادرات الكليه بوجه عام وعلى الصادرات الزراعيه بوجه خاص فإن ذلك يتطلب بلورة السياسة التصديرية وتحديد أولوياتها بما ينعكس أيجابا على إنتاج السلع الزراعيه التصديرية بالمواصفات المطلوبه لكل سوق من الأسواق التى تستوعب الصادرات المصريه وتكون قادره على المنافسه سعرا وجوده بما يناسب أذواق المستهلكين فى هذه الأسواق الأمر الذى يؤدى للحفاظ على هذه الأسواق وفتح أسواق جديده وتنمية الصادرات إليها ، يساعد على ذلك إستمرار التواجد ، ومراعات التغيرات المستمره التى تطرأ على ذوق المستهلك ، والمميزات التى تتسم بها السلع المنافسه ، وتحقيق ذلك لا يرتبط بقطاع معين أو هيئة أو مؤسسه بعينها بل يتطلب منظومه تصديرية متكامله تبدأ بالمنتج وتنتهى بوصول السلعه للمستهلك بالمواصفات التى يرغبها وبالسعر الملائم والوقت المناسب .

وكان لتأثير المتغيرات السابقه أثره الواضح الذى إنعكس على حصيلة الصادرات الزراعيه حيث تشير إحصاءات الجدول رقم (١) إلى أن متوسط حصيلة الصادرات الزراعيه* قد سجل نحو ١٤٣٢ مليون جنيه يمثل ١٢,١% من حصيلة اجمالى الصادرات التى سجلت نحو ١١٨٤٧ مليون جنيه فى متوسط الفتره من (١٩٩٤ - ١٩٩٨م)^(١) .

ورغم تدنى مساهمة حصيلة الصادرات الزراعيه بالنسبه لإجمالى الصادرات الأمر الذى لا يتناسب مع حجم الإنتاج من الحاصلات الزراعيه خاصة المحاصيل البستانيه ، فإنها تتسم أيضا بالإضافه إلى التدنى بالتذبذب والتقلبات الحاده وإتجاهها إلى التناقص سواء من ناحية القيمه المطلقه أو النسبيه . ففى بداية الفتره سجلت قيمة الصادرات الزراعيه نحو ١,٥٦ مليار جنيه تمثل ١٣,٣% من إجمالى الصادرات السلعيه واستمرت فى الإتجاه للتناقص خلال سنوات الفتره حتى بلغت أدناها عام ١٩٩٧ بقيمة بلغت ١,١٥ مليار بنسبه تناقص ٢٦,٣% عما كانت عليه عام ١٩٩٤ م ، ولم تحقق الصادرات الزراعيه زياده تذكر

* تشمل الصادرات الزراعيه صادرات القطن الخام .

(١) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والإحصاء ، قاعدة بيانات التجاره الخارجيه والموارد البشرى (٩٤-٩٨)

جدول رقم (١) الأهمية النسبية لأهم صادرات الخضار المصرية بالنسبة للصادرات
الكلية والزراعية (٩٤-٩٨)

القيمة / مليون جنية

البيان / الفئة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
إجمالي الصادرات	١١٧٥٨	١١٧٠٤	١٢٠٠٤	١٣٠٨٣	١٠٦٨٦
الصادرات الزراعية	١٥٦٣	١٤٦٥	١٣٨٦	١١٥٠	١٦٠٠
%	١٣,٣	١٢,٥	١١,٥	٩	١٥
صادرات الخضار	٢٠٤,٦	٤٣٥,٣٥	٣٣٣,٢	٢٠٣,٨	٢٣٠,٩
% من الزراعية	١٣,١	٢٩,٧	٢٠,١	١٧,٧	١٤,٤
<u>البطاطس</u>	٨٩,٩	٣٤٦,٩	٢٧١,١	١٤٠,١	١٤٦,٧
% من الأجمالي	٠,٨	٢,٩٦	٢,٣	١,١	١,٤
% من الصادرات الزراعية	٥,٨	٢٣,٧	١٩,٦	١٢,٢	٩,٢
% من الخضار	٤٣,٩	٧٩,٧	٨١,٤	٦٨,٧	٦٣,٥
<u>البصل</u>	٦٩,٧	٥٨,٥	٣٧	٤٣,٥	٦٣,٩
% من الأجمالي	٠,٦	٠,٥	٠,٣	٠,٣٣	٠,٦
% من الزراعية	٤,٥	٤	٢,٧	٣,٨	٤
% من الخضار	٣٤,١	١٣,٤	١١,١	٢١,٣	٢٧,٧
<u>الثوم</u>	٨,٩	٤,٠٣	٨,٩	٦,٥	٣,٦
% من الأجمالي	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٧	٠,٠٥	٠,٠٣
% من الزراعية	٠,٦	٠,٣	٠,٦٤	٠,٦	٠,٢٣
% من الخضار	٠,٤,٤	٠,٩	٢,٧	٣,٢	١,٦
<u>الفاصوليا</u>	٦,٢	١١,٩	٦,٧١	٣,٩	٥,٣
% من الأجمالي	٠,٠٥	٠,١	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٠٥
% من الزراعية	٠,٤	٠,٨	٠,٥	٠,٣	٠,٣٣
% من الخضار	٣,٠٣	٢,٧	٢,٠١	٦,٩	٢,٣
<u>الطماطم</u>	١٩,٧	٦,٣٢	٥,٢٨	٠,٤,٤	٧,٨
% من الأجمالي	٠,١٧	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٤٩
% من الزراعية	١,٣	٠,٤٣	١,٣٨	٠,٣٨	٠,٤٩
% من الخضار	٩,٦	١,٥	١,٦	٠,٢,٢	٣,٤
<u>الخرشوف</u>	٦,٩	٦,٤	٣,١	٤,٥	٢,٦
% من الأجمالي	٠,٠٦	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢
% من الزراعية	٠,٤	٠,٤	٠,٢	٠,٤	٠,٢
% من الخضار	٣,٤	١,٥	٠,٩٣	٢,٢	١,١
<u>البطيخ</u>	١,٩٣	١,٠٥	١,٠٦	٠,٩٠١	٠,٦١٢
% من الأجمالي	٠,٠٢	٠,٠٠٨	٠,٠٠٨	٠,٠٠٦	٠,٠٠٥
% من الزراعية	٠,١٢	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٧	٠,٠٤
% من الخضار	٠,٩	٠,٢٤	٠,٣٢	٠,٤٤	٢٧

المصدر : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية والموارد البشرية للسنوات ٩٤ - ١٩٩٨

سوى فى نهاية الفترة عام ١٩٩٨م حيث سجلت نحو ١,٦٠ مليار تمثل ١٥% من إجمالى الصادرات فى نفس العام . وقد إمتد تأثير تذبذب الصادرات الزراعيه من الأصول إلى الفروع حيث شملت التقلبات المكونات الأساسية للقطاع النباتى ومشتملاته الحقلية ، والبساتين الفاكهية منها والخضرية ، بالإضافة للإنتاج الحيوانى ومكونات أقسامه . ولما كان مفهوم البحث ينصرف إلى تنمية صادرات الخضر فسوف يقودنا ذلك إلى تقصى المؤشرات الأساسية لصادرات الخضر وموقعها على خريطة الصادرات الزراعيه وترتيب الأوليات لحاصلات الخضر التصديرية .

وتشير إحصاءات الجدول رقم (١) إلى ان متوسط صادرات الخضر الطازجه متضمنه صادرات البطاطس قد سجلت نحو ٢٨١,٦ مليون جنيه تمثل نحو ٢,٤% من متوسط إجمالى الصادرات التى بلغت ١١,٨٥ مليار جنيه ، بينما ترتفع الأهمية النسبيه لصادرات الخضر منسوبه إلى الصادرات الزراعيه حيث بلغت ١٩,٦% من متوسط الصادرات الزراعيه التى سجلت ١,٤٣ مليار جنيه .

ويرتبط تذبذب صادرات الخضر فى المقام الأول بتذبذب صادرات البطاطس التى يرتبط تقلبها إلى حد كبير بالظروف الجويه السائده فى دول غرب أوربا وتأثيرها على إنتاج البطاطس ، ومن ثم فهناك علاقه عكسيه بين الظروف الجويه وصادرات البطاطس إلى دول غرب أوربا ، بالإضافة للعوامل المرتبطه بظروف الإنتاج والإستهلاك وأسعار الدول المنافسه والظروف السائده فى أسواق الإستيراد . ومن ثم فقد بلغت صادرات الخضر عام ١٩٩٥م حدها الأقصى بنحو ٤٣٥ مليون جنيه وإرتبط ذلك بقيمة صادرات البطاطس التى سجلت فى نفس العام نحو ٣٤٧ مليون جنيه أى مايمثل نحو ٧٩,٨% من إجمالى صادرات الخضر فى نفس العام ونحو ٢٣,٧% من إجمالى الصادرات الزراعيه ، وإستمر تذبذب صادرات الخضر خلال الفترة من ٩٤ - ١٩٩٨م حيث بلغت حدها الأدنى إلى نحو ٢٠٣ مليون جنيه عام ١٩٩٧ وإرتبط ذلك بإنخفاض قيمه صادرات البطاطس إلى نحو ١٤٠ مليون جنيه .

وتتضمن قائمة صادرات الخضر الطازجه أو المبرده صادرات كل من البطاطس ، والبصل ، والطماطم ، والفاصوليا الخضراء ، والثوم الطازج ، والخرشوف ، والبطيخ .

وتحتل صادرات البطاطس المرتبة الأولى بين صادرات الخضر من حيث الأهمية المطلقة والنسبية بمتوسط بلغ نحو ١٩٩ مليون جنيه فى متوسط الفتره من (٩٤-٩٨) يمثل نحو ٧٠,٠% من متوسط قيمة صادرات الخضر خلال نفس الفتره والذي بلغت قيمتها ٢٨١,٦ مليون جنيه ، وتأتى فى المرتبة الثانية صادرات البصل الطازج بحصيله سجلت نحو ٥٤,٥ مليون جنيه فى متوسط نفس الفتره بأهميه نسبیه بلغت ١٩,٤% من متوسط حصيله صادرات الخضر فى نفس الفتره ، وتبدأ حصيله صادرات الخضر فى الإنخفاض والتدنى سواء بالنسبة للأهميه المطلقة أو النسبيه حيث ترتبط حصيله صادرات الطماطم بالمرتبه الثالثه ، أما الموقع الرابع فقد شغلته حصيله صادرات الفاصوليا ، يليها فى الأهميه النسبيه حصيله صادرات الثوم أما الموقع السادس والسابع فتحتلها صادرات كل من الخرشوف والبطيخ . وقد بلغت قيمة الصادرات السابقه على الترتيب فى متوسط الفتره من (٩٤ - ١٩٩٨م) نحو ٨,٧ ، ٦,٨ ، ٦,٤ ، ٤,٧ ، ١,١ مليون جنيه بأهميه نسبیه بلغت على الترتيب نحو ٣,١% ، ٢,٤% ، ٢,٣% ، ١,٧% ، ٠,٤% من متوسط قيمة صادرات الخضر خلال نفس الفتره والتي سجلت نحو ٢٨١,٦ مليون جنيه . ومن ثم فقد إتضح من تحليل الواقع التصديرى لقيمة صادرات الحاصلات الزراعيه بوجه عام وصادرات الخضر بوجه خاص أن هيكل الصادرات الزراعيه يتضمن القطن الخام ، والبطاطس ، والفواكه الطازجه ، والخضروات الطازجه أو المبرده بالإضافة إلى النباتات الطبيه والعطريه ، والخضروات البقوليه الجافه وكذلك الفول السودانى ، وتقع هذه الصادرات فى تصنيفها حسب درجة التصنيع فى بند المواد الخام ، وتوضح إحصاءات عام ١٩٩٧م^(١) إلى أن قيمة هذه الصادرات قد بلغت على الترتيب نحو ٣٧٥ ، ١٤٠ ، ٧٣ ، ٧٠ ، ٣١ ، ٢٤ مليون جنيه . أما الصادرات من السلع الزراعيه تامة الصنع فتضم الأرز المقشور بقيمة بلغت ٢٤٢ مليون جنيه ، والخضروات المجمده بقيمة بلغت ٥٩ مليون جنيه فى عام ١٩٩٧م . وتتناول الدراسه الخضروات الطازجه أو المبرده بما فيها صادرات البطاطس وقد سبق توضيح هيكلها ، وتشير الدراسه إلى ان صادرات الخضر تتسم بالتذبذب والتقلب الحاد فى قيمة صادراتها بالإضافة إلى تدنى قيمة صادرات الغالبية منها حيث لم تتعد قيمة صادرات البطيخ ١.١ مليون جنيه ، والخرشوف ٤,٧ مليون جنيه وتقاربت قيمة صادرات كل من الفاصوليا والثوم حيث سجل كل منهم على الترتيب ٦,٨ ، ٦,٤ مليون جنيه على

(١) الجهاز المركزى للتعبئه العامه والإحصاء ، النشره السنويه للتجاره الخارجيه ، المجلد الأول ، مرجع رقم ٨٧ -

١٩٩٧/١٢٢١١ ، القاهره ، يونيه ١٩٩٨ .

الترتيب فى متوسط الفتره (٩٤-١٩٩٨) ، وتفاوتت قيمة صادرات الطماطم بعض الشيء عما سبقها حيث سجلت نحو ٧,٨ مليون جنيه.

ولامتثل الأهمية النسبية لقيمة الصادرات السابقه (البطيخ - الخرشوف - الفاصوليا - الثوم - الطماطم) أكثر من ١٠% من إجمالى صادرات الخضر ، بينما تمثل صادرات البطاطس والبصل نحو ٩٠% من متوسط قيمة صادرات الخضر ويعكس ذلك تركيز الصادرات فى محصولين أو أكثر ومن ثم يتطلب الأمر البحث فى تنمية الصادرات ذات الأهمية النسبيه المنخفضه فى هيكل صادرات الخضر والمحافظة على مستوى الصادرات ذات الأهمية النسبيه المرتفعه فى هيكل الصادرات الزراعيه من الخضر .

كما تتسم قيمة صادرات الخضر بالإضافة إلى التذبذب وتدنى قيمة الصادرات إلى اتجاه قيمتها للتناقص وإرتباط تقلباتها الحاده بمحصول أو أكثر كما هو الحال بإرتباط صادرات الخضر بمحصول البطاطس .

٢٠٢٠٢ العقبات التى تواجه الصادرات المصريه من الخضر إلى الإتحاد الأوروبى :

تقررت سياسة الإتحاد الأوروبى للخضر والفاكهه مع بداية عام ١٩٦٢ وأدخل عليها العديد من التعديلات لتتواءم مع انضمام الأعضاء الجدد إلى دول الإتحاد ، ومحاولة التوفيق بين السياسات الزراعيه التى تتبعها هذه الدول والتى تركز على ثلاثة معالم رئيسيه ، يختص الأول منها بوضع مستويات خاصه للجوده يجب أن تتوفر فى السلع المتداوله داخل السوق سواء بالنسبه للدول الأعضاء أو الدول المصدرة من خارج الإتحاد ، وطبقت هذه المستويات على الموالح والخضر اعتباراً من عام ١٩٦٧ وتشتمل هذه المستويات على أربعة درجات هى إكسترا والدرجة الأولى والثانيه والثالثه ، وتحتاج الأخيره لقرار خاص للسماح بتسويقها ، وقد إستثنيت المنتجات المباعه للتصنيع أو عند باب المزرعه من هذه التعليمات^(١) . وتقع مسئولية تطبيق هذه المعايير على الدول الأعضاء فى الإتحاد كما هو الحال لجميع تشريعات الإتحاد ، وقد تبنى الإتحاد عام ١٩٨٥ قانوناً يلزم المسئولين فى اللجنة الأوروبيه بإجراء تفتيش لمراقبة تطبيق المعايير المتعلقة

^(١) نبيل توفيق حبش (دكتور) ، وآخرون : التجاره الخارجيه الزراعيه مع دول السوق الأوروبيه المشتركه .

بالجوده ، والحاله الطبيعیه للسلعه ، والفرز ، والتدريج ، والتعبئه والتغليف . ويختص ثانی هذه المعالم بإعفاء إنتاج دول الإتحاد من التعريفات الجمركيه والقيود غير الجمركيه ، مع فرض تعريفه جمركيه خارجيه موحدہ مرتفعه نسبيا على الواردات من الدول غير الأعضاء ، وإعطاء بعض التفضيلات للدول المنتسبه أو الدول التي ترتبط بالسوق بعلاقات تجاريه متميزه بالنسبه للحصص أو الفترات التصديرية أو نسب التخفيض الجمركي .

ويختص ثالث هذه المعالم بتحديد الأسعار المرجعيه (الأساس) في كل موسم كأحد الإجراءات لحماية المنتجين الزراعيين في دول الإتحاد لمنع هبوط الأسعار لمستويات متدنيه في فترة الإنتاج ، ويطبق هذا النظام على معظم واردات الإتحاد من الخضر والفاكهه الطازجه ، ويقوم المجلس بوضع القواعد الأساسيه على أن تلتزم اللجنه بتحديد المنتجات وتقدير الأسعار المرجعيه ، إما بتحديد متوسط سعر المنتج لثلاث سنوات سابقه مضافا إليه الزياده في تكاليف إنتاج السنه الأخيره مطروحا منه نسبه معينه مقابل الزياده في الإنتاجيه ، أو تأخذ اللجنه السعر المرجعي المطبق في السنه السابقه مضافا إليه الزياده في تكاليف الإنتاج مطروحا منه نسبه معينه مقابل الزياده في الإنتاجيه ، وفي كلتا الحالتين يضاف إلى السعر المرجعي هامشا لتغطية تكاليف النقل من مواقع الإنتاج إلى مراكز الإستهلاك ، وفي حالة إنخفاض أسعار الجملة للمنتجات المستورده من دولة مابعد خصم التعريفه الجمركيه الموحدہ عن الأسعار المرجعيه يفرض عليها رسم تعويضي بحيث تصبح مساويه للأسعار المرجعيه أو مرتفعه عنها .

والتهديد الحقيقي للصادرات ناجم عن البند (١١) من القرار (٢٣) المنظم لتجارة الخضر والفاكهه والذي ينص على "أنه إذا عانت منتجات الخضر أو الفاكهه من الواردات الخارجيه فإن للدول الأعضاء الحق في أن تطلب من اللجنه تعليق هذه الصادرات أو وضع رسوم إضافيه عليها .

ويؤدي إتباع الإتحاد لهذه السياسات إلى التأثير على الهياكل الإنتاجيه للدول الأعضاء والدول المرتبطه بعلاقات تجاريه تفضيليه مع الإتحاد وسوف ينعكس ذلك بالضرورة على سعر المستهلك ومستويات الإستهلاك .

٣٠٢٠٢ التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من الخضر وأثرها على تطور

الصادرات

١٠٣٠٢٠٢ صادرات البطاطس :

أ - الواقع الإنتاجي وعلاقته بالصادرات :

يحتفظ محصول البطاطس بموقعه المتميز بين محاصيل الخضر إنتاجا وإستهلاكاً وتصديراً نظراً لقيمتها الغذائية ، وصفاته التصنيعية التي إكتسبها من طبيعة مكوناته ، حيث يشكل عنصراً هاماً في غذاء الإنسان ويعتبر الغذاء الرئيسي لكثير من سكان العالم وعلى وجه الخصوص سكان القارة الأوروبية . ومن ثم فقد إنعكست هذه الأهمية على إقتصاديات إنتاج محصول البطاطس وتنوعت أصنافه لتلبية لإحتياجات المستهلكين محلياً وعالمياً سواء في أسواق دول الإتحاد الأوربي بوجه عام وسوق المملكة المتحدة البريطانية بوجه خاص ، وكذلك أسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة أسواق المملكة العربية السعودية والكويت وبعض أسواق الدول العربية ذات الصفقات الفجائية والتي ترتبط بها أيضاً بعض أسواق الدول الأفريقية والآسيوية .

إلا أن الميزه النسبيه للإنتاج المصرى من البطاطس تتعاضد بالنسبه للدول الأوربيه خاصة فى الظروف الجويه غير الملائمه التى تسود الدول الأوربيه - خاصة فى فصل الشتاء - وتؤثر على إنتاجها الذى ينعكس على زيادة الصادرات المصريه من البطاطس إلى هذه الدول .

كما أن التغيرات السوقية التى واكبت تغيير المسالك التسويقية من تاجر الجملة إلى تاجر التجزئه والإستعاضه عن ذلك بالمؤسسات المستورده والتوزيع من خلال الفروع العديده لمحلات السوبر ماركت العالميه التى تمد المستهلكين بالبطاطس على مدار العام قد إنعكست على زيادة الأهمية النسبيه للصادرات المصريه من البطاطس لمساهمتها فى تنفيذ سياسة هذه المحلات خاصة فى الظروف الجويه غير المواتيه فى قارة أوربا . ويشير الواقع الإنتاجي لمحصول البطاطس إلى موقعه المتميز بين الزروع الخضريه سواء من ناحية المساحه او الإنتاج وإن كان محصول الطماطم ينافس فى ذلك متقدماً عليه مساحه وإنتاجاً حيث سجلت مساحه البطاطس فى متوسط الفتره (٩٠ - ١٩٩٩م) نحو ٢٢٠,٨ ألف فدان تمثل نحو ١٨,١% من متوسط إجمالى مساحه الخضر التى بلغت نحو ١٢١٨,٥

ألف فدان ، بينما سجل الإنتاج خلال نفس الفترة ١٨٧٨,٨ ألف طن تمثل ١٥,٦% من متوسط إنتاج الخضر الذى سجل ١٢٠٣٨ ألف طن بينما يشير الواقع التصديرى لمحصول البطاطس إلى أهميته المطلقة والنسبيه التى تعبر عن واقعه الإنتاجى سواء كانت المقارنه بالنسبه لإجمالى الصادرات أو بالنسبه لصادرات الخضر ، حيث إحتل الموقع الثالث بين الصادرات الزراعيه يتقدمه فى ذلك صادرات القطن والأرز ، بينما يتوج فى مكان الصداره بين صادرات الخضر متقدم فى ذلك على كل صادرات الخضر حيث سجلت قيمة صادراته نحو ١٦٢,٥ مليون جنيه فى متوسط الفترة (٩٠ - ١٩٩٩) . وعادة ماتزرع البطاطس فى عروتين أساسيتين هما العروه الصيفيه والنيليه بالإضافة إلى العروه المحيره التى استحدثتها وزارة الزراعه لتغطية جزء من الصادرات إلى الدول الأوربيه خاصة دول الإتحاد الأوربى وتزرع هذه العروه بتقاوى محليه من إنتاج العروه الصيفيه ، أما العروه الصيفيه فتزرع بتقاوى البطاطس المستورده من دول شمال وغرب أوربا أو بديلاتها من المشروع القومى لإنتاج تقاوى البطاطس وذلك خلال شهرى ديسمبر ويناير ، ويظهر إنتاجها خلال شهر مارس ويغطى إنتاج هذه العروه إحتياجات الإستهلاك المحلى والإحتياجات من تقاوى العروتين النيليه والمحيره ، وجزءا من الصادرات للدول الأوربيه خاصة سوق المملكه المتحده البريطانيه من صنفى (كنج إدوارد والكارا).

وترتبط الكميات المصدرة من إنتاج هذه العروه أساسا بالإنتاج الأوربى حيث ترتفع الكميات المصدرة منها كلما تأثر المحصول الأوربى بالظروف الجويه غير المناسبه ، كما تتأثر الكميات المصدرة من هذه العروه بحجم إنتاجها من البطاطس والذى يرتبط أساسا بالحصه النقديه التى تخصص لاستيراد التقاوى اللازمه لإنتاج هذه العروه وبالتالي فإن عدم تدبير الحصه النقديه اللازمه لاستيراد تقاوى هذه العروه بالقدر المناسب من شأنه أن يؤدى إلى خلل فى تنفيذ البرامج الإنتاجيه والتصديرية بالكفاءه المطلوبه^(١) وينعكس ذلك بالضروره على إرتفاع الأسعار فى الأسواق المحليه من ناحيه وعدم تحقيق الهدف التصديرى من الناحيه الأخرى ، ويضطلع بمهمه استيراد التقاوى نحو ٢٨ شركه من

(١) مصطفى عبد الغنى عثمان (دكتور): دراسه تحليليه للصادرات المصريه من البطاطس ، المؤتمر السنوى الثالث للإقتصاديين

الزراعيين ، الجمعيه المصريه للإقتصاد الزراعى ، (التسويق والتجاره الخارجيه للمنتجات الزراعيه فى ظل المتغيرات الدوليه

٢-٣ فبراير ١٩٩٤ ، القاهره ١٩٩٤ ، ص ٣٠ .

القطاع الخاص بالإضافة إلى الجمعية العامة لمنتجى البطاطس وإتحاد مصدري الخضر والفاكهة .

ومن أهم العوامل المحددة للمساحة المزروعة بالعروة الصيفيه بالإضافة إلى كمية التقاوى المستورده ، أرباحية الفدان فى السنه السابقه ، وسعر تصدير طن البطاطس الصيفيه فى السنه السابقه . وتشير إحصاءات الإنتاج إلى أن نسبة الإنتاج السنوى من العروة الصيفيه بلغ نحو ٤٣% من جملة إنتاج العروات الثلاث ، مما يعنى إنخفاض الأهميه النسبيه للعروة الصيفيه على حساب زيادتها فى العروة النيلييه والمحيره ، حيث بلغت فى كل منها على الترتيب نحو ٤٥% ، ١٢% من إجمالى إنتاج البطاطس فى العروات الثلاث والذى بلغ ١٨٧٩ ألف طن فى متوسط الفتره (١٩٩٠ - ١٩٩٩م) ويمكن زيادة المتاح للتصدير من هذه العروة بالتبكير بالزراعه من ناحيه وتقليل الفاقد من الناحيه الأخرى ، حيث قدرت نسبة الفاقد بنحو ١٠ - ٢٠% فى السنوات العاديه ، وقد تزيد فى بعض السنوات نتيجة لارتفاع الحراره .

وبالنسبه للعروة النيلييه فتزرع فى الفتره من أول أغسطس إلى منتصف اكتوبر ويتم الحصول على تقاوى هذه العروة من محصول العروة الصيفيه ويظهر محصولها خلال شهرى نوفمبر وديسمبر ، ويصدر إنتاجها خلال الفتره من يناير إلى أبريل ، ومساحتها أكبر نسبيا من مساحة العروة الصيفيه ، وينعكس ذلك بالتالى على الإنتاج الذى يتفوق على العروتين الصيفيه والمحيره .

ويتركز إنتاج البطاطس فى جمهورية مصر العربيه فى محافظات البحيره ، والقليوبيه والمنوفيه والغريبيه والجيزه حيث تمثل المساحه المزروعه فى هذه المحافظات بنحو ٨٠% من إجمالى مساحة البطاطس المزروعه كمتوسط للفتره (٩٠ - ١٩٩٩) والذى بلغ ٢٢١ ألف فدان ولم يعد تحديد الأهميه النسبيه للمحافظات المنتجه يعتمد على معيار المساحه والإنتاج بقدر اعتماده على مدى إصابة الإنتاج بالعفن البنى الذى يمثل أهم الأسباب لرفض الصادرات ومن ثم فقد تم تحديد مناطق معينه للإنتاج التصديرى توضع أرقامها على عبوات التصدير لتحديد مصدر العفن البنى وهو من الشروط التى تضمنتها بنود إتفاقيه المشاركه مع الإتحاد الأوروبى بخصوص صادرات البطاطس . وتعتبر أصناف

(كنج ادوارد والكارا) هي اهم الأصناف الحمراء التي تصدر إلى المملكة المتحدة ، أما الأصناف البيضاء التي تزرع للإستهلاك المحلي والتصديرى لبعض الدول الأخرى فهي أصناف ديامونتا ، ألفا ، اسبرنتا ، دراجا ، برکه ، كلوديا ، ديزريه ، وجراتا .

وسوف يوضح الجزء التالى الواقع التصديرى لمحصول البطاطس المصريه .

ب - التفضيلات الممنوحة من الإتحاد الأوربى لصادرات مصر من البطاطس :

تدرجت التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من البطاطس خلال علاقه مصر بالإتحاد الأوربى بدءا بإتفاق التعاون الشامل الغير محدد ، مروراً بإتفاق الموائمه بعد إنضمام كل من أسبانيا والبرتغال ، ونهاية مع إتفاق المشاركة المصريه الأوربيه ، وترتكز التفضيلات الممنوحة على ثلاث عناصر رئيسيه تتعلق بالحصص الكميه ، والتخفيضات الجمركيه والفترات الزمنيه للتصدير ، وذلك لصادرات ذات صفات جوده محدد من حيث الإصابه بالأمراض او الفطريات أو الحشرات ، وتركيب المحتوى العصيرى ، والنسب المسموح بها من متبقيات الأسمده والمبيدات والهرمونات أومكسبات اللون أو الطعم أو الرائحه ، بالإضافة لما إستحدثته منظمة التجاره العالميه من حصول المنتجين على حقوقهم الإجتماعيه ، وعدم تشغيل الأطفال فى الإنتاج ، وإذا إستوفت السلعه الشروط السابقه يسمح لها بالولوج داخل أسواق الإتحاد الأوربى على ألا تتعارض أسعار دخول السلعه مع الأسعار المرجعيه المحدده عن طريق اللجنه ، ليس هذا فحسب بل يجب أن تتوافق شروط دخول السلعه مع السياسه الزراعيه لدول الإتحاد وألا تصطدم مع إنتاج مماثل لدوليه من دول الإتحاد حتى لاتتعرض لتعليق الصفقه تطبيقاً لقواعد اللجنه ، مع عدم إهمال تأثير السلعه على البيئه . وفى إطار القواعد والشروط السابقه تتمتع صادرات مصر من البطاطس إلى الإتحاد الأوربى بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركيه طبقاً لإتفاق الموائمه الموقع عقب إنضمام أسبانيا والبرتغال وذلك فى حدود ٩٨ ألف طن زادت فى إتفاق المشاركة إلى ٢٥٠ ألف طن إلا أن هذه الكميه محدده بنحو ١٣٠ ألف طن فى السنه الأولى من توقيع إتفاق المشاركة ، تزداد إلى ١٩٠ ألف طن فى السنه الثانيه ، ثم تصل فى بداية السنه الثالثه إلى ٢٥٠ ألف طن وتتمتع هذه الكميه بإعفاء كامل خلال الفتره من أول يناير إلى نهاية مارس وإستفادت الصادرات المصريه من البطاطس بهذا الإعفاء مع بداية عام ١٩٩٣م لكمية تراوحت بين ٩٨ - ١١٠ ألف طن قبل توقيع إتفاق المشاركة

الذى زادت بموجبه الكميه إلى ٢٥٠ ألف طن ، ومازاد عن هذه الكميه المحدده خلال تلك
الفترة يستفيد بتخفيض التعريفه الجمركيه بنحو ٤٠% بحيث تصبح التعريفه الجمركيه ٩%
بدلا من ١٥% وهى التعريفه الجمركيه الموحده المحدده لصادرات البطاطس خلال هذه
الفترة للكميات خارج الحصه .

بينما تتراوح التعريف الجمركيه الموحده فى الأشهر الباقية من العام بين (١٥ -
٢١%) حيث تحدد فى الفترة من أول أبريل إلى منتصف مايو بنسبة ١٥% ، ومن ١٦
مايو إلى آخر يونيو بنحو ٢١% ، أما خلال الفترة من أول يوليو إلى آخر ديسمبر فتستمر
التعريفه بنسبة ١٨% . كما يتضح من الجدول رقم (٢٩) بالملحق .

وخلال مفاوضات إتفاقية المشاركة تم التوصل إلى تخفيض التعريفه الجمركيه
للكميات خارج الحصه خلال الفترة من أول يناير إلى آخر مارس إلى نحو ٦٠% بدلا من
٤٠% لتصبح التعريفه ٦% بدلا من ١٥% ومن ثم فلم تثمر مفاوضات المشاركة التى
إستمرت أكثر من خمس سنوات عن تحقيق متطلبات مصر التى تتناسب مع إستراتيجياتها
الزراعيه ، وأهدافها التصديرية ، وثقلها النسبى بين دول حوض البحر المتوسط ، إلا عن
قليل من كثير لا يصل إلى نصف ما طرحته مصر من مطالب خلال جولات التفاوض ، والذى
أسفر عن ٢٥٠ ألف طن لصادرات البطاطس ، وتخفيض ٦٠% للكميات خارج الحصه
خلال نفس الفترة الزمنية من اول يناير إلى نهاية مارس . ومن ثم فإن التفضيلات
الممنوحة لن تأتى ثمارها دون الإلتزام بالمواصفات المطلوبة من ناحيه وعدم التعارض مع
السياسه الزراعيه التوفيقيه لدول الإتحاد من الناحيه الأخرى ، وأمر هذا شأنه وهذه طبيعته
سوف ينعكس بالضرورة على كمية الصادرات إلى الإتحاد الأوروبى من حيث الكميه
والقيمه والإتجاه ، وسوف يوضح مدى ملائمة أشهر التخفيض لواقع الإنتاج المصرى من
البطاطس ، ومدى ملائمة الحصه لحجم الصادرات المصريه ، والأهميه النسبيه لأشهر
التصدير ومدى إستفادتها من التخفيض الممنوح وكذلك الإعفاء ، وهل الفترة الزمنية
كافيه لتغطية الحصه وغيرها من التساؤلات التى ستجيب عليها دراسه فى الأجزاء
التاليه :-

ج - أثر التفضيلات الممنوحة على صادرات مصر من البطاطس إلى دول

الاتحاد الأوروبي

لا شك أن التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من البطاطس إلى دول الاتحاد الأوروبي سوف تؤثر على نمط الصادرات كميته وقيمه واتجاه سواء مع تحديد الكميات المعفاة من الضرائب الجمركية بنحو ٢٥٠ ألف طن في إتفاقية المشاركة والتي تبدأ في السنة الأولى بنحو ١٣٠ ألف طن ، أو مع تخفيض الرسوم الجمركية بنحو ٦٠% للكميات خارج الحصة وذلك خلال الفترة من أول يناير إلى نهاية مارس .

ورغم أن التخفيض بلغ ٦٠% من التعريفه الجمركية الموحده إلا أنه قاصر على نوع واحد من الضرائب حيث يفرض الاتحاد الأوروبي نوعين من الضرائب الجمركية على عدد من السلع المصدره لدول الاتحاد ، النوع الأول منها عباره عن ضريبة قيمية تفرض على أساس نسبه مئويه من قيمة السلعه المستورده . أما النوع الثانى من الضرائب فهو نوعى ويتم فرضه على سلع محدده بقيمه نقدية مقطوعه (حيث يفرض مبلغ محدد على الواردات لكل ١٠٠ كجم من السلعه) وينص البروتوكول رقم (١) المرفق بالإتفاقية على أن صادرات السلع الزراعيه المصريه تتمتع فقط بالإعفاء أو التخفيض بالنسبه للنوع الأول من الضرائب الجمركيه وأن التخفيض لايسرى على الضريبه النوعيه .

وفى ظل هذه القيود المتشدده التى أفرزتها السياسه الزراعيه لدول الاتحاد ومع تطبيق قواعد منظمه التجاره العالميه على صادرات دول الاتحاد الأوروبي من حيث الدعم والرسوم الجمركيه والتخفيضات المطلوبه وفى إطار التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من البطاطس سوف يتناول الجزء التالى توضيح هذه الآثار من خلال التوزيع الجغرافى أولاً، وتطور الصادرات الشهريه ثانياً .

د - هيكّل التوزيع الجغرافى للصادرات المصريه من البطاطس

تحظى دراسة التوزيع الجغرافى للسلع بين الدول بأهميه خاصه حيث تظهر مدى ارتباط أو اعتماد الاقتصاد القومى على سوق أو أكثر من أسواق العالم الخارجى ، ومن ثم يمكن المحافظه على هذه الأسواق بمراعاة أذواق المستهلكين ، والالتزام بالمواصفات المرغوبه وتطوير الإنتاج وفقاً لهذه الاحتياجات مع المحافظه على الأسعار التنافسيه فى

أسواق السلعة . كما يعكس التوزيع الجغرافى الأهمية النسبية لأسواق التكتلات العالمية بحيث يمكن البحث عن أسباب انخفاض الصادرات للأسواق ذات الأهمية المنخفضة والعمل على تلافيتها والتخلص منها لتنمية الصادرات إليها ، كما أنها تظهر الأسواق الواعدة التى يمكن الإتجاه إليها لاستيعاب كميات إضافية من صادرات السلعة المرغوبة داخل هذه الأسواق وفى هذا الإطار نتناول إحصاءات التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البطاطس الى دول الاتحاد الأوروبى ، ومن استقراء الجدول رقم (٢) الذى يشير إلى ذلك يتضح أن الاتحاد الأوروبى يعتبر من أهم الأسواق استيعابا لصادرات البطاطس المصرية وإن اختلفت الأهمية النسبية لأسواقه صعودا وهبوطا حيث استوعب فى الفترة الأولى (٩٠-٩٤) نحو ١٣٥,٦ ألف طن قيمتها نحو ٨٧,٩ مليون جنية تمثل نحو ٧٨% ، ٧٨,٥% من كمية وقيمة صادرات مصر من البطاطس والتى سجلت ١٧٣,٩ ألف طن قيمتها ١١٢ مليون جنية فى متوسط الفترة المشار إليها .

وتأسيسا على ما سبق سوف يقودنا التحليل بطبيعة الأمر إلى البحث عن أكثر الأسواق استيعابا خلال هذه الفترة وكذلك الأسواق متوسطة الأهمية النسبية وكذلك أقلها إستيعابا لصادرات البطاطس المصرية وتشير البيانات إلى أن سوق المملكة المتحدة تحتل المرتبة الأولى بين أسواق دول الاتحاد حيث يتربع على قمته سواء من ناحية الأهمية المطلقة أو النسبية حيث أستوعب فى متوسط الفترة الأولى نحو ٧٦ ألف طن قيمتها نحو ٥١,٧ مليون جنية تمثل حوالى ٥٦,١% ، ٥٨,٨% من متوسط كمية وقيمة الصادرات للاتحاد الأوروبى ، وتراوحت الكميات المصدرة لهذه السوق بين حد أدنى بلغ حوالى ٥٨ ألف طن عام ١٩٩٤ ، وأقصى بلغ حوالى ٩٦ ألف طن عام ١٩٩١م كما تعكسه إحصاءات الجدول السابق .

وتتضمن الأسواق متوسطة الأهمية والتى تأتى فى المراتب التالية لسوق المملكة المتحدة ، أسواق اليونان ، وألمانيا ، وفرنسا حيث استوعبت الأسواق الثلاثة على الترتيب (٢٩,١٦ ، ٦,٥) ألف طن تمثل نحو ٢١,٥% ، ١٢,٢% ، ٤,٨% من متوسط الصادرات للاتحاد الأوروبى ، أما القيمة فقد سجلت (١٨ ، ٠٩,٩ ، ٣,٧) مليون جنية بما يمثل نحو (٢٠,٥% ، ١١,٣% ، ٤,٢%) من متوسط قيمة الصادرات للاتحاد خلال نفس الفترة .

القيمة / الف جنية

التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٠ - ١٩٩٩) .

وتنخفض الأهمية المطلقة والنسبية لبقية أسواق الاتحاد إلى حدها الأدنى حيث لم تزد الكمية التى استوعبتها مجتمعه عن ٧,٥ ألف طن قيمتها نحو ٤,٧ مليون جنية ، وفى إطار هذه الشريحة تتقارب الأهمية النسبية والمطلقة لأسواق إيطاليا ، وهولندا ، وأسبانيا ، وبلجيكا حيث تراوحت أهمية صادراتها بين ١,٢ - ١,٥ % من متوسط الصادرات للسوق من حيث الكمية ، (١,٥ - ١,٠٢) % من حيث القيمة ، وتأتى أسواق الدانمرك ، والبرتغال والنمسا ، والسويد فى نهاية القائمة حيث اقتصرت صادراتها على بعض السنوات دون استمرارها وهى تدرج تحت أسواق الواردات الفجائية التى ترتبط بالظروف الاستثنائية غير المواتية لنمط الإنتاج السائد .

فى حين أن أسواق لوكسمبورج ، وإيرلندا ، وفنلندا لم تدرج فى قائمة الدول المستوردة للبساطس المصرية .

أما الفترة الثانية (٩٥-١٩٩٩) فقد شهدت تغير النمط الذى ساد فى الفترة الأولى سواء من ناحية إجمالى الصادرات للاتحاد أو توزيعها بين أسواقه حيث ارتفعت الصادرات بنحو ٨٨% عما كانت عليه فى الفترة الأولى بكمية بلغت ٢٥٦ ألف طن قيمتها ١٨٠ مليون جنية ، وعلى غير السمة المميزة لصادرات البطاطس المصرية لدول الاتحاد احتلت ألمانيا المرتبة الأولى بين الدول المستوعبة لصادرات البطاطس المصرية لدول الاتحاد حيث استوعبت نحو ٨٠ ألف طن قيمتها ٥٣,٤ مليون جنية تمثل ٣١,٣% ، ٢٩,٦% من كمية وقيمة صادرات مصر لدول الاتحاد فى متوسط الفترة الثانية ، وظل الموقع الثانى مسجلا لسوق المملكة المتحدة من حيث الكمية أما من حيث القيمة فلم تتخلى عن مرتبتها الأولى حيث استوعبت ٧١,٧ ألف طن قيمتها ٥٤,٦ مليون جنية تمثل ٢٨% ، ٣٠,٣% من كمية وقيمة صادرات مصر لدول الاتحاد فى متوسط نفس الفترة .

أما المرتبة الثالثة والرابعة فقد بقيت من نصيب السوق اليونانية والسوق الإيطالية حيث استوعبت كل منهما على الترتيب نحو ٤٣,٥ ، ٢٧,٨ ألف طن قيمتها (٢٠,٢٧) مليون جنية تمثل ١٧% ، ١٠,٨% من حيث الكمية ، ١٥,٢% ، ١١,١% من حيث قيمة صادرات مصر لدول الاتحاد فى متوسط الفترة من (٩٥ - ١٩٩٩) . وتأتى السوق الأسبانية فى المرتبة الخامسة حيث استوعبت نحو ١٣,٥ ألف طن قيمتها ١٠,٨ مليون

جنية ، تمثل نحو ٥,٣ % ، ٦ % من كمية وقيمة الصادرات المصرية لدول الاتحاد فى متوسط الفترة الثانية .

وفى نهاية قائمة الدول متوسطة الأهمية سجلت السوق الفرنسية موقعها السادس حيث استوعبت نحو ١٠,٤ ألف طن قيمتها ٧,٨ مليون جنية ، تمثل ٤,١ % ، ٤,٤ % من متوسط كمية وقيمة صادرات مصر لدول الاتحاد ، أما اسواق هولندا ، وبلجيكا ، وايرلندا ، والنمسا - والسويد ، وفنلندا فتأتى فى قائمة الدول منخفضة الأهمية النسبية والمطلقة سواء من ناحية كمية وارداتها أو قيمتها حيث تراوحت الأهمية النسبية بين (٠,٠١ - ٠,٢ %) من ناحية الكمية ، (٠,٠١ - ١,٦ %) من ناحية القيمة بالنسبة لصادرات مصر من البطاطس لدول الاتحاد فى الفترة الثانية .

ويرجع اختلاف الأهمية النسبية لأسواق دول الاتحاد فى الفترة الثانية عنها فى الأولى الى زيادة الصادرات فى الفترة الثانية خاصة فى أعوام ٩٥ ، ٩٦ ، حيث بلغت ٣٣٢ ألف طن فى الأولى ، ٣٥٢ ألف طن فى العام الثانى . ودخول أسواق أيرلندا ، وفنلندا كدول مستورده فى هذه الفترة بسبب سوء الأحوال الجوية وما يرتبط بها من عدم كفاية الطاقة الإنتاجية لتغطية احتياجات دول الاتحاد الأوروبى . وباستثناء الاتحاد الأوروبى تتوزع الصادرات المصرية من البطاطس بين تكتلات مجلس التعاون الخليجى ، والاتحاد المغاربى ، والنافتا ، والكومسيما بنسبة ١٣,٦ % ، ١,٦ % ، ٠,٢ % ، ٠,٠٠٦ % من حيث الكمية ونحو ١٥,١ % ، ٠,٨ % ، ٠,٢ % ، ٠,٠١ % من حيث القيمة لكل كتلة على الترتيب وذلك من متوسط صادرات البطاطس المصرية فى الفترة الأولى والتى سجلت نحو ١٧٤ ألف طن قيمتها ١١٢ ألف طن وتشير إحصاءات التوزيع الجغرافى الى أن أسواق مجلس التعاون تحمل المرتبة التالية لدول الاتحاد حيث أستوعبت فى الفترة الأولى نحو ٢٣,٤ ألف طن قيمتها نحو ١٦,٩ مليون جنية ، تمثل نحو ١٣,٦ % ، ١٥,١ % من كمية وقيمة متوسط صادرات الفترة الأولى وتأتى سوق المملكة العربية السعودية على قمة الأسواق الخليجية حيث استوعبت نحو ٢٠ ألف طن قيمتها ١٤,٣ مليون جنية تمثل نحو ٨٥,٣ % ، ٨٤,٣ % من كمية وقيمة متوسط صادرات البطاطس المصرية لدول الخليج ، أما المرتبة الثانية فتقتصر على سوق دولة الكويت حيث بلغت وارداتها نحو ٢,٦ ألف طن قيمتها نحو ١,٦ مليون جنية تمثل نحو ١١,١ % ، ٩,٦ % من كمية وقيمة واردات مجلس

التعاون من البطاطس المصرية وتحتل أسواق الإمارات العربية ، وقطر ، والبحرين
المراتب التالية من حيث الأهمية المطلقة والنسبية حيث بلغت واردتها نحو ٥٣٦ ، ٢٥١ ،
٥٧،٤ طن تمثل نحو ٢،٣% ، ١،١% ، ٠،٢% لكل منهم على الترتيب وذلك من
متوسط واردات دول المجلس من البطاطس المصرية . كما يتضح من الجدول رقم (٣) .

ومن ثم فإن أسواق الاتحاد الأوربي ومجلس التعاون قد استوعبت أكثر من ٩٠%
من متوسط صادرات البطاطس المصرية خلال الفترة الأولى ولم يبق من الصادرات سوى
١٠% موزعة بين التكتلات العالمية من ناحية والدول خارج التكتلات من الناحية الأخرى
ويشير التوزيع الجغرافي إلى تدنى الكميات المصدرة للتكتلات العالمية بنسبة لا تزيد عن
١،٦% لكل من الإتحاد المغاربي ، والنافتا ، والكومسا ، وتتسم هذه الصادرات بأنها
صادرات عارضة أو فجائية ترتبط بدوله أو دولتين من دول التكتل وتقتصر على سنة أو
سنتين من الفترة ولا تتصف بالاستمرارية ورغم أن قائمة الدول المستوعبة للصادرات
المصرية من البطاطس قد ضمت العديد من الدول العربية والاسيوية والأفريقية فإن
وارداتها لا تحمل أهمية نسبية تذكر بإستثناء واردات لبنان التي مثلت أهم الدول المستوردة
داخل منطقة التجارة العربية بنحو ٦،٣% من متوسط الصادرات المصرية من البطاطس
خلال الفترة الأولى . كما يتضح من الجدول رقم (٤) .

أما الفترة الثانية فقد شهدت العديد من التغيرات بالنسبة لإجمالي الصادرات
المصرية من البطاطس حيث سجلت ٣٠٩ ألف طن قيمتها ٢١٢ مليون جنية بنسبة زيادة
٧٨% ، ٨٨،٢% من كمية وقيمة صادرات الفترة الأولى ، وإسقت هذه النتيجة مع زيادة
الأهمية النسبية للصادرات منسوبة إلى الإنتاج حيث سجلت نحو ١٤،٣% من متوسط
الإنتاج في الفترة الثانية بينما لم تتعد النسبة ١٠،٩% في الفترة الأولى . ولا شك أن زيادة
الصادرات سوف تنعكس على التوزيع الجغرافي كمية وقيمة وإتجاهها بين التكتلات
المختلفة، وبإستثناء الإتحاد الأوربي الذي زادت صادراته من الناحية المطلقة والنسبية ،
إنخفضت الأهمية المطلقة والنسبية لواردات مجلس التعاون من البطاطس المصرية حيث لم
تتعد ١،٧% ، ١،٨% ، من كمية وقيمة متوسط صادرات البطاطس في الفترة من
(٩٥ - ١٩٩٩م) .

جدول رقم (٣) الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات البطاطس المصرية لدول مجلس التعاون الخليج
 خلال الفترتين (٩٠-٩٤) (٩٥-٩٩)
 كمية/طن / قيمة/ ألف جنيه

البلد	الفتره الاولى (٩٥-٩٩)		الفتره الثانيه (٩٤-٩٨)		البلد
	الكمية	%	القيمة	%	
المملكة العربية السعودية	٢٠١٦٢,٢	٨٥,٣	١٤٢٨٧,٥	٨٤,٣	السعودية
الكويت	٢٦١٣,٤	١١,١	١٦٢٣,٤	٩,٦	الكويت
الإمارات	٥٣٥,٨	٢,٣	٧١٩,٦	٤,٣	الإمارات
قطر	٢٥١,٢	١,١	٣٧٧,٩	٢,٣	قطر
البحرين	٥٧,٤	٠,٢	٣٣,٤	٠,٢	البحرين
عمان					عمان
إجمالي دول المجلس	٢٣٦٢٠	١٠٠	١٦٩٤٢,٢	١٠٠	إجمالي دول المجلس
متوسط الصادرات المصرية	١٧٣٩١٥,٦		١١٢٠٤٩		متوسط الصادرات المصرية
%	١,٣٥٨		١٥,١٢		%

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية للفتره من (٩٩-٩٩-٩٩) .

جدول رقم (٤)

الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من البطاطس | ، إلى دول النافتا ، ودول الكوميسا ، ودول الآسيان ، ومنطقة التجارة العربية ، ودول الكتلة الشرقية (الكومنولث) خلال الفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩)
الكمية / طن القيمة / ألف جنية

البيان	متوسط لفترة الأولى				متوسط لفترة الثانية			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
دول الباقيا								
أفريقيا	٤٦٩,٢	١,٠٠	٢٧٥,٧	١,٠٠	١٨٦	١,٠٠	١٨٥	١,٠٠
إجمالي النافتا	٤٦٩,٢	١,٠٠	٢٧٥,٧	١,٠٠	١٨٦	١,٠٠	١٨٥	١,٠٠
إجمالي الجمهورية	٢٣٣٧١٧	-	٣٧٤,٩٢	-	٢٨١٨٦٦	-	١٧٨٧١٧	-
%	%٠,٢	-	%٠,٧	-	%٠,٦	-	%٠,١	-
دول الاتحاد المعاري								
أوروبا	٤٢,٥	٢٥,٣	٢١,٧	١٠,٣	١٧١	٧٩,٦	١٣٨	٩١,٩
تونس	١٢٥	٧٤,٦	٨٥	-	١٥	-	٥	-
المغرب	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي دول الاتحاد	١٦٧,٥	١,٠٠	١٠٦,٧	١,٠٠	١٨٦	١,٠٠	١٤٣	١,٠٠
إجمالي الجمهورية	٢٣٣٧١٧	-	٣٧٤,٩٢	-	٢٨١٨٦٦	-	١٧٨٧١٧	-
%	%٠,٧	-	%٠,٢	-	%٠,٦	-	%٠,٠٨	-
منطقة التجارة العربية								
لبنان	٢٣٦,٤	٩٨,٣	١٤٧٧١	٩٨,٤	٣٢٢١٦	٩٧,٩	١٦٤١٣	٩٧,٥
سوريا	-	-	-	-	٥٦٦,٧	١,٧	٣٤٩	٢
الأردن	٤٠,٧	١,٦	٢٣٥,٢٥	١,٥	٢٢,٥	٠,٦	١٥,٢	٠,٩
البحرين	-	-	-	-	٨٣	٠,٢	٥٠	٠,٢
إجمالي المنطقة العربية	٢٤٠,١١	١,٠٠	١٥٠,٠٦	١,٠٠	٣٢٨٨٨	١,٠٠	١٦٨٢٧	١,٠٠
إجمالي الجمهورية	٢٣٣٧١٧	-	٣٧٤,٩٢	-	٢٨١٨٦٦	-	١٧٨٧١٧	-
%	%١٠,٢	-	%٤	-	%١١,٦	-	%٩,٤	-
دول الكومنولث								
رومانيا	١٢١٣,٢	١٩,٢	٩٢٣	٢١,٤	٢٧٥٠	٤١,٦	١٤٦٣,٥	٢٦,٧
ألبانيا	١٧٦٠,٧	٢٧,٩	٧٣٤	١٧	٤٦٨,٥	٧	٣٤٨,٢٥	٨,٧
تركيا	٢٠,٥	٠,٣	١٧,٢	٠,٣	٣١٠,٧	٤,٧	١٤٥,٥	٦,١
بلغاريا	١٧٥	٢,٧	١٩١,٥	٤,٤	٥٠	٠,٧	٢٠	٠,٥
بولندا	٨٦,٥	١,٣	٤٨,٧	١,١	٣٧٥,٧	٥,٦	٢٢١,٧	٥,٥
روسيا الاتحادية	٣١	٤,٩	٣١٠,٥	٧,٢	٢٦١,٥	٣,٩	١٧٤	٤,٣
أرمينيا	٧,٢	٠,١	٥,٥	٠,١	-	-	-	-
كرواتيا	١٥١	٢,٣	١٢٢,٥	٢,٨	١٨٥٨	٢٨,١	١١٣٨,٧	٢٨,٥
سلوفاكيا	١٠,٦٨	١٦,٩	٧٤٧,٥	١٧,٣	١٠,٤٥	١,٥	٩٥,٥	٢,٥
التشيك	١١٢٢,٧	١٧,٧	١٠١٠	٢٣,٤	٣٨٣,٧	٥,٨	٢٤٩,٢	٦,٢
سلوفاكيا	٣٩٣,٧	٦,٢	٢٠٠,٧	٤,٦	-	-	-	-
ليتوانيا	-	-	-	-	٢٥	٠,٣	٩,٧	٠,٢
الجبل الأسود	-	-	-	-	١٢,٥	٠,١	١١	٠,٢
إجمالي دول الكومنولث	٦٣٠,٨٥	١,٠٠	٤٣١٠	١,٠٠	٦٦٠٠,٢	١,٠٠	٣٩٧٧,٢	١,٠٠
إجمالي الجمهورية	٢٣٣٧١٧	-	٣٧٤,٩٢	-	٢٨١٨٦٦	-	١٧٨٧١٧	-
%	%٢,٦	-	%١,١	-	%٢,٣	-	%٢,٢	-
دول أخرى								
إجمالي الدول الأخرى	٤٣٠	١,٠٠	٤١٥,٥	١,٠٠	٢٣٠	١,٠٠	١٧٠	١,٠٠
إجمالي الجمهورية	٢٣٣٧١٧	-	٣٧٤,٩٢	-	٢٨١٨٦٦	-	١٧٨٧١٧	-
%	%٠,١	-	%٠,١	-	%٠,٠٨	-	%٠,٠٩	-
دول الكوميسا								
جيبوتي	١٦,٥	١,٠٠	١٧,٢	١,٠٠	٢,٢	١,٠٠	٣	١,٠٠
تنزانيا المتحدة	-	-	-	-	١٠	-	١٣	-
إجمالي دول الكوميسا	١٦,٥	١,٠٠	١٧,٢	١,٠٠	١٢,٢	١,٠٠	١٦	١,٠٠
إجمالي الجمهورية	٢٣٣٧١٧	-	٣٧٤,٩٢	-	٢٨١٨٦٦	-	١٧٨٧١٧	-
%	%٠,٠٥	-	%٠,٠٤	-	%٠,٠٠	-	%٠,٠٠	-

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات

التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩) .

واحتلت الكويت والسعودية والإمارات المراتب الثلاثة الأولى بين دول الخليج من حيث استيعابها للصادرات المصرية من البطاطس بنسبة ٥٠,٧% ، ٢٦,١% ، ١٨,٥% من حيث الكمية ، ٤١,٥% ، ٣٦,٢% ، ١٧,٥% من حيث القيمة لكل منهم على الترتيب وذلك من متوسط الصادرات للمجلس فى الفترة الثانية والتي بلغت ٥,٢ ألف طن قيمتها ٣,٨ مليون جنية بنسبة تناقص ٧٨% عما كانت عليه فى الفترة الأولى وتتوزع باقى الصادرات على التكتلات العالمية والدول خارج التكتلات بنسب متدنية لا تمثل أكثر من ٠,١% للاتحاد المغربى ، ٠,٣% لتكتل النافتا ، ٠,٣% للكوميسا ، ورغم أن قائمة الدول المستوعبة للصادرات المصرية من البطاطس قد ضمت العديد من الدول العربية ممثلة فى سوريا ، لبنان ، الأردن ، وفلسطين والدول الآسيوية ممثلة فى اليابان ، وسرىلانكا ، واسرائيل ، وأمريكا اللاتينية ممثلة فى كولومبيا ، ودول الكوميسا ممثلة فى تنزانيا ، إلا أن إجمالى وارداتها لا تمثل سوى ١% ، وبإستثناء واردات لبنان التى تمثل ١٤,٥% من متوسط صادرات الفترة فإن معظم الصادرات المصرية من البطاطس لهذه التكتلات تدرج تحت مسمى الصفقات العارضة أو الواردات الفجائية التى تقتصر على دولة أو اثنتين من دول التكتل وذلك خلال سنة أو سنتين ، وعادة ما تتسم بتدنى كمياتها وإرتباطها بالظروف الجوية غير المواتية فى الدول المستوردة ، أو بالظروف السياسية الطارئة ومن ثم فإن هذه الصادرات لا تعكس الأهمية النسبية لصادرات البطاطس المصرية إلى هذه التكتلات .

ومن ثم فإن التوزيع الجغرافى لصادرات البطاطس المصرية قد أوضح أن هناك زيادة فى صادرات البطاطس المصرية من ناحية الكمية والقيمة خاصة إلى دول الاتحاد الأوروبى ، كما شهدت بعض السنوات زيادة غير عادية تفوق متوسط الصادرات وهى السنوات ذات الظروف الجوية غير المواتية والتى يتسم فيها الإنتاج بالعجز عن تغطية الاستهلاك ، ومن الناحية الأخرى انخفضت واردات مجلس التعاون من البطاطس المصرية خاصة فى الفترة الثانية ورغم تشابك العوامل التى تؤثر على ذلك إلا أن زيادة الإنتاج فى دول الخليج خاصة السعودية والدول المجاورة المنافسة للصادرات المصرية ، وإنخفاض أسعار البطاطس فى السوق الخليجية بالمقارنة بالاتحاد الأوروبى ، وإنخفاض قوة العمل خاصة الجالية المصرية وانعكاسات حرب الخليج على الدخل الفردى ، سوف تبقى أهم عوامل إنخفاض صادرات البطاطس المصرية إلى دول الخليج .

كما أوضح التوزيع الجغرافى أن أهم أسواق دول الاتحاد استيعابا للصادرات المصرية من البطاطس تتمثل فى المملكة المتحدة ، واليونان ، والمانيا ، وإيطاليا . ومن الأسواق الخليجية المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والإمارات حيث تستوعب دول الاتحاد نحو ٨٣% ، ودول الخليج نحو ١,٨% من إجمالى الصادرات المصرية من البطاطس .

وتأتى لبنان على قمة أهم دول منطقة التجارة الحرة العربية حيث استوعبت نحو ٦,٣% فى الفترة الأولى ارتفعت إلى ١٤,٥% من متوسط الصادرات المصرية من البطاطس فى الفترة الثانية متخطية كل الصادرات إلى التكتلات التى شملتها الدراسة والتى لم تزد عن ١% من متوسط الصادرات المصرية لكميات متدنيه تأخذ صورة الصفقات الفجائية .

هـ - تطور الصادرات الشهرية من البطاطس المصرية عام ١٩٩٩ م :-

ترجع أهمية دراسة التطورات الشهرية من البطاطس إلى الوقوف على أهم الاشهر التى تتركز فيها الصادرات المصرية من البطاطس ومدى توافقها مع أشهر التخفيض الممنوحة للصادرات المصرية إلى أسواق الاتحاد الأوروبى ، وهل تغطى الكمية المصدرة خلال هذه الشهر الحصص الكمية المحددة للتصدير ؟ وما هو حجم الكميات خارج الحصص ، وما هى الكميات المصدرة فى باقى أشهر السنة وتشير إحصاءات الصادرات الشهرية عام ١٩٩٩م إلى أن إجمالى الصادرات بلغت ٢٥٥,٦ ألف طن بقيمة بلغت ١٥٦,٩ مليون جنية، وقد تركزت الصادرات فى الفترة من يناير إلى إبريل بكمية بلغت نحو ٢٥٢ ألف طن قيمتها ١٥٤,٨ مليون جنية تمثل نحو ٩٨,٦% ، ٩٨,٧% من كمية وقيمة إجمالى الصادرات فى نفس العام ، ولم تتعد الكميات المصدرة فى باقى أشهر السنة نحو ٣.٧ ألف طن تمثل ١,٤% من إجمالى الصادرات ، أما قيمتها فقد بلغت ٢ مليون جنية تمثل نحو ١,٣% من إجمالى قيمة الصادرات ، وتتناسب النتائج السابقة مع مواعيد نضج المحصول حيث تبدأ الصادرات فى التزايد مع بداية شهر يناير وهو موعد إنتاج العروة الشتوية أو العروة المحيره ثم العروة الصيفية وهذا يعكس استجابة الهيكل الانتاجى لهيكل الصادرات خاصة أشهر إعفاء الصادرات المصرية من البطاطس إلى الاتحاد الأوروبى وكذلك أشهر التخفيض حيث تعفى الكميات المصدرة المحددة فى الحصص وهى ١١٠ ألف طن من الرسوم

الجمركية أما ما زاد عن الحصة فأنه يحصل على تخفيض ٤٠% من الرسوم الجمركية الموحدة التي تبلغ ١٥% أى تتحمل الصادرات نحو ٦٠% من التعريفة وهو ما يبلغ ٩% .

وتشير البيانات الخاصة بتطور الصادرات الشهرية إلى أن أشهر التخفيض والإعفاء قد بلغت صادراتها نحو ٢٠٢ ألف طن قيمتها ١٣٤ مليون جنية وهو ما يمثل ٧٩% ، ٨٥,٩% ، من إجمالي كمية وقيمة الصادرات على الترتيب .

كما سجلت الأسعار خلال أشهر الإعفاء والتخفيض ارتفاعا ملحوظا حيث بلغت خلال أشهر يناير ، وفبراير ، ومارس نحو ٧٥٥ ، ٦٩٥ ، ٦٣٦ جنية للطن على الترتيب ثم انخفضت الأسعار بعد ذلك إلى ٤١٣ ، ٤٨٨ جنية للطن فى شهرى إبريل ومايو على الترتيب ثم ارتفعت الأسعار إلى أقصى حد لها فى شهر يوليو الى نحو ١٣٦٢ إلا أن الكميات المصدره لم تتعد ٢١٠ طن ، كما سجلت أسعار شهر أكتوبر ٨٠٠ جنية للطن لكمية لم تتعد ٣٥ طن ، وانخفضت الأسعار بعد ذلك الى ٥٥٦ فى شهر أكتوبر لنحو ٥٧٤ طن كما يوضح تطور الصادرات الشهرية الأهمية المطلقة والنسبية لأشهر التصدير حيث أتضح أن شهر مارس يحتل قائمة أشهر التصدير سواء من الناحية المطلقة أو النسبية سواء من حيث الكمية أو القيمة حيث بلغت صادراته نحو ١١٣,٥ ألف طن قيمتها ٧٢,٢ مليون جنية تمثل ٤٤,٤% ، ٤٦% من كمية وقيمة إجمالي الصادرات خلال نفس العام يليه شهر فبراير بنحو ٧٨,٤ ألف طن قيمتها ٥٤,٥ مليون جنية تمثل ٣٠,٧% ، ٣٤,٧% من كمية وقيمة الصادرات على الترتيب ، ويأتى شهر إبريل فى المرتبة الثالثة بنسبة ١٩,٥% ، ١٣,٢% . من كمية وقيمة الصادرات على الترتيب . ثم تنخفض بعد ذلك الأهمية المطلقة والنسبية لباقي أشهر السنة حيث تتراوح الأهمية النسبية بين (٠,٢ - ٣,٩) % من حيث الكمية ، (٠,٢ - ٤,٨) % من حيث قيمة الصادرات . كما يتضح من الجدول رقم (٥) .

وتختفى صادرات مصر من البطاطس خلال أشهر يونيو ، وأغسطس ، وسبتمبر ، ونوفمبر حيث لم يصدر خلالها أى كميات من البطاطس ، حيث أن التبكير بالزراعة وظهور العروة المحيرة بين العروتين الصيفيه والشتوية قد أدى لظهور الناتج فى الشهور الأولى

جدول رقم (٥) الأهمية النسبية لكمية وقيمة وأسعار الصادرات الشهرية من البطاطس
المصرية خلال عام ١٩٩٩م

الكمية / طن القيمة / الف جنية الأسعار / جنية / طن

الأسعار	%	القيمة	%	الكمية	شهور / البيان
٧٥٥	٤,٨	٧٤٨٦	٣,٩	٩٩١٤	يناير
٦٩٥	٣٤,٧	٥٤٥٠,٥	٣٠,٧	٧٨٤٢١	فبراير
٦٣٦	٤٦	٧٢١٩٣	٤٤,٤	١١٣٥٤٧	مارس
٤١٣	١٣,٢	٢٠٦٣٩	١٩,٥	٤٩٩٤٣	إبريل
٤٨٨	٠,٩	١٤٢٦	١,٢	٢٩٢٤	مايو
-	-	-	-	-	يونيو
١٣٦٢	٠,١٨	٢٨٦	٠,٠٨	٢١٠	يوليو
-	-	-	-	-	أغسطس
-	-	-	-	-	سبتمبر
٨٠٠	٠,٠٢	٢٨	٠,٠١	٣٥	أكتوبر
-	-	-	-	-	نوفمبر
٥٥٦	٠,٢	٣١٩	٠,٢١	٥٧٤	ديسمبر
٦١٤	١٠٠	١٥٦٨٨٢	١٠٠	٢٥٥٥٦٨	إجمالي الصادرات

المصدر :

جمعت وحسبت من : البيانات المجمعة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قاعدة
بيانات التجارة الخارجية والموارد البشرية خلال عام ١٩٩٩م بيانات غير منشورة .

من السنة وهى الأشهر المناسبة للتصدير خاصة لدول الاتحاد الأوروبى وانخفاضها فى الشهور الأخيرة من السنة .

ومن ثم فإن التوافق الذى حظيت به صادرات البطاطس المصرية بين الهيكل الإنتاجى ومتطلبات التصدير سواء من ناحية مواعيد الزراعة ومواعيد النضج والأصناف المطلوبة فى الأسواق الخارجية خاصة أصناف الكنج والكارا فى أسواق دول الاتحاد بالإضافة إلى الظروف الجوية غير المواتية التى تصادف أحيانا ظروف الإنتاج فى دول غرب أوروبا انعكس على ظروف تصدير البطاطس الى الأسواق الخارجية ، وأمر هذا شأنه وهذه طبيعته قد جعل المفاوض المصرى فى جولات التفاوض لتوقيع اتفاقية المشاركة يطالب بزيادة الكميات المصدرة من البطاطس الى نحو ٤٥٠ ألف طن ، الا أن الجانب الأوروبى لم يوافق على هذه الحصة وأنتهى التفاوض بحصة مقدارها ٢٥٠ ألف طن تبدأ بنحو ١٣٠ ألف طن فى السنة الأولى تزداد إلى ١٩٠ ألف طن فى السنة الثانية وتنتهى بنحو ٢٥٠ ألف طن فى السنة الثالثة ، على أن تعفى هذه الكمية من الرسوم الجمركية ، وما زاد عن الحصة يحصل على تخفيض ٦٠% من التعريفة الجمركية الموحدة بشرط أن تكون الفترة الزمنية للتصدير قاصرة على الفترة من أول يناير الى ٣١ مارس ، أما الصادرات فى باقى أشهر السنة فتخضع لتعريفة بين (١٨ - ٢١ %) وهو التعريفة الموحدة لدول الاتحاد .

٢٠٢٠ ٣٠ ٢٠٢٠ صادرات الطماطم :

أ- الواقع الإنتاجي وعلاقته بالصادرات

تحتل الطماطم مكانه هامه بين حاصلات الخضر ليس فقط لقيمتها الغذائية من حيث إحتوائها على فيتامينات أ ، ب ، ج بالإضافة لاحتوائها على مواد تعادل حموضه المعده والعديد من الأملاح المعدنية ، بل تزداد أهمية الطماطم لإستخداماتها المتعدده طازجه ومطهيه ومصنعه إما فى هيئة شراب أو صلصه . ونظرا لهذه الأهميه فإنها تزرع فى مصر فى عروات الزراعة الأربعة الصيفيه المبكره والعاديه والعروه النيليه والشتويه ، حيث تزرع الطماطم بصورة مستديمه فى شهرى يناير وفبراير فى العروه الصيفيه المبكره ، وفى مارس وأبريل فى الصيفيه العاديه أما فى العروه النيليه فتزرع فى يوليو وأغسطس وأخيرا الشتويه فى سبتمبر وأكتوبر وعادة ما يبدأ نضج الثمار بعد ٣ - ٥ أشهر حسب الصنف وموعد الزراعة ويستمر موسم الجمع من ٢ - ٣ أشهر حسب العروه والصنف ويجمع المحصول كل أسبوع شتاء وكل ٣ أيام صيفا وتجمع ثمار الطماطم على درجات نضج مختلفه تتناسب مع تسويقها أما محليا أو خارجيا أو إتجاهها إلى التصنيع .

ويتربع محصول الطماطم على قمة محاصيل الخضر من حيث المساحه والإنتاج سواء من الناحيه المطلقه أو النسبيه حيث سجلت المساحه نحو ٣٩٠ ألف فدان فى متوسط الفتره من (٩٠ - ٩٩) بما يمثل ٣٢% من متوسط مساحه الخضر فى نفس الفتره ، وإنعكست الأهميه النسبيه للمساحه على الإنتاج حيث بلغ نحو ٥ مليون طن فى متوسط نفس الفتره بأهميه نسبیه مثلت ٤٢,٢% من متوسط إنتاج الخضر ورغم زياده الإنتاج وإستمراره طوال العام بإستثناء الفاصل بين العروات وتعدد أنواع وأصناف الطماطم فى عرواتها المختلفه إلا أن ذلك لا يرقى إلى مايمثله الإنتاج بالنسبه للصادرات حيث لم تتعد الصادرات ٠,٢٢% من الإنتاج فى متوسط السنوات الأخيره من (٩٤ - ٩٨) حيث بلغ متوسط صادرات الطماطم ١٢,٥ ألف طن فى حين سجل الإنتاج ٥.٥ مليون طن فى متوسط الفتره نفسها ، ولانستطيع أن نربط تدهور صادرات الطماطم بعامل معين أو متغير من المتغيرات بل تتضافر العديد من العوامل المؤثره على تدهور صادرات الطماطم منها ما يتعلق بالإنتاج والآخر يرجع إلى مراحل ومسالك التسويق بالإضافة إلى الجوانب الإداريه والبيروقراطيه التى تواجه العمليه التصديرية خاصه مع المحاصيل الحساسه مثل الطماطم

كما أننا لست نستطيع أن نعزل العوامل المتعلقة بالأسواق الخارجية في مجال المنافسه سواء من ناحية الجوده أو السعر أو التواجد في الأسواق باستمرار .

وتنعكس القواعد الحاكمة لصادرات الطماطم للإتحاد على هيكلها الإنتاجي حيث تصبح العروه النيليه والشتويه هي العروات التي يمكن لإنتاجها الإتجاه إلى الأسواق الأوروبيه حيث تزرع الأولى خلال شهري يوليو وأغسطس والثانيه خلال شهري سبتمبر وأكتوبر ولما كانت فترة نضج الثمار تصل إلى ٣ - ٥ شهور فإنها تصبح مناسبة للتصدير للإتحاد الأوروبي خاصة في الظروف الجويه غير المواتيه في دول الإتحاد .

وتضم الأصناف التجاريه من الطماطم بيرل هاربر ، حسنى ، سوبر مارمند ، وبرتشارد ، وأيس ، وسان مرزانو ، والبلدى ، ورغم تعدد أصناف الطماطم المصريه إلا أنه يغلب عليها الطابع العصيري الذي لايتحمل التصدير خاصة في الأسواق ذات المسافات الطويله ، وتتحصر الأصناف التصديرية في أصناف المونسي ميكسر وفيكيتورى (١) ، وفيكيتورى (٢) ، وأستونر أجزهشن وهي من من الأصناف التي تصلح للزراعه على أسلاك لغرض التصدير أساسا حيث يغلب عليها إرتفاع التكاليف المبدئيه إلا أنها تشغل مساحه أقل من الأرض ويزرع بها ٤ أضعاف عدد النباتات في الطريقه العاديه مما يزيد من الإيراد ويغضى التكاليف ، وقد إستخدمت هذه الطريقه بنجاح فى محافظات الفيوم وأسوان ومديرية التحرير وتأتى محافظات الفيوم والشرقيه والبحيره والجيزه على قمة المحافظات المنتجه للطماطم من ناحية المساحه والإنتاج .

ب- الواقع التصديرى لمحصول الطماطم :

لايختلف الواقع التصديرى لمحصول الطماطم عن غيره من صادرات الخضار من حيث التذبذب سواء بالنسبه للكميات المصدره أو قيمتها وكذلك الأسواق المستوعبه للصادرات وإن كانت هذه السمه قد إرتبطت بصادرات الخضار بوجه عام فهي قد إرتبطت بصادرات الطماطم بوجه خاص لما تتصف به من حساسيه زائده لدرجات الحراره أو البروده خاصه في المراحل الأولى من النمو ، كما أن الأصناف العصيريه التي تغلب على الإنتاج المحلى تجعلها أكثر عرضه للتلف وإرتفاع نسبة الفاقد سواء في مراحل الإنتاج أو مراحل التسويق أو التصدير وتجعلها غير صالحه للتصدير . وتشير الإحصاءات التصديرية

لمحصول الطماطم خلال فترتي الدراسه (٩٢ - ٩٥) ، (٩٦ - ١٩٩٩م) إلى انخفاض الصادرات من ٢٦,٢ ألف طن إلى ١١,٩ ألف طن بمعدل تناقص بلغ ٥٤,٦% بينما كان تدهور قيمة الصادرات أكثر وضوحا حيث إنخفضت من ٢١,٨ في الفتره الأولى إلى ٥,٢ مليون جنيه في الفتره الثانيه بنسبة إنخفاض سجلت ٧٦,٤% عما كانت عليه الصادرات في الفتره الأولى ، وتراوحت صادرات الفتره الأولى بين حدين أدنى بلغ ٩,٧ ألف طن عام ٩٥ وأعلى بلغ ٤١,٥ ألف طن عام ٩٢ كما تراوحت القيمه في نفس الفتره بين (٦,٣ - ٣٧,٢ مليون جنيه) في عامي ١٩٩٥ ، ١٩٩٢ .

كما شهدت الفتره الثانيه إنخفاض الحد الأدنى إلى أقل مستوى خلال فترتي الدراسه حيث لم يتعد ٥,٤ ألف طن عام ٩٩ ولم يتعد الحد الأعلى ١٩,٥ ألف طن عام ١٩٩٧ وأمر هذا وضعه يتطلب البحث عن أسباب تدهور صادرات الطماطم وهل يرجع ذلك إلى عوامل متعلقه بالإنتاج خاصة الأصناف المنتجه أو أن ذلك يرجع إلى خصائص الطماطم المصريه وعدم ملائمتها لبعض الأسواق ، أم أن تدهور الصادرات يرجع إلى إنتاج الدول المستورده في المقام الأول والدول المنافسه في المقام الثاني خاصة من ناحية الجوده والسعر وإستمرار التواجد في الأسواق ، وتعكس البيانات المتوفره عن الإنتاج الإتجاه للتزايد حيث بلغ متوسطه خلال الفتره من (٩٠ - ١٩٩٩م) نحو ٥ مليون طن ، ورغم تعدد الأصناف وملائمة الظروف الجويه والتربه ، وتواجد الإنتاج طوال أشهر السنه بإستثناء الفواصل بين العروات إلا أن الإنتاج في معظمه يتجه إلى السوق المحلي خاصة وأن أسعار الطماطم المصريه غير منافسه في الأسواق الخارجيه خاصة مع أسعار الصادرات التركيه والمغربيه وكذلك أسبانيا والبرتغال .

وبصدد البحث عن العوامل التي يمكن أن تؤثر على صادرات الطماطم الطازجه إلى التكتلات الإقتصاديه الإقليميه والعالميه فسوف تتناول الأجزاء التاليه التوزيع الجغرافى للصادرات بين مختلف التكتلات للوقوف على الأهميه المطلقه والنسبيه لكميه وقيمة الصادرات بين مختلف أسواق التكتلات .

ج- التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من الطماطم الطازجه

أوضحت إحصاءات التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من الطماطم الطازجة خلال الفتره من (٩٢ - ١٩٩٥ م) بالجدول ٨,٧,٦ أن متوسط الصادرات قد سجل نحو ٢٦ ألف

طن قيمتها ٢١,٨ مليون جنية موزعة بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنسبة ٨٥,٢% ، ٨٦% من كمية وقيمة متوسط الصادرات فى نفس الفترة حيث أستوعب نحو ٢٢,٣ ألف طن قيمتها ١٨,٧ مليون جنية ، وتحتل الدول العربية بدون مجلس التعاون والاتحاد المغاربي المرتبة الثانية حيث ضمت قائمة الدول المستوردة للطماطم المصرية لبنان ، والأردن وسوريا والعراق واليمن وباستثناء لبنان التى استوعبت أسواقها منفردة نحو ٣,٢ الف طن قيمتها ٢,٦ مليون جنية تمثل ١١,٩ ، ١١,٨% من إجمالي الصادرات المصرية كمية وقيمة على الترتيب خلال نفس الفترة وبإضافة واردات الدول العربية الى واردات لبنان لا تتعد النسبة ١٢,١ ، ١٢,٩% من كمية وقيمة متوسط صادرات الطماطم حيث تراوحت الواردات بين (٥,٢-٢٤,١) طن والقيمة بين (٨,٤ - ١٣,٤) الف جنية ورغم تواضع واردات الاتحاد الاوربي فإنه يحتل المرتبة الثالثة فى قائمة الدول المستوردة للطماطم المصرية حيث استوعب نحو ٦٢٤ طن قيمتها ٣٦١ الف جنية فى متوسط فترة الدراسة لا تمثل أكثر من ٢,٤% ، ١,٧% من كمية وقيمة متوسط صادرات الطماطم ، وفى الموقع الرابع تسجل دول الكومنولث موقعها بين الدول المستوردة للطماطم المصرية ورغم أن القائمة تضم روسيا الاتحادية وسلوفانيا ، وأذربيجان ، وكرواتيا ، ومقدونيا التى بدأت فى الظهور كدول مستوردة مع بداية عام ٩٣ واستمر البعض منها خلال ٩٤ ، ٩٥ ، فإن متوسط وارداتها لم يتعد ٤٤ طن قيمتها ١٣٦ الف جنية ويرجع تدنى الواردات لهذه الدول الى التغيرات المتلاحقة والانتقال من نظام التخطيط المركزى الى التخطيط التاشيرى وقيام القطاع الخاص بالاستيراد حيث إتسمت الكميات بالمحدودية ، وفى الامكان ان توضع هذه الأسواق فى قائمة الأسواق الواعدة للصادرات المصرية رغم الكثير من المعوقات وافضل الحلول المطروحة هو العودة إلى نظام الصفقات المتكافئة على أن تقوم الدولة باستكمال متطلبات القطاع الخاص الذى سيرتبط بهذا النظام . وما زالت ذكريات التجارة الخارجية مع الدول الاشتراكية بكل ما فيها ما ثلة فى الأذهان خلال العقد السادس والسابع من القرن المنصرم ولم تظهر فى قائمة التوزيع الجغرافى لصادرات الطماطم الطازجة سوى رومانيا وبلغاريا من دول أوروبا الشرقية إلا أن الكمية متدنية حيث لم تتعد ٨,٤ طن قيمتها ٧,٢ الف جنية فى متوسط الفترة ، وتأخذ دول أوروبا الغربية ممثلة فى سويسرا وقبرص نفس المنوال حيث سجلت واردتها ٨,٣ طن قيمتها ٨,١ ألف جنية وبالنسبة للتكتلات الاقتصادية التى تضمها قائمة الدول المستوردة والممثلة فى الاتحاد المغاربي ، والكوميسا ، والنافتا ، والأسيان فإن السمة التى تجمعها لا تختلف بين تكتل

جدول رقم (٦)
الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من | الطماطم | إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترتين
(١٩٩٢ - ١٩٩٥) & (١٩٩٦ - ١٩٩٩)

البيان الدول	الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
فرنسا	٨,٣	١,٣	٧,٨	٢,٢	١٢	١٣,٢	٦,٤	٩,٤
إيطاليا	٣,٢	٠,٥	٢,٧٥	٠,٧	٠,٤	٠,٤	٠,٣	٠,٥
ألمانيا	٨٨,٢	١٤,١	٦٥,٢	١٨,٩	١,٧	١,٩	١	١,٤
هولندا	٨,٥	١,٣	١٣	٣,٧	٤٦,٥	٥١,٤	٣٧,٥	٥٤,٦
بلجيكا	٠,٢	٠,٠٣	٠,٢	٠,٠٥	١٣,٥	١٥,٢	٦,٧	٩,٨
لوكسمبرج	-	-	-	-	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣
المملكة المتحدة	٥٠٠	٨٠	٢٣٧	٦٨,٩	١٣,٥	١٤,٩	١٤,٥	٢١,١
أيرلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
الدانمرك	-	-	-	-	-	-	-	-
اليونان	٩,٤	١,٥	٩,٧	٢,٨	١,٧	١,٩	١,٦	٢,٤
اسبانيا	-	-	-	-	-	-	-	-
البرتغال	-	-	-	-	-	-	-	-
النمسا	٤	٠,٦	٤,٢	١,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٢	٠,٣
السويد	١,٥	٠,٢	٣	٠,٨	-	-	-	-
فنلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
متوسط الاتحاد	٦٢٤,٥	١٠٠	٣٤٣,٨	١٠٠	٩٠,٣٥	١٠٠	٦٨,٦٥	١٠٠
متوسط صادرات مصر	٢٦١٨٩	-	٢١٧٧٩	-	١١٩٧٧	-	٥٢٢٦,٧	-
%	%٢,٣	-	%١,٦	-	%٠,٧	-	%١,٣	-

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات
التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩).

جدول رقم (٧)
الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من [الطماطم] إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،
والاتحاد المغاربي خلال الفترتين (١٩٩٢ - ١٩٩٥) & (١٩٩٦ - ١٩٩٩) .

كمية / طن قيمة / ألف جنية

الدول		البيان		الفترة الأولى (١٩٩٥ - ١٩٩٢)				الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
		الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%		
دول مجلس التعاون الخليجي											
* المملكة العربية السعودية	٢٠٢٤٩	٩٠,٦	١٦٧٥٠	٨٩,٤	١٠٥٠٩	٩١,٢	٤٤٥١,٦	٩٠,١			
* الكويت	١٧٠٩	٧,٦	١٧١١,٥	٩,١	٨٨٣,٢	٧,٦	٤٣٠,٢	٨,٧			
* الإمارات	١٦٧	٠,٧	١١٧,٧	٠,٦	١٠٢	٠,٨	٥٠,٥	١			
* قطر	١٧٢,٥	٠,٧	١٢٨	٠,٦	١٥,٢	٠,١	٤,٢	٠,٠٨			
* عمان	٥	٠,٠٢	٤,٧	٠,٠٢	٤,٧	٠,٠٤	١,٥	٠,٠٣			
* البحرين	٢٢,٨	٠,١	٢٢,٥	٠,١	٦,٧	٠,٠٥	٢,٥	٠,٠٥			
متوسط دول مجلس التعاون	٢٢٣٢٥	١٠٠	١٨٧٣٤	١٠٠	١١٥٢١	١٠٠	٤٩٤١	١٠٠			
متوسط الصادرات المصرية	٢٦١٨٩,٧	-	٢١٧٧٩,٥	-	١١٩٧٧	-	٥٢٢٦,٧	-			
%	%٨٥,٢	-	%٨٦	-	%٩٦,١	-	%٩٤,٥	-			
دول الاتحاد المغاربي											
" ليبيا	٤,٧	١٠٠	٣,٢	١٠٠	-	-	-	-			
" تونس	-	-	-	-	-	-	-	-			
" الجزائر	-	-	-	-	-	-	-	-			
" المغرب	-	-	-	-	٤,٢٥	١٠٠	٤,٢٥	١٠٠			
" موريتانيا	-	-	-	-	-	-	-	-			
متوسط إجمالي المغرب العربي	٤,٧	١٠٠	٣,٢	١٠٠	٤,٢٥	١٠٠	٤,٢٥	١٠٠			
متوسط الصادرات المصرية	٢٦١٨٩,٧	-	٢١٧٧٩,٥	-	١١٩٧٧,٢	-	٥٢٢٦,٧	-			
%	%٠,٠١	-	%٠,٠١	-	%٠,٠٣	-	%٠,٠٨	-			

المصدر : جمعت وحسبت من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢-١٩٩٩)

جدول رقم (٨)

الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من | الطماطم | ، إلى دول النافتا ، ودول الكوميسا ، ودول الآسيان ، ومنطقة التجارة العربية ، ودول الكتلة الشرقية (الكومنولث) خلال الفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩)
الكمية / طن القيمة / ألف جنية

البيان	متوسط الفترة الاولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				متوسط الفترة الثانية (٩٦ - ٩٩)			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
دول النافتا								
أمريكا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالي النافتا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٢١٤٩٦	-	١٧٤٢٣	-	١١٩٧٧	-	٥٢٢٢٦	-
%	٠,٠٠٢	-	٠,٠٠٣	-	٠,٠٠٧	-	٠,٠٠٧	-
دول الكوميسا								
السودان	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
جيبوتي	-	-	-	-	-	-	-	-
كينيا	-	-	-	-	-	-	-	-
نيجيريا	-	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي الكوميسا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٢١٤٩٦	-	١٧٤٢٣	-	١١٩٧٧	-	٥٢٢٢٦	-
%	٠,٠٠٢	-	٠,٠٠٣	-	٠,٠٠١	-	٠,٠٠١	-
منطقة التجارة العربية								
سوريا	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
الأردن	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
لبنان	٣١٠٠,٢	٧٢,٥	٢٥٦٢,٢	٩٨,٦	٢٨٥,٥	٩٨,٢	١٤٨	٩٨,٩
فلسطين	-	-	-	-	-	-	-	-
اليمن	٥,٢	٢,٤	٤,٧	٠,١	-	-	-	-
العراق	٩,٢	٦	٧,٧	٠,٢	-	-	-	-
إجمالي المنطقة العربية	١٥٢,٧	١٠٠	٢٥٩٨	١٠٠	٢٨٩,٥	١٠٠	١٤٩,٥	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٢١٤٩٦	-	١٧٤٢٣	-	١١٩٧٧	-	٥٢٢٢٦	-
%	٠,٠٠٧	-	٠,٠١٤	-	٠,٠٢٤	-	٠,٠٢٨	-
دول الكتلة الشرقية (الكومنولث)								
رومانيا	٣	٧,٩	٢,٨	٧,٣	٢	٥,٢	١,٧	١,٥
سفوفنيا	٢٤,٧	٦٥,٦	٢٨,٥	٧٣,٦	١٠,٥	١٠,١	١٠,٢	١٠,٤
روسيا الاتحادية	١	٢,٦	١,٧	١,٨	١,٥	١,١	١,٢	١,٤
كرواتيا	٧,٧	٢٠,٤	٤,٧	١٢,١	٢	٥,٢	١,٧	١,٥
جورجيا	-	-	-	-	٣,٢	٨,٣	١,٧	١,٥
أوكرانيا	-	-	-	-	٣٢,٥	٨٥	٩,٥	٢١,٥
الجبل الأسود	-	-	-	-	١,٧	١,٨	١,٧	١,٥
مقدونيا	١,٢	٣,١	٢	٥	-	-	-	-
إجمالي دول الكتلة	٣٧,٦	١٠٠	٣٨,٧	١٠٠	٣٨,٢	١٠٠	٤٤,٩	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٢١٤٩٦	-	١٧٤٢٣	-	١١٩٧٧	-	٥٢٢٢٦	-
%	٠,٠٠١	-	٠,٠٠٢	-	٠,٠٠٣	-	٠,٠٠٨	-
دول أخرى								
إجمالي الدول الأخرى	٨,٢	١٠٠	٨,٥	١٠٠	٢,٤	١٠٠	١,٤	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٢١٤٩٦	-	١٧٤٢٣	-	١١٩٧٧	-	٥٢٢٢٦	-
%	٠,٠٠٣	-	٠,٠٠٤	-	٠,٠٠٢	-	٠,٠٠٢	-

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء . قاعدة بيانات
التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩) .

وآخر حيث يطلق على وارداتها الواردات العارضة أو الفجائية حيث ارتبط الإستيراد ببعض الدول خلال سنوات معينة حيث ظهرت ليبيا عام ٩٢ ، والسودان عام ٩٢ ، والولايات المتحدة عام ٩٤ ، وكوريا عام ٩٥ ممثلة للتكتلات السابقة على الترتيب بواردات لا تكاد تذكر تراوحت بين (٠,٦ - ٠,٤ * طن) من حيث الكمية ، (٠,٤ - ٣,٤) من قيمة الصادرات فى متوسط الفترة ومن ثم فإن أهم التكتلات استيعابا لصادرات مصر من الطماطم الطازجة يمثلها مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأتى المملكة العربية السعودية على رأس قائمة الدول المستوردة حيث استوعبت نحو ٢٠,٢ ألف طن قيمتها ١٦,٨ مليون جنية تمثل ٩٠,٧% ، ٨٩,٥% من واردات مجلس التعاون فى نفس الفترة ، تليها فى الأهمية دولة الكويت بنسبة ٠,٧% ، ٩,١% من واردات مجلس التعاون فى نفس الفترة على الترتيب وتتراوح الكميات المستوردة لباقي دول الخليج بين (٥ - ١٦٧ طن) والقيمة بين (٥ - ١٢٨ ألف جنية بنسب تراوحت بين (٠,١% - ٠,٨%) من حيث الكمية والقيمة على الترتيب وقد عكست إحصاءات التوزيع الجغرافى لصادرات الطماطم الطازجة إنخفاض حاد لم يشمل فقط إجمالى الصادرات خلال متوسط الفترة من (٩٦ - ١٩٩٩م) بل أنعكس هذا التدهور على الصادرات لمختلف الكتل موضع الدراسة وكذلك الدول خارج التكتل خاصة بالنسبة للإتحاد الاوربى ، ومجلس التعاون ، ولبنان المستوردين الأساسيين للطماطم المصرية ، حيث إنخفض متوسط الصادرات من ٢٦,٢ ألف طن قيمتها ٢١,٨ مليون جنية فى الفترة الأولى إلى ١١,٩ ألف طن قيمتها ٥,٢ مليون جنية فى الفترة الثانية بنسبة انخفاض ٥٤,٢% ، ٧٦% من حيث الكمية والقيمة على الترتيب وذلك بالنسبة لمتوسط صادرات الفترة الأولى . وكان ذلك واضحا فى إنخفاض واردات مجلس التعاون من ٢٢,٣ ألف طن قيمتها ١٨,٧ مليون جنية إلى ١١,٥ ألف طن قيمتها ٤,٩ مليون جنية بنسبة إنخفاض سجلت ٤٨,٤% ، ٧٣,٧% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفترة الأولى من (٩٢ - ٩٥) ورغم إنخفاض الأهمية المطلقة فقد إرتفعت الأهمية النسبية إلى ٩٦,٢% ، ٩٤,٦% من كمية وقيمة متوسط الصادرات المصرية فى الفترة الثانية .

ولم يختلف نمط واردات دول الاتحاد الاوربى رغم انخفاض الأهمية النسبية لوارداته إلى نحو ٠,٧٨% ، ١,٤% من متوسط صادرات الفترة الثانية الا أن الأهمية المطلقة لم تسجل سوى ٩٣,٦ طن قيمتها ٧١,٣ ألف جنية بينما سجلت وارداته فى الفترة

الأولى نحو ٦٢٤ طن قيمتها ٣٦١ ألف جنية أى الانخفاض بلغ نحو ٨٥% ، ٨٠,٢% من كمية وقيمة واردات الاتحاد فى الفترة الأولى .

وإذا كان انخفاض إجمالى الصادرات يحتل المرتبة الأولى كأهم الأسباب لانخفاض الصادرات لدول المجلس ودول الاتحاد فإن البحث فى أسباب تدهور الصادرات الى دول المجلس المستورد الرئيسى للطماطم المصرية يبقى المحور الرئيسى الذى يعول عليه لتنمية صادرات الطماطم إلى دول المجلس ، ويمكن أن نرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها ما يتعلق بزيادة إنتاج دول المجلس من الطماطم خاصة السعودية ومنها ما يتعلق بالتشريعات التى تفرضها السعودية على البرادات غير السعودية حيث لا تسمح بدخولها إلى الاراضى السعودية ومن ثم فإنها بدخولها تنهى رحلتها عند الحدود ثم تنقل داخل السعودية بوسائل النقل السعودية مما يؤدى لارتفاع الفاقد خاصة وأن محاصيل الطماطم من المحاصيل الحساسة للنقل .

د- أثر التفضيلات الممنوحة على تطور الصادرات الشهرية لمحصول الطماطم

تتمتع الصادرات المصرية من الطماطم الطازجة إلى الاتحاد الأوروبى بفترة تصديرية تمتد من نوفمبر إلى ١٤ مايو بالإضافة الى تخفيض جمركى يصل إلى ٦٠% من التعريفة الجمركية الموحدة خلال الفترة من ١ ديسمبر إلى ٣١ مارس ، وتشير إحصاءات الصادرات الشهرية (الموضحة بالجدول رقم ٩) إلى زيادة الأهمية المطلقة والنسبية سواء خلال فترة التخفيض أو الفترة المسموح التصدير خلالها حيث سجلت الصادرات خلال فترة التخفيض نحو ٣٠٦٧ طن قيمتها ١٨٤٣ ألف جنية بما يمثل نحو ٥٧,٤% ، ٥٤,٦% من كمية وقيمة صادرات عام ١٩٩٩ م والتي بلغت ٥٣٤٤ طن قيمتها ٣٣٧٥ ألف جنية بينما ارتفعت الكميات المصدرة خلال الفترة المسموح التصدير خلالها الى نحو ٤٩٦٩ طن قيمتها ٣١٧٥ ألف جنية بما يمثل ٩٣% ، ٩٤% من كمية وقيمة صادرات نفس العام ، ومن ثم فقد استجاب الهيكل الانتاجى للواقع التصديرى خاصة اشهر التخفيض ، والأشهر المسموح التصدير خلالها ، حيث تزرع الطماطم طوال العام خلال عرواتها الأربعة لملائمة الظروف الجوية مع طبيعة الإنتاج إلا أن انخفاض الصادرات إلى الاتحاد الأوروبى لا يرجع إلى طبيعة الإنتاج بقدر ما يرجع إلى أصناف الطماطم المزروعة والتي يغلب عليها الطابع العصري الذى لا يجد استجابة من المستهلك الأوروبى ومن ثم تتجه معظم صادرات الطماطم

إلى دول مجلس التعاون وبعض الدول العربية خاصة لبنان ، وإذا كانت الصادرات قد اتسمت في السنوات الأخيرة بالاتجاه للانخفاض في الدول العربية فإن ذلك يرجع في المقام الأول إلى تزايد إنتاج دول الخليج والدول القريبة المنافسة للصادرات المصرية خاصة تركيا وقبرص والأردن ، كما ساعد على انخفاض الصادرات ارتفاع الأسعار في السوق المحلي وتفضيل المنتج عرضها محليا ، بالإضافة إلى وجود بعض التشريعات في المملكة العربية السعودية التي تمنع من وصول البرادات غير السعودية الى داخل أراضيها ومن ثم تنتهي رحلتها عند الحدود السعودية وتنتقل داخليا بوسائل النقل السعودية مما يزيد من نسبة الفاقد ويقلل من قدرتها على المنافسة خاصة مع ما تتسم به صادرات الطماطم من الحساسية العالية - تتم للعمليات التسويقية . أما أشهر السنة خارج الفترة المسموح بها والتي تمتد من يونيو إلى أكتوبر فلا يصدر خلالها سوى ٣٧٥ طن قيمتها ٢٠٠ ألف جنية تحتل ٧% ، ٦% من كمية وقيمة صادرات نفس العام وتتسم الصادرات خلال تلك الفترة بالتدني باستثناء شهر أكتوبر التي تمثل صادراته نحو ٦% ، ٥,٣% من كمية وقيمة صادرات نفس العام وما عدى ذلك من شهور هذه الفترة تتراوح صادراته بين (٠,٠٦% - ٩%) ، (٠,٠٢- ٠,٨%) من كمية وقيمة صادرات العام نفسه . وتتركز الصادرات خلال أشهر نوفمبر ، وديسمبر ، يناير ، وفبراير حيث بلغ إجمالي ما صدر خلالها نحو ٤٤٧٩ طن قيمتها ٣٠٤٥ ألف جنية تمثل ٨٣,٨% ، ٩٠,٣% من كمية وقيمة إجمالي صادرات عام ٩٩ ، ويحتل شهر نوفمبر المرتبة الأولى بين شهور السنة من حيث تركيز الصادرات يليه في الأهمية شهور ديسمبر ، يناير ، فبراير بأهمية نسبية نحو (٣٣,٢% ، ٢٦,٤% ، ١٣,٦% ، ١٠,٦%) ، (٣٨% ، ٣٨,٢% ، ٧,٣% ، ٦,٨%) لكل منهم على الترتيب من كمية وقيمة صادرات نفس العام .

وقد ربط تركيز الصادرات خلال شهرى نوفمبر وديسمبر بارتفاع الأسعار حيث سجلت ٩١٣ جنية للطن في شهر ديسمبر ، ٧٢٢ جنية للطن في شهر نوفمبر ثم بدأت في التذبذب بين (٢١٦ - ٧٦٥ جنية للطن) كحد أدنى وحد أعلى خلال أشهر السنة دون ما ارتباط بالمنطق الاقتصادي .

جدول رقم (٩) الأهمية النسبية لكمية وقيمة وأسعار الصادرات

الشهرية من (الطماطم الطازجة) المصرية خلال عام ١٩٩٩م

الكمية / طن القيمة / الف جنية الأسعار / جنية / طن

شهور السنة / البيان	الكمية	%	القيمة	%	الأسعار
يناير	٧٢٩	١٣,٦	٢٤٥	٧,٣	٣٣٦
فبراير	٥٦٦	١٠,٦	٢٣١	٦,٨	٤٠٨
مارس	٣٦٠	٦,٧	٧٨	٢,٣	٢١٦
إبريل	١٢٠	٠,٢,٢	٣٥	١,٠٣	٢٩٢
مايو	١٠	٠,٢	٧,٨	٠,٢	٧٦٥
يونيو	٤	٠,٠٨	١,٣	٠,٠٣	٣٢٥
يوليو	٢,٧	٠,٠٦	٠,١,١	٠,٠٢	٤٠٧
أغسطس	٢,٥	٠,٠٦	٠,٨	٠,٠٢	٣٢٠
سبتمبر	٤٧,٤	٠,٩	٢٦,٣	٠,٨	٥٥٥
أكتوبر	٣١٨,٣	٦	١٨٠	٥,٣	٥٦٦
نوفمبر	١٧٧٢	٣٣,٢	١٢٨٠	٣٨	٧٢٢
ديسمبر	١٤١٢	٢٦,٤	١٢٨٩	٣٨,٢	٩١٣
إجمالي الصادرات	٥٣٤٤	١٠٠	٣٣٧٥,٣	١٠٠	٦٣١,٦

المصدر :

جمعت وحسبت من البيانات المجمعة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قاعدة بيانات

التجارة الخارجية والموارد البشرية خلال عام ١٩٩٩ م بيانات غير منشورة .

ومن ثم فإن تنمية صادرات الطماطم الطازجة يعتمد على إنتاج الأصناف المطلوبة بالموصفات العالمية بما يلبي احتياجات المستهلك في الأسواق المختلفة وتخفيض نولون النقل خاصة الى الدول العربية بما يسمح بعرضها بالأسعار التنافسية وحل مشاكل برادات النقل خاصة مع المملكة العربية السعودية بتشجيع إنشاء شركات النقل المحلية . أما فترات التخفيض والسماح الممنوحة من الاتحاد الأوربي فلا تمثل عقبة أمام الصادرات حيث تتواءم مع ظروف الإنتاج المحلية .

٢٠٢٠٣٠٣ صادرات البصل الطازج .

أ- الواقع الإنتاجى وعلاقته بالصادرات

يحتل محصول البصل مكانة متميزة بين حاصلات الخضر ليس فقط من حيث قيمته الغذائية واستخداماته المتعددة طازجا ومجففا وزيادة استهلاكه ولكن أيضا من حيث موقعه بين صادرات الخضر حيث يحتل المرتبة الثانية فى قائمة صادرات الخضر تسبقه صادرات البطاطس فى المرتبة الأولى ، حيث بلغت صادراته خلال الفترة من (٩٤-٩٨م) نحو ٥٤,٥ مليون جنية تمثل نحو ١٩,٤% من متوسط صادرات الخضر فى نفس الفترة والتي بلغت نحو ٢٨١,٦ مليون جنية ، كما يحتل نحو ٣,٨% من متوسط الصادرات الزراعية فى متوسط نفس الفترة التى سجلت نحو ١٤٣٣ مليون جنية .

كما يحتل البصل المرتبة الثامنة من حيث المساحة والرابعة من حيث الإنتاج وذلك فى متوسط الفترة من (٩٠ - ٩٩) حيث سجلت مساحته نحو ٤٤,٤ ألف فدان تمثل نحو ٣,٦% من متوسط مساحة الفترة التى بلغت ١٢١٨,٥ ألف فدان ، بينما سجلت الأهمية النسبية للإنتاج ٤,٩% لكمية بلغت ٥٨٦,١ ألف طن من متوسط اجمالى إنتاج الخضر الذى بلغ ١٢٠٣٨ ألف طن فى متوسط نفس الفترة . ويزرع محصول البصل فى ج.م.ع فى ثلاث عروات رئيسية تقع على قممها من حيث المساحة العروة الصيفية حيث تمثل أكثر من ثلثى المساحة تليها العروة الشتوية فى المرتبة الثانية ثم العروة النيلية حيث تزرع فى مساحات صغيرة نسبيا ، وقد يزرع البصل منفردا او محملا على الحاصلات الصيفية ، هذا وللبصل المنتج فى كل عروة من العروات الثلاث ميزة خاصة ، حيث يوجه البصل المنتج من العروة الشتوية للتصدير ، بينما يوجه البصل المنتج فى العروة الصيفية للاستهلاك المحلى ويؤدى زيادة الاستهلاك الى تذبذب الكميات المصدرة اذا استخدم جزء من إنتاج هذه العروة فى التصدير ، فى حين أن بصل العروة النيلية يستعمل فى إنتاج البصل المقور ، وتعتمد الكميات المجففة من البصل على الناتج من العروات الثلاثة . وتتركز زراعة البصل خاصة الشتوى فى محافظات الغربية والفيوم وسوهاج حيث بلغ إنتاج المحافظات الثلاث نحو ٧١% ، من اجمالى إنتاج البصل ، وتحتل سوهاج المركز الأول من حيث الأهمية النسبية حيث أنتجت نحو ٢٦,٥% من اجمالى إنتاج البصل الشتوى فى ج.م.ع . وتتحدد الكميات المصدرة من البصل الطازج بصفه عامه بمجموعتين من العوامل الأولى خاصة بالظروف المحلية الخاصة بالإنتاج والاستهلاك المحلى حيث يتطلب

ذلك الاهتمام بالاصناف المرغوبة فى الاسواق العالمية المستوعبة لصادرات البصل المصرى وخلوها من العفن الأبيض الذى يرتبط بالصادرات فى السنوات الأخيرة ، بالإضافة إلى التذكير بالزراعة أو زراعة أصناف مبكرة النضج حيث يمكن التصدير خلال الفترات التى لا تتعارض مع الدول المنتجة خاصة أسبانيا والبرتغال وهولندا وبولندا ، وعادة ما يتأخر الموسم للتصدير إلى شهر مايو ذلك إتساقا مع مواعيد نضج أبصال العروه الشتوية الذى يتم نضجه خلال شهرى فبراير ومارس وحيث أن تجهيز البصل للتصدير يحتاج لنحو شهرين وعليه فسوف يبدأ الموسم للتصدير فى شهر مايو على حين تعتبر الشهور من يناير إلى إبريل هى أهم الشهور المناسبة للتصدير خاصة فى أسواق الاتحاد الأوروبى .

أما المجموعة الثانية من العوامل التى تؤثر على الكميات المصدرة فهى تتعلق بظروف الأسواق الخارجية من حيث إنتاجها ونمط الاستهلاك السائد والأنواع المرغوبة والعقبات التجارية وغير التجارية التى تضعها الدول المستوردة وهو ما سوف نتناوله فى الأجزاء التالية للوقوف على أثر التفضيلات او العقبات التى أفرزتها التكتلات الاقتصادية موضع الدراسة على صادرات مصر من البصل .

ب- التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من البصل الطازج .

سجلت صادرات مصر من البصل نحو ١١٠,٣ الف طن قيمتها ٥٨,٩ مليون جنية فى متوسط الفتره من (٩٢ - ١٩٩٥) موزعة بين أسواق دول الاتحاد الأوروبى ومجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ودول منطقة التجارة الحرة العربية ، وباقى التكتلات موضع الدراسة بأهمية مطلقة ونسبية متباينه ، كما يتبين من الجدول رقم ١٠ حيث أحتل مجلس التعاون لدول الخليج العربية المرتبة الأولى بين أهم التكتلات المستوعبة للصادرات المصرية من البصل بكمية بلغت ٧٧,٥ الف طن قيمتها ٣٦,٨ مليون جنية تمثل ٧٠,٢% ، ٦٢,٥% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفترة الأولى ، بينما شهدت الفترة الثانية انخفاض الصادرات الى مجلس التعاون بنسبة تناقص سجلت ١٢,٤% من حيث الكمية ، ٥٠,٦% من حيث القيمة وذلك بالمقارنة بصادرات الفترة الأولى رغم ارتفاع إجمالى صادرات مصر من البصل بنسبة ٥,٢% من حيث الكمية وإن انخفضت القيمة بنحو ٢٥% وذلك خلال الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)، ويرجع انخفاض القيمة سواء بالنسبة

لمجلس التعاون أو إجمالى الصادرات إلى انخفاض الأسعار من ٤٧٥ إلى ٢٦٨ جنية للطن بالنسبة لصادرات المجلس ، وانخفاضها بالنسبة لإجمالى الصادرات من ٥٣٤ إلى ٣٨١ جنية للطن الأمر الذى أدى لانخفاض قيمة الصادرات سواء فى المجلس أو بالنسبة لإجمالى الصادرات . وخلال الفترة الأولى احتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى فى قائمة الدول المستوعبة لصادرات مصر من البصل حيث استوعبت ٦٤ ألف طن قيمتها ٣١ مليون جنية تمثل ٨٢,٤ % ، ٨٣,٢ % من كمية وقيمة الصادرات لدول المجلس فى متوسط الفترة الأولى والتي سجلت ٧٧,٥ ألف طن قيمتها ٣٦,٨ مليون جنية وتأتى الكويت فى المرتبة الثانية بنسبة ٨,٥ % ، ٧,٩ % على الترتيب وذلك من كمية وقيمة صادرات المجلس فى متوسط الفترة المشار إليها ، وتحتل الإمارات ثالث المواقع بنحو ٦,٤ % من حيث الكمية ، ٦,٥ % من حيث القيمة ، أما أسواق عمان وقطر والبحرين فتتخلف الأهمية النسبية لوارداتها حيث لم تزد عن ١,٩ % ، ٠,٠٦ % ، ٠,٥ % من حيث الكمية لكل منهم على الترتيب ولم يختلف النمط فى الفترة الثانية بالنسبة لأهم الأسواق استيعابا لصادرات مصر من البصل سوى فى اختلاف الأهمية المطلقة والنسبية ولم يمتد الاختلاف إلى مواقعهم فى قائمة أهم الدول المستوعبة حيث تضمنت القائمة المملكة العربية السعودية ، والكويت ، والإمارات بأهمية نسبية بلغت نحو ٨٢,٨ % ، ١٠,٧ % ، ٢,٩ % من حيث الكمية لكل منهم على الترتيب . كما يتضح من الجدول رقم (١٠)

ويشير التوزيع الجغرافى إلى أن الاتحاد الأوروبى قد احتل المرتبة الثانية بين أهم التكتلات استيعابا لصادرات مصر من البصل حيث أستوعب خلال الفترة الأولى نحو ١٣,٥ ألف طن قيمتها ١١,٧ مليون جنية وهو ما يمثل ١٢,٢ % ، ١٩,٨ % ، من كمية وقيمة متوسط صادرات مصر من البصل فى الفترة الأولى كما يتضح من الجدول رقم ١١ ، وخلال الفترة الثانية لم تختلف الأهمية النسبية بدرجة كبير وأن كان الاختلاف قد أمتد إلى زيادة الكمية المصدرة وانخفاض القيمة بسبب انخفاض أسعار الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى ، حيث إستوعب الاتحاد الأوروبى نحو ١٤ ألف طن قيمتها ٩,٦ مليون جنية بنسبة تزيد ٣,٥ % من حيث الكمية ونسبة تناقص ١٧,٥ % من حيث القيمة بالنسبة لصادرات الفترة الأولى . وبالنسبة لقائمة أهم الدول استيعابا داخل دول الاتحاد تحتل اليونان المرتبة الأولى فى الفترة الأولى والثانية بأهمية نسبية سجلت ٣٧,٦ % ، ٢٦,٥ % من كمية وقيمة متوسط الفترة الأولى بينما سجلت الأهمية النسبية فى الفترة . الثانية ٣٨,٧ % ، ٣٠,٦ %

جدول رقم (١٠)
الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من [البصل] إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،
والاتحاد المغاربي خلال الفترتين (١٩٩٢ - ١٩٩٥) & (١٩٩٦ - ١٩٩٩) .

كمية / طن قيمة / ألف جنية

البيان		الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
		الكمية		%		القيمة		%	
الدول									

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزي للتعينة العامة والاحصاء،قاعدة بيانات التجارة الخارجية
للفترة من (١٩٩٢-١٩٩٩)

جدول رقم (١١)
الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من البصل إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترتين
(١٩٩٢ - ١٩٩٥) & (١٩٩٦ - ١٩٩٩)

الكمية / طن القيمة / ألف جنية

البيان الدول	الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
فرنسا	٢٤١٢	١٧,٩	١٥٣٨	١٣,٢	١٧٠٤	١٢,١	١٢٤٣	١٢,٩
إيطاليا	١١٤٩	٨,٥	٨٦٨	٧,٤	٣٣٣٩	٢٣,٨	٢٥١٥	٢٦,١
ألمانيا	١٧٠٧	١٢,٧	١٢٩٠	١١	١١٤٩	٨,٢	٧٤٢,٥	٧,٧
هولندا	١١٢	٠,٨	٢٢٨	١,٩	٣٢٧	٢,٣	٢٣١	٢,٤
بلجيكا	١٢١	٠,٩	١٠٦	٠,٩	٤٦	٠,٣	٦٠	٠,٦
لوكسمبرج	-	-	-	-	-	-	-	-
المملكة المتحدة	١٩٦٠	١٤,٤	٣٣٢٠	٢٨,٦	١٤٨٤	١٠,٥	١٤٤٧	١٥
أيرلندا	-	-	-	-	٠,٦٩٥	٠,٠٠٤	١	٠,٠١
الدانمرك	٢,٥	٠,٠١	٢,٥	٠,٠٢	٠,٥٦٦	٠,٠٠٤	٠,٣٠٦	٠,٠٠٣
اليونان	٥١٠١	٣٧,٦	٣٠٩٣	٢٦,٧	٥٤٢٥	٣٨,٧	٢٩٤٧	٣٠,٦
أسبانيا	٤٠٥	٢,٩	٤٧٧	٤	٢٨٦	٢,١	٢٠١	٢
البرتغال	-	-	-	-	٢	٠,٠١	١	٠,٠١
النمسا	١٥٠,٥	١,١	٢٢٥	١,٩	١٥٦	١,١	١٨٨	١,٩
السويد	٣٥١	٢,٥	٤٥٤	٣,٨	٢٦	٠,١	١٥	٠,١
فنلندا	-	-	-	-	٦٤	٠,٤	٢٥	٠,٢
متوسط الاتحاد	١٣٤٧١	١٠٠	١١٦٠	١٠٠	١٤٠٠٩	١٠٠	٩٦١٧	١٠٠
متوسط صادرات مصر	١١٠٣٠٨	-	٥٨٨٤٧	-	١١٦٠٧٣	-	٤٤١٩٤	-
%	%١٢,٢	-	%١٩,٨	-	%١٢	-	%٢١,٧	-

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات
 التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩) .

من كمية وقيمة متوسط الصادرات للاتحاد ، كما تتضمن القائمة أسواق فرنسا ، والمملكة المتحدة ، وألمانيا ، وإيطاليا مرتبة حسب أهميتها النسبية التي سجلت ١٧,٧ % ، ١٤,٤ % ، ١٢,٦ % ، ٨,٤ % من كمية الصادرات للاتحاد في الفترة الأولى ، ولم تتغير أسواق الاتحاد في الفترة الثانية سوى في الأهمية المطلقة والنسبية حيث سجلت الاسواق السابقة على الترتيب ١٢,١ % ، ١٠,٥ % ، ٨,٢ % ، ٢٣,٨ % من كمية صادرات الفترة الثانية أي أن الأسواق السابقة قد استوعبت نحو ٨٠ % في الفترة الأولى ارتفعت في الثانية إلى ٩٣,٣ % أما باقي أسواق الاتحاد فتتراوح أهميتها النسبية بين (٨,٠ - ٢,٩ %) في الفترة الأولى (١,٠ - ٢,٣ %) في الفترة الثانية من متوسط كمية الصادرات . وتحتل منطقة التجارة العربية المرتبة الثالثة بين التكتلات العالمية حيث استوعبت ٧٧٣٨ طن في الفترة الأولى قيمتها ٥٣٥٢ ألف جنية تحتل نحو ٧ % ، ٩ % من كمية وقيمة متوسط صادرات الفترة ارتفعت في الفترة الثانية إلى نحو ١٤٥٨٣ ألف طن قيمتها ٦٤٩١ ألف جنية بما يمثل ١٢,٥ % ، ١٤,٦ % ، وتضم الدول المستوردة للبصل المصري كل من لبنان، والأردن ، وسوريا ، واليمن والعراق من منطقة التجارة العربية وعلى رأس القائمة يتحدد موقع لبنان يليها الأردن في الموقع الثاني بأهمية نسبية ٨٤,٦ % ، ١٤,٢ % لكل منها على الترتيب وذلك من كمية الصادرات لمنطقة التجارة الحرة في متوسط الفتره الأولى ولم تتغير النسبة كثيرا في الفترة الثانية حيث سجلت ٨٤,٦ % بالنسبة للبنان ، ١٤,٢ % للأردن وذلك من متوسط صادرات الفترة الثانية وتوزع باقي الصادرات بين سوريا واليمن والعراق بكميات متدنيه . كما يوضح ذلك الجدول رقم (١٢)

وبالنسبة لباقي التكتلات التي شملتها الدراسة فلم يختلف نمط استيعابها عن باقي محاصيل الخضر حيث أتمت الصادرات إليها بالتذبذب وتدنى الكميات المصدرة ووقعها تحت نمط ما يعرف بالصفقات العارضة أو الفجائية ومازالت أسواقها التي استوعبت صادرات الخضر السابقة كما هي وإن ظهرت بعض الأسواق الجديدة حيث مثلت الولايات المتحدة وكندا تكتل النافتا ، والسودان وجيبوتي وكينيا وتنزانيا تكتل الكوميسا ، وليبيا وتونس والجزائر والمغرب تكتل الاتحاد المغاربي ، كما ظهرت العديد من أسواق دول الكومنولث ودول الاسيان في الفترة الثانية كما يتضح من الجدول رقم (١٢) .

جدول رقم (١٢)
الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من [البصل] ، إلى دول النافتا ، ودول الكوميسا ، ودول الآسيان ، ومنطقة التجارة العربية ، ودول الكتلة الشرقية (الكومنولث) خلال الفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩)

الدول	البيان				متوسط الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٦)				متوسط الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
دول الكتلة الشرقية (الكومنولث)												
رومانيا					٥٢٨٣,٧	٣٠,٤	٢١٣٥,٢	٢٦,٦				
روسيا الاتحادية					٩٤١٣,٧	٥٤,٢	٤٥١٢,٥	٥٦,٢				
كرواتيا					٦٦,٢	٠,٣	٣٦,٢	٠,٤				
سلوفينيا					١٢١٣	٦,٩	٩٠	١,١				
أوكرانيا					١٢١٣,٢	٦,٩	١١٢٨,٢	١٤				
الجبل الأسود					٣٧,٥	٠,٢	٢٣,٢	٠,٢				
بلغاريا					٧٠	٠,٤	٥٩,٥	٠,٧				
يوغوسلافيا					٢٥	٠,١	١٢,٧	٠,١				
الصرب					٢٥	٠,١	١٢,٧	٠,١				
التشيك					١٢,٥	٠,٠٧	٨,٥	٠,١				
إجمالي دول الكتلة	٨٣٨٨	١٠٠	٤٧٩٨	١٠٠	١٧٣٥٥	١٠٠	٨٠١٨,٧	١٠٠				
إجمالي الجمهورية	١١٠٣٠٩	-	٥٨٨٤٧	-	١١٦٠٧٣	-	٤٤١٩٤	-				
%	٧,٦%	-	٨%	-	١١,٧%	-	١٨,١%	-				
دول الآسيان												
إندونيسيا	-	-	-	-	١٣١,٢	١٤,٥	١٢,٢	٢,٤				
الفلبين	-	-	-	-	٥٧,٥	٦,٣	٥٩,٧	١١,٧				
تايلاند	-	-	-	-	-	-	-	-				
ماليزيا	-	-	-	-	٧١٤	٩,٧	٤٣٥	٨٥,٨				
كمبوديا	-	-	-	-	-	-	-	-				
اليابان	-	-	-	-	-	-	-	-				
كوريا	-	-	-	-	-	-	-	-				
إجمالي دول الآسيان	-	-	-	-	٩٠٢,٧	١٠٠	٥٠٦,٩	١٠٠				
إجمالي الجمهورية	-	-	-	-	١١٦٠٧٣	-	٤٤١٩٤	-				
%	-	-	-	-	٠,٧%	-	١,١%	-				

المصدر : جمعت، وحسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات
التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩) .

تأبيح جدول رقم (١٤)

الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من [البصل] ، إلى دول النفط ، ودول الكوميسا ، ودول الآسيان ، ومنطقة التجارة العربية ، ودول الكتلة الشرقية (الكومنولث) خلال الفترة من (١٩٩٥-١٩٩٢)

الكمية / طن القيمة / ألف جنية

البيان		متوسط الفترة الاولى (١٩٩٥-١٩٩٢)				متوسط الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
		الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
الدول									
دول النفط									
أمريكا	١,٢	١٢,٧	١	١٨,١	١٠,٧	٧٠,٨	١١	٩٢,٤	
كندا	٨,٢	٨٧,٢	٤,٥	٨١,٨	٤,٤	٢٩,١	٠,٩	٨,١	
إجمالي النفط	٩,٤	١٠٠	٥,٥	١٠٠	١٥,١	١٠٠	١١,٩	١٠٠	
إجمالي الجمهورية	١١٠,٣٠٩	-	٥٨٨٤٧	-	١١٦٠,٧٣	-	٤٤١٩٤	-	
%	%٠,٠٠٨	-	%٠,٠٠٩	-	%٠,٠٠١	-	%٠,٠٠٢	-	
دول الكوميسا									
السودان	٢١,٧	٣٦,١	٨	٢٩,٤	٣٢	٤٤,٩	٨,٢	٠,٥	
جيبوتي	٣٨,٢	٦٣,٦	١٩,٢	٧٠,٥	٨,٧	١٢,٢	٥,٧	٠,٣	
تنزانيا المتحدة	-	-	-	-	٠,٥	٠,٧	٠,٢	٠,٠١	
كينيا	-	-	-	-	١١,٥	١٦,١	٦,٥	٠,٤	
جنوب أفريقيا	-	-	-	-	١٨,٥	٢٥,٩	١٤٤٢,٥	٩٨,٥	
إجمالي الكوميسا	٦٠	١٠٠	٢٧,٢	١٠٠	٧١,٢	١٠٠	١٤٦٣,٢	١٠٠	
إجمالي الجمهورية	١١٠,٣٠٩	-	٥٨٨٤٧	-	١١٦٠,٧٣	-	٤٤١٩٤	-	
%	%٠,٠٠٥	-	%٠,٠٠٤	-	%٠,٠٠٦	-	%٣,٠٣	-	
منطقة التجارة العربية									
سوريا	٦,٥	٠,٠٨	٢,٥	٠,٠٠١	٥,٧	٠,٠٣	١	٠,٠١	
الأردن	١١٠,٤,٥	١٤,٢	٤٨١,٥	٨,٩	٢١٥٤,٧	١٤,٧	٦٢٣,٢	٩,٦	
لبنان	٩١٩٠,٢	٨٤,٦	٤٨٤٤,٧	٩٠,٥	١٢٣٤٨,٧	٨٤,٦	٥٨٤٧,٥	٩٠	
اليمن	٦,٣	٠,٠٨	٢	٠,٠٣	٦,٢	٠,٠٤	١	٠,٠١	
العراق	-	-	-	-	٦٧,٢	٠,٤	١٨,٢	٠,٢	
إجمالي المنطقة العربية	٧٧٣٨,٥	١٠٠	٥٣٥٢,٧	١٠٠	١٤٥٨٢,٧	١٠٠	٦٤٩١	١٠٠	
إجمالي الجمهورية	١١٠,٣٠٩	-	٥٨٨٤٧	-	١١٦٠,٧٣	-	٤٤١٩٤	-	
%	%٧	-	%٩	-	%١٢,٥	-	%١٤,٦	-	
دول أخرى									
إجمالي الدول الأخرى	٢١٣,٥	١٠٠	١٢٩,٣	١٠٠	١٥٤٥,٧	١٠٠	١٠٠٦,٣	١٠٠	
إجمالي الجمهورية	١١٠,٣٠٩	-	٥٨٨٤٧	-	١١٦٠,٧٣	-	٤٤١٩٤	-	
%	%٠,٠١	-	%٠,٠٢	-	%١,٣	-	%٢,٢	-	

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩) .

ج- التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من البصل وأثرها على تطور الصادرات الشهرية .

تتمتع صادرات مصر من البصل إلى الإتحاد الأوربي بتخفيض جمركي قدره ٦٠% من التعريفة الجمركية الموحدة المحددة بنحو ١٢% وعلى ذلك تدخل الصادرات المصرية محملة بنحو ٤,٨% وذلك خلال الفترة من أول فبراير الى نهاية ابريل وذلك لكمية إسترشاديه تصل إلى ١٠.٠٠٠ طن خلال اتفاق التعاون الشامل وإمتدت كذلك خلال إتفاق المشاركة الأوروبيه المصريه وتشير إحصاءات الصادرات الشهرية لمحصول البصل والمبينه بالجدول رقم ١٣ الى استمرار الصادرات طوال أشهر السنة ولكن بأهمية نسبية مختلفة تعكس مواعيد زراعة العروات الثلاث في مختلف محافظات الانتاج حيث غطى الانتاج الصادرات طوال أشهر السنه، ويحتل شهرى مايو وديسمبر قمة أشهر التصدير بأهمية نسبية سجلت ١٤,٨% للأول ، ١٤,٥% للثانى ، وفى المراتب التالية يأتى شهور يونيو وإبريل ويوليو ونوفمبر بأهمية نسبية سجلت ١١% ، ١٠% ، ٩,٩% ، ٨,٨% لكل منهم على الترتيب وذلك من إجمالى صادرات عام ١٩٩٩م التى بلغت ١٠٦ الف طن قيمتها ٣٢ مليون جنية ، بينما تتراوح الأهمية النسبية لباقي اشهر السنة بين (٢,٤ - ٧,٣%) من حيث الكمية . (٢,٩ - ٥,٨%) من حيث القيمة وذلك من صادرات نفس العام. وخلال أشهر التخفيض التى تشمل فبراير ومارس وإبريل بلغت الصادرات نحو ٢١,٦ الف طن قيمتها ٦,٨ مليون جنية تمثل ٢٠,٥% ، ٢١,٢% على الترتيب من كمية وقيمة صادرات نفس العام ، ويحتل شهر إبريل قمة اشهر التصدير يلية شهر فبراير ثم شهر مارس بأهمية نسبية سجلت ١٠% ، ٧,٣% ، ٣,٢% من حيث الكمية ، ١٠,٨% ، ٦% ، ٤,٤% من حيث القيمة لصادرات نفس العام.

ومن ثم فقد غطت الصادرات الكمية المصرح بتصديرها أما ما زاد عن الحصة فيدخل أسواق دول الاتحاد خاضعا للتعريفة الجمركية الموحدة (١٢%) . ولما كانت الصادرات تغطى كل أشهر السنة فإن تحديد الفترة المسموح التصدير خلالها سوف يزيد من الكميات المصدره بشرط ألا يتعارض ذلك مع إنتاج دول السوق المنتجة للبصل خاصة اسبانيا التى يتعارض إنتاجها مع الصادرات المصرية ، وكذلك الدول المنافسة خاصة دول

جدول رقم (١٣)

الأهمية النسبية لكمية وقيمة اسعار الصادرات الشهرية من (البصل الطازج)
المصرية خلال عام ١٩٩٩ م

البيان	الكمية	%	القيمة/ألف جنيه	الأسعار/جنيه/طن	الشهور
يناير	٢٤٨٩	٢,٤	٩٤٠	٢,٩	٣٧٧,٥
فبراير	٧٦٨٣	٧,٣	١٩٣٠	٦	٢٥١
مارس	٣٤١١	٣,٢	١٤٢٠	٤,٤	٤١٦
ابريل	١٠٤٩٥	١٠	٣٥٠٣	١٠,٨	٣٣٤
مايو	١٥٦٨٩	١٤,٨	٥٩٨٦	١٨,٥	٣٨٢
يونية	١١٦٧٤	١١	٣٧٢٥	١١,٥	٣١٩
يوليو	١٠٤٧٠	٩,٩	٢٩٦٣	٩,٢	٢٨٣
اغسطس	٦٣٧٠	٦	١٦٢٣	٥	٢٥٥
سبتمبر	٦٨٠٣	٦,٤	١٧٦٢	٥,٥	٢٥٩
اكتوبر	٦٠٢٣	٥,٧	١٨٧١	٥,٨	٣١١
نوفمبر	٩٣٥٠	٨,٨	٢٧٢٨	٨,٥	٢٩٢
ديسمبر	١٥٣٣٦	١٤,٥	٣٨٥١	١١,٩	٢٥١
اجمالي الصادرات	١٠٥٧٩٤	١٠٠٠	٣٢٣٠١	١٠٠	٣٠٥

المصدر : جمعت وحسبت من : البيانات المجمعة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية والموارد البشرية خلال عام ١٩٩٩ م ، بيانات غير مباشرة .

جنوب البحر المتوسط التى تتقارب ظروف إنتاجها مع ظروف الانتاج المصرى . إلا إن إنتاج الأصناف التى يرغبها المستهلك الاوربى بالمواصفات العالمية وخلوها من الأمراض الفطرية والحشرية ، وكذلك خلوها من المتبقيات الكيماوية فى حدود النسبة المسموح بها سوف يزيد من الصادرات المصرية بشرط المنافسة السعريّة لإنتاج الدول المنافسة ، ومن ناحية الأسعار فقد بلغ متوسط أسعار الصادرات خلال عام ٩٩ نحو ٣٠٥ جنية للطن ، وسجلت أشهر التخفيض أعلى أسعار للتصدير خلال شهر مارس الا أن ذلك قد ارتبطت بانخفاض الكميات المصدرة حيث يتفق ذلك مع المنطق الاقتصادى ، ومع زيادة الكميات المصدرة فى شهر إبريل إنخفضت الأسعار لتصل إلى ٣٣٤ جنية للطن ، وقد شهد شهر فبراير وهو أحد شهور التخفيض إنخفاض الأسعار لحدّها الأدنى حيث بلغت ٢٥١ جنية للطن . أى أن أشهر التخفيض قد شهدت ثلاث مستويات للأسعار ويرتبط ذلك بأسعار المدخل والأسعار المرجعية التى تتحدد داخل دول الإتحاد وفقا للسياسة السعريّة إحدى عناصر السياسة الزراعيّة التوفيقيّة لدول الإتحاد .

٢٠٢٠ ٤٠٣٠٢٠٢ صادرات الثوم :

أ - الواقع الإنتاجي وعلاقته بالصادرات :

لاتخلو قائمة الصادرات المصريه من الخضر من صادرات الثوم بإعتباره أحد المحاصيل التصديرية الهامه وإن إتسمت صادراته بالتذبذب وذلك لحساسيته الشديده للظروف الجوية غير الملائمه من ناحيه ، بالإضافة للتذبذب الشديد فى مساحته خلال التركيب المحصولي فى أهم محافظات إنتاجه من الناحيه الأخرى ، ورغم تعدد المتغيرات التى يمكن ان تؤثر على قرار إنتاج الثوم إلا ان سعر العام السابق يعتبر من أهم المحددات فى زيادة الإنتاج من الثوم إلا أن ذلك لايلغى تأثير العوامل الأخرى التى يمكن أن تؤثر فى زيادة الإنتاج سواء مايتعلق منها بالمساحه أو زيادة الإنتاجيه ومايؤثر عليها من متغيرات.

وعادة مايزرع الثوم للحصول على (رؤوسه) سواء تم ذلك بزراعته منفردا أو محملا على بعض المحاصيل الأخرى التى يفضلها المنتج المصرى وهما القطن والذره وإن كانت الأهميه النسبيه لمساحته منفردا أو محملا تتقارب لحد بعيد حيث لم تزد عن ٥٠,٥% للثوم المحمل ، ٤٩,٥% لمساحة الثوم المنفرد إلا أن ذلك لاينعكس على الإنتاج سواء من الناحيه المطلقه أو النسبيه حيث تتباين لكل منهما ، فإنتاج الثوم المنفرد يساهم بنحو ٦٤% من إجمالى إنتاج الثوم ولايبقى سوى ٣٦% من الإنتاج هى نسبة مساهمة الثوم المحمل. ويشترك الثوم المحمل والمنفرد فى إحتياجاته والمقتنات اللازمه لإنتاجه حيث يحتاج إلى جو دافىء وفتره ضوئيه مناسبه حيث لايتحمل الصقيع أو درجة الحراره المنخفضه ، ومن ثم فإن زراعته عادة ماتبدأ فى شهر أغسطس وتستمر إلى أكتوبر وقد تستمر إلى شهر ديسمبر فى الوجه القبلى . أما نضجه فيحتاج إلى نحو ٦ - ٧ شهور بالإضافة إلى شهر أو شهرين لإعداده وتجهيزه للتصدير ، لذا فإن صادراته تبدأ فى التزايد من شهر أبريل ومايو .

ولاتقتصر زراعة محصول الثوم على محافظات الوجه البحرى بل تشترك معها محافظات الوجه القبلى ، وإن كانت زراعته تتركز فى محافظات الوجه البحرى فى كل من محافظات البحيره ، والغربيه ، والدقهليه ، والقليوبيه ، فإنها تتركز فى محافظات الوجه القبلى فى الجيزه ، وبنى سويف ، والمنيا ، وتنتج هذه المحافظات نحو ٩٣,٥% من إنتاج مصر من الثوم من متوسط مساحه قدرها ١٨,٢ ألف فدان فى متوسط الفتره من

(١٩٩٠-١٩٩٩م) ، وتقع محافظة المنيا فى المرتبة الأولى بين محافظات الجمهورية من حيث المساحة والإنتاج حيث بلغت الأهمية النسبية لكل منهما على الترتيب ٤١,٤% ، ٥٣,٥% من إجمالى مساحة وإنتاج الثوم فى جمهورية مصر العربية .

وتتنوع الأصناف المزروعة من الثوم بين البلدى والأمريكى والتاهيتى بالإضافة إلى النوع روزهايتى ، وقد انضم إلى هذه الأنواع النوع الصينى ذو الفصوص الكبيره المفضل فى التصدير لبعض الأسواق الخارجيه بالإضافة لتفضيله فى الإستهلاك المحلى .

وبرغم أهمية الثوم كمحصول تصديرى إلا أن أهميته المطلقة والنسبيه قد إنخفضت فى متوسط الفتره من (٩٠ - ١٩٩٩م) حيث لم تسجل قيمة صادراته سوى ٧,٢ مليون جنيه تمثل نحو ٢,٩% من متوسط قيمة صادرات الفتره التى بلغت نحو ٢٤٨,٥ مليون جنيه ، ولم تمثل الكميه المصدرة من الثوم والتى بلغت ٥,٢٣ ألف طن سوى ٢,٧% من متوسط الإنتاج فى نفس الفتره والذى بلغ ١٩٣,٣ ألف طن وهى كميه منخفضه تعكس التدهور فى صادرات الثوم التى تراجعت إلى المركز الرابع فى قائمة صادرات الخضر يسبقها فى ذلك صادرات كل من البطاطس والبصل والطماطم التى سجلت أهميتها النسبيه ١٥,٣% ، ١٩,٧% ، ٥,٨% لكل منهما على الترتيب بالنسبه لمتوسط إجمالى صادرات الخضر فى نفس الفتره .

وسوف يتناول الجزء التالى دراسة الواقع التصديرى لصادرات الثوم بين التكتلات الإقتصاديه العالميه ومدى تأثيرها على حجم الصادرات .

ب - التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من الثوم الطازج :

ينصرف مفهوم التوزيع الجغرافى إلى تتبع السلعه المصدرة إلى أسواقها المختلفه داخل التكتلات موضع الدراسه حتى يمكن تحديد الأهمية النسبيه للأسواق التى أستوعبت السلعه وهل تدرج ضمن الأسواق عاليه الإستيعاب أم المتوسطه ، أم تصنف ضمن الأسواق ذات الصفقات العارضه أو الفجائيه ، وإذا كان التصنيف يضم هذه أم تلك فهل مردود ذلك إلى عوامل تتعلق بالدوله المصدرة من حيث طبيعه الإنتاج أو العمليات التسويقيه أو المواصفات التصديرية أم هل يرجع ذلك إلى الدوله المستورده وطبيعه إنتاجها

وإتجاهه إلى التزايد أو التناقص بالإضافة إلى ماتفرضه من قيود أم ماتمنحه من تسهيلات تيسر إنسياب السلعة داخل أسواقها أو تعرقل حركتها أم أن الأسباب لاترجع إلى الدولة المصدرة أو المستوردة بل يتعلق الأمر بالدول المنافسة سعرا وجوده داخل الأسواق المستوعبة للسلعة المصرية ، وأمر هذا شأنه وهذه طبيعته يفرض دراسة التوزيع الجغرافى لصادرات الثوم المصرى للوقوف على أهم أسواقه حتى يمكن المحافظة عليها بتلبية إحتياجات مستهلكيها ، بالإضافة إلى فتح أسواق جديدة فى المناطق المستهلكة لنفس النوعية من السلع .

وتشير إحصاءات التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من الثوم الطازج خلال الفتره من (٩٢ - ١٩٩٥) المبينه بالجدول رقم (١٤) إلى أن متوسط الصادرات قد بلغ نحو ٦٠٤٣ طن قيمتها ٩١٥٣ ألف جنيه موزعه بين العديد من التكتلات بنسب متباينه يشير أهمها إلى الإتحاد الأوروبى من ناحيه ومجلس التعاون لدول الخليج العربيه من الناحيه الأخرى حيث أستوعبا نحو ٢٦٤٣ ، ٢٠٩٢ طن بقيمة بلغت ٤٥٢٠ ، ٢٩٠٢ ألف جنيه لكل منهما على الترتيب ، على حين سجلت الأهميه النسبيه ٤٣,٤ % ، ٤٩,٤ % لدول الإتحاد ، ٣٤,٦ % ، ٣١,٧ % لدول المجلس وذلك من كميته وقيمه متوسط الصادرات فى نفس الفتره . ومن ثم فلم يختلف نمط توزيع صادرات الثوم عن نمط توزيع صادرات الخضر سوى فى إختلاف الأهميه المطلقة والنسبيه بين دول الإتحاد وبين دول المجلس حيث يتبادلا المواقع بين محصول وآخر حسب أهميته بالنسبه لكل منهما . وتأتى الدول العربيه أعضاء منطقة التجاره الحره فى المرتبه الثالثه حيث أستوعبت نحو ١١١٠ طن قيمتها ١٤٢٩ ألف جنيه تمثل نحو ١٨,٣ % ، ١٥,٦ % من كميته وقيمه متوسط صادرات الثوم فى الفتره الأولى وتستوعب لبنان منفردة ٩٩,٨ % من صادرات الثوم إلى منطقه التجاره العربيه أما النسبه الباقيه والتي لاتتعد ٠,٢ % فهي من نصيب الأردن وحتى تكتمل الصوره بالنسبه للدول العربيه المستوعبه لصادرات الثوم المصريه تأتى الصادرات إلى دول الإتحاد المغاربى بصوره متواضعه للغاية حيث لم تستوعب سوى ١٢ طن بقيمة بلغت ١٤ ألف جنيه موزعه بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب فى سنوات متفرقه وبكميات متدنيه وتتبع فى تصنيفها الصفقات العارضه ، كما يتضح من الجدول رقم (١٥) .

جدول رقم (١٤)
الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من [الثوم] إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترتين
(١٩٩٢ - ١٩٩٥) & (١٩٩٦ - ١٩٩٩)

البيان الدول	الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
فرنسا	٣٢٩,٥	١٢,٤	٦٥١,٢٥	١٤,٣	٧٣٠,٧	٢٤,٩	١٤٥٧,٢	٣٢,٣
إيطاليا	٧٥٨,٢	٢٨,٦	١٢٩٩	٢٨,٧	١٦٠٠,٢	٥٤,٥	٢٣٤٤,٢	٥١,٩
ألمانيا	٣٦٩	١٣,٩	٧١٢,٧٥	١٥,٧	٢١٣,٥	٧,٢	٢٧٨,٧	٦,١
هولندا	٧٥٧,٢٥	٢٨,٦	١١٦٤,٥	٢٥,٧	١٩٤,٥	٦,٦	٢١٧	٤,٨
بلجيكا	١٩,٤٧٥	٠,٧	٣١,٧٥	٠,٧	١١,٢٥	٠,٣	٩,٧	٠,٢
لوكسمبرج	--	-	-	-	-	-	-	-
المملكة المتحدة	١٥٧,٢٥	٥,٩	٢٥٦,٥	٥,٦	٣٦,٥	١,٢	٣٨,٥	٠,٨
أيرلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
الدانمرك	١٤,٢	٠,٥	٢١	٠,٤	١,٢٥	٠,٠٤	١,٢٢	٠,٠٢
اليونان	٥٨,٧٢٥	٢,٢	٩٦,٢٥	٢,١	٨٢,٢٥	٢,٨	٥٦,٧	١,٢
أستراليا	٩,٧٥	٠,٣	١٤	٠,٠٣	٣٤	١,١	٥٣,٢	١,١
البرتغال	٢٢,٧٥	٠,٨	٣٨,٢٥	٠,٨	-	-	-	-
النمسا	١٣٧	٥,١٧	٢١٦,٥	٤,٧	٢٠,٤٨	٠,٦	٤٥	٠,٩
السويد	٩,٧	٠,٣	١٧,٧٥	٠,٣	٣	٠,١	٤,٩	٠,١
فنلندا	-	-	-	-	٦	٠,٢	٣,٧	٠,١
متوسط الاتحاد	٢٦٤٢,٨	١٠٠	٤٥٢٦,٢	١٠٠	٢٩٣٣,٧	١٠٠	٤٥١٠,٣	١٠٠
متوسط صادرات مصر	٦٠٤٣,٢	-	٩١٥٢,٥	-	٤٥٢٠,٧	-	٥٥٢٢,٥	-
%	%٤٣,٤	-	%٤٩,٤	-	%٦٤,٨	-	%٨١,٦	-

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات
التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩) .

جدول رقم (١٥)

الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من | الشوم | إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،
والاتحاد المغاربي خلال الفترتين (١٩٩٢ - ١٩٩٥) & (١٩٩٦ - ١٩٩٩) .

كمية / طن قيمة / ألف جنية

الدول	البيان	الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
		الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
دول مجلس التعاون الخليجي									
* المملكة العربية السعودية		١٦٥٣	٧٩	٢١٩١,٢	٧٥,٥	١٣٣,٥	٦٨,١	٩٩,٢	٦٧,٤
* الكويت		٢٨٧,٢	١٣,٧	٤٦٧,٢	١٦,١	٥٤,٥	٢٧,٨	٤٣,٢	٢٩,٤
* الإمارات		٢٤,٦	١,١	٢٧,٧	٠,٩	٦,٥	٣,٣	٢,٦	١,٧
* قطر		٢٣,٨	١,١	٤١,٧	١,٤	٠,٣	٠,١	٠,١	٠,٠٦
* عمان		٠,٢	٠,٠١	٠,١	٠,٠٠٤	-	-	-	-
* البحرين		١٠,٣	٤,٩	١٧٤	٥,٩	٠,٩	٠,٤	١,٨	١,٢
متوسط دول مجلس التعاون		٢٠٩٢	١٠٠	٢٩٠٢,١	١٠٠	١٩٥,٧	١٠٠	١٤٧	١٠٠
متوسط الصادرات المصرية		٦٠٤٣,٣	-	٩١٥٢,٥	-	٤٥٢٠,٥	-	٥٥٢٢,٥	-
%		٣٤,٦	-	%٣١,٧	-	%٤,٣	-	%٢,٦	-
دول الاتحاد المغاربي									
“ ليبيا		١	٨,٤	٠,٥	٣,٤	٤٤	٦١,٧	٢٣,٥	١٨,٤
“ تونس		٨,٧	٧٣,١	١١,٧	٨١,٨	١٤,٢	١٩,٩	٢٨	٢١,٩
“ الجزائر		٢	١٦,٨	٢	١٣,٩	١٠	١٤	٢,٢	١,٧
“ المغرب		٠,٢٥	٢,١	٠,١٢٥	٠,٨	١٣	١٨,٢	٧٤	٥٧,٩
“ موريتانيا		-	-	-	-	-	-	-	-
متوسط إجمالي المغرب العربي		١١,٩	١٠٠	١٤,٣	١٠٠	٧١,٢	١٠٠	١٢٧,٧	١٠٠
متوسط الصادرات المصرية		٦٠٤٣,٣	-	٩١٥٢,٥	-	٤٥٢٠,٥	-	٥٥٢٢,٥	-
%		%٠,١	-	%١٥,٣	-	%١,٥	-	%٢,٣	-

المصدر : جمعت وحسبت من : الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية

ويشير التوزيع الجغرافي لصادرات الثوم بالجدول رقم (١٦) إلى العديد من التكتلات تتضمن النافتا والكوميسا ودول الكومنولث التي تحتل أهميته نسبيه متواضعه سجلت ٠,٠٩% ، ٠,٠٢% ، ١,٩% من حيث الكمية ، ٠,١% ، ٠,٠٢% ، ١,٨% من حيث القيمة لكل منهم على الترتيب وذلك بالنسبة لمتوسط الصادرات في نفس الفتره . إلا أن النتيجة التي يمكن التوصل إليها من التوزيع الجغرافي بين التكتلات هي ظهور دول الكومنولث كدول مستورده للثوم المصري ورغم تواضع الصادرات إليها إلا أن ذلك يشير إلى أنها أسواق واعدة لكي تتجه الصادرات إليها لتلبية رغبات مستهلكيها خاصة وأن للتجاره الخارجيه مع هذه الدول تجربه ناجحه شهدت فترة الستينيات والسبعينيات من خلال الصفقات المتكافئه . وقد تضمنت قائمه جمهوريه التشيك وروسيا الإتحاديه ، وألبانيا ، والبوسنه والهرسك ، وسلوفينيا بالإضافة إلى رومانيا وبلغاريا وبولندا من دول أوروبا الشرقيه .

وإذا كان التوزيع قد إنصرف في جزئه الأول إلى أهم التكتلات فإن إستكمال الفائده يتطلب تحديد أهم الدول إستيعابا داخل هذه التكتلات وتشير الإحصاءات إلى أن أسواق كل من إيطاليا وهولندا وألمانيا وفرنسا هي أهم الأسواق إستيعابا داخل الإتحاد الأوروبي مرتبه حسب أهميتها النسبيه أما أسواق مجلس التعاون فيمثلها أسواق المملكه العربيه السعوديه والكويت سواء من الناحيه المطلقه أو النسبيه ، وتسجل لبنان موقعها كأهم الدول العربيه بعد المملكه العربيه السعوديه حيث أستوعبت ١٨,٣% من متوسط صادرات الفتره.

وخلال الفتره الثانيه التي إمتدت من (٩٦ - ١٩٩٩م) لم يتغير النمط الإستيعابي للكتل المستورده للثوم المصري سوى في تبادل المواقع من حيث الأهميه المطلقه والنسبيه حيث إحتل الإتحاد الأوروبي المرتبه الأولى بكميه بلغت ٢٩٣٤ طن قيمتها ٤٥١٠ ألف جنيه تمثل ٦٤,٨% ، ٨١,٦% من كميته وقيمه متوسط صادرات الفتره على الترتيب والتي سجلت ٤٥٢١ طن قيمتها ٥٥٢٣ ألف جنيه ، وإحتلت دول المجلس المرتبه الثالثه بعد لبنان حيث بلغ إستيعاب دول المجلس ١٩٦ طن قيمتها ١٤٧ ألف جنيه تمثل ٤,٣% ، ٢,٦% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفتره ، بينما على الجانب الآخر أستوعبت لبنان ١٠٣٣ طن قيمتها ٥٥٠ ألف جنيه تمثل ٢٢,٨% ، ١٠% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفتره وبإضافه دول منطقة التجاره العربيه إلى لبنان تنتقل الأهميه النسبيه إلى

جدول رقم (١٦)

الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من [التَّوَم] ، إلى دول النافتا ، ودول الكوميسا ، ودول الآسيان ، ومنطقة التجارة العربية ، ودول الكتلة الشرقية (الكومنولث) خلال الفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩)

الكمية / طن القيمة / ألف جنيه

البيان	متوسط الفترة الأولى (١٩٩٥ - ١٩٩٢)			متوسط الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)		
	الكمية	%	القيمة	الكمية	%	القيمة
دول النافتا						
أمريكا	٥٩	١٠٠	١٤٥	٢٦	١٠٠	٢٨٢
إجمالي النافتا	٥٩	١٠٠	١٤٥	٢٦	١٠٠	٢٨٢
إجمالي الجمهورية	٦٠٤٣	-	٩١٥٢٥	٤٥٢١	-	٥٥٢٢٧
%	٠,١٩	-	٠,١	٠,٥	-	٠,٥
دول الكوميسا						
السودان	١	٦٦,٦	١,٥	-	-	-
جنوب أفريقيا	٠,٥	٣٢,٢	٠,٥	١١,٧	٥٦,٧	١٦,٥
النيجر	-	-	-	١,٢	٥,٨	٢,٥
جيبوتي	-	-	-	٠,٢	٠,٩	٠,٥
غينيا	-	-	-	٠,٧	٣,٥	١,٢
كينيا	-	-	-	٤	١٩,١	٣,٥
نيجيريا	-	-	-	٠,١	٠,٧	٠,٢
أنجولا	-	-	-	١,٢	٥,٨	١,٧
تنزانيا المتحدة	-	-	-	١,٥	٧,٢	٠,٥
إجمالي الكوميسا	١,٥	١٠٠	٢	٢٠,٦	١٠٠	٢٦,٦
إجمالي الجمهورية	٦٠٤٣	-	٩١٥٢٥	٤٥٢١	-	٥٥٢٢٧
%	٠,٠٢	-	٠,٠٢	٠,٤	-	٠,٤
منطقة التجارة العربية						
الأردن	٢,٧	٠,٢	٢	٢٢,٥	٢,١	٢٢,٥
لبنان	١١,٦٧	٩٩,٨	١٤٢٥,٢	١٠٢٢,٧	٩٧,٨	٥٥٠
إجمالي المنطقة العربية	١١,٩٤	١٠٠	١٤٢٨,٥	١٠٥٠,٢	١٠٠	٥٥٢,٥
إجمالي الجمهورية	٦٠٤٣	-	٩١٥٢٥	٤٥٢١	-	٥٥٢٢٧
%	١٨,٣	-	١٥,٦	٢٣,٣	-	١٠,٣
دول الكتلة الشرقية (الكومنولث)						
جمهورية التشيك	٠,١	١٩,٣	٢٤,٨	٠,١	٠,٢	١,٢
رومانيا	٢٣	٤٧,١	١٠٣,٥	١١,٣	١٤,٧	٢١٩,٢
روسيا الاتحادية	٥٦	٩٠,٩	١٤٢	٨,٤	١٠,٩	٨,٥
بولندا	١١,٢	١٨,٧	١٤,٧	٨,٧	١٠,٩	١٦,٠
بلغاريا	١٨,٧	٢,١	٠,٥	٠,٢	-	-
ألبانيا	١,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥
اليوسنة والهرسك	٠,٥	٠,٥	٠,٥	٠,٤	٠,٥	٠,٥
سلوفاكيا	٧	٥,٨	١٠,٥	٦,٢	٧,٦	٨,٥
كرواتيا	-	-	-	-	١,٥	٧,٧
أوكرانيا	-	-	-	-	٢,٢	٧
روسيا البيضاء	-	-	-	-	٢,٧	١,٧
تركيا	-	-	-	-	٩	٤,٥
إجمالي دول الكتلة	١١٨,٧	١٠٠	١٦٨,٧	١٥٣,٦	١٠٠	٢٧٥
إجمالي الجمهورية	٦٠٤٣	-	٩١٥٢٥	٤٥٢١	-	٥٥٢٢٧
%	١,٩	-	١,٨	٣,٣	-	٤,٩
دول الآسيان						
الفلبين	-	-	-	٣٧	١٠٠	١٩
إجمالي دول الآسيان	-	-	-	٢٧	١٠٠	١٩
إجمالي الجمهورية	٦٠٤٣	-	٩١٥٢٥	٤٥٢١	-	٥٥٢٢٧
%	-	-	-	٠,٥	-	٠,٣
دول أخرى						
إجمالي الدول الأخرى	-	١٠٠	-	٤٢,٥	١٠٠	٤٤,٥
إجمالي الجمهورية	٦٠٤٣	-	٩١٥٢٥	٤٥٢١	-	٥٥٢٢٧
%	-	-	-	٠,٩	-	٠,٨

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات

التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩) .

٢٣,٣% ، ١٠,٣% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفترة وهذه الزيادة أستوعبتها الأردن خلال الفترة الثانية ، وإستكمالا لواردات الدول العربية تتضمن قائمة التكتلات العربية تكتل الإتحاد المغاربي الذى لم يستوعب سوى ٧١ طن قيمتها ١٢٨ ألف جنيه موزعه بين ليبيا وتونس والجزائر والمغرب بنحو ٤٤ ، ١٤ ، ١٠ ، ٣ طن لكل منهم على الترتيب وهى كميات متواضعة بالنسبة لواردات لبنان من الثوم المصرى .

ولم تختلف الأهمية المطلقة أو النسبية لباقي التكتلات التى شملت النافتا ، والكوميسا ، ودول الكومنولث حيث سجلت ٠,٥% ، ٠,٤% ، ٣,٣% من حيث الكمية ، ٠,٥% ، ٠,٤% ، ٤,٩% من حيث القيمة بالنسبة لمتوسط صادرات الفترة الثانية ، وظهرت دول الآسيان ممثلة فى الفلبين كدولة مستورده للثوم المصرى فى الفترة الثانية بنحو ٠,٥% ، ٠,٣% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفترة .

ومن ثم لم يختلف نمط الصادرات للتكتل السابقة فى الفترة الثانية عنه فى الفترة الأولى سوى فى ظهور دول جديدة ضمن دول الكومنولث شملت كرواتيا ، وأوكرانيا ، وروسيا البيضاء بالإضافة للدول السابقة فى الفترة الأولى ، كما ظهرت تركيا كدولة مستورده فى الفترة الثانية بنحو ٩ طن قيمتها ٤.٥ ألف جنيه ، وهو ما يشير إلى إمكانية وضع دول الكومنولث ضمن الأسواق الواعدة التى يمكن زيادة الصادرات إليها فى ضوء النمو الحادث فى الفترة الثانية .

وفى إطار البحث عن أهم أسباب زيادة الصادرات إلى الإتحاد الأوروبى وإنخفاضها فى مجلس التعاون الخليجى نجد ان أسعار الصادرات هى العامل المحدد الأول حيث سجلت أسعار الصادرات لدول الإتحاد نحو ١٥٣٧ جنيه للطن بينما لم تزد عن ٧٥١ جنيه للطن فى دول مجلس التعاون ، بالإضافة إلى عامل الظروف غير المواتية فى دول الإتحاد التى تؤثر على طاقته الإنتاجية خاصة وأن إستيراده للثوم المصرى يتم فى الفترة من فبراير إلى مايو حيث لاتتعارض الصادرات مع إنتاج دول الإتحاد بالإضافة إلى ظهور بعض الأصناف التى يفضلها المستهلك الأوروبى من أصناف هاييتى والصينى. أما أهم الدول المستوعبة لصادرات الثوم المصرى داخل التكتلات فتمثلها إيطاليا وفرنسا وألمانيا وهولندا بأهميه

نسبيته سجلت ٥٤,٥% ، ٢٤,٩% ، ٧,٢% ، ٦,٦% من حيث الكمية لكل منهما على الترتيب وذلك من متوسط الصادرات لدول الإتحاد خلال الفترة الثانية .

أما دول مجلس التعاون فلم يتغير نمط الإستيعاب عن الفترة الأولى حيث إحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى بنحو ٦٨,١% تليها الكويت بنحو ٢٧,٨% فى المرتبة الثانية ، وأخيرا تأتى المرتبة الثالثة من نصيب الإمارات بنحو ٣,٣% ، وتختفى عمان كدولة مستورده فى الفترة الثانية .

وفى دول منطقة التجاره العربيه لاتظهر سوى لبنان والأردن بنسبه ٩٧,٨% للأولى ، ٢,٢% للثانية من متوسط الصادرات لدول منطقة التجاره الحره العربيه ولا تمثل النافتا سوى الولايات المتحده الأمريكيه سواء فى الفترة الأولى أو الثانية . ويمثل الكوميسا العديد من الدول ضمت جنوب أفريقيا ، زائير ، وجيبوتى ، وغينيا ، وكينيا ، ونيجيريا ، وأثيوبيا ، وتنزانيا الجديده ولكن بكميات متدنيه تتراوح بين (١ - ١٢ طن) بحيث لم تتعد واردات الكوميسا ٢١٠ طن قيمتها ٢٧ ألف جنيه ولا تمثل أكثر من ٠,٤% لكل من كميته وقيمه متوسط صادرات الفترة . ومن ثم فلم تخرج واردات معظم التكتلات عن نمط الواردات الفجائية سواء بالنسبه للدول أو سنوات الإستيراد وتبقى أسواق الإستيعاب العاليه دون تغيير سواء فى الفترة الأولى أو الثانية سوى فيما يتعلق بالأهميه المطلقه أو النسبيه.

ح - المميزات الممنوحه للصادرات المصريه من الثوم وأثرها على تطوّر

الصادرات الشهرية

تهدف دراسة التطورات الشهرية لصادرات الثوم المصري إلى الوقوف على مدى إستجابة الصادرات للمميزات الممنوحه عن الإتحاد الأوروبى خلال إتفاق التعاون الشامل ومن ثم إتفاقية المشاركة والتي تمنح صادرات الثوم خلال الفترة من أول فبراير إلى ٣١ مايو تخفيضا جمركيا يصل إلى ٥٠% من التعريفه الجمركيه الموحده والمحدده بنحو ١٢% ومن ثم تتحمل صادرات الثوم تعريفه قدرها ٦% خلال فترة التخفيض ، كما تعكس دراسة تطوّر الصادرات الشهرية مدى إستجابة الهيكل الإنتاجى لمتطلبات التصدير وهل هناك إتساق بين ظروف الإنتاج ومتطلبات التصدير وأشهر التخفيض أم لا ؟ ومن ثم يمكن تحديد مواعيد الزراعه فى عروات الإنتاج المختلفه بما يتواءم مع متطلبات الأسواق

الخارجيه خاصة فى الفترات التى ترتفع فيها الأسعار ولاتتعارض مع إنتاج الدول المستورده .

وتأسيسا على ماسبق فسوف نتناول تطور الصادرات الشهرية ، وأشهر تركزها وأهم أشهر التصدير ومايقابلها من أسعار ، وتشير إحصاءات الصادرات الشهرية للثوم من خلال الجدول رقم (١٧) إلى إستمرارها طوال أشهر العام بيد أنها تتسم بالتذبذب وعدم الإستقرار بين حد أدنى بلغ ٥ طن وحد أعلى بلغ ٨٢٤ طن تمثل ٠,٢ % ، ٢٨,٣ % من كمية صادرات عام ١٩٩٩م على الترتيب .

وقد إرتبط تركز الصادرات بالأشهر من فبراير إلى يوليو وهو مايتناسب مع ظروف الزراعه المصريه حيث صدر خلالها نحو ٢٨٠٧ طن قيمتها ٢٥٤٦ ألف جنيه تمثل نحو ٩٦,٤ % ، ٩٦,٣ % من كمية وقيمة صادرات نفس العام والتي سجلت ٢٩١٣ طن قيمتها ٢٦٤٧ ألف جنيه ، أما أشهر التخفيض فقد إستوعبت ٢٢٣٦ طن قيمتها ٢٠٣١ ألف جنيه تمثل ٧٦,٨ % ، ٧٦,٧ % من كمية وقيمة إجمالى صادرات نفس العام على الترتيب . ومن ثم فإن هناك موائمة بين دورات الإنتاج وبين متطلبات التصدير وبين أشهر التخفيض حيث إستفادت أكثر من ٧٦ % من الصادرات بالتخفيض الجمركى ولم يبق سوى ٢٤ % من الصادرات لم تستفد من التخفيض وهى موزعه على أشهر العام بخلاف أشهر التخفيض .

ويحتل شهر مايو أعلى قمة أشهر التركيز وكذلك أشهر التخفيض سواء من الناحيه المطلقه أو الناحيه النسبيه حيث صدر خلاله نحو ٨٢٤ طن بقيمه بلغت ٤٥٠ ألف جنيهه تمثل ٢٨,٣ % ، ١٧ % من كمية وقيمة صادرات نفس العام على الترتيب ويرجع إنخفاض الأهميه النسبيه للقيمه مقارنة بالكميه إلى إنخفاض الأسعار خلال هذا الشهر إلى نحو ٥٤٦ جنيه للطن بينما سجلت أعلاها خلال شهر يناير بنحو ٢٦٧٢ جنيه للطن إلا أنه لم يصدر خلال هذا الشهر سوى ٤,٢ طن وهو مايتفق مع المنطق الإقتصادى فيما يتعلق بالعرض والطلب وإرتفاع وإنخفاض الأسعار .

جدول رقم (١٧)

الأهمية النسبية لكمية وقيمة وأسعار الصادرات الشهرية من (الثوم الطازج)
المصريه خلال عام ١٩٩٩م

الكمية/طن القيمة/ألف جنيه الأسعار/جنيه/طن

الشهور	البيان	الكمية	%	القيمة	%	الأسعار
يناير		٤,٢	٠,١	١١,٣	٠,٤	٢٦٧٢
فبراير		٩٨,٨	٣,٤	٩٠	٣,٤	٩١٠
مارس		٦٣٥,٥	٢١,٨	٦٥٩	٢٥	١٠٣٧
أبريل		٦٧٨,٣	٢٣,٣	٨٣١,٥	٣١,٤	١٢٢٦
مايو		٨٢٤	٢٨,٣	٤٥٠	١٧	٥٤٦
يونيو		٢٥٤,٢	٨,٧	١٩٢,٦	٧,٣	٧٥٨
يوليو		٣١٦	١٠,٩	٣٢٢,٧	١٢,٢	١٠٢١
أغسطس		٤١,٥	١,٤	٢٧	١	٦٥٤
سبتمبر		١٢,٤	٠,٤	١٤,٣	٠,٥	١١٥٨
أكتوبر		٥	٠,٢	٦,١	٠,٢	١٢٥٣
نوفمبر		٣١,٨	١,١	٣١,٧	١,٢	٩٩٨
ديسمبر		١١,٧	٠,٤	١١,٤	٠,٤	٩٧٣
إجمالي الصادرات		٢٩١٣,٤	١٠٠	٢٦٤٧,٥	١٠٠	٩٠٩

المصدر:

جمعت وحسبت من : البيانات المجمعة من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء قاعدة بيانات التجارة الخارجية والموارد البشرية خلال عام ١٩٩٩م بيانات غير مباشرة .

وخلال أشهر التخفيض تراوحت الأسعار بين (٥٤٦ - ١٢٢٦ جنيه للطن) كحد أدنى وحد أعلى ، وبلغ متوسطها نحو ٩٣٠ جنيه للطن بينما سجل المتوسط العام نحو ٩٠٩ جنيه للطن ، وقد حقق شهر أبريل أعلى أسعار التصدير حيث بلغ سعر الطن ١٢٢٦ جنيه كأفضل أسعار أشهر التخفيض .

ومن ثم يمكن القول أن المميزات الممنوحة للصادرات المصريه من الثوم تتواءم مع ظروف الإنتاج من ناحية ومع أشهر تركز الصادرات من الناحية الأخرى بالإضافة إلى ظروف الأسعار ، أى أن الهيكل الإنتاجى قد إستجاب لمتطلبات التصدير ، ويمكن زيادة الأهمية المطلقة والنسبية للصادرات خلال هذه الفترة بإدخال الأصناف الجديدة المرغوبه لدى المستهلك الأوروبى خاصة الأصناف ذات الفصوص الكبيره ومنها الثوم الصينى بحيث يمكن تلبية الإحتياجات وفقا لتغير أذواق المستهلكين . كما ان هذه النتيجة يمكن أن تشجع المفاوض المصرى خلال مفاوضات المراجعة التى تتم كل ٣ سنوات للوقوف على التغيرات التى يعكسها الواقع الفعلى بالمطالبة بتحديد فترات التخفيض بحيث تشمل شهرى يونيو ويوليو حيث بلغت الأهمية النسبية لصادراتهما نحو ٨,٧% ، ١٠.٩% من حيث الكمية ، ٧,٣% ، ١٢,٢% من حيث القيمة لإجمالى صادرات نفس العام ، بما يزيد من حجم الصادرات من ناحية والإستفاده من التخفيض الممنوح من الناحية الأخرى . ومن ثم تكون دراسة تطور الصادرات الشهرية قد أوصلتنا إلى الإجابة عما طرحناه من تساؤلات فى البدايه .

٥٠٣٠٢٠٢ صادرات الفاصوليا الخضراء:

أ - الواقع الإنتاجي وعلاقته بالصادرات

يكتسب الواقع الإنتاجي لمحصول الفاصوليا الخضراء أهمية خاصة حيث يتضمن الكميات المنتجة من الأصناف المختلفة سواء للأسواق المحلية أو الخارجية بالإضافة إلى مواعيد الزراعة في العروات الثلاث والتي يتحدد على أساسها ملائمتها لأشهر التصدير لأسواق الاتحاد الأوروبي المحددة خلال إتفاقية المشاركة الأوروبية ، وغيرها من الأسواق الخارجية ، بالإضافة لتحديد أماكن الإنتاج ومدى ملائمتها . وتعتبر الفاصوليا الخضراء من الحاصلات ذات القيمة الغذائية العاليه حيث تحتوى على العديد من الأملاح المعدنية والفيتامينات والبروتينات ، وتكتسب الفاصوليا الخضراء أهميتها من كونها تزرع طوال العام فيما عدا الشهور شديدة الحرارة أو شديدة البرودة حيث تزرع في مصر في عروات الزراعة الثلاث والتي تبدأ في العروة الصيفيه من منتصف يونيو إلى آخر يوليو ، وتحتل المرتبة الأولى بين العروات الثلاث من حيث المساحة والإنتاجية والإنتاج بنحو ٤٠,٦% من متوسط إجمالي المساحة خلال الفترة من (٩٠ - ١٩٩٩م) والتي بلغت ٣٦,٥ ألف فدان ، أما إنتاجها فيمثل ٤٣,٥% من متوسط الإنتاج في نفس الفترة والذي سجل نحو ١٥٤,٨ ألف طن وتأتى العروة الشتويه في المرتبة التاليه حيث تبدأ زراعتها في منتصف يناير وحتى منتصف فبراير وتساهم بنحو ٣٣,٣% من متوسط المساحة ، ٣٢,٧% من متوسط الإنتاج في نفس الفترة ، وفي المرتبة الثالثه يتحدد موقع العروة النيليه سواء من الناحيه المطلقه أو النسبيه حيث تمثل مساحتها نحو ٢٦,١% من متوسط المساحة في نفس الفترة أما إنتاجها فيمثل ٢٣,٨% من متوسط إنتاج الفاصوليا الخضراء في نفس الفترة . وفي الغالب تبدأ الزراعة في هذه العروة في الأسبوع الأخير من أغسطس وحتى الأسبوع الأول من سبتمبر . وقد سجلت الإنتاجية في العروات الثلاث على الترتيب ٤,٧ ، ٤,٣ ، ٣,٩ طن/فدان في متوسط نفس الفترة .

ونظرا لحساسية محصول الفاصوليا للتقلبات الجوية فتقتصر زراعته خلال شهرى يونيو ويوليو في المناطق الساحليه ، وخلال شهرى ديسمبر ويناير في مناطق الوجه البحرى .

وحتى يمكن تلبية إحتياجات الأسواق الخارجيه من صادرات الفاصوليا الخضراء بمواصفات عالية الجودة من حيث طول القرن واللون ونسبة الألياف تم إدخال الزراعه المحميه لمحصول الفاصوليا الخضراء فى مصر بحيث يمكن زراعتها فى غير مواعيد إنتاجها فى الدول المستورده خاصة دول أوروبا الغربيه ، بما يعنى زيادة الفرص التصديرية وزيادة العائد التصديرى لتلبية الإحتياجات معظم أشهر السنه وبما يتناسب مع النظام التسويقي الحديث والذي يعتمد على توافر المنتج طوال أشهر السنه بإستيراده من الدول المنتجه بما يتناسب مع توافر الإنتاج فى هذه الدول والذي يتم إستيراده عادة عن طريق المؤسسات الكبرى التى يتبعها العديد من أفرع "السوبر ماركت" المنتشره فى دول الإتحاد الأوروبى .

ولاتقتصر زراعة الفاصوليا للحصول على ثمارها الخضراء بل تزرع أيضا للحصول على بذورها الخضراء أو الجافة ، وتنتشر زراعتها فى محافظات الجيزه والبحيره والمنوفيه حيث تحتل المراتب الأولى من الناحيه المطلقه والنسبيه سواء إنصرف ذلك للمساحه أو الإنتاج بما يماثل ٧٠% من متوسط المساحه فى الفتره من (٩٠ - ٩٩) ، ٦٨% من متوسط إنتاج الفاصوليا فى نفس الفتره . وتتراوح أصنافها بين الأصناف المحليه والتصديرية حيث ينتمى للنوع الأول صنف جيزه (٦) ذوى القرون الخضراء المستقيمه الذى يتميز بوفرة المحصول وإمكانية زراعته فى عروتين للحصول على البذور الجافه . أما الصنف الآخر وهو صنف كونتندر (أبو يوسف) فيزرع فى العروه الصيفيه ويتميز بأنه مبكر النضج ، كما أن القرون خضراء ولحمته غصه وثالث هذه الأصناف هو صنف سيمينول الذى يزرع فى العروه النيليه وقرونة خضراء طويله غصه ومستديره ، ولحميه قليله الألياف .

اما الأصناف التصديرية فتتضمن أصناف جيزه (٣) ، وجيزه (٤) ، (٥) والصنف الأول هجين بين (كونتندر × سويس بلان) وقرونة خضراء مستديره لحميه غصه قليله الألياف ، اما الصنف الثانى فهو هجين بين (جيزه (٣) × فان دى فينليف) ويتميز بوفرة المحصول والقرون الغصه المستقيمه قليله الألياف وينصح بزراعته فى العروه النيليه وهو من الأصناف المطلوبه بكثره فى أسواق الإتحاد الأوروبى ، أما صنف جيزه (٥) فالقرون

خضراء مستديره لحميه ، مستقيمه قليلة الألياف بالإضافة لمقاومته للصدأ وزيادة محصوله بنسبة ٢٥% عن الأصناف الأخرى .

وفى قائمة صادرات الخضر تأرجحت الفاصوليا بين المرتبة الخامسة والثالثة بالتبادل مع صادرات الثوم والطماطم خلال الفترتين (٩٠ - ٩٤) ، (٩٥ - ٩٩) حيث إنخفضت قيمة صادراتها من ٧,٦ إلى ٦,٢ مليون جنيه فى متوسط الفترتين ، ورغم إتجاه الطلب الداخلى والخارجى للتزايد إلا ان إصابة الفاصوليا بالحششرات والأمراض وعدم الإلتزام بالموصفات المطلوبة وعدم وجود المبردات سواء أثناء النقل أو قبل التصدير يعتبر من العوامل المحددة لصادرات مصر من الفاصوليا الخضراء وإذا كان الواقع الإنتاجى يعول عليه فى وضع اللبنة الأساسية لتنمية صادرات الفاصوليا الخضراء فإن إكتمال المنظومة لن يتأتى دون الجهود التسويقيه مرتبطه بالجوانب الإداريه والتشريعيه بما ينعكس فى النهايه على تحقيق الأهداف التصديرية ، وهو ماستتناوله الأجزاء التالية .

ب- التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من الفاصوليا الخضراء

تشير إحصاءات التوزيع الجغرافى بالجداول أرقام (١٨ ، ١٩ ، ٢٠) إلى أن متوسط صادرات مصر من الفاصوليا الخضراء قد سجلت نحو ٧٣٥٢ طن قيمتها ٨٩٦٢ ألف جنيه موزعه بين الإتحاد الأوروبى بنسبة ٧٦,٥% ، ٧٥,٢% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفتره الأولى (٩٢ - ٩٥) على الترتيب ، ومجلس التعاون الخليجى بنسبة ١٧,٥% ، ١٨,٥% والإتحاد المغاربى بنسبة ٠,٢% ، ٠,٥% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفتره ويشير ذلك إلى أن معظم الصادرات تتجه إلى الإتحاد الأوروبى فى المرتبه الأولى ، يليه فى الأهمية مجلس التعاون الخليجى حيث بلغت الأهمية النسبيه لهما نحو ٩٤% ، ٩٣,٧% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفتره على الترتيب. ولايزيد نصيب التكتلات التى شملتها دراسته عن ٦% ، ٦,٣% من كمية وقيمة متوسط الصادرات موزعه بين الإتحاد المغاربى ، والنافتا ، والكوميسا ، والآسيان ودول الكتله الشرقيه (الكومنولث) بنسبة ٠,٢% ، ٠,١% ، ٠,١% ، ٠,٠١% ، ٣,٢% ، ١,٥% من حيث الكميه ، ٠,٥% ، ٠,١% ، ٠,٠١% ، ١,٣% من حيث القيمه على الترتيب وذلك من متوسط صادرات الفتره ، ولايختلف نمط الصادرات لكل من منطقة التجارة العربيه فى تذبذب

جدول رقم (١٨)
الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من | الفاصوليا | إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترتين
(١٩٩٢ - ١٩٩٥) & (١٩٩٦ - ١٩٩٩)

البيان الدول	الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
فرنسا	٤٢٨	٧,٦	٤٩٣,٥	٧,٣	٣٨٤	٩,٦	٣٠٤,٧	٧,٩
إيطاليا	٤٧,٥	٠,٨	٥٩	٠,٨	٨١٠	٢٠,٣	٨٢٣	٢١,٥
ألمانيا	٨٩٠,٢	١٥,٨	١١٤٤,٧	١٦,٩	٤٥٢	١١,٣	٥٠٥,٧	١٣,٢
هولندا	٢٥٨١,٢	٤٥,٨	٣٠٨٩,٧	٤٥,٨	١٢٤٦,٧	٣١,٢	١١٥٧,٢	٣٠,٣
بلجيكا	٨٠١	١٤,٢	٧٨٦,٥	١١,٦	٣٤١,٢	٨,٥	٢٨٦,٢	٧,٥
لوكسمبرج	-	-	-	-	٠,٠٧٥	٠,٠٠١	٠,٠٢	٠,٠٠٠٦
المملكة المتحدة	٤٧١,٢	٨,٣	٥٨٩,٥	٨,٧	٥٩١,٧	١٤,٨	٥٦٦,٢	١٤,٨
إيرلندا	-	-	-	-	٠,٧	٠,٠١	٠,٣	٠,٠٠٨
الدانمرك	٤,٦	٠,٠٨	٤,٧	٠,٠٧	٠,٨	٠,٠٢	٠,٣	٠,٠٠٨
اليونان	٦,٤	٠,١١	٧,٧	٠,١	٢٣,٢	٠,٥	١٥,٥	٠,٤
أسبانيا	١٠	٠,١٧	١٦,٨	٠,٢	٨,٤	٠,١	٢,١	٠,٠٥
البرتغال	-	-	-	-	-	-	-	-
النمسا	٣٧٤,٥	٦,٦	٥٣٣,٢	٧,٩	١٢٨,٩	٣,٢	١٤٨	٣,٨
السويد	١١,٥	٠,٢	١١,٢	٠,١	٥,٣	٠,١	٢,٤	٠,٠٦
فنلندا	-	-	-	-	٠,٠٧	٠,٠٠١	٠,١	٠,٠٠٤
متوسط الاتحاد	٥٦٢٧	١٠٠	٦٧٣٧	١٠٠	٣٩٨٩,٨	١٠٠	٣٨١٢,٦	١٠٠
متوسط صادرات مصر	٧٣٥٢,٢	-	٨٩٦٢	-	٥٤٦٧,٢	-	٤٧٩٤,٢	-
%	%٧٦,٥	-	%٧٥,٢	-	%٧٢,٩	-	%٧٩,٥	-

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات
التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩) .

جدول رقم (١٩)
الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من [الفاصوليا] إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي ،
والاتحاد المغاربي خلال الفترتين (١٩٩٢ - ١٩٩٥) & (١٩٩٦ - ١٩٩٩) .

الدول		البيان		الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
				الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
دول مجلس التعاون الخليجي											
* المملكة العربية السعودية		٢٩٧,٢	٢٣	٣٨١	٢٢,٨	٢١٠,٥	٢٠,٢	١٣٠	٢١,١		
* الكويت		٢٢٧,٥	١٧,٦	٢٦٥,٥	١٥,٩	٨٧,٢	٨,٣	٦٥,٢	١٠,٦		
* الإمارات		٧٠٥,٢	٥٤,٦	٩٣٦	٥٦,٢	٧١٠,٧	٦٨,٣	٣٩٨	٦٤,٩		
* قطر		١٥,٣	١,١	٢٢,١	١,٣	١٧	١,٦	٩,٧	١,٥		
* عمان		-	-	-	-	٢	٠,١	٠,٧	٠,١		
* البحرين		٤٦,٢	٣,٥	٦٠,٥	٣,٦	١٢,٧	١,٢	٩,٥	١,٥		
متوسط دول مجلس التعاون		١٢٩١,٦	١٠٠	١٦٦٥,١	١٠٠	١٠٤٠,٢	١٠٠	٦١٣,٢	١٠٠		
متوسط الصادرات المصرية		٧٣٥٢,٥	-	٨٩٦٣,٥	-	٥٤٦٧,٢	-	٤٧٩٦,٥	-		
%		١٧,٥%	-	١٨,٥%	-	١٩%	-	١٢,٧%	-		
دول الاتحاد المغاربي											
" ليبيا		-	-	-	-	-	-	-	-		
" تونس		-	-	-	-	١٩,٥	٨٦,٦	١٠,٢	٨٠,٣		
" الجزائر		-	-	-	-	-	-	-	-		
" المغرب		١٥	١٠٠	٤٥,٧	١٠٠	٣	١٣,٣	٢,٥	١٩,٦		
" موريتانيا		-	-	-	-	-	-	-	-		
متوسط إجمالي المغرب العربي		١٥	١٠٠	٤٥,٧	١٠٠	٢٢,٥	١٠٠	١٢,٧	١٠٠		
متوسط الصادرات المصرية		٧٣٥٢,٥	-	٨٩٦٣,٥	-	٥٤٦٧,٢	-	٤٧٩٦,٥	-		
%		٠,٢%	-	٠,٥%	-	٠,٤%	-	٠,٢%	-		

المصدر: جمعت وحسبت من: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، قاعدة بيانات التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢-١٩٩٩)

جدول رقم (٢٠)

الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من [الفاصوليا] ، إلى دول النافتا ، ودول الكوميسا ، ودول الآسيان ، ومنطقة التجارة العربية ، ودول الكتلة الشرقية (الكومنولث) خلال الفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩)

الكمية / طن القيمة / ألف جنية

الدول	متوسط الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				متوسط الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
دول النافتا								
أمريكا	١١,٢	٩٨,٢	١٢	٩٨,٣	١٠,١	٩٢,٣	٨١,٥	٩٤,١
المكسيك	٠,٢	١,٧	٠,٢	١,٦	-	-	-	-
كندا	-	-	-	-	٨,٤	٧,٦	٥,١	٥,٨
إجمالي النافتا	١١,٤	١٠٠	١٢,٢	١٠٠	١٠,٩	١٠٠	٨٦,٦	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٧٣٥٢,٥	-	٨٩٦٢,٥	-	٥٤٦٧,٢	-	٤٧٩٤,٢	-
%	%٠,١	-	%٠,١	-	%٠,٢	-	%١,٨	-
دول الكوميسا								
السودان	٠,٨	٦١,٥	٠,٧	٥٠	٠,١	١,٦	٠,٢	٠,٢
نيجيريا	٠,٥	٣٨,٤	٠,٧	٥٠	٠,٥	٠,٨	٠,١	١,٣
زائير	-	-	-	-	٠,٥	٨	٠,٥	٦,٨
كينيا	-	-	-	-	٠,١	٠,١	٠,٢	٠,٢
ارغندا	-	-	-	-	١,٢	١٩,٣	٠,٧	٩,٥
بنين (داخلى)	-	-	-	-	٠,١	١,٦	٠,٢	٠,٢
جنوب غرب أفريقيا	-	-	-	-	٠,١	١,٦	٠,٢	٠,٢
غانا	-	-	-	-	٣,٥	٥٦,٤	٥	٦٨,٤
غينيا بيساو	-	-	-	-	٠,٧	١١,٢	١	١٣,٦
إجمالي الكوميسا	١,٣	١٠٠	١,٤	١٠٠	٦,٢	١٠٠	٧,٣	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٧٣٥٢,٥	-	٨٩٦٢,٥	-	٥٤٦٧,٢	-	٤٧٩٤,٢	-
%	%٠,٠١	-	%٠,٠١	-	%٠,١	-	%٠,١	-
منطقة التجارة العربية								
الأردن	٠,٢	١,٢	٠,٢	٠,٨	-	-	-	-
لبنان	١٥,٧	٩٨,٧	٢٣,٧	٩٩,١	-	-	-	-
سوريا	-	-	-	-	١٥,٠	٢٨,٤	٢,٥	٢٦,٥
اليمن	-	-	-	-	٠,٢	٠,٣	١	١,٢
فلسطين	-	-	-	-	١٣,٧	٢٥,٨	١٦	٢٠,٢
إجمالي المنطقة العربية	١٥,٩	١٠٠	٢٣,٩	١٠٠	٥٢,٩	١٠٠	٧٧,٢	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٧٣٥٢,٥	-	٨٩٦٢,٥	-	٥٤٦٧,٢	-	٤٧٩٤,٢	-
%	%٠,٢	-	%٠,٢	-	%١,٩	-	%١,١	-
دول الآسيان								
فيتنام	٠,٣	٢٠	٠,٦	٤٦,١	٠,٢	٩	٠,٢	٨
اليابان	٠,٢	٢٠	٠,٢٥	١٥,٣	١,٧	٧٧,٢	٢,١	٨٤
سنغافورة	-	-	-	-	٠,١	٤,٥	٠,٢	٨
كوريا	٠,٥	٥٠	٠,٥	٣٨,٤	٠,١	٤,٥	٠,٥	٢
كامبوديا	-	-	-	-	٠,١	٤,٥	٠,٢	٠,٨
إجمالي الآسيان	١	١٠٠	١,٣	١٠٠	٢,٢	١٠٠	٢,٥	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٧٣٥٢,٥	-	٨٩٦٢,٥	-	٥٤٦٧,٢	-	٤٧٩٤,٢	-
%	%٠,٠١	-	%٠,٠١	-	%٠,٠٤	-	%٠,٠٥	-
دول الكتلة الشرقية (الكومنولث)								
رومانيا	١١١,٥	٩٨,٢	١١٠,٧	٩٠,٨	٠,٧	٨٧,٥	٠,٢	٥٠
كازاخستان	٣	٢,٦	١١,٢	٩,١	-	-	-	-
بولندا	-	-	-	-	٠,١	١٢,٥	٠,١	٢٥
روسيا الاتحادية	-	-	-	-	٠,٧	٨,٧	٠,٥	١٢,٥
سلوفاكيا	-	-	-	-	٠,٢	٢,٥	٠,٥	١٢,٥
إجمالي دول الكتلة الشرقية	١١٣,٥	١٠٠	١٢١,٩	١٠٠	٠,٨	١٠٠	٠,٤	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٧٣٥٢,٥	-	٨٩٦٢,٥	-	٥٤٦٧,٢	-	٤٧٩٤,٢	-
%	%١,٥	-	%١,٣	-	%٠,٠٠١	-	%٠,٠٥	-
دول أخرى								
إجمالي الدول الأخرى	٢٦٢	١٠٠	٣٣٧,٤	١٠٠	٢٢٦	١٠٠	١٨٩	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٧٣٥٢,٥	-	٨٩٦٢,٥	-	٥٤٦٧,٢	-	٤٧٩٤,٢	-
%	%٠,٢	-	%٢,٧	-	%٤	-	%٣,٩	-

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات

التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩) .

الصادرات وتدنى كمياتها وكذلك باقى دول العالم خارج التكتلات حيث لم تتعد الأهميه النسبيه فى الأولى عن ٠,٢% وكذلك الثانية وعلى خلاف الصادرات إلى لبنان من الخضر التى سبق تناولها انخفضت الأهمية المطلقة والنسبيه لوارداتها من الفاصوليا حيث لم تتعد ١٦ طن قيمتها ٢٤ ألف جنيه لاتمثل أكثر من ٠,٢% ، ٠,٢% ، من كمية وقيمة متوسط صادرات الفترة على الترتيب . وإذا كان التصنيف السابق قد تناول التكتلات بحسب أهميتها النسبيه لوارداتها من الفاصوليا فإن البحث داخل أسواق دول كل تكتل سوف تحدد أهم الدول إستيعابا للصادرات المصريه وإذا كان الإتحاد الأوروبى يحتل المكانه الإستيرادية الأولى فإن أهم أسواقه تتركز فى هولندا ، وألمانيا ، وبلجيكا تليها فى الأهمية أسواق كل من المملكة المتحدة ، وفرنسا والنمسا بأهمية نسبیه تمثل نحو ٤٥,٨% ، ١٥,٨ ، ١٤,٢% للأولى ، ٨,٣% ، ٧,٦% ، ٠,٦% للثانية على الترتيب من متوسط الصادرات لدول الإتحاد خلال الفترة الأولى وتتراوح الأهمية النسبيه لأسواق دول الإتحاد الباقية بين (٠,١ - ٠,٨%) من حيث الكمية .

ولم يختلف نمط إستيعاب صادرات الفاصوليا داخل مجلس التعاون عن معظم صادرات الخضر حيث تمثل أسواق السعوديه والكويت والإمارات أهم الأسواق إستيعابا للخضر المصريه وينصرف الاختلاف إلى الأهمية المطلقة والنسبيه من ناحيه وتبادل المواقع بين الدول المستورده من الناحيه الأخرى حيث تحتل الإمارات المرتبه الأولى تليها المملكة العربيه السعوديه فى المرتبه الثانية ثم الكويت فى المرتبه الثالثه بأهمية نسبیه تمثل ٥٤,٦% ، ٢٣% ، ١٧,٦% من حيث الكمية و ٥٦,٢% ، ٢٢,٨% ، ١٥,٩% من حيث القيمه على الترتيب من متوسط كمية وقيمة الصادرات إلى مجلس التعاون والتى سجلت ١٢٩٢ طن قيمتها ١٦٦٥ ألف جنيه فى الفترة الأولى . أما باقى التكتلات التى شملتها دراسته فتضم قائمه الدول المستورده المملكة المغربيه ممثله لدول الإتحاد المغاربى ، وأمريكا والمكسيك لدول النفط والسودان ، ونيجيريا لدول الكوميسا ، والأردن ولبنان لمنطقة التجارة العربيه ومن الدول الآسيويه فيتنام ، واليابان ، وكوريا ، ثم رومانيا وكازاخستان من دول أوروبا الشرقيه ، وتتسم الصادرات لهذه الدول بانخفاض أهميتها المطلقة والنسبيه وتدنى كمياتها ولاتخرج عن نطاق الصفقات العارضه . وخلال الفترة الثانية التى إمتدت من (٩٦ - ٩٩) إنخفض متوسط الصادرات إلى نحو ٥٤٦٧ طن قيمتها

٤٧٩٤ ألف جنيه بنسبة تناقص ٢٥,٦% ، ٤٦,٦% من كمية وقيمة متوسط صادرات الفترة الأولى وإنعكس ذلك على الأهمية المطلقة لصادرات كل من دول الإتحاد ودول المجلس حيث إستوعبتا نحو ٣٩٩٠ طن قيمتها ٣٨١٣ ألف جنيه للأولى ، ١٠٤٠ طن قيمتها ٦١٣ ألف جنيه للثانية تمثل نحو ٧٢,٩% ، ٧٩,٥% على الترتيب من متوسط صادرات الفترة وذلك بالنسبة لدول الإتحاد ، ونحو ١٩% ، ١٢,٧% على الترتيب لدول مجلس التعاون ، ولم يختلف نمط الإستيعاب للفاصوليا بالنسبة للتكتلات والدول خارج التكتلات عما كان عليه في الفترة الأولى حيث تراوحت الأهمية النسبية بين (٠,٠٠١ - ٤%) من حيث الكمية ، (٠,٠٥ - ٣,٩) من حيث القيمة وذلك من متوسط صادرات الفترة لتكتلات النفط والإتحاد المغاربي والكوميسا ومنطقة التجاره العربيه ، والآسيان ودول الكومنولث ، وإن كان هناك تغيير يمكن ملاحظته هو في ظهور دول الكومنولث الجديده ممثله في روسيا الإتحاديه ، وسلوفينيا وكذلك دول الآسيان ممثله في سنغافوره ، وكامبوديا ، وكوريا ، وفيتنام ، ومن الدول العربيه ظهرت في قائمة الدول المستورده سوريا ، واليمن ، وفلسطين وإختفت الأردن ولبنان من قائمه وهي من أهم التغيرات التي شهدتها الفترة الثانيه . وبالنسبة لأهم الدول إستيعابا لصادرات الفاصوليا في دول الإتحاد الأوروبي تحتل السوق الهولنديه رأس قائمه الدول المستورده تليها في الأهميه السوق الإيطاليه بينما المرتبه الثالثه والرابعه فقد سجلت بإسم سوق المملكه المتحده والسوق الألمانيه ثم تأتى أسواق فرنسا وبلجيكا والنمسا في المراتب التاليه بأهميه نسبيه ٣١,٢% ، ٢٠,٣% ، ١٤,٨% ، ١١,٣% ، ٩,٦% ، ٨,٥% ، ٣,٢% على الترتيب من متوسط كمية الصادرات للإتحاد الأوروبي في الفترة الثانيه ، أما أهم أسواق دول مجلس التعاون فتمثلها الإمارات في المرتبه الأولى بنسبة ٦٨,٣% ، ٩٤,٩% والمملكه العربيه السعوديه في المرتبه الثانيه بنسبة ٢٠,٢% ، ٢١,١% وتأتى الكويت في المرتبه الثالثه بنسبة ٨,٣% ، ١٠,٦% من كمية وقيمة متوسط الصادرات لدول المجلس خلال الفترة الثانيه .

ويعزى إنخفاض صادرات الفترة الثانيه إلى معظم الدول موضع الدراسه خاصه الإتحاد الأوروبي ومجلس التعاون إلى إنخفاض إجمالي الصادرات بالمقارنه بالفترة الأولى ، إما إرتفاع الأهمية النسبيه لواردات دول الإتحاد من الفاصوليا المصريه فيرجع إلى ملائمة الأصناف التصديرية خاصه برونكو ، وناريتا ، ومونتانا إلى ذوق المستهلك الأوروبي خاصه بالنسبة للوزن وطول القرن ونسبة الألياف وحجم الحبه ، بالإضافة إلى

ملانمة الظروف البيئية من تربه ومناخ ومياه إلى زراعة العروات الثلاث الصيفيه والنيليه والشتويه بالإضافة إلى الزراعة المحمية سواء فى الصوب أو الأنفاق وتوافر العديد من الأصناف الجديده التى أظهرت نتائج جيده فى وفرة الإنتاج وجودته مما أدى لتوفر الإنتاج فى الفترات التى ينخفض فيها الإنتاج الأوروبى خاصة فى الظروف غير المواتيه مما يتيح تغطية الفتره التصديرية المتمتع بالتخفيض وإطالة موسم التصدير خلال الفتره المسموح التصدير خلالها ، إلا أن حساسيه الفاصوليا وإحتمال إصابتها بالعديد من الأمراض الفطريه والحشريه ممثله فى العفن الأبيض ، والعفن الطرى ، وصدأ الفاصوليا ، ومن الفاصوليا ، وذبابه الفاصوليا ، ودودة ورق القطن تعتبر من اهم الأسباب وراء رفض معظم الرسائل المصدرة لدول الإتحاد .

ح - التفضيلات الممنوحة لصادرات الفاصوليا إلى الإتحاد الأوروبى وأثرها

على تطور الصادرات الشهرية

تعكس الصادرات الشهرية أهم أشهر تركز الصادرات وكذلك مدى إستفادة الصادرات من التخفيض الممنوح وهل هناك إستجابة بين الهيكل الإنتاجى وهيكل الصادرات ومامدى إستمرارية الصادرات طوال أشهر السنه .

وتشير الإحصاءات الخاصه بتطور الصادرات الشهرية بالجدول رقم (٢١) إلى أن الصادرات قد سجلت خلال عام ١٩٩٩ نحو ٣٧٩٩ طن بقيمة بلغت ٣٢٣٤ ومتوسط أسعار بلغ ٨٥١ جنيه للطن ، وأن أشهر تركز الصادرات تبدأ من شهر نوفمبر حيث بلغت الأهميه النسبيه نحو ٢٠,٩ % ، ٢٤,٥ % من كمية وقيمة صادرات نفس العام ، ويأتى شهر نوفمبر فى المرتبه الثانيه حيث صدر خلاله نحو ٧٤٦ طن قيمتها ٦١١ ألف جنيه تمثل ١٩,٦ % ، ١٨,٨ % من كمية وقيمة صادرات العام وتستمر الصادرات بعد ذلك فى التذبذب إنخفاضا وإرتفاعا طوال العام بأهميه نسببيه تراوحت بين (٠,٢ - ١٠,٩ %) ، (٠,٢ - ١٣,٩ %) من حيث الكميه والقيمه على الترتيب من صادرات عام ١٩٩٩ .

وحيث أن صادرات الفاصوليا تتمتع بتخفيض قدره ٦٠ % من التعريفه الجمركيه الموحد (التي تبلغ نحو ١٣ %) خلال الفتره من شهر نوفمبر إلى شهر أبريل ، وفتره سماح بدخول صادرات الفاصوليا إلى أسواق دول الإتحاد تمتد من أكتوبر إلى يونيو فسوف

جدول رقم (٢١) الأهمية النسبية لكمية وقيمة وأسعار الصادرات الشهرية
من محصول الفاصوليا الطازجة خلال عام ١٩٩٩م

الشهور	البيان	الكمية	%	القيمة	%	الأسعار
يناير		٣٧٣	٩,٨	٢٨٩	٨,٩	٧٧٥
فبراير		٢٦٧	٧	٢٢٠	٦,٨	٨٢٤
مارس		٢٦٣	٦,٩	٢٢٥	٧	٨٥٥
أبريل		٤١٤	١٠,٩	٤٤٨	١٣,٩	١٠٨٢
مايو		٢٩٢	١٠,٣	٢٦٧	٨,٣	٦٨١
يونيو		١٧٧	٤,٧	٨٣	٢,٦	٤٦٩
يوليو		١٠٠	٢,٦	١٠٤	٣,٢	١٠٤٠
أغسطس		٨	٠,٢	٦	٠,٢	٧٥٠
سبتمبر		١٠٩	٢,٩	٣٦	١,١	٣٣٠
أكتوبر		١٥٨	٤,٢	١٥٢	٤,٧	٦٩٢
نوفمبر		٧٩٢	٢٠,٩	٧٩٣	٢٤,٥	١٠٠١
ديسمبر		٧٤٦	١٩,٦	٦١١	١٨,٨	٨١٩
الإجمالي		٣٧٩٩	١٠٠	٣٢٣٤	١٠٠	٨٥١

المصدر: جمعت وحسبت : من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات
التجارة الخارجية ، بيانات غير منشورة ، القاهرة ، ١٩٩٠م .

يقودنا التحليل إلى الأهمية النسبية لكل فتره ، ويشير واقع البيانات إلى أن تركز الصادرات خلال أشهر التخفيض التي تمتد إلى ستة شهور قد سجلت نحو ٢٨٥٥ طن قيمتها ٢٥٨٥ ألف جنيه تمثل ٧٥,٢% ، ٨٠% من كمية وقيمة صادرات نفس العام ، ومن ثم فقد إستفادت الصادرات من التخفيض الممنوح وإستجاب تطور الصادرات الشهرية إلى فترة التخفيض ويعكس ذلك بطبيعة الحال إستجابة الهيكل الإنتاجي للهيكل التصديري حيث تزرع الفاصوليا فى العروات الثلاث بالإضافة إلى الزراعه المحمية فى الصوب والخنادق مما يتيح الإنتاج الكافى لتلبية الصادرات من العروات الثلاث والزراعه المحمية حيث تبدأ زراعة العروه الصيفيه فى يونيو ويوليو وتستمر الزراعه إلى يناير وفبراير فى العروه الشتويه ومن ثم فهناك فرصه لإستمرار التصدير خلال أشهر السنه وهو ماتوضحه البيانات ، ويرجع تذبذب الصادرات إلى إختلاف الظروف البيئية خاصة مايتعلق منها بدرجة الحراره والرطوبه وخلال الفتره المسموح التصدير خلالها والتي تمتد إلى تسعة أشهر زادت الأهمية المطلقة والنسبيه بحيث سجلت الكميات المصدره نحو ٣٥٨٢ طن قيمتها ٣٠٨٨ ألف جنيه تمثل ٩٤,٢% ، ٩٥,٠% من كمية وقيمة الصادرات فى نفس العام وهو مايشير إلى تركز الصادرات خلال هذه الأشهر الأمر الذى يسمح بتغطية الحصة المطلوبه خاصة فى الفترات التى ينخفض فيها الإنتاج سواء من الدول المستورده أو الدول المنافسه والتسى تمثلها أسبانيا ، والسنغال ، وكينيا ، وإسرائيل ، وقبرص ، وبولندا خاصة وأن الإنتاج المصرى يستمر طوال العام وتتعدد أصنافه الصالحه للتصدير بشرط عدم تعرضها للإصابة بالأمراض ومراعات المعاملات التسويقيه بما لايقود إلى خدش القرون أو تجريحها أو تكسيرها مع وضع المحصول بعد الجمع فى درجة حرارة ٦°م وذلك للتخلص من حراره الحقل الزائده ثم توضع بعد الفرز والتدريج فى العبوات المناسبه لكل سوق وتنقل فى ثلاجات درجة حرارتها من (٦ - ٨°م) ونسبة رطوبه ٩٠ - ٩٥% لحين الشحن وهو مايضمن وصول الصادرات بالمواصفات المرغوبه لمستهلكيها . وكلما إنخفضت تكاليف الزراعه وعمليات مابعد الجمع والنولون كلما زادت قدرتها على المنافسه السعريه خاصة مع تعدد الدول المنافسه .

وتختلف أسعار التصدير خلال أشهر السنه حيث تراوحت بين حد أدنى بلغ ٤٦٩ جنيه للطن وحد أعلى سجل ١٠٨٢ جنيه للطن وذلك فى شهرى يونيو وابريل ولايرتبط إرتفاع أو إنخفاض الأسعار بالكميات المصدره بقدر مايرتبط بالأسعار داخل دول السوق

وأسعار الدول المنافسه والأسعار العالميه إلا أن فترة التخفيض والفترة المسموح التصدير خلالها قد تميزت بارتفاع أسعارها حيث تراوحت بين (٧٧٥ - ١٠٨٢ جنيه للطن) خلال فترة التخفيض وبين (٤٦٩ - ١٠٨٢) جنيه للطن خلال الفترة المسموح التصدير خلالها إلا أن الأسعار فى فترة التخفيض تفوق الأسعار فى باقى أشهر السنه وهو مايشجع على زيادة الصادرات خلال هذه الفترة عن طريق الإهتمام بالزراعه المحميه سواء إنصرف ذلك إلى الصوب أو الخنادق ، وقد شهد شهر أبريل أعلى أسعار للتصدير يليه شهرى يوليو ونوفمبر بنحو ١٠٨٢ ، ١٠٤٠ ، ١٠٠١ جنيه للطن لكل منهم على الترتيب .

أ - الواقع الإنتاجى وعلاقته بالصادرات

لا ينفصل الواقع الإنتاجى عن الواقع التصديرى لمحصول الخرشوف فهو المحدد للإنتاج كما ونوعا وإتجاها أما زيادة أو نقصا . ولا يبتعد الواقع الإنتاجى عن تحديد الأنواع والأصناف وأماكن إنتاجها وصفاتها المميزه التى تحدد إتجاهها للأسواق الداخليه أو الخارجيه ومن ثم كان الإهتمام بالواقع الإنتاجى بداية لنجاح إستراتيجيه متكامله لتنمية صادرات الخضر إجمالا وتفصيلا علجا لعجز الميزان التجارى وتحقيقا لأهداف التصدير حفاظا على الأسواق التقليديه ، ولوجا للجديد من الأسواق بالجوده المطلوبه والسعر المنافس والوقت الملائم إستمرارا دون إنقطاع . وبقدر تدهور قيمة صادرات الخرشوف من الناحيه المطلقه والنسبيه وتراجعها إلى المركز السادس بين صادرات الخضر بما لا يمثل سوى ١,٨% من متوسط إجمالى قيمة صادرات الخضر فى الفتره (٩٠ - ٩٩) ، كان الإهتمام بواقعه الإنتاجى . حيث يصنف الخرشوف ضمن النباتات المعمره التى تكمن قيمته الغذائيه فى نوراتها التى يؤكل تختها اللحمى الذى يحتوى على الكربوهيدرات فى صوره ماده الأنيولين ، لذا فهو غذاء مناسب لمرضى السكر ، كما يحتوى الخرشوف بالإضافة إلى ذلك على ماده السيتارين المدره للصفراء والمفيده فى علاج امراض الكبد ، لذا تستخدم أوراقه لإنتاج أدويه تنشيط الكبد والمراره وخفض الكوليسترول خاصة فى الدول الأوربيه .

ويزرع الخرشوف فى عروتين العروه الشتويه والعروه النيليه حيث تبدأ زراعه الخرشوف فى العروه الأولى فى أكتوبر ونوفمبر ، والثانيه فى يوليو وأغسطس وتحتل العروه النيليه المرتبه الأولى من حيث المساحه والإنتاجيه والإنتاج سواء من الناحيه المطلقه أو النسبيه حيث تمثل كل منهما ٥١,٦% ، ٥٥,٧% على الترتيب من متوسط مساحه الخرشوف التى بلغت ٦,٢ ألف فدان ، وإنتاجه الذى سجل ٤٦,٧ ألف طن فى متوسط الفتره (٩٠ - ١٩٩٩) .

وتأتى العروه الشتويه فى المرتبه التاليه حيث تمثل مساحتها ٤٨,٤% وإنتاجها ٤٤,٣% من كل من مساحه وإنتاج الخرشوف فى متوسط نفس الفتره بينما تراوحت الإنتاجيه للعروتين بين ١٠,٥ طن/فدان للأولى ، ٨,٩ طن/فدان للثانيه ويتركز إنتاج الخرشوف فى محافظة البحيره فى المرتبه الأولى تليها محافظات الجيزه والإسكندريه فى

المراتب التالية بأهميه نسبيه بلغت ٦٨,٧% ، ١٨,٨% ، ١٢,٥% من حيث المساحه ، ٦٨,٩% ، ٢٣,٩% ، ٧,٢% من حيث الإنتاج على الترتيب. ويزرع من أنواع الخرشوف فى مصر النوع البلدى والنوع الفرنساوى حيث تتصف نورات البلدى بأنها صغيره الحجم غير مندمجه وتميل للإستطاله وتأخذ اللون الأخضر ، وتختها غير سميك ، والنورات ذات أشواك إلا انه سريع التلف مما يقلل من مميزاته التسويقيه .

أما الأصناف التصديرية المرغوبه خاصه بالنسبه لمستهلكى غرب أوربا فيمثلها صنف الفرنساوى الذى يمتاز بالنورات الكبيره الحجم المندمجه الأوراق والتي تميل للإستداره ، وتأخذ النورات ذات التخت السميك والأشواك القليله اللون البنفسجى بينما يأخذ النبات اللون الأخضر ، ويحتل هذا الصنف مكانه تصديرية هامه أيضا فى الأسواق العربيه.

ورغم الأهميه المرتبطه بالخرشوف كمحصول غذائى من ناحيه وإرتباطه بصناعة الأدوية من الناحيه الأخرى إلا أن سلوكه التصديرى لم يعكس هذه الأهميه حيث شهد عام ٩٩ إنخفاضا حادا فى صادرات الخرشوف حيث لم تتعد ١,٨ ألف طن بقيمه بلغت ١,٤ مليون جنيه ، وهو مايشير إلى ضرورة البحث عن أسباب تدهور صادرات الخرشوف كميته وقيمه من خلال منظومه التصدير بداية بالإنتاج ونهاية بوصول السلعه للمستهلك النهائى ، وهل تكمن الأسباب فى الإنتاج او المراحل والعمليات التسويقيه أم ان الأسباب تتصل بالأسواق الخارجيه أم أن ذلك يرتبط بالدول المنافسه وهو ماسوف تتوصل إليه الدراسه فى الأجزاء التاليه .

ب - التوزيع الجغرافى لصادرات مصر من الخرشوف :

سوف تعكس دراسه التوزيع الجغرافى أهم الأسواق إستيعابا لصادرات مصر من الخرشوف خلال فترتى الدراسه (٩٢ - ١٩٩٥) ، (٩٦ - ١٩٩٩) كما يتضح من الجداول أرقام (٢٢) ، (٢٣) وذلك فى أسواق التكتلات موضع الدراسه وكذلك الدول خارج التكتلات

جدول رقم (٢٢)
الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من | الخرشوف | إلى الاتحاد الأوروبي خلال الفترتين
(١٩٩٢ - ١٩٩٥) & (١٩٩٦ - ١٩٩٩)

البيان الدول	الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
فرنسا	٦٣٧	٢٨,١	١٣١٣	٤١,٦	٢٧٦,٥	٢٦,٢	٦٨٩,٧	٥٠,٨
إيطاليا	١١١,٧	٤,٩	١٩٨,٢	٦,٢	١٦٥,٧	١٥,٧	١٣٢,٧	٩,٧
ألمانيا	٥٨٣	٢٥,٧	٥٤٤	١٧,٢	٢٥	٢,٣	٤٣,٧	٣,٢
هولندا	١٤,٧	٦,٥	٢١٥,٧	٦,٤	١٠٣,٧	٩,٨	٩٧,٥	٧,١
بلجيكا	٤٣,٢	١,٩	٥٤,٧	١,٧	٥,٧	٠,٥	٤,٥	٠,٣
لوكسمبرج	-	-	-	-	-	-	-	-
المملكة المتحدة	١١٧,٧	٥,٢	١٨٧	٥,٩	٢٥,٥	٢,٤	٤١	٣
أيرلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
الدانمرك	٠,٣٢	٠,٠١	٠,٨	٠,٠٢	-	-	-	-
اليونان	٢٨٣,٢	١٢,٥	٢٥٥	٨,١	٤٤٣,٥	٤٢,١	٣٣٨	٢٤,٩
أسبانيا	٢٥١	١١	٢٠٨	٦,٥	٢,٩	٠,٢	٣,٥	٠,٢
البرتغال	-	-	-	-	-	-	-	-
النمسا	٨٦,٥	٣,٨	١٦٧	٥,٢	٣	٠,٢	٤,٥	٠,٣
السويد	٢,٥	٠,١	٥,١	٠,١	٠,١	٠,٠١	٠,١	٠,٠٠٧
فنلندا	-	-	-	-	-	-	-	-
متوسط الاتحاد	٢٢٦٤,١	١٠٠	٣١٤٨,٩	١٠٠	١٠٥٢,٢	١٠٠	١٣٥٧,١	١٠٠
متوسط صادرات مصر	٤٠٢٤,٥	-	٦٢٨٨,٧	-	٢٧٨٠,٥	-	٢٩٥٨	-
%	%٥٦,٢٥	-	%٥٠	-	%٣٧,٨	-	%٤٥,٨	-

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات
التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩).

جدول رقم (٢٣)

الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من [الخرشوف] إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، والاتحاد المغاربي خلال الفترتين (١٩٩٢ - ١٩٩٥) & (١٩٩٦ - ١٩٩٩) .

كمية / طن قيمة / ألف جنية

الدول	البيان	الفترة الأولى (١٩٩٢ - ١٩٩٥)				الفترة الثانية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)			
		الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
دول مجلس التعاون الخليجي									
* المملكة العربية السعودية		١٧٩,٢	٦٢,٧	٣٣٥,٥	٦٤,٣	٥٢,٢	٥٠,٣	٦٢,٢	٥٢,٥
* الكويت		٥٥	١٩,٢	١١٤,٥	٢١,٩	١٨,٥	١٧,٨	١٧,٥	١٤,٧
* الإمارات		١٩	٦.٦	١٣,٥	٢,٥	٢٩	٢٧,٩	٣٠.٥	٢٥,٧
* قطر		٨,٢	٢,٨	١٩,٥	٣,٧	٠,٥	٠,٥	١	٠,٨
* عمان		٠,٠١	٠,٠٠٥	٠,٠٣	٠,٠٠٥	٠,٠٢	٠,٢	٠,٠٥	٠,٠٤
* البحرين		٢٤	٨,٤	٣٨,٢	٧,٣	٣,٥	٣.٣	٧	٥,٩
متوسط دول مجلس التعاون		٢٨٥,٥	١٠٠	٥٢١,٢	١٠٠	١٠٣,٨	١٠٠	١١٨,٣	١٠٠
متوسط الصادرات المصرية		٤٠٢٤,٥	-	٦٢٨٨,٧	-	٢٧٨٠,٢	-	٢٩٥٨	-
%		%٧	-	%٨,٢	-	%٣,٧	-	%٤	-
دول الاتحاد المغاربي									
“ ليبيا		٢,٣	٦٢,١	١,٧	١٩,٧	-	-	-	-
“ تونس		-	-	-	-	-	-	-	-
“ الجزائر		٠,٢	٥,٤	٠,٧	٨,١	-	-	-	-
“ المغرب		١,٢	٣٢,٤	٦,٢	٧٢	-	-	-	-
“ موريتانيا		-	-	-	-	-	-	-	-
متوسط إجمالي المغرب العربي		٣,٧	١٠٠	٨,٦	١٠٠	-	-	-	-
متوسط الصادرات المصرية		٤٠٢٤,٥	-	٦٢٨٨,٧	-	٢٧٨٠,٢	-	٢٩٥٨	-
%		%٠,٠٩	-	%٠,١	-	-	-	-	-

وتشير إحصاءات الصادرات إلى أن متوسط الصادرات في الفترة الأولى بلغ ٤٠٢٤ طن قيمتها ٦٢٨٩ ألف جنيه وقد اتخذ نمط توزيع الصادرات نفس النمط الشائع في التوزيع الجغرافي لمعظم صادرات الخضر المصريه وإن كان الاختلاف ينحصر في اختلاف الأهمية المطلقة والنسبية من ناحيه وتبادل المواقع من حيث الأهمية من الناحية الأخرى ، ويشير واقع الحال تأسيسا على ماسبق إلى توزيع الصادرات بين الإتحاد الأوروبي ، ومجلس التعاون الخليجي ومنطقة التجاره العربيه بنسبة ٥٦,٢ % ، ٧ % ، ٣٣ % من حيث الكمية ، ٥٠ % ، ٨,٢ % ، ٣٦ % من القيمة وذلك على الترتيب من متوسط صادرات الفترة الأولى . أما الفترة الثانية فقد إقتصرت التوزيع على نفس التكتلات مع إختلاف الأهمية المطلقة والنسبية حيث إنخفضت الصادرات عما كانت عليه في الفترة الأولى وذلك لإخفاض متوسط صادرات الفترة الثانية إلى ٢٧٨٠ طن قيمتها ٢٩٥٨ ألف جنيه بنسبة إنخفاض ٣٠,٩ % من حيث الكمية ، ٥٢,٩ % من حيث القيمة عما كانت عليه صادرات الفترة الأولى ، وقد انعكس ذلك على نصيب التكتلات السابقة حيث سجلت ٣٧,٨ % ، ٣,٧ % ، ٤٨,٥ % من حيث الكمية ، ٤٥,٨ % ، ٤ % ، ٤٢,٥ % من القيمة على الترتيب وذلك من متوسط صادرات الفترة الثانية وكانت أهم الأسواق التي أستوعبت الصادرات من دول الإتحاد من حيث الأهمية المطلقة والنسبية أسواق فرنسا في المرتبة الأولى تليها أسواق ألمانيا واليونان وأسبانيا وهولندا بنسبة ٢٨,١ % ، ٢٥,٨ % ، ١٢,٥ % ، ١١ % ، ٦,٥ % على الترتيب وذلك من متوسط الصادرات لدول الإتحاد التي سجلت ٢٢٦٤ ألف طن قيمتها ٣١٤٩ ألف جنيه من متوسط صادرات الفترة الأولى . أما خلال الفترة الثانية فقد إحتلت اليونان المرتبة الأولى بنسبة ٤٢,١ % تليها في المرتبة الثانية فرنسا بنسبة ٢٦,٢ % ، وفي المراتب التالية تأتي إيطاليا بنسبة ١٥,٧ % ، وهولندا بنسبة ٩,٨ % ، وتتراوح النسبة بين أسواق الإتحاد الباقية بين (٠,١ - ٢,١ %) وذلك من متوسط صادرات الفترة الثانية.

وبالنسبة لدول مجلس التعاون الخليجي فقد تركزت الصادرات في أسواق المملكه العربيه السعوديه والكويت والإمارات بنسبة ٦٢,٥ % ، ١٩,٢ % ، ٦,٦ % على الترتيب من حيث الكمية ، ٦٤,٣ % ، ٢١,٩ % ، ٢,٥ % على الترتيب من حيث القيمة وذلك من متوسط صادرات الفترة الأولى لدول المجلس والتي سجلت ٢٨٦ طن قيمتها ٥٢١ ألف جنيه .

ولم يختلف النمط في الفتره الثانيه سوى في تبادل المواقع وإختلاف الأهميه المطلقة والنسبيه حيث إحتلت المملكه العربيه السعوديه المرتبه الأولى تليها الإمارات فى المرتبه الثانيه والكويت فى المرتبه الثالثه بنسبه ٥٠,٣% ، ٢٧,٩% ، ١٧,٨% لكل منهما على الترتيب وذلك من حيث الكميه ، ٥٢,٥% ، ٢٥,٧% ، ١٤,٧% من حيث القيمه ، وذلك من متوسط الصادرات لدول المجلس فى الفتره الثانيه والتي سجلت ١٠٤ طن قيمتها ١١٨ ألف جنيه .

وبالنسبه لمنطقه التجاره العربيه فقد ضمت أسواق كل من سوريا والأردن ولبنان وتحتل لبنان المرتبه الأولى سواء فى الفتره الأولى أو الثانيه حيث إستوعبت معظم الصادرات بنسبه ٣٣% فى الفتره الأولى ، ٤٨,٥% فى الفتره الثانيه وذلك من متوسط صادرات منطقه التجاره الحره التى بلغت ١٣٢٩ طن فى الفتره الأولى ، ١٣٥٠ طن فى الفتره الثانيه ولم تتعد الصادرات للأردن ٠,١% وكذلك الصادرات لسوريا لم تتعد نفس النسبه . أما باقى التكتلات فقد إتسمت وارداتها من صادرات الخرشوف المصرى بالتذبذب وتدنى الكميات ولم تخرج عن نطاق الصفقات العارضه كما يتضح من الجدول رقم (٢٤) وظهرت فى قائمة الصادرات الولايات المتحده ممثله لتكتل النافتا ، وفيتنام وتايلاند وكوريا واليابان ممثلين عن الدول الآسيويه ، أما تكتل الكوميسا فقد ظهرت كل من السودان ونيجيريا وتشاد ممثلين لأسواقه التى أستوعبت صادرات الثوم المصرى بأهميه نسبیه لم تزد عن ٠,١% فى الفترتين الأولى والثانيه . ولم تظهر من دول الكتله الشرقيه سوى بولندا ورومانيا وأذربيجان بأهميه نسبیه منخفضه لم تتعد ٠,٠٠٥% .

ومن ثم لم يختلف نمط الأسواق المستوعبه لصادرات الثوم المصرى عنه فى باقى صادرات الخضر المصريه وهى الأسواق التقليديه أما التغيير الذى حدث فهو فى ظهور بعض دول الكومنولث ودول أوروبا الشرقيه وهو مايشير إلى إمكانية التوسع فى الصادرات إليها مستقبلا .

جدول رقم (٢٤)

الأهمية النسبية لكمية وقيمة صادرات مصر من [الخرشوف] ، إلى دول النافتا ، ودول الكوميسا ، ودول الآسيان ومنطقة التجارة العربية ، ودول الكتلة الشرقية (الكومنولث) خلال الفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩)
الكمية / طن القيمة / ألف جنيه

البيان	متوسط الفترة الأولى (١٩٩٥ - ١٩٩٢)				متوسط الفترة الثانية (١٩٩٩ - ١٩٩٦)			
	الكمية	%	القيمة	%	الكمية	%	القيمة	%
دول النافتا								
أمريكا	٣	١٠٠	٧,٥	١٠٠	٨,٢	١٠٠	٨	١٠٠
إجمالي النافتا	٣	١٠٠	٧,٥	١٠٠	٨,٢	١٠٠	٨	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٤٠٢٤,٥	-	٦٢٨٨,٧	-	٢٧٨٠,٥	-	٢٩٥٨	-
%	%٠,٠٧	-	%٠,١	-	%٠,٢	-	%٠,٢	-
دول الكوميسا								
السودان	٢	١٠٠	١	١٠٠	-	-	-	-
نيجيريا	-	-	-	-	٠,٤	١٢,٥	٠,٢	٥,١
تشاد	-	-	-	-	٢,٧	٨٤,٣	٣,٧	٩٤,٨
إجمالي الكوميسا	٢	١٠٠	١	١٠٠	٣,٢	١٠٠	٣,٩	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٤٠٢٤,٥	-	٦٢٨٨,٧	-	٢٧٨٠,٥	-	٢٩٥٨	-
%	%٠,٠٤	-	%٠,٠١	-	%٠,١	-	%٠,١	-
منطقة التجارة العربية								
سوريا	١,٥	٠,١	٤	٠,١	-	-	-	-
الأردن	-	-	-	-	٢,٢	٠,١	١٠	٠,٧
لبنان	١٣٢٧	٩٩,٨	٢٢٧١	٩٩,٨	١٣٤٧,٥	٩٩,٨	١٢٥٧,٥	٩٩,٩
إجمالي المنطقة العربية	١٣٢٨,٥	١٠٠	٢٢٧٥	١٠٠	١٣٤٩,٧	١٠٠	١٢٥٨,٥	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٤٠٢٤,٥	-	٦٢٨٨,٧	-	٢٧٨٠,٥	-	٢٩٥٨	-
%	%٠,٣٣	-	%٠,٣٦	-	%٠,٤٨,٥	-	%٠,٤٢,٥	-
دول الآسيان								
فيتنام	٠,٠٢	٨,٦	٠,٠٥	٣٥,٧	-	-	-	-
تايلاند	٠,٠١	٤,٣	٠,٠٢	١٤,٢	-	-	-	-
كوريا	٠,٢	٨٦,٦	٠,٠٧	٥٠	-	-	-	-
اليابان	-	-	-	-	٠,٦	١٠٠	٠,٣	١٠٠
إجمالي الآسيان	٠,٢٣	١٠٠	٠,١٤	١٠٠	٠,٦	١٠٠	٠,٣	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٤٠٢٤,٥	-	٦٢٨٨,٧	-	٢٧٨٠,٥	-	٢٩٥٨	-
%	%٠,٠٠٥	-	%٠,٠٠٢	-	%٠,٠٢	-	%٠,٠١	-
دول الكتلة الشرقية (الكومنولث)								
بولندا	٠,٠٧	٨,٧	٠,٢	٢٢,٢	-	-	-	-
رومانيا	٠,٠٢	٢,٥	٠,٠٧	٧,٧	٢٠٠	٩٩,٢	١٢٩,٢	٩٩,٣
تركيا	٠,٢	٢٥	٠,١٥	١٦,٦	١,٥	٠,٧	٠,٧	٠,٥
جمهورية أذربيجان	٠,٢	٢٥	٠,٥	٥٥,٥	٠,٥	٠,٢	٠,١	٠,٠٧
إجمالي دول الكتلة الشرقية	٠,٨	١٠٠	٠,٩	١٠٠	٢٠١,٥	١٠٠	١٣٠	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٤٠٢٤,٥	-	٦٢٨٨,٧	-	٢٧٨٠,٥	-	٢٩٥٨	-
%	%٠,٠١	-	%٠,٠١	-	%٧,٢	-	%٤,٣	-
دول أخرى								
إجمالي الدول الأخرى	١٤٢,٣	١٠٠	٢٧٧,٥	١٠٠	٥٥	١٠٠	٦٨	١٠٠
إجمالي الجمهورية	٤٠٢٤,٥	-	٦٢٨٨,٧	-	٢٧٨٠,٥	-	٢٩٥٨	-
%	%٣,٥	-	%٤,٤	-	%١,٩	-	%٢,٢	-

المصدر : جمعت وحسبت من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات
التجارة الخارجية للفترة من (١٩٩٢ - ١٩٩٩) .

ج- التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من الخرشوف لدول الاتحاد وأثرها على تطور الصادرات الشهرية

فى إطار التفضيلات الممنوحة لصادرات مصر من الخضر إلى دول الاتحاد تتمتع صادرات الخرشوف من خلال إتفاق التعاون الشامل وبصوره ممتدة إلى إتفاق المشاركة الأوروبية بتخفيض جمركى قدره ٣٠% من التعريفه الجمركيه الموحده التى تبلغ ١٣% ومن ثم تدخل صادرات الخرشوف محمله بتعريفه جمركيه قدرها ٩,١% وذلك خلال الفتره من ١٠/١ إلى ١/٣١ وفتره سماح أخرى تمتد من ٣/١ إلى ٥/٣١ فى حدود التعريفه الجمركيه الموحده^(١). ومن خلال إحصاءات تطور الصادرات الشهرية لعام ١٩٩٩ الموضحة بالجدول رقم (٢٥) نجد أن الفتره الممنوحة للصادرات والتى تمتد من أول أكتوبر إلى نهاية يناير تكاد تقتصر على شهرى ديسمبر ويناير حيث صدر خلالهما نحو ٢٢٢ طن بقيمه بلغت نحو ٢١٥ ألف جنيه تمثل نحو ١٢,٢% ، ١٥% من كمية وقيمة صادرات عام ١٩٩٩م والتى سجلت نحو ١,٨ ألف طن بقيمة ١,٤ مليون جنيه تشير بذلك إلى أدنى إنخفاض لصادرات مصر من الخرشوف خلال العشر سنوات الأخيره وإذا أضفنا الصادرات خلال الفتره المسموح التصدير خلالها إلى فترة التخفيض تصل الكميات المصدره إلى نحو ٩٧٠ طن والقيمه إلى نحو ٨٥٠ ألف جنيه تمثل نحو ٥٣,٤% ، ٥٩,٢% من كمية وقيمة إجمالى الصادرات فى نفس العام . ومن ثم يمكن القول أن الهيكل الإنتاجى لم يستجب للصادرات خلال فترة التخفيض وإن كان ذلك قد تحسن بصوره تدريجيته خلال الفتره المسموح التصدير خلالها حيث بلغت الأهميه النسبيه ٤١,٢% ، ٤٤,٢% من كمية وقيمة صادرات نفس العام خلال الفتره المسموح التصدير خلالها وهو مايعكس إستجابة الهيكل التصديرى للأشهر المسموح التصدير خلالها وكذلك إستجابة الهيكل الإنتاجى حيث شهدت هذه الفتره أعلى الشهور تصديرا حيث إحتل شهر أبريل المرتبه الثانيه يليه فى الأهميه شهر مارس ويأتى شهر مايو فى المرتبه الخامسه بنسبة ٢١,٨% ، ١٠,٩% ، ٨,٤% من حيث الكمية ، ٢٢,٦% ، ١٣,٨% ، ٧,٢% من حيث القيمة بالنسبه لإجمالى صادرات نفس العام .

^(١) المصدر: وزارة الإقتصاد والتجاره الخارجيه ، قطاع التمثيل التجارى ، تقرير عن علاقـة مصر بالإتحاد الأوروبي ، القاـره

جدول رقم (٢٥) الأهمية النسبية لكمية وقيمة وأسعار الصادرات الشهرية
من محصول الخرشوف خلال عام ١٩٩٩م

الكمية/طن القيمة/ألف جنيه الأسعار/جنيه/طن

الشهور	البيان	الكمية	%	القيمة	%	الأسعار
يناير		١٦٢	٨,٩	١٥٦	١٠,٩	٩٦٥
فبراير		٨٤٧	٤٦,٦	٥٨٢	٤٠,٦	٦٨٧
مارس		١٩٨	١٠,٩	١٩٨	١٣,٨	٩٩٩,٥
أبريل		٢٩٦	٢١,٨	٣٢٤	٢٢,٦	٨١٧,٧
مايو		١٥٢	٨,٤	١٠٢,٦	٧,٢	٦٧٥
يونيو		,٢٥٠	—	,٥٤٤	٠,١	٢١٧٦
يوليو		—	—	—	—	—
أغسطس		—	—	—	—	—
سبتمبر		—	—	—	—	—
أكتوبر		,٩٠٠	—	٢,٣	٠,٢	٢٥٥٠
نوفمبر		١,٥	—	٧,٨	٠,٥	٥٠٦١
ديسمبر		٥٩,٧	٣,٣	٥٨,٨	٤,١	٩٨٥
إجمالي الصادرات		١٨١٨	١٠٠	١٤٣٣	١٠٠	٧٨٨

المصدر: جمعت وحسبت من البيانات المجمعة من :

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات تجارته الخارجية (بيانات غير منشورة) ، خلال عام ١٩٩٩م .

ويمثل شهر فبراير رأس القائمة كأهم أشهر تصدير الخرشوف بنحو ٤٦,٦% من حيث الكمية ، ٤٠,٦% من حيث القيمة : إلا أنه لا يدخل ضمن أشهر التخفيض أو الأشهر المسموح التصدير خلالها .

وتخلو قائمة الصادرات خلال شهور يوليو ، وأغسطس ، وسبتمبر من أى كميات مصدره من الخرشوف ، كما تتدنى صادرات شهور يونيو وأكتوبر ونوفمبر إلى أقل حد لها حيث لم تتعد ٢,٦ طن ولم تزد قيمتها عن ٧,٦ ألف جنيه ، أما من ناحية الأسعار فقد بلغ متوسط الأسعار خلال عام ٩٩ نحو ٧٨٨ جنيه/طن إلا أن فترة التخفيض قد شهدت أعلى مستوى لأسعار الصادرات حيث تراوحت بين (٩٦٥ - ٥٠٦١) جنيه/طن ، وتتفق هذه الأسعار مع المنطق الإقتصادي حيث إرتفعت الأسعار مع إنخفاض الكميات المصدره حيث بلغ أقصى إرتفاع للأسعار فى شهر نوفمبر بينما لم تتعد الكمية ١,٥ طن . بينما تراوحت الأسعار خلال الفترة المسموح خلالها بين (٦٧٥ - ٩٩٩ جنيه/الطن) وهى تقل عن أسعار فترة التخفيض بنحو ٣٠% عن حدها الأدنى ، ٨٠% عن حدها الأعلى .

ومن ثم فإن زيادة الصادرات من الخرشوف يتطلب زيادة الفترة المسموح التصدير خلالها بحيث تتضمن أشهر تركز الصادرات خاصة شهر فبراير وهو مايتفق مع ظروف الإنتاج المصرى حيث تتركز الصادرات فى الفترة من ديسمبر إلى مايو وهو مايجب التركيز عليه فى مفاوضات المشاركة أثناء تقييم الواقع الفعلى للصادرات كل ثلاث سنوات للوقوف على أهم العقبات أو المشكلات التى تعترض تنمية الصادرات . على أن يرتبط ذلك بزراعة الأصناف المرغوبه فى الأسواق الأوروبية بالمواصفات المطلوبه وبالسعر المنافس فى الأوقات الملائمه بحيث لا تتعارض مع مواعيد الإنتاج داخل دول السوق أو تتعارض مع إنتاج الدول المنافسه خاصة دول جنوب المتوسط ذات الظروف الجويه المشابهه للظروف المصريه .

٧٠٣٠٢٠٢ صادرات البطيخ

لم يختلف مسلك صادرات البطيخ عن صادرات معظم الخضار المصريه ، إلا أنه يختلف عنها فى إنخفاض أهمية صادراته سواء من الناحية المطلقة أو النسبيه ، حيث يحتل المرتبه السابعه بين صادرات الخضار ، بالإضافة إلى التذبذب الحاد فى صادراته خاصه فى الفتره الثانيه من (٩٦ - ٩٩) ، حيث إنخفضت كمية الصادرات من ٤,٢ إلى ١,٨ ألف طن ، والقيمه من ٥,٦ إلى ١,٣ مليون جنيه بنسبة إنخفاض بلغت نحو ٥٧,١% من حيث الكميه ، ٧٦,٨% من حيث القيمه وذلك بالمقارنه بالفتره الأولى . ويرجع هذا الإنخفاض إلى إرتباط صادرات البطيخ بأسواق مجلس التعاون الخليجى التى بدأ إنتاجها فى التزايد من ناحيه ، كما تزايد إنتاج الدول المجاوره لها والمنافسه للصادرات المصريه ولم تمثل الصادرات سوى ٠,٥% ، ٠,١٢% من متوسط الإنتاج فى الفترتين ، كما أن التخفيض الذى تتمتع به صادرات البطيخ يمتد من أبريل إلى ١٥ يونيو ، أى أن فترة التصدير لاتستمر سوى ٧٥ يوميا ، وهى فتره لاتتوافق مع الواقع الإنتاجى لمحصول البطيخ ، رغم أن التخفيض يصل إلى نحو ٥٠% من التعريفه الموحدة التى تصل إلى ١١% . ومن ثم فلم تسجل الدراسة صادرات محصول البطيخ للأسباب السابقه الذكر .

الفصل الثالث

إنتاج وتسويق حاصلات الخضر المصرية

تمهيد :

احتل موضوع تدعيم القدرة التنافسية في أسواق التصدير اهتمام الكثير من الباحثين في دراساتهم خلال السنوات القليلة الماضية ، والمتتبع لنتائج تلك الدراسات يستطيع أن يلمس أن إحراز موقف تنافسي متميز في هذه الأسواق هو محصلة لمجموعة من العوامل التي يرتبط بعضها ببعض العوامل الإنتاجية والتسويقية ويرتبط البعض الآخر بدور السياسات الحكومية في هذا المجال . فالإنتاج يعتبر هو الأصل والركيزة الأساسية للقيام بعملية التصدير ولابد من توافر القاعدة الإنتاجية السليمة التي يمكن أن توفر منتج على درجة عالية من الجودة بالموصفات المطلوبة في الأسواق العالمية وبالسعر المناسب الذي يتيح له المنافسة في تلك الأسواق . كذلك فإن العملية التسويقية تلعب دوراً هاماً وفعالاً في تدعيم القدرة التنافسية للصادرات حيث أشارت كثير من الأبحاث والدراسات التي تعرضت لعلاقة التسويق بدرجة النجاح في التصدير إلى أن الشركات المصدرة التي تمتلك أنظمة تسويق فعالة تمكنها من رفع كفاءة أداء مختلف الخدمات التسويقية وخفض تكلفتها تستطيع أن تنافس بكفاءة وفعالية في الأسواق الأجنبية.

وطبيعي أن تعتمد العملية التصديرية في مراحل تخطيطها وتنفيذها على أسس ودراسات تسويقية يكون هدفها دراسة الاسواق الخارجية من جميع الاتجاهات ومحاولة الوفاء باحتياجات المستهلك في تلك الاسواق بحيث يتم إتباع أساليب تسويقية فعالة تتفق مع سمات الأسواق الخارجية الثقافية والتكنولوجية والتنافسية بشكل مستمر مما يوجب على المنشأة المصدرة المواجهة المستمرة والتحديث الدائب والتطوير الجذري لأساليبها وإجراءاتها في التعامل مع أسواق التصدير .

كما أن تدعيم القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة إلى الأسواق الخارجية لا يعتمد فقط على التفوق الملموس في الاستراتيجية الإنتاجية والتسويقية فهناك عوامل عديدة

أخرى تلعب دوراً هاماً في هذا المجال والكثير من هذه العوامل يرجع إلى دور الحكومة وما تقدمه من سياسات ودعم وتشجيع مستمر للمنشآت القائمة على عملية التصدير وتذليل الصعوبات والعراقيل التي تواجه عملية التصدير في جميع مراحلها^١.

ويتناول هذا الفصل بعض العوامل الإنتاجية والتسويقية المرتبطة بالقدرة التنافسية للصادرات المصرية من حاصلات الخضر من خلال التعرف على تطور الإنتاج المصري من حاصلات الخضر والمساحة المنزرعة منها والتطور الحادث في متوسط إنتاجيتها خلال فترة الدراسة ومقارنتها بالوضع العالمي خلال نفس الفترة ، كذلك يتم التعرف على المزايا النسبية لمصر في إنتاج وتصدير حاصلات الخضر ومالها من أثر في تدعيم القدرة التنافسية لتلك الصادرات في الأسواق الخارجية . وأخيراً يتناول الفصل الجدارة أو الكفاءة التسويقية لحاصلات الخضر المصرية والمسارات والهوامش التسويقية لبعض تلك الحاصلات .

٣-١ الإنتاج المصري من حاصلات الخضر ومزاياه النسبية

٣-١-١ تطور الإنتاج والمساحة والإنتاجية من حاصلات الخضر :

سجل الإنتاج المصري من حاصلات الخضر اتجاهاً عاماً متزايداً خلال فترة الدراسة وبصفة خاصة خلال الفترة من ٩٥ - ١٩٩٩ وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى الزيادة الكبيرة في المساحة المنزرعة من تلك الحاصلات خلال هذه الفترة مع الارتفاع المستمر في مستوى إنتاجيتها وذلك نتيجة إدخال الأصناف المحسنة والتطوير المستمر في أساليب ووسائل الإنتاج المستخدمة في مختلف العمليات الزراعية .

وقد بلغ مقدار الزيادة السنوية في الإنتاج المصري من حاصلات الخضر نحو ٥٢١ ألف طن في المتوسط خلال فترة التسعينات في حين بلغ معدل النمو السنوي نحو ٤,٢% . ومن الملاحظ أن إنتاج حاصلات الخضر خلال تلك الفترة قد مر بفترتين رئيسيتين الأولى

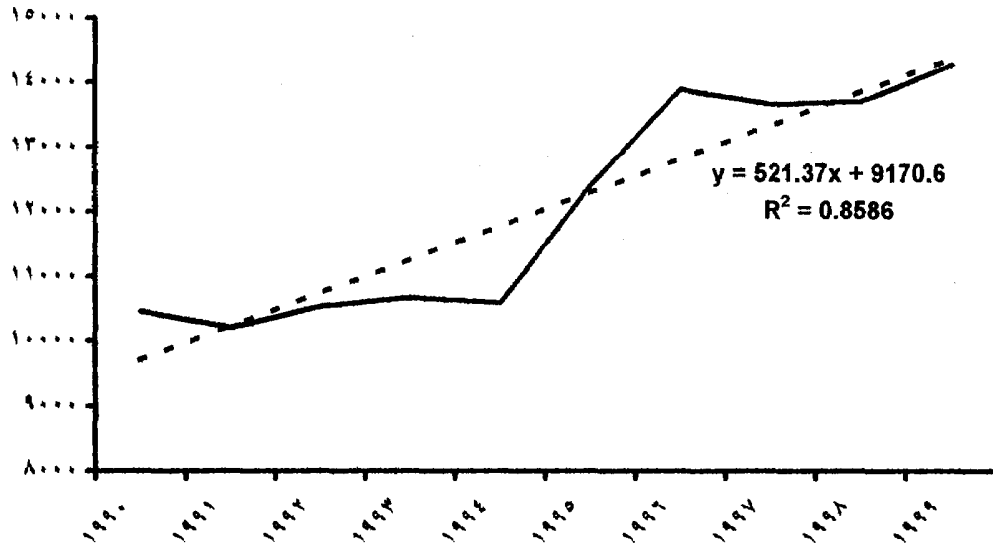
^١ 'توفيق محمد عبد المحسن " التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير " دار النهضة العربية - ١٩٩٧

من (٩٠ - ١٩٩٤) ولم تتجاوز كمية الإنتاج السنوي خلال تلك الفترة ١٠,٧ مليون طن .
في حين تميزت الفترة التالية (٩٥ - ١٩٩٩) بالارتفاع المستمر في كمية الإنتاج المصري
من الخضر ووصلت إلى أعلى معدل لها عام ١٩٩٩ حيث بلغت نحو ١٤,٣ مليون طن،
وقد بلغ المتوسط السنوي للإنتاج خلال تلك الفترة (٩٥ - ١٩٩٩) نحو ١٣,٦ مليون طن
في حين بلغ المتوسط العام خلال فترة الدراسة (٩٠ - ١٩٩٩) نحو ١٢ مليون طن
(شكل رقم ٤٣) .

أما عن أهم حاصلات الخضر المصرية والتي لها أهمية نسبية وفقاً للكميات
المنتجة منها فقد ساهم محصول الطماطم بنحو ٤٢,٢% من إجمالي إنتاج الخضر في مصر
خلال فترة الدراسة . وقد سجل إنتاج الطماطم نمواً مطرداً خلال تلك الفترة حيث بلغ
متوسط إنتاجه السنوي نحو ٥ مليون طن ، في حين أتى محصول البطاطس في المرتبة
الثانية حيث ساهم بنحو ١٥,٦% من إجمالي الكميات المنتجة من الخضر في مصر خلال
فترة الدراسة إلا أنه يلاحظ أن هناك تذبذباً كبيراً في الكميات المنتجة من البطاطس خلال
تلك الفترة ، والذي يرجع بصفة أساسية إلى تذبذب مساحتها نتيجة للتذبذب في أسعار
البطاطس في السوق المحلي وتأثرها بظروف السوق العالمي وتراجع كميات البطاطس
المصدرة وخاصة إلى دول الاتحاد الأوروبي وظروف الإصابة بمرض العفن البني . وقد بلغ
متوسط الإنتاج السنوي من محصول البطاطس خلال فترة الدراسة نحو ١,٩ مليون طن
(جدول رقم ٣٠ بالملحق) .

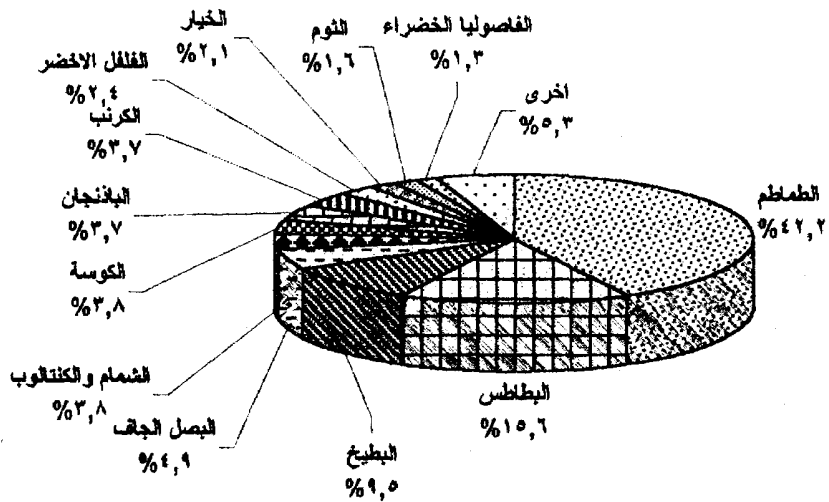
ويحتل محصول البطيخ المرتبة الثالثة بين حاصلات الخضر المصرية حيث يساهم
بنحو ٩,٥% من إجمالي إنتاج الخضر في مصر خلال فترة الدراسة وبلغ متوسط إنتاجه
السنوي ١,١٣٩ مليون طن، بينما احتل محصول البصل الجاف المرتبة الرابعة بنسبة
٤,٩% من إجمالي إنتاج الخضر وبمتوسط سنوي بلغ ٥٨٦ ألف طن . وقد تلى تلك
المحاصيل الأربعة في الترتيب (والتي يزيد متوسط إنتاجها السنوي عن نصف مليون طن)
كل من الشمام والكوسة والباذنجان والكرنب والفلفل الأخضر بنسبة تقدر بنحو ٣,٨%،
٣,٨% ، ٣,٧% ، ٣,٧% ، ٢,٤% من جملة الإنتاج المصري من الخضر لكل منها على
الترتيب خلال فترة الدراسة (شكل رقم ٤٤) .

شكل رقم (٤٣)
تطور كمية الانتاج المصري من حاصلات الخضار
خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٩)



المصدر: بيانات الجدول رقم ٢٦ بالملحق

شكل رقم (٤٤)
الاهمية النسبية لمحاصيل الخضار المنتجة في مصر
وفقاً للكمية المنتجة منها خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠



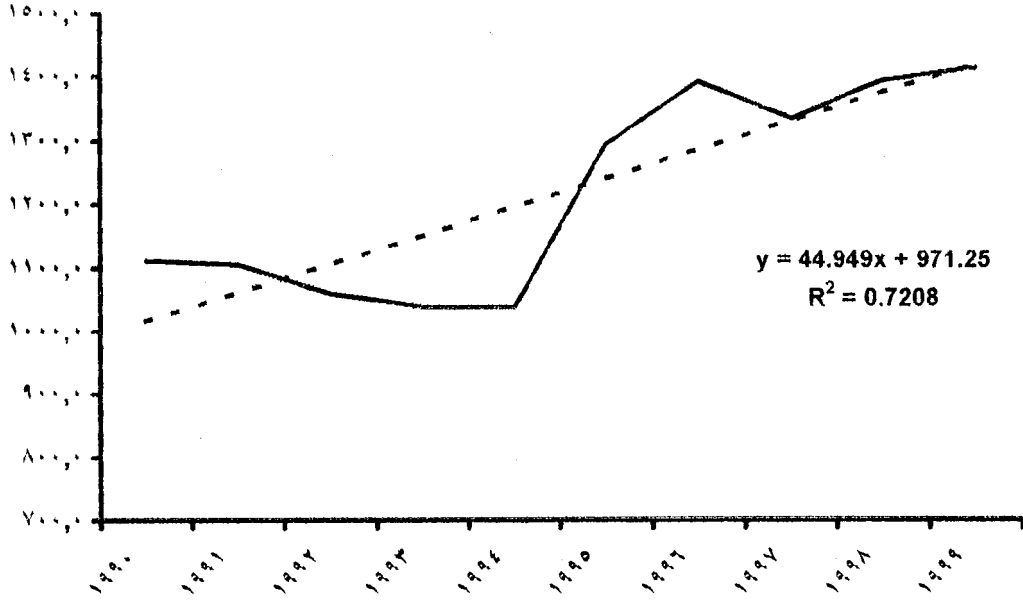
المصدر: بيانات الجدول رقم ٢٦ بالملحق

أما عن المساحة المنزرعة من حاصلات الخضر في مصر خلال فترة الدراسة فقد شهدت تلك الفترة التوسع في زراعة حاصلات الخضر وبصفة خاصة خلال النصف الثاني من التسعينات (٩٥ - ١٩٩٩) . حيث شهد النصف الاول من التسعينات انخفاض المساحة المنزرعة بالخضر من ١,١١٢ مليون فدان عام ١٩٩٠ إلى نحو ١,٠٣٩ مليون فدان عام ١٩٩٤ ، وقد يرجع ذلك إلى ما شهدته تلك الفترة من بدء تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي وتحرير أسعار السلع الزراعية واتجاه المنتجين إلى زراعة الحاصلات التقليدية عقب تحرير أسعارها ، إلا أنه مع بداية عام ١٩٩٥ أخذت المساحة المنزرعة من الخضر في التزايد بصورة ملحوظة من ١,٢٩٤ مليون فدان عام ١٩٩٥ إلى نحو ١,٤١٤ مليون فدان عام ١٩٩٩ . وهو ما يشير إلى أن الزيادة التي تحققت في كمية الإنتاج المصري من حاصلات الخضر خلال تلك الفترة يرجع بصفة أساسية لزيادة المساحة المنزرعة من تلك الحاصلات . وقد بلغ متوسط المساحة من حاصلات الخضر خلال فترة الدراسة ١,٢ مليون فدان في حين بلغ متوسط الزيادة السنوية في المساحة المنزرعة ٤٤ ألف فدان اما معدل النمو السنوي في مساحة حاصلات الخضر فقد بلغ نحو ٣,٤% (شكل رقم ٤٥) .

وقد شغل محصول الطماطم ما يقرب من ٣٢% من إجمالي المساحة المنزرعة بالخضر خلال فترة التسعينات وسجلت مساحة الطماطم اتجاهاً عاماً متزايداً خاصة خلال النصف الثاني من التسعينات وبلغ متوسط المساحة المنزرعة منها نحو ٣٩٠ ألف فدان سنوياً خلال تلك الفترة . أما محصول البطاطس فقد شغل مساحة تقدر بنحو ٢٢١ ألف فدان في المتوسط تمثل ١٨% من إجمالي مساحة الخضر ، حيث شهدت مساحة البطاطس تذبذباً كبيراً خلال فترة التسعينات وهو ما انعكس على الكميات المنتجة من ذلك المحصول حيث بلغت أعلى معدل لها عام ١٩٩٦ . بمساحة ٣٢١ ألف فدان في حين شهد عام ١٩٩٤ انخفاض المساحة المنزرعة من البطاطس إلى نحو ١٦٠ ألف فدان (جدول رقم ٣١ بالملحق) .

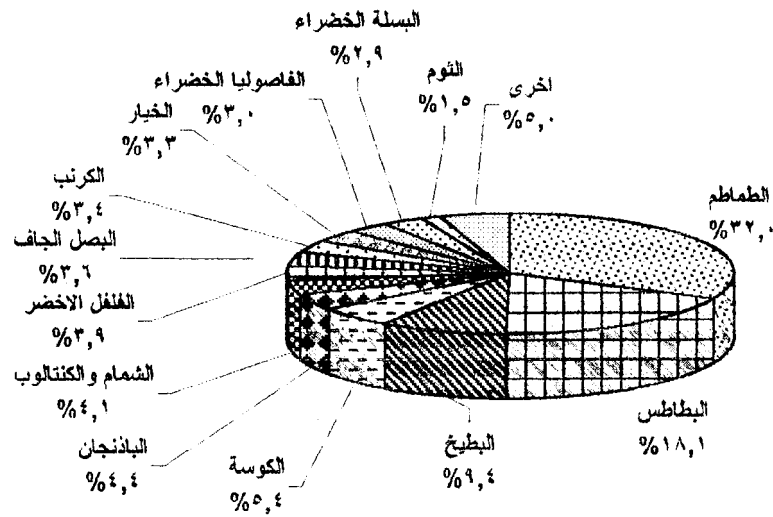
وقد احتل محصول البطيخ المرتبة الثالثة بين حاصلات الخضر المصرية من حيث المساحة المنزرعة منه والتي بلغت ١١٤ ألف فدان في المتوسط تمثل ٩,٤% من إجمالي المساحة المنزرعة من حاصلات الخضر ، في حين انت محاصيل الكوسة والباذنجان والشمام والفلفل الأخضر في المراتب التالية وبنسبة ٥,٤% ، ٤,٤% ، ٤,١% ، ٣,٩%

شكل رقم (٤٥)
تطور مساحة حاصلات الخضر في مصر
خلال فترة الدراسة (١٩٩٩-١٩٩٠)



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٧ بالملحق

شكل رقم (٤٦)
الاهمية النسبية لمحاصيل الخضر المنتجة في مصر
وفقا للمساحة المنزعة منها خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٧ بالملحق

من إجمالي المساحة المنزرعة بالخضر لكل منها على الترتيب خلال فترة الدراسة (شكل رقم ٤٦) .

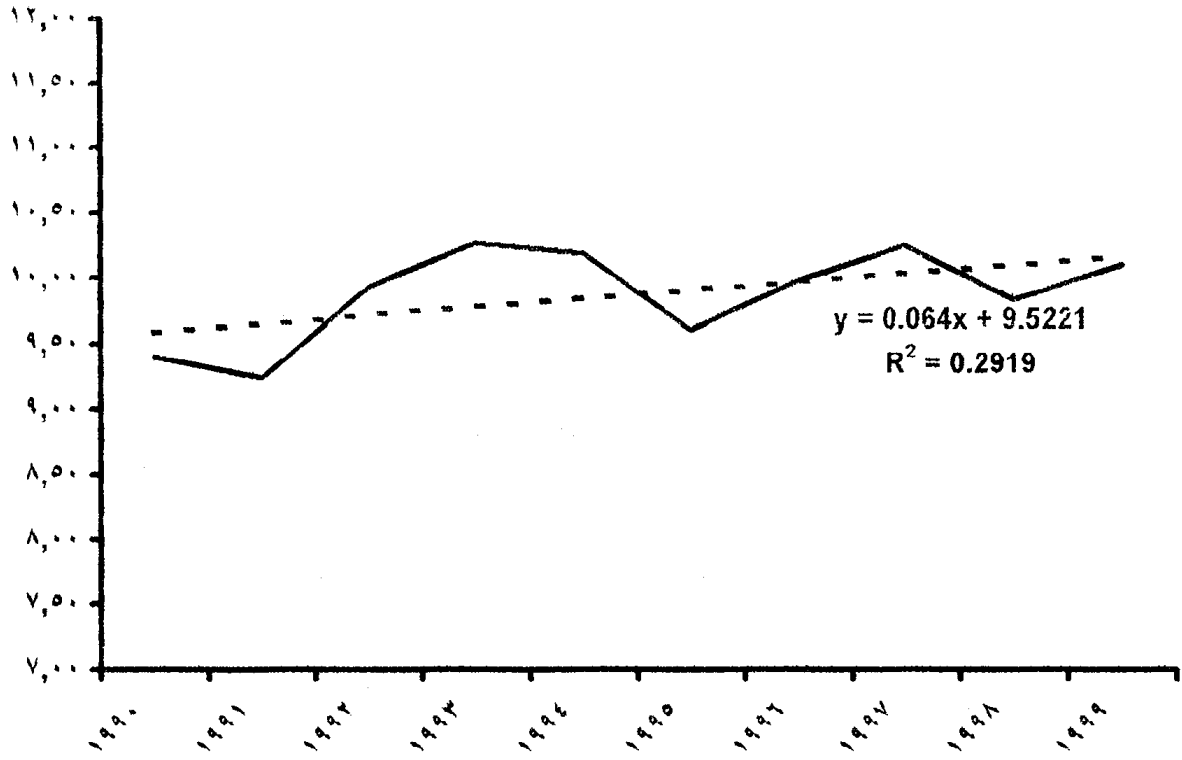
أما عن إنتاجية حاصلات الخضر المصرية فمن الملاحظ ارتفاع متوسط الإنتاجية في مصر عن مثيلتها على المستوى العالمي خلال فترة الدراسة ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى ملائمة الظروف الطبيعية في مصر لزراعة وإنتاج معظم حاصلات الخضر وبالإضافة إلى التقدم في تقنيات وأساليب الإنتاج . وتتزايد إنتاجية حاصلات الخضر سنوياً بنحو ٠,٠٦ طن / فدان في المتوسط خلال فترة الدراسة (وهو يقل عن المتوسط العالمي الذي بلغ ٠,٠٧ طن / فدان خلال نفس الفترة) بينما بلغ معدل النمو في إنتاجية حاصلات الخضر المصرية خلال نفس الفترة نحو ٠,٧٨ % (وهو يقل عن معدل النمو العالمي في إنتاجية حاصلات الخضر والذي بلغ ١,١٢ %) (شكل رقم ٤٧) .

وقد شهدت معظم حاصلات الخضر المصرية ارتفاعاً كبيراً في مستوى إنتاجيتها خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت إنتاجية فدان الطماطم من ١١ طن / فدان عام ١٩٩٠ إلى نحو ١٣,٥ طن / فدان عام ١٩٩٩ بمتوسط بلغ ١٣ طن / فدان خلال فترة الدراسة ، في حين بلغ متوسط إنتاجية فدان البطاطس خلال تلك الفترة نحو ٨,٥ طن / فدان ، بينما ارتفعت إنتاجية البطيخ من ٨,٣ طن / فدان عام ١٩٩٠ إلى نحو ١١,٩ طن / فدان عام ١٩٩٩ بمتوسط إنتاجية بلغ ٩,٨ طن / فدان خلال فترة الدراسة (جدول رقم ٣٢ بالملحق) .

٣-١-٢ المزايا النسبية لمصر في إنتاج بعض حاصلات الخضر :

يعتبر الإنتاج هو الدعامة الأساسية لعملية التصدير ولا يمكن البحث عن فرص أكبر وأوسع وأسواق تصديرية جديدة لتنمية الصادرات المصرية من الخضر دون توافر القاعدة الإنتاجية السليمة سواء من حيث الحجم أو النوعية والتنوع في الأصناف ومواسم الإنتاج لكي تلاءم إمكانيات وظروف الأسواق المستوردة . وتعتبر دراسة الميزة النسبية هي الأساس الذي يمكن الاعتماد عليه للنظر في إمكانية التوسع في العملية التصديرية للمحاصيل التي لمصر ميزه نسبية في إنتاجها وتصديرها .

شكل رقم (٤٧)
تطور انتاجية حاصلات الخضر في مصر
خلال فترة الدراسة (١٩٩٩-١٩٩٠)



المصدر بيانات الجدول رقم ٢٨ بالملحق

ويتضمن مفهوم الميزة النسبية المقارنة بين تكاليف الفرص البديلة لإنتاج السلع في الدول المشاركة في التجارة الدولية ، كما تشير ضمناً إلى الكفاءة الإنتاجية في هذه الدول . فالدولة التي تتميز بانخفاض تكلفة الفرصة البديلة لإنتاجها من محصول معين بالقياس إلى غيرها من الدول تعد كفاءتها أعلى نسبياً ومن ثم تتميز بوجود ميزة نسبية في إنتاجها من هذا المحصول وبالتالي قدرتها على التنافس في السوق الدولية في ظل الأسعار المحددة والسائدة في السوق الدولية .

وفي دراسة حديثة لمعهد للتخطيط القومي أشارت تقديرات مؤشر تكلفة الموارد المحلي لبعض حاصلات الخضر^(١) إلى أن كل من الثوم والبطاطس والطماطم والبصل تتمتع بميزة نسبية عالية من أجل التصدير حيث أن معامل الميزة النسبية لها جميعاً كان أقل من الواحد الصحيح ومن ثم يجب العمل وبذل الجهود للتوسع في تصدير تلك الحاصلات والتي تتمتع مصر فيها جميعاً بكفاءة إنتاجية عالية . وقد أتى محصول الثوم في مقدمة حاصلات الخضر ذات الميزة النسبية الكبيرة من حيث نسبة الموارد المحلية المستغلة في إنتاجه إلى النقد الأجنبي المتولد عن ذلك الإنتاج، وقد بلغت تكلفة الموارد المحلية لما قيمته جنية واحد من إنتاج الثوم (القابل للتصدير) حوالي ٠,٥١٢ جنية . ويأتي محصول البطاطس في المرتبة الثانية حيث بلغت تكلفة الموارد المحلية لما قيمته جنية واحد من إنتاج البطاطس (القابل للتصدير) نحو ٠,٦٣٦ جنية .

أما محصول الطماطم فقد أتى في المرتبة الثالثة حيث بلغ قيمة معامل الميزة النسبية للطماطم الشتوية ٠,٦٣٦ وللطماطم النيلية ٠,٧٤٣ وللطماطم الصيفية ٠,٧٥٠ جنية . في حين جاء محصول البصل الشتوي في المرتبة الرابعة حيث بلغت تكلفة الموارد المحلية لما قيمته جنية واحد من إنتاج البصل الشتوي (القابل للتصدير) نحو ٠,٧٤٣ جنية .

أما بالنسبة لمقياس الميزة النسبية الظاهرة (المستبانة) Redvealed Comparative advantage (R C A) فهو يشير إلى الفرص المحتملة لتوسع التجارة ويعطى صورة تقريبيه للصادرات المستقبلية لدولة ما ، وذلك من خلال مقارنة نصيب الدولة

(١) معهد التخطيط القومي الميزة النسبية ومعدلات الحماية لبعض من السلع الزراعية والصناعة الرئيسية سلسه قضايا التخطيط والتنمية، رقم ١٣٤ - يناير ٢٠٠١، ص ١٣٣

من الصادرات العالمية من سلعة أو محصول معين مع نصيب الصادرات الكلية لتلك الدولة من إجمالي الصادرات العالمية . وعند زيادة قيمة هذا المؤشر عن الواحد الصحيح فإن ذلك يدل على أن الدولة تتمتع بميزة نسبية مستبانة في تلك السلعة أو المحصول ، أما إذا قل هذا المؤشر عن الواحد الصحيح فإن ذلك يشير إلى أن تلك الدولة تعاني من تخلف نسبي في الميزة الظاهرة للسلع أو المحاصيل محل الدراسة .

ويمكن حساب الميزة النسبية الظاهرة لمحاصيل الخضر موضع الدراسة
كما يلي^١ :-

$$\frac{\text{إجمالي قيمة الصادرات العالمية من المحصول}}{\text{إجمالي قيمة الصادرات الزراعية العالمية}} \div \frac{\text{قيمة صادرات مصر من المحصول للعالم}}{\text{قيمة صادرات مصر الزراعية الى العالم}} = RCA$$

ويشير جدول رقم (٣٣) بالملحق إلى حساب الميزة النسبية الظاهرة لبعض محاصيل الخضر خلال فترة التسعينات حيث يلاحظ أن معظم تلك الحاصلات قد حققت معدلات مرتفعة نسبياً من الميزة النسبية الظاهرة وهو ما يشير إلى أن مصر تتمتع بميزة نسبية عالية في محاصيل الخضر السبعة التي شملتها الدراسة . حيث زادت قيمة المؤشر عن الواحد الصحيح بالنسبة لإجمالي فترة التسعينات . وفي خلال سنوات تلك الفترة عدا محصولي الطماطم والبطيخ اللذان حققا ميزة نسبية منخفضة خلال النصف الثاني من التسعينات (٩٥ = ١٩٩٩) . كما تلاحظ أن مصر تتمتع بميزة نسبية مرتفعة للغاية في كل من محصول الخرشوف والبطاطس ، حيث بلغ مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لمحصول الخرشوف لإجمالي فترة التسعينات نحو ٢٥ تقريباً ، وهذا يعني أن نصيب هذا المحصول في الصادرات الزراعية المصرية يساوي حوالي ٢٥ مره نصيب هذا المحصول في الصادرات الزراعية العالمية خلال فترة التسعينات .

^١ أشرف كمال عباس " تنافسية أهم الصادرات الزراعية المصرية خلال الفترتين ٩١=١٩٩٤ ، ٩٥ = ١٩٩٨ " المؤتمر الدولي الخامس والعشرون للإحصاء وعلوم الحاسب والسكان = ندوة مستقبل الصادرات الزراعية المصرية في ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية = مايو ٢٠٠٠ - ص ٦٨

وقد حقق محصول البطاطس ميزة نسبية مرتفعة خلال تلك الفترة وبلغت قيمة مؤشر RCA نحو ٢٤ ، أي أن نصيب محصول البطاطس في الصادرات الزراعية المصرية يساوى حوالى ٢٤ مره نصيب محصول البطاطس في الصادرات الزراعية العالمية خلال فترة التسعينات . أما محصول البصل الجاف فقد احتل المرتبة الثالثة وبميزة نسبية عالية بلغت ١٧ تقريباً بالنسبة لإجمالي فترة التسعينات ، وهو ما يشير إلى أن نصيب محصول البصل الجاف في الصادرات الزراعية المصرية يساوى حوالى ١٧ مرة نصيب هذا المحصول في الصادرات الزراعية العالمية . وقد حقق محصول الفاصوليا الخضراء المرتبة الرابعة وبلغت قيمة مؤشر RCA نحو ١٠ وأن تذبذب مقدار هذا المؤشر خلال سنوات الدراسة حيث شهد النصف الثاني من التسعينات انخفاضا في قيمة هذا المؤشر وأن ظل خلال تلك الفترة أكبر من الواحد الصحيح .

وعند مقارنة قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لبعض حاصلات الخضر المصرية ببعض الدول المنافسة (جدول رقم ٣٤ بالملحق) وذلك خلال عام ١٩٩٨ اتضح وجود ميزة نسبية مرتفعة لمعظم حاصلات الخضر المصرية مقارنة بالدول المنافسة وان تميزت بعض منها بالارتفاع الملحوظ، وقد بلغت قيمة مؤشر RCA نحو ١٩,٨ بالنسبة للبطاطس المصرية متقدمة على كل من المغرب وهولندا وبلجيكا مما يعكس ارتفاع مؤشر التنافسية لها عن البطاطس المغربية والهولندية والبلجيكية والتي سجلت ٦,٢٩ ، ٣,٠٩ ، ٢,٣٨ لكل منها على الترتيب. كذلك ارتفعت قيمة مؤشر RCA للبصل المصري بنسبة كبيرة عن الدول المنافسة خلال عام ١٩٩٨ وسجل ١٥,٦ متقدماً على كل من تركيا وهولندا وإسبانيا والتي بلغت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة لها ٢,٦٢ ، ٢,٩٦ ، ٢,٥ لكل منها على الترتيب.

كذلك تلاحظ ارتفاع مؤشر RCA للخرشوف المصري إلى نحو ١٢,٦ حيث أتت مصر في المرتبة الثانية بعد إسبانيا التي تعد الدولة المصدرة الأولى للخرشوف عالمياً بنسب ٤٦% من الصادرات العالمية من ذلك المحصول حيث بلغت قيمة مؤشر RCA لها نحو ١٣,٩١ في حين بلغت قيمة المؤشر للخرشوف المغربي نحو ٢,٣٣ وذلك خلال عام ١٩٩٨. كذلك أتت مصر في المرتبة الثانية بعد إسبانيا بالنسبة لمحصول الفاصوليا الخضراء حيث بلغت قيمة مؤشر RCA لها نحو ٥,٨٤ إذ تعد إسبانيا الدولة المصدرة

الأولى للفاصوليا الخضراء عالميا بنسبة ١٣% من الصادرات العالمية من ذلك المحصول الذي سجل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة له نحو ٦,٦٨، في حين بلغت قيمة المؤشر للفاصوليا الخضراء المغربية نحو ١,٩٣.

ومن الملاحظ أن محصول الطماطم المصري هو محصول الخضر الوحيد الذي انخفضت قيمة مؤشر الميزة النسبية الظاهرة له إلى أقل من الواحد الصحيح عام ١٩٩٨ وهو ما يشير إلى عدم وجود مزايا نسبية لصادرات مصر من ذلك المحصول في حين يلاحظ ارتفاع قيمة المؤشر لصادرات الأردن من الطماطم إلى نحو ١١ والمغرب ١,٦٨ وأسبانيا ٦,٥٦ مما يعني وجود مزايا تنافسية لصادرات تلك الدول من محصول الطماطم وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

ويشير الاستعراض السابق للإنتاج المصري من حاصلات الخضر ومزاياه النسبية إلى ارتفاع معدل نمو ذلك الإنتاج خلال فترة الدراسة والزيادة الكبيرة في المساحة المنزرعة من تلك الحاصلات مع الارتفاع المستمر في مستوى إنتاجيتها، كما تبين أيضا تمتع مصر بمزايا نسبية إنتاجية وتصديرية بالنسبة لمعظم حاصلات الخضر التي شملتها الدراسة. ومن المفروض أن يؤدي ذلك إلى ارتفاع قدرة حاصلات الخضر المصرية على المنافسة في الأسواق الخارجية إلا أن الدلائل تشير إلى اتجاه صادرات مصر من تلك الحاصلات إلى الانخفاض وفقد العديد من الأسواق التقليدية لتصديرها وهو ما يرجع إلى عديد من العوامل التي يرجع البعض منها إلى طبيعة الإنتاج المحلي وافتقاره إلى مواصفات الإنتاج للتصدير سواء من حيث الجودة أو المواصفات والأصناف المطلوبة في الأسواق الخارجية، كما أن هناك عديد من العوامل التي تؤثر على صادرات مصر من حاصلات الخضر وتمثل معوقات هامة تقف حائلا أمام زيادة وانطلاق تلك الصادرات وهي تتعلق بإجراءات التصدير بدءا من جمع المحصول ومختلف العمليات التسويقية التي تجرى عليه وحتى نقله إلى الأسواق الخارجية وما تواجهه من مشاكل عديدة وخاصة فيما يتعلق بارتفاع تكاليف الشحن الجوي وعدم توافر الفراغات المناسبة في مواسم التصدير.

٣-٢ الجدارة التسويقية لبعض حاصلات الخضر المصرية

يقصد بالكفاءة في أداء العمليات التسويقية محاولة تدنيّة التكاليف والهوامش التسويقية لكافة المراحل والخدمات التسويقية التي تجرى على السلعة من أجل التصدير مع عدم المساس بمستوى الخدمات التسويقية المقدمة ، ومن ثم فإن أي خفض في التكاليف التسويقية مع بقاء مستوى الخدمات التسويقية على ما هو عليه يعدّ تحسناً واضحاً في الكفاءة التسويقية ، كما أن أي زيادة في الخدمات التسويقية مع ارتفاع التكاليف التسويقية قد تمثل أيضاً تحسناً في الكفاءة التسويقية إذا كان تقدير المستهلكين لهذه الزيادة في الخدمات أعلى من تقديرهم للزيادة المقابلة في التكاليف . وتتضمن التكاليف التسويقية تكاليف مختلف العمليات والخدمات التسويقية التي تجرى على المحصول منذ خروجه من المزرعة وحتى وصوله إلى ميناء التصدير مثل تكاليف النقل والتخزين والفرز والتدريج والتعبئة والتجميع ، وذلك بخلاف الأرباح التي يحصل عليها الوسيط وما يتم دفعه كعمولات ومصروفات إدارية أثناء تلك العمليات .

ومن ثم فإن رفع كل من الكفاءة الإنتاجية والتسويقية لحاصلات الخضر المصرية يمكن تحقيقه عن طريق الارتفاع بجودة المنتج وتقليل الفاقد الإنتاجي له من جهة ، ورفع الكفاءة التسويقية لتلك الحاصلات والارتفاع بكفاءة أداء مختلف العمليات التسويقية من نقل وتخزين وتوفير معلومات تسويقية وتقليل الفاقد التسويقي من جهة ثانية ، وخفض تكاليف الإنتاج والتسويق من جهة ثالثة^١.

وفي إحدى الدراسات الحديثة^٢ تم قياس الجدارة أو الكفاءة التصديرية عن طريق النسبة بين (المخرجات) أو الهدف من العملية التصديرية وهو أجمالي صافي العائد

^١ أمين إسماعيل عبده " الإصلاح الاقتصادي وتنمية الصادرات الزراعية المصرية " المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعي ، مؤسسة فريد ريش ناومان ٨ - ٩ مارس ١٩٩٧ القاهرة ص ١٢٩ .

^٢ محمد حسام إبراهيم السعدني " التقرير النهائي لدراسة الميزة النسبية لمصر في إنتاج وتصدير الانتجة الرئيسية (الحاصلات البستانية) في إطار سياسة التحرر الاقتصادي " أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا، كلية الزراعة - جامعة عين شمس ١٩٩٧ .

الإنتاجي والهوامش التصديرية ، وبين المدخلات والمعبّر عنها بإجمالي التكاليف لكل من المنتجين والهيئات التسويقية القائمة بالعملية التصديرية . ومن ثم الجدارة التصديرية المقاسة هنا تعبر عن قدره الموارد الإنتاجية والتسويقية على تحقيق أقصى عائد صافي من السلع الموجهة للتصدير بأقل قدر من التكاليف الإنتاجية والتسويقية حيث تبين من الدراسة أن نسبة الجدارة التسويقية التصديرية للطماطم المصرية قد بلغت نحو ٦٦% وذلك كمتوسط للفترة من ١٩٩٣ - ١٩٩٦ وذلك بين حد أدنى بلغ ٦٥,١% في عام ١٩٩٦ وحد أعلى بلغ ٦٦,٨% عام ١٩٩٤ ، بينما بلغت نسبة الجدارة التسويقية التصديرية لمحصول الفاصوليا الخضراء المصرية نحو ٦٢% كمتوسط لفترة الدراسة ، وذلك بين حد أدنى بلغ نحو ٥١% عام ١٩٩٥ وحد أعلى بلغ نحو ٧١,٧% في عام ١٩٩٣ . أما عن الجدارة التسويقية التصديرية لمحصول البطاطس المصرية فقد بلغت نسبتها حوالي ٣٧,٨% خلال فترة الدراسة وذلك بين حد أدنى بلغ نحو ٢٦,٨% في عام ١٩٩٦ وحد أعلى بلغ نحو ٥٠,٢% في عام ١٩٩٣ . وهو ما يشير إلى ارتفاع الجدارة التصديرية والتسويقية للطماطم المصرية ويليه في ذلك محصول الفاصوليا الخضراء ثم البطاطس.

ولرفع الكفاءة التسويقية لحاصلات الخضر المصرية لابد من العمل على تحسين نظم التسويق المحلي للحاصلات التصديرية ، والعمل على أن يكون هناك مواصفات قياسية تصديرية للمعروض في السوق المحلي منها ، وذلك بجانب تقليل الفاقد وزيادة المتاح للتصدير مع عدم رفع تكاليف الإنتاج أو التسويق للتصدير وذلك عن طريق الإنتاج للسوق مما يؤدي إلى خلق قاعدة إنتاجية كبيرة تفرز كميات صالحة للتصدير بمواصفات جودة عالية وبأسعار تنافسية تساعد في الدخول إلى الأسواق العالمية.

٣-٣ المسارات والهوامش التسويقية لبعض حاصلات الخضر التصديرية :-

تلعب النظم المتبعة في تصدير حاصلات الخضر دوراً هاماً ومؤثراً في مدى نجاح عملية التصدير ، كما أن ما يتخلل تلك المراحل من عمليات ومعوقات وما تتضمنه من تكاليف ومصروفات له أثر كبير في رفع الكفاءة التسويقية لتلك الحاصلات ، ومن ثم فإن دراسة المسالك التسويقية لتلك الحاصلات يمكن أن يساعد في التوصل إلى بعض الأساليب

والوسائل التي تؤدي إلى رفع كفاءتها التسويقية وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .

٣-٣-١ المسالك والهوامش التسويقية للبطاطس المصرية :

تعتبر فرنسا ودول شمال أوروبا أكثر دول الاتحاد الأوروبي تشدداً تجاه فرض قيود إضافية على صادرات البطاطس المصرية وعلى الرغم من أن تلك الدول ليست مستورداً رئيسياً للبطاطس المصرية إلا أن ذلك الموقف الذي تتخذه يضر بسمعة البطاطس المصرية في الأسواق الأوروبية وغير الأوروبية وتبدأ المسالك التسويقية التي تمر بها البطاطس المصرية المصدرة لدول الاتحاد الأوروبي من مراكز الإنتاج حيث أعدت وزاره الزراعة قائمة بالأحواض غير المصابة (Positive List) وقائمة بالأحواض المصابة (Negative List) وتقدم هذه القوائم سنوياً إلى اللجنة الزراعية ببروكسل . وتتبع مصر الترميز الكودي للأحواض (Numerical Coding) وعند ظهور حالة إصابة في أحد الأحواض تقوم السلطات المصرية بحظر التصدير من القرية بالكامل بغض النظر عن المساحة أو عدد الأحواض وذلك إككاماً للرقابة والسيطرة على مرض العفن البني.

وتعد محافظات الغربية والبحيرة والمنوفية والإسماعيلية من أهم مناطق إنتاج البطاطس في مصر، وعقب جمع المحصول في مناطق إنتاجه يتم إجراء بعض العمليات التسويقية الأولية من خلال المنتجين أنفسهم مثل تهوية الدرنات والفرز الأولي لاستبعاد الدرنات المصابة والتعبئة الأولية للمحصول ، (وقد يقوم المصدر بإمداد المنتج بالتقايي الخاصة بالأصناف المطلوبة للتصدير وذلك بعد التعاقد معه) ، الخاصة بالتهوية والفرز والتعبئة الأولية ، ثم يتم نقل المحصول إلى مراكز التجميع وفيها تتم عمليات الفرز النهائي وفقاً لمقاييس ومواصفات محددة وتتم عملية التعبئة في عبوات خاصة بالتصدير مبيّن عليها منطقة الإنتاج ورقمها الكودي والبيانات الخاصة الأخرى مثل اسم المصدر والوزن وخلافة ، وعقب ذلك يتم تحميل ونقل المحصول إلى موانئ التصدير .

أما فيما يتعلق بالتكاليف التسويقية التصديرية للبطاطس فإن سعر طن البطاطس تسليم باب المزرعة للتصدير يمثل نحو ٧٣% من متوسط التكاليف التسويقية التصديرية لمحصول البطاطس في حين بلغت تكلفة الخدمات التسويقية للتصدير ٢٧% من متوسط

التكاليف التسويقية التصديرية للطن من البطاطس ، وتشمل الخدمات التسويقية التصديرية عمليات الفرز والتدريج والنقل ومواد التعبئة فضلاً على المصاريف الإدارية والنثرية الأخرى . وتعتبر تكاليف مواد التعبئة أهم بنود تكلفة الخدمات التسويقية التصديرية وتمثل نحو ٣٥% من تكاليف الخدمات التسويقية تليها مصاريف تخليص الميناء ونسبتها ٢٣% ، وتكاليف النقل ٢١% ، وتكلفة الفرز والتدريج بنسبة ٩% من تكاليف الخدمات التسويقية التصديرية. وبتقدير أنصبة المنتجين والهيئات التسويقية نظير قيامهم بالعملية التصديرية من متوسط أسعار التصدير (فوب) تبين أن نصيب المنتج يمثل نحو ٦٣% من متوسط سعر التصدير في حين يمثل نصيب الهيئات التسويقية نحو ٣٧% من متوسط سعر تصدير طن البطاطس^١.

٣-٣-٢ المسالك والهوامش التسويقية للطماطم المصرية :

عادة ما يقوم المصدرين بالحصول على الطماطم الطازجة اللازمة للتصدير إما عن طريق إنتاجها مباشرة في المزارع الخاصة بهم ، أو عن طريق مشاركة بعض المنتجين في إنتاجها بتقديم جانب من التمويل وتقايي الصنف المطلوب تصديره للمنتج ، أو يقوم المصدر بالحصول على الكمية التي يريدونها من المنتج مباشرة وبالمواصفات التي يتم الاتفاق عليها . ويتم جمع الطماطم الطازجة للتصدير عادة في مرحلة نضج مبكرة بحيث لا تتعدى نسبة التلوين بها ٣٠% حتى يمكنها أن تتحمل عمليات التعبئة والنقل ، وتعد محافظات الفيوم والجيزة والإسماعيلية والبحيرة وكفر الشيخ والشرقية أهم مناطق إنتاج الطماطم في مصر .

وعادة ما تتم عملية فرز وتدريج الثمار وتعبئتها أما في الحقل أو في مراكز التجميع بواسطة عمال مدربين حيث يتم تعبئة الثمار في عبوات كرتونية خاصة تتراوح سعتها من ٣-٦ كيلو جرام وتنقل بعد ذلك في عربات خاصة بالمصدرين إلى ميناء التصدير لإتمام إجراءات التصدير ويتم تصدير معظم كمية الصادرات المصرية من الطماطم عن طريق مطار القاهرة حيث يتم حجز الفراغات المناسبة للكمية المصدرة قبل موعد الشحن.

^١ محمد حسام السعدنى - مرجع سابق ص ١٢٤.

وفيما يتعلق ببند التكاليف التسويقية التصديرية للطماطم الطازجة المصدرة عن طريق ميناء القاهرة الجوي فإن سعر طن الطماطم للتصدير تسليم باب المزرعة يمثل نحو ٥٤,٥% من جملة التكاليف التسويقية التصديرية ، في حين تمثل تكلفة الخدمات والعمليات التسويقية التصديرية للطن نحو ٤٦% من إجمالي التكاليف . وتمثل تكاليف مواد التعبئة أهم بنود تكاليف الخدمات التسويقية لمحصول الطماطم حيث تبلغ نسبتها نحو ٧٣% من إجمالي تكلفة الخدمات التسويقية تليها تكلفة النقل وتمثل ١٢% في حين تبلغ تكلفة عملية الفرز والتدريج ٨% ومصاريف تخليص الميناء ٥% هذا بالإضافة إلى النثرات الأخرى التي تمثل ٣% من إجمالي تكلفة الخدمات التسويقية. وتقدير أنصبة المنتجين والهيئات التسويقية نظير قيامهم بالعملية التصديرية من متوسط أسعار التصدير (فوب) تبين أن نصيب المنتج يمثل نحو ٤٦,٤% من سعر التصدير في حين يمثل نصيب الهيئات التسويقية نظير قيامها بالعملية التصديرية نحو ٥٣,٦% من سعر تصدير الطماطم المصرية^١.

٣-٣-٣ المسالك والهوامش التسويقية للبصل الجاف :

يقوم المصدرون بالحصول على الكميات التي يحتاجونها من البصل الصالح للتصدير إما مباشرة من خلال الشراء من المنتجين واسواق الجملة أو عن طريق التعاقد السنوي مع بعض الموردين . وتعتبر محافظات سوهاج والفيوم وبنى سويف والجيزة والقليوبية أهم مناطق إنتاج محصول البصل في مصر .

وعقب جمع محصول البصل يتم فرز أولياً في الحقل بإبعاد كل الثمرات المصابة والمكسورة والتالفة وذلك للحصول على الثمرات تامة النضج والسليمة القابلة للتصدير ثم يتم تعبئة المحصول أولياً في أكياس ثم ينقل بعد ذلك إلى محطات التخزين حيث يتم تجفيفه جفافاً تاماً والتخلص من الأجزاء الزائدة ثم يتم فرزه وتدرجه مرة أخرى إلى ثلاث رتب ويعبأ في عبوات خاصة تمهيداً لنقله إلى موانئ التصدير .

^١ محمد حسام السعدنى - مرجع سابق ص ١١٨ .

أما عن التكاليف التسويقية التصديرية للبصل الجاف المصدر عن طريق ميناء الإسكندرية فإن سعر طن البصل للتصدير تسليم باب المزرعة يمثل نحو ٦٥% من جملة التكاليف التسويقية في حين تمثل تكلفة الخدمات والعمليات التسويقية للطن نحو ٣٥% من جملة التكاليف .

٣-٣-٤ المسالك والهوامش التسويقية للفاصوليا الخضراء :

يعتبر محصول الفاصوليا الخضراء أحد حاصلات الخضر التي تحتاج إلى مواصفات خاصة للتصدير سواء من حيث الصنف المنتج أو من حيث شكل هذا المنتج وتمائل وحداته. وعادة ما يقوم المصدر بالحصول على المحصول أما عن طريق إنتاجه مباشرة في المزارع الخاصة به أو عن طريق التعاقد مع المنتجين مع تقديم بعض الدعم المتمثل في تقاوى الصنف المطلوب تصديره ومقدم نقدي للمساهمة في تكاليف الإنتاج . وتعتبر محافظات الغربية والإسماعيلية والجيزة والمنوفية أهم مناطق إنتاج الفاصوليا الخضراء في مصر.

وتبدأ عملية الفرز الأولية للمحصول عقب جمعه مباشرة في المزرعة حيث تستبعد القرون الغير متماثلة من حيث الشكل والطول. وتجرى عملية التعبئة النهائية للمحصول إما مباشرة في الحقل في عبوات كرتونية عن طريق عمال مدربين أو في مراكز التجميع حيث تجرى عملية فرز نهائية والتعبئة في كراتين خاصة عليها مختلف البيانات تمهيداً لنقلها إلى ميناء التصدير .

أما فيما يتعلق بالتكاليف التسويقية التصديرية للطن من الفاصوليا الخضراء فإن سعر طن الفاصوليا الخضراء تسليم باب المزرعة للتصدير يمثل نحو ٥٥% من متوسط التكاليف التسويقية التصديرية في حين تمثل تكلفة الخدمات والعمليات التسويقية الأخرى نحو ٤٥% من متوسط التكاليف التسويقية التصديرية للطن . وتعتبر تكلفة مواد التعبئة من أهم بنود تكلفة الخدمات والعمليات التسويقية حيث تمثل نحو ٧٢,١% من متوسط تكلفة الخدمات التسويقية في حين تمثل تكلفة كل من النقل ومصاريف تخليص الميناء والنثرات الأخرى والفرز والتدريج نحو ١٠,٤% ، ٦,٨% ، ٥,٤% ، ٥,٢% على الترتيب من متوسط تكلفة الخدمات التسويقية . ويتقدير أنصبة المنتجين والهيئات التسويقية نظير قيامهم بالعملية التصديرية من متوسط أسعار التصدير (فوب) تبين أن نصيب المنتج يمثل

نحو ٣٩,٣% من سعر التصدير في حين ارتفع نصيب الهيئات التسويقية نظير قيامها بالعملية التصديرية إلى نحو ٦٠,٧% من سعر تصدير الفاصوليا الخضراء^١.

ومن الملاحظ ارتفاع نسبة تكلفة الخدمات والعمليات التسويقية من سعر التصدير (فوب) لكل من محصولي الطماطم والفاصوليا الخضراء إلى نحو ٤٦% ، ٤٥% لكل منها على الترتيب وهو ما يرجع بصفة أساسية إلى ارتفاع تكلفة مواد التعبئة المستخدمة في كلا المحصولين والتي يستورد معظمها من الخارج والتي تمثل تكلفتها نحو ٧٣% ، ٧٢% من تكلفة الخدمات والعمليات التسويقية. بينما تلاحظ انخفاض نسبة تكلفة الخدمات والعمليات التسويقية من سعر التصدير (فوب) لمحصول البطاطس إلى نحو ٢٧% حيث بلغت نسبة تكلفة مواد التعبئة لذلك المحصول نحو ٣٥% من تكلفة الخدمات والعمليات التسويقية.

وتعتبر مشكلة ارتفاع التكاليف الخاصة بشحن ونقل حاصلات الخضر من المواني المصرية وعدم كفاية الفراغات المتاحة في بعض الفترات والتي تمثل وقت الذروة في تصدير حاصلات الخضر أحد المعوقات الهامة التي تؤثر في المركز التنافسي لها في الأسواق الخارجية. فعلى الرغم من انخفاض أسعار تصدير حاصلات الخضر المصرية (السعر FOB) بالنسبة لأسعار عديد من الدول المنافسة إلا أن ارتفاع مصاريف الشحن والنقل من مواني التصدير وما تتعرض له من ضرائب جمركية يؤدي إلى ارتفاع أسعار عرضها في الأسواق الخارجية مما يضعف من مركز مصر التنافسي في تلك الأسواق.

ويبين الجدول رقم (٣٥ بالملحق) الأسعار التصديرية (F O B) لبعض حاصلات الخضر المصرية مقارنة بأسعار بعض الدول المنافسة حيث يلاحظ انخفاض أسعار تصدير حاصلات الخضر المصرية عن أسعار تصدير عديد من الدول المنافسة وخاصة تلك التي تتشابه معنا في الظروف والإمكانات الفنية والطبيعية. وقد بلغ متوسط سعر طن البطاطس المصرية عند ميناء التصدير خلال فترة التسعينات نحو ٢٠٠ دولار بينما بلغ متوسط سعر طن البطاطس الهولندية خلال نفس الفترة ٢٣٢ دولار، أما اليونان وإسرائيل والمغرب وقبرص فقد بلغ متوسط سعرها ٢٧٨ ، ٣٣٤ ، ٣٣٧ ، ٣٦٩ دولار لكل منها على الترتيب. أما البصل المصري فقد بلغ متوسط سعره ١٤١ دولار للطن عند ميناء التصدير خلال فترة

^١ محمد حسام السعدنى - مرجع سابق ص ١٢١ .

التسعينات وهو يقترب من سعر تصدير كل من تركيا وبولندا والهند، في حين بلغ متوسط سعر تصدير البصل في كل من أسبانيا وهولندا ٢٦٤، ٢٦٧ دولار للطن لكل منها على الترتيب خلال فترة التسعينات (وهو ما ينطبق أيضا على كل من أسعار تصدير كل من الطماطم والفاصوليا الخضراء المبينة بالجدول).

وعلى الرغم من ذلك فإن صادرات الخضر المصرية لا تتمتع بميزة تنافسية سعرية بالعديد من الأسواق ، ففي السوق الإنجليزي مثلا نجد أن صادرات البطاطس الهولندية والبلجيكية لها ميزة تنافسية سعرية حيث بلغت أسعارها على التوالي عام ١٩٩٨ نحو ٢٢٦، ١٧٩ دولار /طن بينما بلغ سعر البطاطس المصرية في العام نفسه ٣٣٢ دولار /طن. أما في السوق السعودي فإن صادرات البطاطس اللبنانية والإيرانية والبلجيكية لها ميزة تنافسية سعرية حيث بلغت أسعارها على التوالي كمتوسط للفترة ٩٥-١٩٩٨ نحو ١٠١، ١٠٢، ١٥٥ دولار /طن ، بينما بلغت أسعار البطاطس المصرية خلال الفترة نفسها ٢٠١ دولار / طن^١. وقد انعكس ذلك الارتفاع في أسعار الخضر المصرية وضعف قدرتها التنافسية السعرية في الأسواق العالمية إلى تراجع وتواضع صادرات مصر من عديد من حاصلات الخضر مقارنة بالدول المجاورة والمنافسة لنا في تلك الأسواق ، حيث بلغت كمية الصادرات المصرية من محصول الطماطم عام ١٩٩٨ نحو ١٩ ألف طن فقط ، في حين بلغت كمية صادرات المغرب ٢٣٩ ألف طن ، والأردن ١٩٦ ألف طن ، وتركيا ١٤٤ ألف طن في نفس العام ^(٢) كامثال على ذلك

^١United Nation, International Trade Statistics Yearbook New York, 1998.

^(٢) جدول رقم ١١ بالملحق

الفصل الرابع

إدارة وتنظيم العملية التصديرية وتحدياتها

تعد إدارة وتنظيم الصادرات العمود الفقري في العملية التصديرية التي يستوجب دراساتها من خلال التعرف على البنيان المؤسسي للأجهزة والهيئات العاملة في مجال التصدير ، وطبيعة عملها وإدارتها للعملية التصديرية ، ومدى ملائمتها للنهوض بالصادرات ، وكذلك الإجراءات والتشريعات والقوانين المنظمة لعملية التصدير ، ومشاهدته من تطوير وتعديل من أجل تشجيع الصادرات . وبجانب ذلك سيتم في هذا الفصل تناول أهم التحديات المحلية والخارجية التي تواجه صادرات الخضر .

١٠٤ البنيان المؤسسي للجهات العاملة في قطاع تصدير الخضر

يشتمل هذا البنيان على العديد من الأجهزة والهيئات الحكومية والخاصة التي تساند هذا القطاع في القيام بأغراضه المنوطة إليه على المستوى القومي والفردى ، وتساعده كذلك على تمثيله في تعاملاته مع الجهات المعنية دوليا ومحليا وبما يحقق أغراضه المنشودة بكفاءة ويسر .

ويضم هذا البنيان أجهزة للتخطيط ورسم السياسات وأخرى لتنفيذ ومتابعة تلك السياسات ، وأجهزة للترويج وتنظيم المعارض وأخرى للرقابة النوعية على الصادرات ، وأجهزة للتمويل وأخرى للمعلومات وذلك بجانب المجالس السلعية الزراعية والهيئات الخاصة الممثلة لمصدرى ومنتجى حاصلات الخضر والفاكهة والتي تعبر عن إهتمامهم وتحمى مصالحهم ، وفيمايلي نستعرض تلك الأجهزة والهيئات وإختصاصاتها :

(١) المجلس الأعلى للتصدير

أنشئ هذا المجلس بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٩٦ ويرأسه رئيس الجمهورية (أو من ينوب عنه) ، وعضوية كل من رئيس مجلس الوزراء ووزير التخطيط ، وزير الزراعة وإستصلاح الأراضي ، وزير قطاع الأعمال ، وزير الدولة للتنمية الإدارية ، وزير البترول ، وزير الدولة برئاسة مجلس الوزراء ، وزيو تجاره والتموين ، وزير الإقتصاد والتعاون الدولى ، رئيس الجهاز التنفيذى للهيئة العامة

لإستثمار ، محافظ البنك المركزى المصرى ، رئيس الإتحاد العام للغرف التجارية ، رئيس إتحاد الصناعات ، رئيس إتحاد البنوك ، بالإضافة إلى أربعة من المصدرين ، وثلاثه من ذوى الخيره يصدر بإختيارهم جميعا قرار من رئيس مجلس الوزراء .

ويختص المجلس بالآتى :

- إصدار القرارات وإتخاذ الإجراءات الكفيله بإزالة أية معوقات تؤثر على حركة الصادرات أو تعمل على تقييدها .
- إصدار القرارات اللازمه فى مجال تحديد الحوافز التصديرية ، والمواصفات الملائمه للسلع المطلوبه بالأسواق الخارجيه .
- إجراء التطوير التشريعى للقوانين واللوائح والقرارات المتعلقة بالتصدير .
- إقرار الدراسات التسويقيه للمنتجات المصريه فى ضوء إحتياجات الأسواق الخارجيه ، وتزويد مصدرى السلع الوطنيه بنتائج تلك الدراسات ، والقيام بكل مامن شأنه الترويج للمنتجات المصريه وفتح أسواق جديده .
- إنشاء قاعدة بيانات للصادرات المصريه والأسواق الأجنبية بما ييسر حصول المصدرين على البيانات والإحصاءات الدقيقه عن الأسواق الخارجيه ، وبما يتيح للمستوردين الأجانب المعلومات الكافيه عن المنتجات المصريه .

(٢) قطاع التجاره الخارجيه

يختص قطاع التجاره الخارجيه التابع لوزارة الإقتصاد والتجاره الخارجيه ————— صياغة وتنفيذ ومتابعة سياسات التجاره الخارجيه ومواجهه المشاكل التجاريه مثل الدعم والإغراق ، كما يختص بمفاوضة ومراقبة الإتفاقيات التجاريه وإعداد الدراسات المطلوبه بالنسبه للتجاره الدوليه ، ويقوم هذا القطاع بعدة أدوار^(١) منها :-

- تقديم المقترحات والتوصيات لصناع القرار وتلقى توجيهات الحكومه وإدراجها فى خطط تنفيذه .
- التعاون مع القطاع الخاص من خلال المجالس السلعيه لنقل آرائهم ومقترحاتهم إلى صناع القرار ومعاونتهم فى تنظيم شئون القطاع بما يخدم التصدير .

^(١) وزارة الإقتصاد والتجاره الخارجيه ، إستراتيجية تنمية الصادرات المصريه ، السنه الأولى ٢٠٠١ ، مسوده للمناقشه ،

مارس ٢٠٠١ .

- تجميع وتحليل وعرض المعلومات وإعداد التقارير والبحوث .
- إدارة المشكلات التجارية مثل الدعم والأغراق ، حيث يتبع قطاع التجاره الخارجيه جهاز مكافحة الإغراق والدعم والذي تم إنشائه خلال عام ١٩٩٨ بالقانون رقم ١٦١ بشأن حماية الإقتصاد القومى من الآثار الناجمه عن الممارسات الضاره فى التجاره الدوليه .

(٣) مركز تنمية الصادرات المصريه

أنشئ مركز تنمية الصادرات المصريه بموجب القرار الجمهورى رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٧٩ كهيئه عامه حكوميه تتبع وزارة الإقتصاد والتجاره الخارجيه بهدف تنشيط الصادرات المصريه السلعيه والخدميه إلى الأسواق العالميه ، وقد حدد القانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٢ إختصاصات المركز فى الآتى :-

- إقامة نظام لتجميع وتبويب وتخزين ونشر المعلومات التجاريه والتسويقيه الدوليه والوطنيه لخدمة قطاع التصدير .
- إعداد البحوث والدراسات السلعيه والسوقيه لتقييم الإمكانيات التصديرية ودراسة الطاقات الإستيعابيه للأسواق الخارجيه ، ودراسة حوافز التصدير .
- تعريف قطاع التصدير المصرى بالفرص التصديرية والتفضيلات الجمركيه وغير الجمركيه والخدميه فى الأسواق الخارجيه .
- إقامة نظام تدريبى متكامل لتوفير وتنمية الكفاءات الفنيه والإداريه العامله فى مجال التسويق الداخلى والخارجى ، ولتدعيم هذا النظام قام مركز تنمية الصادرات بالتعاون مع هيئة التعاون الدولى اليابانيه (جاىكا) بإنشاء مركز التدريب الإقليمى للتجاره الخارجيه .
- القيام بأنشطة الدعايه والترويج للصادرات المصريه وذلك من خلال تنظيم البعثات الترويجيه للأسواق الخارجيه وتنظيم المعارض المتخصصه بالتنسيق مع الهيئه العامه لشئون المعارض .
- توفير المعلومات المتعلقة بالطرق الحديثه للتعبئه والتغليف للصادرات المصريه ومحطات التعبئة داخل وخارج مصر .

(٤) الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات

أنشئت الهيئة عام ١٩٧١ بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٧٠ كهيئة مستقلة تتبع وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية ، ومن أهم أنشطة الهيئة فى مجال التصدير مايلي^(١) :

- الرقابة على السلع الزراعيه الغذائية المصدرة للخارج للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية للجوده وإمكانية نفاذها للأسواق الخارجيه .
- إصدار شهادات المنشأ الدوليه للصادرات المصريه سواء الخاضعه منها للرقابه أو غير الخاضعه لها .
- إصدار شهادات الجوده الرسميه بعد إجراء الفحوص اللازمه دعماً للصادرات المصريه بالأسواق الخارجيه .
- مشاركة الجمارك فى معاينة السلع المعاد تصديرها بنظام السماح المؤقت أو الدروباك .
- تقديم خدمات الإرشاد التصديرى فى مواقع الإنتاج ومحطات الفرز والتعبئه .

(٥) جهاز التمثيل التجارى

- يتبع جهاز التمثيل التجارى وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجيه ، وتتحد مهمته فى وضع الأسس لعلاقات مصر الإقتصاديه والتجارىه مع دول العالم الخارجى ، كما يعتبر هذا القطاع الأداة الرئيسيه فى مجال تنمية الصادرات من خلال قيامه بالترويج للصادرات ودعم المصدرين وتنظيم الأنشطة التصديرية بالصوره التى تزيد الثقه بالصادرات المصريه وتحسن من قدرتها التنافسيه بالأسواق الخارجيه ، وتتحدد مهام هذا القطاع فيمايلي^(١) :
- تحديد الأسواق المستهدفه فى ضوء إمكاناتها الإستيعابيه والفرص المتاحة بها للمنتجات المصريه ، وتوفير الأبحاث والدراسات التسويقيه التى تقوم بها مكاتب التمثيل (للتمثيل التجارى نحو ٦٨ مكتبا منتشرة بدول وقارات العالم) .

^(١) فخر الدين أبو العز ، دور الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فى تنمية الصادرات الزراعيه ، ورقة عمل مقدمه

إلى مؤتمر تنمية الصادرات الزراعيه ، الجمعيه المصريه للإقتصاد الزراعى ، القاهرة ، مارس ١٩٩٧ ص ١ .

^(١) وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجيه ، برنامج وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجيه لعام ٢٠٠٠ .

- تحديد السلع التى تتطلبها الأسواق الخارجيه ، وأهم المواصفات والسياسات التجارية والمؤسسات العامله فى هذا المجال وإختيار الأسلوب الترويجى المناسب .
- تمثيل مصر فى المنظمات الإقتصادية الدوليه والإقليميه وتعزيز فعالية الدور المصرى فى تلك المنظمات وتوثيق العلاقات مع التكتلات الإقتصادية ، والتفاوض حول إبرام الإتفاقات الثنائيه ومتعددة الأطراف المنظمه للعلاقات التجاريه .
- متابعة العروض التصديرية المصريه ، ودعم المصدر وعمليات التسويق بالخارج ، وحل المشاكل التى تعترض المصدر فى مختلف الأسواق .
- التصدى لمشكلات ودعاوى الإغراق التى تواجه الصادرات المصريه بالخارج .

(٦) نقطة التجاره الدوليه

تتبع نقطة التجاره وزارة الإقتصاد والتجاره الخارجيه ، وتم إنشائها بموجب القرار الوزارى رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٨ ، وتتركز مهامها فى توفير قواعد معلومات عن كافة جوانب التجاره الدوليه ، تعتمد على إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصالات الألكترونيه ، وقد تم مؤخرا ربط شبكة معلومات هذه النقطه بشبكة إتصالات مكاتب التمثيل التجارى المتواجده بالخارج ، تقوم أيضا نقطة التجاره الدوليه بإعداد دراسات إقتصادية وتحليليه لمساعدة رجال الأعمال والمصدرين على إتخاذ قراراتهم التصديرية .

(٧) الهيئه العامه لشئون المعارض والأسواق الدوليه

- وهى إحدى الهيئات التابعه لوزارة الإقتصاد والتجاره الخارجيه ، وقد تم إنشائها بموجب القرار الجمهورى رقم ٣٢٣ لسنة ١٩٥٦ بهدف تنظيم المعارض المصريه والإشتراك فى الأسواق الدوليه ، وذلك من خلال القيام بالمهام التاليه :-
- تخطيط وتنظيم عقد المعارض العامه والتخصصيه فى الأسواق المحليه والدوليه ، وإصدار تراخيص إشتراك وتنظيم الشركات والأفراد بتلك المعارض ، وذلك بجانب مراقبة المشتركين بالمعارض من أجل الحفاظ على جودة وسمعة السلع المصريه .
 - الترويج للصادرات المصريه من خلال إعداد حملات للإعلان عن المنتجات المصريه بالخارج ، وتنظيم إرسال البعثات التجاريه للأسواق الخارجيه .

(٨) مصلحة الحجر الزراعى

وهى إحدى الهيئات الرقابية التابعة لوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى وتختص بالرقابة النوعية على الصادرات والواردات من السلع الزراعيه من حيث مطابقتها للمواصفات وخاصة فيما يتعلق بخلوها من الإصابه بالآفات والأمراض النباتيه وعدم تعرضها للتلف والفساد .

(٩) مصلحة الجمارك

وهى إحدى الهيئات التابعة لوزارة المالىه وتتولى تنظيم الإجراءات الجمركيه الخاصه بالصادرات والواردات ومايتعلق بها من مدخلات يعاد تصديرها ، ومن أهم اختصاصاتها فيما يتعلق بصادرات السلع الزراعيه مايلى:-

- تحصيل ورد الرسوم الجمركيه وضرائب المبيعات عن الواردات من المستلزمات التى تستخدم فى تعبئة وتغليف السلع الزراعيه المصدرة التى تخضع لنظام الدروبك .
- الإفراج الجمركى عن الواردات من المستلزمات التى تستخدم فى تعبئة وتغليف السلع الزراعيه المصدرة التى تخضع لنظام السماح المؤقت ، ومعاينة السلع المعاد تصديرها والسماح بإسترداد الضمانات .
- إستخراج الفواتير التجاريه وإصدار أذون وبواليص الشحن .

(١٠) الهيئة العامه للتوحيد القياسى

وتتولى وضع مقاييس معياريه للسلع والمنتجات الغذائيه ومواد التعبئة بهـدف المحافظه على سلامة الغذاء ، كما تتولى تطبيق المقاييس الغذائيه العالميه على السلع الغذائيه والعبوات ومستلزمات الإنتاج .

(١١) المجلس السلعى للحاصلات الزراعيه

أنشئت المجالس السلعيه (عدد ١٢ مجلس سلعى بما فيهم المجلس السلعى للحاصلات الزراعيه عدا القطن) بمقتضى القرار الوزارى رقم ٥٢١ لسنة ١٩٩٧ ، وتعد تلك المجالس بمثابة إطار تنظيمى يجمع بين المصدرين والمنتجين ويسعى إلى الربط بين السياسات الإنتاجيه والتصديرية من جهة ، وخلق الترابط فيما بين القطاع الخاص والقطاع

الحكومي من جهة أخرى ، وذلك بهدف تنمية الصادرات الزراعيه من خلال تعزيز مركزها التنافسي في الأسواق الخارجيه .

هذا وقد تم تشكيل المجلس السلعي للمحاصيل الزراعيه (عدا القطن) بمقتضى القرار الوزاري رقم ٣٤٢ لسنة ١٩٩٩ والذي يضم رئيسا وعدد ٢ وكيلا للمجلس ، وأميناً للصندوق ، ويتولى قطاع التجاره الخارجيه بوزارة الإقتصاد أعمال الأمانه الفنيه للمجلس ، ويتكون المجلس من (٩) لجان سلعيه متخصصة تمثل لجنة الخضر والفاكهه إحداهم ، بالإضافة إلى (٥) لجان خدميه تشمل لجنة النقل (برى ، بحرى ، جوى) ، لجنة الماليه والتجاره والإقتصاد ، لجنة المعلومات والاتصالات الدوليه ، لجنة الزراعه واللجنة القانونيه ، وذلك بهدف توطيد الجهود وتنظيم العلاقات فيما بين كافة المشتغلين بالأنشطه ذات الصله بالصادرات الزراعيه ، وتختص تلك اللجان بالآتى :

- تنظيم العلاقه بين المنتجين والمصدرين والعمل على رفع الوعى التصديري للمنتجين والمصدرين بالتعاون مع الجهات المعنيه .
- إعداد خطة التصدير السلعيه ، ودراسة السياسات التصديريه .
- تحديد المواصفات التصديريه للسلعه والعبوات ووسيلة التداول والنقل ومراقبة الجوده وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنيه .
- دراسة المشاكل والمعوقات التى تواجه العمليه التصديريه ، وإقتراح الإجراءات والحلول المناسبه لإزالتها .
- مراجعة الإحصائيات الخاصه بالتصدير .

ولزيادة فعالية أداء تلك المجالس تم إنشاء المجلس الاعلى للمجالس السلعيه بموجب القرار الوزاري رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٠ ، ويتشكل هذا المجلس من رؤساء المجالس السلعيه ورؤساء الأجهزة الحكوميه المعنيه بالتصدير ، ويختص بمايلى :-

- وضع خطط وبرامج تنمية الصادرات السلعيه والخدميه .
- دراسة تقارير وتوصيات المجالس السلعيه والعمل على وضعها موضع التنفيذ .
- تقديم المقترحات الخاصه برفع الكفاءه التصديريه للقطاعات السلعيه والخدميه المؤهله للتصدير .

(١٢) البنك المصرى لتنمية الصادرات

أنشئ هذا البنك بموجب أحكام القانون رقم ٥٩ لسنة ١٩٨٣ بغرض تنمية الصادرات المصرية من خلال مايتأتى :

- تقديمه للتسهيلات الائتمانية والقروض القصيره والمتوسطة الأجل للمشروعات التصديرية أو التى تعمل من أجل التصدير .
- تقديم الضمانات المصرفية لتمويل عمليات التصدير للسلع والخدمات .
- إعداد الدراسات التسويقية للمنتجات المصرية وتزويد مصدرى السلع الوطنيه بنتائج تلك الدراسات .
- القيام بكل مامن شأنه الترويج للمنتجات المصرية بالخارج وفتح أسواق جديده لها .
- تأمين مصدرى السلع الوطنيه ضد المخاطر التجارية وغير التجارية من خلال إحدى الشركات التابعة للبنك وهى الشركه المصريه لضمان الصادرات .
- توفير المعلومات المتعلقة بالصادرات المصريه ، ويحتفظ البنك بواحد من أكبر المراكز فى هذا المجال وهو مركز معلومات التصدير .

هذا ويتبع البنك حاليا بالإضافة لما سبق الشركه التجاريه لتنمية الصادرات ، والبنك الأفريقى للتصدير والإستيراد .

ورغم أهميه دور البنك فى تنمية الصادرات إلا أن الدلائل تشير إلى أنه لايقدم أى خدمات أو تسهيلات مصرفيه لتمويل الصادرات الزراعيه غيرالتقليديه كالخضر والفاكهه وإنما تترك تلك المهمه للبنوك التجاريه^(١) .

(١٣) مجلس تيسير إجراءات التصدير

أنشئ هذا المجلس بمقتضى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٧٦ لسنة ٢٠٠٠ ، ويختص بدراسة تطوير أساليب وإجراءات التصدير وعلى الأخص مايتعلق منها بالنظم الجمركيه المختلفه كالدروباك والسماح المؤقت ، ويتشكل المجلس من وزراء كل من

^(١) رجب حسن أحمد حسن ، دراسه إقتصاديه للإمكانيات التصديرية لبعض الزروع المصريه غير التقليديه ، رسالة ماجستير،

كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٥ ص ٢٥٦ .

الزراعة وإستصلاح الأراضي ، الإقتصاد والتجاره الخارجيه ، الصناعه والتنميه التكنولوجيه ، والماليه ، وذلك بالإضافة إلى أربعة أعضاء يمثلون المصدرين ، ويضم المجلس أمانه فنيه تمثل مصلحة الضرائب على المبيعات ، هيئة التوحيد القياسى ، هيئته الرقابيه الصناعيه ، مصلحة الجمارك ، مصلحة الضرائب العامه ، هيئة الرقابيه على الصادرات والواردات ، وقطاع التجاره الخارجيه .

(١٤) الهيئات الخاصه العامله فى مجال التصدير

يتولى تصدير حاصلات الخضر المصريه العديد من الشركات الخاصه وإن كان عدد قليل منهم فقط (حوالى ٢٠ مصدر) يستحوذ على النسبه الأعظم من تلك الصادرات ، وأغلب مصدري الخضر غير منتجين لها ، وهناك العديد من الهيئات التى تضم المصدرين وتقدم لهم العديد من الخدمات ، وتعبر عن إهتماماتهم وتحمى مصالحهم ، فضلا عن قيامها بتوفير الحماية القانونيه لهم ، إلا أن معظم تلك الهيئات لاتتولى بنفسها أو بإسمها عمليات التصدير ، ومنها الإتحاد العام لمنتجى ومصدري الحاصلات البستانيه ، إتحاد الغرف التجاريه ، جمعيات رجال الأعمال ، جمعيه المصدرين المصريين ، ومن أحدث وأشهر الجمعيات الخاصه التى تضم مصدري الحاصلات البستانيه فقط "جمعيه النهوض بصادرات الحاصلات البستانيه "HEIA" وقد تم تأسيسها عام ١٩٩٦ وبدأت عملها عام ١٩٩٧ وتهدف الجمعيه إلى تحقيق نمو متواصل للصادرات من المحاصيل البستانيه مع تنوعها وتدعيم تواجدها بالخارج ، وفى سبيل ذلك تقوم الجمعيه بالأنشطه والمهام التاليه :-

- تأهيل الكوادر البشريه من خلال تنظيم البرامج التدريبيه لأعضائها فى مجال إعداد القيادات الإداريه ، الإدارة المزرعيه ، إدارة الجوده ، وتدريب النوع .
- إرسال بعثات إستكشافيه للأسواق الخارجيه لتحديد وإختيار الفرص التسويقيه .
- العمل على ضمان تمتع الصادرات المصريه بمعايير الجوده القياسيه وضمان الإلتزام بنظام إدارة الجوده "Good Agri. Practic "GAP وذلك بإعداد الإداريين والمفتشين المؤهلين لفحص جوده الصادرات .
- العمل على توفير البنيه التنظيميه والتشريعيه والسياسات التى من شأنها تشجيع الصادرات من الحاصلات البستانيه .
- نشر المعلومات التسويقيه من خلال تقارير ربع سنويه .

- إجراء الترتيبات التى من شأنها توفير وسائل النقل البريه (المبرده) والبحريه والجويه، وإنشاء الساحة المبرده بمطار القاهره لضمان جودة الصادرات من الحاصلات البستانيه .
- توفير مستلزمات الإنتاج لأعضائها وإستقدام خبراء أجانب للمساعدته فى تطوير الإنتاج الزراعى للأعضاء .
- تضمنت أيضا أنشطة الجمعيه إنشاء مدرسه ثانويه زراعيه متخصصه بمدينة السادات بالتعاون مع برنامج مبارك كول ووزارة التربية والتعليم ، وذلك لتأهيل الخريجين على الجوانب الفنيه لتشغيل وصيانة الآلات الزراعيه .

هذا ويقدر عدد الأعضاء الدائمين بالجمعيه بنحو ١٣٠ عضو ، بالإضافة إلى الأعضاء المنتسبين للجمعيه ، وتشكل صادرات هؤلاء الأعضاء مايقرب من ٨٥% من إجمالى صادرات مصر من الحاصلات البستانيه^(١) ، ويتشكل أعضاء الجمعيه من نحو ٤٠% منتج فقط للحاصلات البستانيه ، ٣٤% منتج ومصدر ، ١٦% مصدر فقط ، وذلك بجانب عدد من الأعضاء ممثلين لشركات الشحن الجوى والبحرى والبرى وشركات المعدات التى يتم إستخدامها فى مجال إنتاج وتصدير الحاصلات البستانيه .

إلى جانب ماتم ذكره عاليه من أجهزه وهيئات تعمل فى مجالات التصدير فإن هناك العديد من أجهزه أخرى متخصصه يتعامل معها مصدرى الخضر والفاكهه للحصول على مستندات التصدير منها البنوك التجاريه ، شركات التأمين ، وكالات الشحن ، هيئة الموانى وغيرها .

من العرض السابق لأهم الأجهزه والهيئات التى تشكل البنيه المؤسسيه لقطاع التصدير وإختصاصات ومهام كل منها نخلص إلى مايلى :-

- غياب التنسيق اللازم فيما بين كافة الأجهزه التى تخدم العمليه التصديريه على الرغم من وجود المجلس الأعلى للتصدير برئاسة السيد رئيس الجمهوريه ، فقد جاء على لسان أحد كبار مصدرى الخضر أنه قد تم خلال العام الحالى إرسال (٣)

(١) تصريح للمدير التنفيذى للجمعيه خلال اللقاء الذى أجراه فريق البحث معه .

بعثات ترويجيه لمكان واحد من خلال ثلاث جهات شملت الغرفه التجاريه ، مركز تنمية الصادرات ، مجلس الحاصلات الزراعيه ، وهو مايؤكد غياب التنسيق وعدم تبادل المعلومات فيما بين الأجهزة التي يضمها البنيان المؤسسي لقطاع التصدير . تعدد الجهات المعنيه بالتصدير وهو ماقد يعنى كثرة الإجراءات والتعقيدات فى العمليه التصديرية مما يؤثر على كفاءة العمل .

تداخل الإختصاصات وتكرار المهام التي يقوم بها العديد من تلك الأجهزة وهو مايعنى تشتت الجهود وإهدار للموارد . ومن أمثلة تلك التداخلات مايلى :-

- يختص بتجميع وتبويب وتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالتصدير (طبقا لما ورد بالقرارات المحدده للإختصاصات) كل من المجلس الأعلى للتصدير، مركز تنمية الصادرات ، نقطة التجاره الدوليہ ، قطاع التجاره الخارجيه ، البنك المصرى لتنمية الصادرات ، التمثيل التجارى ، كما تتولى نفس تلك الأجهزة القيام بإعداد البحوث والدراسات التسويقيه .
- يتولى القيام بالترويج للصادرات كل من المجلس الأعلى للصادرات ، مركز تنمية الصادرات ، التمثيل التجارى ، الهيئته العامه لشئون المعارض والأسواق الدوليہ ، البنك المصرى لتنمية الصادرات ، المجالس السلعيہ ، بالإضافة إلى المصدرين أنفسهم .

على الرغم مما تعكسه مهام الأجهزة المؤسسيه المذكوره من أهميه إلا أن الواقع يعكس أن العديد من هذه المهام لم يطبق فى الواقع العملى وقد يعزى ذلك إلى محدوديه إمكانيات وقدرات تلك الأجهزة أو تكرار مايقومون به .

بالرغم من تعدد الهيئات المؤسسيه وماتؤديه من مهام فإنه تبين من واقع المقابلات العديده التى تم إجرائها مع بعض المصدرين أن إستفادة المصدرين من تلك الجهات (باستثناء بعض الكبار منهم) كانت فى أضيق الحدود ، ومايؤكد على ذلك أنه على الرغم من وجود العديد من الأجهزة المسئولة عن توفير البيانات والمعلومات الخاصه بالأسواق الخارجيه ، فإن معظم المصدرين إعتدوا فى حصولهم على تلك المعلومات على جهودهم الفرديه وعلاقاتهم الشخصيه بالمستوردين والوكلاء المعتمدين بالخارج وذلك إما لعدم توفر البيانات والمعلومات التسويقيه الحديثه والتفصيليه لدى تلك الأجهزة ، أو لعدم دقة ما هو متوفر منها لدى البعض منهم ، ويتم إستخدام نفس المنهج فيما يتعلق بترويج شركات التصدير

(وبصفه خاصه الصغيره منها) لصادراتها على الرغم من وجود العديد من الجهات المنوط إليها القيام بهذه المهمه .

- ينقص البنيان المؤسسى للجهات العامه فى قطاع التصدير وجود بعض الأجهزة الهامه كشركات التسويق المتخصصة .

٢٠٤ الإجراءات والتشريعات المنظمه لعملية التصدير ^(١)

١٠٢٠٤ إجراءات التصدير

تمر عملية تصدير حاصلات الخضر والفاكهه بالعديد من الإجراءات المصرفيه والرقابيه والجمركيه وغيرها التى تهدف فى المقام الأول إلى حماية حقوق المصدر والحفاظ على سمعة الصادرات المصريه بالخارج ، وتشجيعا لعملية التصدير قدمت الدوله العديد من التسهيلات التى أدت إلى خفض إجراءات التصدير من ١٣٤ إجراء إلى نحو ٣٣ إجراء فقط والتى ساعدت على توفير الكثير من وقت وجهد ومال القائمين بعملية التصدير ، كما ساهمت تلك الإجراءات (بإستثناء القليل منها) فى دفع عجلة التصدير لحد ما فى السنوات القليله الماضيه .

وفيما يلى إشاره لأهم تلك الإجراءات :

(١) إجراءات التسجيل لقيد المصدرين :

يتعين على المصدر سواء كان شخصا طبيعيا أو اعتباريا لكى يمارس نشاطه التصديرى أن يكون مقيدا بسجل المصدرين والذى يشترط للقيد به ما يلى :-

- أن يكون المصدر مقيدا بالسجل التجارى .
- ألا يقل رأس ماله المثبوت بالسجل التجارى عند طلب القيد عن (٣) آلاف جنيها بالنسبه للأشخاص الطبيعيين وعن (١٠) آلاف جنيها بالنسبه للأشخاص الاعتباريين
- ألا يكون من العاملين بالحكومه أو قطاع الأعمال .
- ألا يكون قد أشهر إفلاسه فيما قبل ، أو سبق الحكم عليه بعقوبه جنائيه أو أى عقوبه مقيده للحريه .

^(١) وزارة الإقتصاد والتجاره الخارجيه ، مركز تنمية الصادرات المصريه ، قطاع التجاره الخارجيه ، الدليل الإرشادى للمصدرين الجدد ، جمهوريه مصر العربيه ، يناير ٢٠٠١ .

ويتقدم طالب التسجيل إذا ماتوفرت لديه تلك الشروط بطلب مدعم بالمستندات التى
تفى بذلك إلى الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات لإتمام إجراءات القيد فى
سجل المصدرين ، وذلك نظير رسوم قدرها (١٠٥) جنيه فقط .

ورغم هذا التيسير فى الإجراءات التى إستهدفت تشجيع أكبر عدد من الأشخاص أو
الشركات للدخول فى مجال التصدير إلا أن ذلك قد قوبل بتحفظ العديد من المصدرين
وخاصه الكبار منهم بدعوه أن ذلك قد فتح المجال أمام العديد من الأشخاص للعمل فى مجال
تصدير حاصلات الخضر والفاكهه بدون سابق خبره أو علم أو دراسته كامله ومسبقه لكل
جوانب عملية التسويق ، مما قد يضر بسمعة الصادرات المصريه ، الأمر الذى يتطلب
ضرورة وضع الضوابط والمعايير لضمان تأهيل تلك الفئة قبل السماح لها بالدخول فى
مجال التصدير .

وجدير بالإشاره أن الإجراءات التصديرية تبدأ عادة بعد أن يتم الإتفاق بين المصدر
والمستورد الأجنبى على العروض المقدمه من حيث الكميات ، المواصفات ، التعبئة ،
المواعيد ، الأسعار ، شروط التسليم ونظام الدفع وغيرها ، بعدها يبدأ المصدر فى
إعداد وتجهيز وإستيفاء مستندات التصدير التى يتعامل خلالها مع العديد من الجهات
المختصه منها هيئة الرقابه على الصادرات والواردات ، البنوك التجاريه ، شركات
التأمين ، وكلاء الشحن ، هيئة الميناء ، الجمارك وغيرها ، ومن أهم تلك المستندات
الفاتورة التجارية ، كشف العبوه ، شهادة المنشأ ، شهادة التأمين ، خطاب الإعتماد ،
بوليصة الصرف ، يقوم المصدر بعد ذلك بعمل الإجراءات التالية :-

(٢) إجراءات الفحص

يتعين على المصدر الحصول على موافقة الهيئة العامة للرقابه على الصادرات
والواردات بالنسبه للسلع التى تخضع إجباريا للفحص ، ويخضع لهذا الفحص من محاصيل
الخضر البطاطس ، الثوم الطازج ، والبصل الطازج فقط ، أما باقى الأصناف فيترك فحصها
إختياريا بناءعلى رغبة المصدرين .

ويتم فحص السلعة بناء على طلب مقدم من المصدر إلى أحد فروع الهيئة ، وبعد سداده للرسوم المقرره لذلك ، كما يجوز إتمام إجراءات الفحص فى أماكن الإنتاج بناء على طلب المصدر . هذا ويتم الفحص وإصدار شهادة بالموافقه (أى بإستيفائها للشروط والمواصفات المحدده من قبل الجهات المختصة) على وجه السرعة بالنسبه للسلع سريعة التلف والتي غالبا ما تشحن بالطائرات ، أما باقى السلع فيتم إصدار الشهادة لها خلال ٢٤ ساعه من تاريخ الفحص ، ويمكن أن تكتفى الهيئة بإعتماد شهادات الفحص التى تصدر من الجهات الحكوميه المختصة قانونا بذلك .

وتيسيرا لإجراءات الرقابه والفحص على السلع التصديرية تم إخضاع كافة الجهات الرقابيه فى الموانى تحت إشراف الهيئة العامه للرقابه على الصادرات والواردات ، حيث يتم الفحص والرقابه على مرحله واحده تشترك فيها سائر الجهات المنوط بها ذلك طبقا للتشريعات المنظمه لإختصاصاتها ، ويشمل ذلك مايتعلق بالحجر الزراعى والصحى والبيطرى والإشعاعى وغيرها . ورغم أن هذا الإجراء إستهدف سرعة إنجاز عمليات الفحص ، إلا أن التطبيق العملى أوضح أنه قد أسفر عن مزيد من التعقيدات الإداريه سيتم مناقشتها فيما بعد .

(٣) الإجراءات الجمركيه

تتم تلك الإجراءات داخل الجمرک بميناء التصدير وتبدأ بتقديم شهادة الإجراءات الجمركيه (إستمارة ١٣ ك م) ، وتنتهى بتسليم مستندات الشحن عند باب المنفذ الجمركى وذلك خلال عدد من الخطوات البسيطة والسريعه (تم معاينه تلك الخطوات خلال الزياره الميدانيه التى قام بها فريق البحث للمنفذ الجمركى بمطار القاهره) نعرضها فيمايلى:-

- التقدم بشهادة الصادر ونموذج ١٣ ك.م للدائره الجمركيه مرفقا بها المستندات التاليه : فاتورة تتضمن تفاصيل الرساله المصدرة ، بيان العبوه ، صورة القيد بسجل المصدرين ، موافقات جهات الرقابه النوعيه فى حالة ما إذا كانت الرساله متضمنه سلعا تتطلب ذلك .
- إستيفاء كارتة الدخول للجنه الجمركيه بعدد طرود الرساله ونوعها ووسيلة النقل ، حيث تقوم بعدها اللجنه الجمركيه المختصه بالتحقيق ومعاينه الرساله .

- الحصول على إذن الإفراج وأذن الشحن ، بعدها يتوجه المصدر مع الرسالة إلى
ساحة الشحن .

وجدير بالإشارة أنه إذا كانت السلعة التصديرية قد اعتمدت على مدخلات تخضع
لنظام الدروباك أو السماح المؤقت فإنها تمر بمجموعه من الإجراءات الجمركية الأكثر
تشددا وتعقيدا والتي تمثل من وجهة نظر المصدرين احد معوقات تنمية الصادرات من
الخضر .

(٤) إجراءات الشحن

بعد الإنتهاء من الإجراءات الجمركية يقوم المصدر بتقديم مستندات الشحن (طلب،
وأذن ، بوليصة الشحن) إلى التوكيل الملاحي لاتمام عملية الشحن .

٢٠٢٠٤ التشريعات والقرارات المنظمة لتصدير الخضر

ينظم عمليات الإستيراد والتصدير بصفه عامه القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ ،
ولائحة القواعد المنفذه لأحكام هذا القانون والتي تضمنها القرار الوزاري رقم ٢٧٥ لسنة
١٩٩١ ، وذلك بجانب ماتم إصداره من قرارات لتعديل أو حذف أو إضافه لبعض المواد
الوارده بهذا القرار ، وفيمايلي نستعرض أهم مواد تلك القوانين والقرارات المنظمة لعملية
التصدير بصفه عامه وتصدير الخضر بصفه خاصه .

(١) القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ بشأن الإستيراد والتصدير

إشتمل هذا القانون على ثلاثة فصول الأول في شأن الإستيراد ، والثاني في شأن
التصدير ، والثالث في شأن الرقابه على الصادرات والواردات . وقد أشارت المواد من رقم
(٣) إلى رقم (٨) بالفصل الثاني إلى مسئولية وزير التجاره عن تنظيم عمليات التصدير
بإصداره للقرارات المحدده للشروط والإوضاع والإجراءات والمستندات الخاصه بالقيد
والتجديد في سجل المصدرين ، ورسوم القيد والتجديد ، وإلغاء قيد المصدر بقرار مسبب،
وحظر أو تقييد بعض السلع . أما الفصل الثالث فقد أشارت مواد من رقم (٩) إلى رقم
(١٧) إلى عدم جواز تصدير أو إستيراد السلع الخاضعه للرقابه قبل الحصول على شهادة
فحص باستيفائها للشروط والمواصفات التي تحددها الجهات المختصة ويصدر بشأنها قوار

من وزير التجاره ، كما يتولى الوزير إصدار القرارات المحددة لإجراءات ورسوم الفحص ، كما حددت تلك المواد العقوبات التى يتعرض لها من يخالف مواد هذا القانون .

(٢) لائحة القواعد المنفذه لإحكام قانون الإستيراد والتصدير المتضمنه

بالقرار الوزارى رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٩١

تشتمل تلك اللائحه على ستة أبواب ، الباب الأول بشأن الإستيراد ، والثانى بشأن التصدير ، والثالث بشأن الصفقات المتكافئه ، والرابع بشأن سجل المصدريين وإحكامه ، والخامس بشأن الرقابه النوعيه على الصادرات والواردات والباب السادس تضمن الأحكام الختاميه .

وفيمايلى أهم المواد (وتعديلاتها) المتعلقة بالتصدير :

أ - الأحكام العامه

- يشترط لمزاولة نشاط التصدير للمنتجات المصريه أن يكون اسم المصدر مقيدا بسجل المصدريين (ماده ٤٤) .
- تصدر المنتجات المصريه عن طريق الجمارك مباشرة دون حاجه لموافقة تصديرية (ماده ٤٥ ومعدله بالقرار رقم ٣٦٤ لسنة ١٩٩٨) .
- يتعين على المصدر قبل تصدير السلع الخاضعه للرقابه النوعيه على الصادرات (وهى بالنسبه للخضر البطاطس والبصل والثوم) الحصول على موافقة الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات وفقا للقواعد والإجراءات المنظمه لذلك (ماده ٤٦) .
- تشكل بقرار من وزير الإقتصاد والتجاره الخارجيه لجان أو مجالس سلعيه للإشراف على تصدير بعض السلع وينظم القرار إختصاصاتها وقواعد ونظم العمل بها (ماده ٥٠) .

ب - شهادة المنشأ

- تتولى الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات دون غيرها إصدار شهادات المنشأ أو المرور للصادرات المصريه عن الرسائل والعينات للصادرات المصريه المنشأ أو المكتسبه المنشأ المصرى المصدره إلى

الدول المبرم بينها وبين جمهورية مصر العربية إتفاقيات تجارية ثنائية (أو متعددة الأطراف) ، ودول التكتلات الإقتصادية الدولية والأقليمية التي تتمتع جمهورية مصر العربية بموجبها بمعاملة تفضيلية (مادة ٥٤).

ج - شروط وإجراءات القيد فى سجل المصدرين

- تناولت المواد أرقام (٦٣) ، (٦٤) الشروط الواجب توافرها فى المصدر سواء كان شخص طبيعى أو إعتبارى أو شركات (وقد سبق الإشارة إليها)، وإجراءات القيد فى سجل المصدرين .

د - الرقابة النوعية على الصادرات

- تختص الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات بفحص الصادرات والواردات الخاضعة للرقابة النوعية (مادة ٧٣) ، ويجرى الفحص للصادرات طبقا للشروط والمواصفات التى يصدر بتحديددها قرار من وزير الإقتصاد والتجارة الخارجيه بعد الإتفاق مع الجهات المختصة (مادة ٧٤) ، وتجرى عملية فحص الرسائل التصديرية خلال أسبوع من تاريخ تقديم طلب الفحص (مادة ٧٥) بإستثناء السلع سريعة التلف والتى يتم فحصها على وجه السرعة ، هذا ويكتفى بالفحص الظاهرى للسلع المصدرة المستوفاه للضوابط التالية :-

- أن يكون لدى المصدر نظام للرقابة على الجوده تعتمد الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .
- أن تتأكد الهيئة من قيام نفس المصدر بتصدير ذات السلعه لمدته لاتقل عن سنتين وبحد أدنى عشرة رسائل ، ولم يسبق رفض هذه الرسائل أو جزء منها (مادة ٧٥ مكرر) .

ويقوم فرع الهيئة المختص بفحص أو مراجعة ١% من محتويات كل رساله مصدرة ، ويمكن زياده النسبه حتى ١٠% منها للتحقق من مطابقه الرساله للمواصفات المقرره ومطابقتها للشهادة المستخرجه من الجبهه الإداريه المختصه ، ولايجوز لفرع الهيئة رفض الرساله المصدرة

لعدم مطابقتها للشروط والمواصفات إلا بعد فحص أو مراجعة ١٠% على الأقل من محتوياتها (مادة ٨١) ، وتحدد المادة (٩٠) من نفس القرار رسوم فحص الرسائل خلال أيام العمل والعطلات الرسمية ورسم إستخراج شهادته نتيجة الفحص . أما المواد من (٩١) إلى (٩٣) فقد تناولت إجراءات التظلم من قرار الفحص ، والنتائج المترتبة عليه .

هـ - الأحكام الختامية

تناولت الأحكام العامة التى نص عليها الباب السادس من هذا القرار الأحكام التالية فيما يتعلق بالتصدير .

- يقوم البنك المركزى المصرى والمصارف العاملة داخل جمهورية مصر العربية والجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء بموافاة قطاع التجاره الخارجيه ببيان ربع سنوى ، ونصف سنوى ، وسنوى بالصادرات الوطنيه الفعلية على أساس سلع /بلاد ، وبلاد/سلع بالكميه والقيمه (ماده ٩٧ وماده ٩٨).
- تقوم مصلحة الجمارك بموافاة قطاع التجاره الخارجيه ببيان ربع سنوى ، ونصف سنوى ، وسنوى بالصادرات الوطنيه الفعلية متضمنا نوع السلع ، الوحده ، الكميّه ، سعر الوحده بالعمله الأجنبيّه ، نوع العمله ، أساس التعاقد ، القيمه الإجماليه بالعمله الأجنبيّه وبالجنه المصريه ، البلد المصدر إليه ، إسم المصدر والجهه المستفيدة (ماده ٩٩) .

٣٠٢٠٣ أهم القرارات والإجراءات المحفزة على تنمية الصادرات

أصبحت قضية تنمية الصادرات فى ضوء مقتضيات المرحله الراهنه والمستقبليه للتنميّه الإقتصاديّه من القضايا الهامه التى توليها الدوله إهتماما كبيرا خلال الآونه الأخيره ، وقد إنعكس ذلك فى حرص الدوله على تطويع العديد من الأدوات والسياسات وإصدار القرارات وتبسيط الإجراءات التى من شأنها تنمية الصادرات والوصول إلى الهدف المأمول منها ، وفيمايلى أهم تلك الإجراءات والقرارات خاصة تلك المتعلقة بصادرات الخضر والفاكهه :

إلغاء الإستثماره (ت ص) التى كانت تمثل عبئا ثقيلا على المصدرين لما تتطلبه من إجراءات إداريه معقده .

جعل شهادتى الحجر الزراعى والبيطرى الصادرتين من وزارة الزراعة إختياريتين بناء على طلب المصدر دون إلزامه بأى منهما .

إلغاء دور اللجان النوعيه فى تحديد أسعار السلع المصدره أو إصدار موافقات تصديرية .

نقل خدمات الهيئه العامه للرقابه على الصادرات والواردات إلى مواقع الإنتاج لفحص السلع المصدره فى مكان تجهيزها وتعبئتها ، مع تقديم الإرشاد التصديرى اللازم .

تخفيض تكلفة إستيراد الشاحنات والجرارات اللازمه لنقل الحاصلات الزراعيه وخاصة فى مجال البرادات (قرار وزارى رقم ٥٠٨ لسنة ٢٠٠٠) .

تحديد القواعد المنظمه لإنتاج البطاطس المخصصه للتصدير (من حيث المناطق المعتمده الخاليه من العفن البنى ، مصدر التقاوى ، إجراءات الفحص ، محطات التعبئة وغيرها)، وإنشاء آلية عمل لضمان تصدير البطاطس المصريه إلى دول الإتحاد الأوروبى وفقا للإشتراطات التى حددها الإتحاد الأوروبى (قرار وزارى رقم ٦١ لسنة ٢٠٠٠) ، وقد تم تشكيل لجنة تصدير البطاطس لمتابعة تنفيذ هذا القرار (قرار وزارى رقم ٩٥ لسنة ٢٠٠٠) .

تأسيس صندوق تنمية الصادرات السلعيه خلال عام ٢٠٠١ برأسمال قدره ٤٠٠ مليون جنيه وذلك لدعم تمويل وشحن الصادرات .

وضع حجر الأساس للساحه المبرده بمطار القاهره والتى يمولها القطاع الخاص المصرى بسعه يوميه تتراوح من ٢٣٠ - ٢٥٠ طن ليتم فيها تخزين الصادرات سريعة التلف حتى تتم عملية الشحن ، وقد تم تخصيص مساحه قدرها ٢٤ ألف متر مربع لهذا الغرض ، كما تم تخصيص مساحه قدرها ١٥ ألف متر مربع فى مطار برج العرب لنفس الغرض ، وجارى حاليا الإعداد لوضع حجر الأساس لصاله مبرده أخرى بمطار الأقصر بتمويل من القطاع الخاص المصرى أيضا .

صدور قرار رئيس الجمهوريه رقم ١٠٦ لسنة ٢٠٠٠ والذى يستهدف تبسيط عمليات فحص السلع المصدره ووضع كافة جهات الرقابه النوعيه بالموانى

المختلفة تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، حيث يتم الفحص والرقابة على مرحله واحده يشترك فيها سائر الجهات المنوط بها ذلك طبقا للقوانين والقرارات المنظمه لاختصاصاتها على الرغم من أن الغرض من هذا القرار هو التيسير على المصدرين ، إلا أن التطبيق العملي لذلك القرار لا يزال يواجه بعض الصعاب حيث أشار بعض المصدرين إلى تعقد الإجراءات نظرا لاستمرار وجود التبعية الإدارية لإجهزة الرقابة للوزارات المعنية وعدم التنسيق بينها في جهاز واحد .

حظر تقاضى بعض الجهات المعنية بالتصدير والشحن فى الموانى البحرية رسوم إضافية للتخفيف من شكاوى المصدرين من الإرتفاع المستمر فى أسعار الخدمات بالموانى (قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٤٨٦ لسنة ٢٠٠٠) .

تيسير وتطوير أساليب وإجراءات التصدير التى تتعلق بعمليات التصدير وعلى الأخص مايتعلق منها بالنظم الجمركية كالتاكس ريبيت ، والسماح المؤقت ، والدروباك وفقا لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٧٦ لسنة ٢٠٠٠ ، ورقم ١٢٩٩ لسنة ٢٠٠٠ ، ومد مهلة إعادة التصدير وفق نظام السماح المؤقت بالنسبة لمصدرى المحاصيل الزراعيه إلى عامين بدلا من عام واحد .

قرارات وزير الإقتصاد والتجاره الخارجيه أرقام ٣٠ ، ١٧٣ ، ٣٣٩ ، ٤٧٩ ، ٥٦٦ ، ٦٧١ لسنة ٢٠٠٠ بشأن إصدار قوائم بالمصدرين المستوفين لقواعد الإكتفاء بالفحص الظاهرى للسلع المصدرة الخاضعة للرقابه النوعيه على الصادرات .

إعداد قائمه بيضاء للمصدرين الدائمين ذوى السيره الطيبه ، واللذين يتم إستثنائهم من أى ضمانات للإفراج عن وارداتهم التى سيتم إعادة تصديرها بنظام السماح المؤقت .

تشكيل المجلس الأعلى للمجالس السلعيه للعمل على وضع تقارير المجالس السلعيه موضع التنفيذ (قرار وزارى رقم ٤٠ لسنة ٢٠٠٠) .

تسهيل إجراءات إستيراد تقاوى البطاطس (قرار وزارى رقم ٥٩٢ لسنة ٢٠٠٠) .
السماح للطيران العارض (الشارتر) بنقل البضائع سريعة التلف ، وتخفيض قيمة نولون الشحن الجوى من نحو ٩٦ سنتا/كيلوجرام إلى ٧٣ سنتا/كيلوجرام .

- إنشاء مكاتب لخدمة المصدرين على مستوى المحافظات تعمل على جذب عناصر جديدة للدخول إلى مجال التصدير وتذليل الصعاب أمامهم .
- تطوير البنية المؤسسية التصديرية من خلال المحاور التالية :
 - الربط الإلكتروني لشبكات معلومات المكاتب التجارية بالخارج مع نقطة التجاره الدوليه ومركز معلومات مجلس الوزراء وذلك تمهيدا لعقد الصفقات التجاريه والتصديرية من خلال التجاره الألكترونيه .
 - تشكيل المجالس السلعيه والتي تضم المجلس السلعي للحاصلات الزراعيه .
 - إنشاء معهد التدريب القومى للتجاره الخارجيه حديثا .

وجدير بالتنويه أن العديد من تلك الإجراءات السابق الإشارة إليها كان لها أثرا إيجابيا فى تذليل بعض معوقات التصدير ، فى حين أسفر تطبيق البعض الآخر منها عن صعوبات حالت دون الإستفاده الكامله منها كما سيناقش تفصيلا فيما بعد . مع التأكيد على أن قضية التصدير تحتاج إلى معالجة أكبر وأشمل من تلك المحاولات الجزئيه لضمان إستدامة عملية تنمية الصادرات وفقا لإستراتيجيه واضحه ومحدده ، وهو ماسيتم تناوله فى الفصل الأخير من هذه الدراسه .

٣٠٤ التحديات التى تواجه تنمية الصادرات من الخضر

قامت الدوله خلال الآونه الأخيره بمجهودات ومحاولات كثيره لدعم قطاع التصدير ، ويأتى فى مقدمتها إبرام العديد من إتفاقات التعاون والمشاركه على المستويين الإقليمى والدولى ، وتطوير العديد من القوانين والتشريعات من أجل تنظيم وتيسير الإجراءات التصديرية والتخفيف من الأعباء الماليه التى يتحملها المصدر بما يساعد على زيادة القدرة التنافسيه للصادرات المصريه بالأسواق العالميه .

ورغم تلك المجهودات فما زالت الصادرات المصريه من الخضر تواجه العديد من التحديات (المحليه والخارجيه) التى يعزى إليها تدهور كميّة وقيمة تلك الصادرات خلال

السنوات الأخيرة ، فضلا عن تذبذبها السنوى الشديد (وذلك على النحو السابق الإشارة إليه) ، ويمكن عرض أهم التحديات والمشاكل التى تواجه تصدير الخضر^(١) فيما يلى:-

أولاً: التحديات المحلية

(١) غياب التخطيط للتصدير

يأتى فى مقدمه التحديات التى تواجه الصادرات من الخضر عدم وجود إستراتيجيه أو خطه مدروسه واضحه المعالم لتنمية الصادرات من الخضر (يتم ربطها بإستراتيجية الإنتاج) محدد بها بشكل دقيق الأهداف المنشوده ، والسياسات ، وآليات التنفيذ ، والبرامج اللازمه لتحقيق تلك الأهداف ، وفى ظل غياب هذه الإستراتيجيه فإن تصدير الخضر مازال يعتمد على الجهود والقرارات الفرديه والتى قد تتسم بالعشوائيه فى بعض الأحيان نتيجة لعدم وجود رؤى أو سياسه واضحه متاحه أمام المنتجين والمصدرين تساعد على توجيه وإستغلال إمكانياتهم فى سبيل تحقيق الأهداف المأموله .

والجدير بالذكر أنه قد تم مؤخراً إنشاء المجلس الأعلى للمجالس السلعيه المشكل من رؤساء المجالس السلعيه المختلفه ورؤساء الأجهزة الحكوميه المعنيه بالتصدير والذى يقع عليه مسئولية وضع خطط وبرامج تنمية الصادرات السلعيه والخدميه ، أما المجالس السلعيه ومنها المجلس السلعى للحاصلات الزراعيه فهى مسئوله عن صياغة السياسات التصديرية والتنسيق فيما بين المنتجين والمصدرين لتحقيق اهداف تلك الخطط والبرامج ، كما إنتهت وزارة الإقتصاد والتجاره الخارجيه بالتعاون مع المجالس السلعيه والأجهزة المعنيه خلال شهر مارس من عام ٢٠٠١ من وضع المقترح الأولى لإستراتيجية تنمية الصادرات المصريه تمهيدا لطرحه للمناقشه .

(١) تم التوصل إل تلك المشاكل خلال المقابلات الشخصيه التى أجراها فريق البحث مع المصدرين والمعنيين بالعملية التصديرية بالأجهزة المختصه ، وخلال المناقشات التى تمت بدائرة الحوار التى عقدت بشأن تلك الدارسه والمشار إلى نتائجها بالملحق رقم () .

(٢) ضعف البنية المؤسسية للتصدير

تشكل البنية المؤسسية مسئولة عن التصدير من العديد من الأجهزة والهيئات (الحكومية والخاصة) الواضحة للسياسات ، والمموله ، والرقابية ، والتنفيذية وغيرها من الأجهزة ذات العلاقة بالنشاط التصديري . ومع ذلك فإن جانب كبير من ضعف الصادرات يرجع إلى القصور في كفاءة أداء هذه الأجهزة وآليات هذا البنيان ، ويعزى ذلك لعدد من العوامل منها عدم التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الأجهزة المختلفة ، فضلاً عن التداخل في المهام والإختصاصات فيما بين العديد منها ، وذلك بجانب ضعف كفاءة أداء البعض الآخر منها نتيجة للقصور في الموارد المالية المتاحة أو ضعف الإمكانيات المتاحة كما سبق الإشارة إلى ذلك . ومن نتائج ومظاهر ذلك مايلي :

- محدودية تعامل وإستفاده المصدرين من معظم أجهزة هذا البنيان ، حيث إقتصرت تعامل العديد منهم على كل من الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات للقيود في سجل المصدرين ، والحصول على شهادة المنشأ أو شهادته بالموافقة على الفحص ، ومصلحة الجمارك لإنهاء الإجراءات الجمركية ، في حين إقتصرت دور التمثيل التجاري بالنسبة لبعض المصدرين على الوساطة في إتمام بعض الصفقات ، أما مركز تنمية الصادرات فقد إقتصرت التعامل معه على كبار المصدرين وذلك من خلال إشتراكهم في المؤتمرات الدولية والبعثات الترويجية التي ينظمها المركز والتي غالباً ماتعود بالنفع على كبار المصدرين دون الغالبية العظمى من الصغار منهم .
- إعتداد الغالبية العظمى من المصدرين على مجهوداتهم الفردية وعلاقاتهم الشخصية بالمستوردين والمكاتب التجارية في الحصول على المعلومات التسويقيه والترويج لصادراتها على الرغم من وجود العديد من الأجهزة المنوط إليها القيام بهذه المهمة .
- إهدار الموارد المتاحة نتيجة لتداخل إختصاصات العديد من الأجهزة ، وتكرار مايقومون به من أعمال ، وعدم التنسيق فيما بينها .
- تعرض العديد من المصدرين لخسائر مالية نتيجة لما قد يتعرضوا له من مخاطر من عدم إسترداد مستحقاتهم المالية كامله لدى المستوردين وذلك في ظل غياب

وجود الكيانات المؤسسية بالأسواق الخارجية المسئولة عن الحد من تلك المخاطر .

(٣) المشاكل التسويقية

يعد التسويق أحد المحاور الأساسية لتنمية الصادرات من الخضر لدوره في ضمان وصول المحصول بالكمية والنوعية والجودة والإشتراطات المطلوبة والسعر المنافس في الوقت المناسب وذلك طبقا لإحتياجات الأسواق المختلفة ، ويعنى ذلك أنه بقدر كفاءة وفاعلية أسلوب وخدمات التسويق يكون النجاح في تنمية الصادرات ، ويتطلب تحقيق ذلك ضرورة وجود فكر تسويقي متطور على المستوى القومى ينظر إلى الإنتاج والتسويق كمنظومه متكامله بداية من الإنتاج مرورا بالتعبئة والتغليف والنقل والتخزين ثم البيع والتسويق ، وذلك بجانب توافر قاعدة معلومات متكامله ودقيقه وتفصيليه عن الأسواق الخارجيه ، خدمات ومحطات فرز وتعبئة وتخزين متطورة ، وسائل نقل كافيه ومجهزه وإقتصاديه ، نظم لضمان مخاطر التسويق وغيرها ، وتأتى مشكلة التسويق فى مقدمة المشاكل التى تعوق تنمية الصادرات من الخضر نتيجة للقصور فى عناصر تلك المنظومه كما يتضح مما يلى :-

(أ) القصور فى خدمات ما قبل التصدير :

المعلومات :

تمثل المعلومه الحديثه عنصرا هاما للتفوق والمنافسه فى مجال التصدير فى ظل مايشهده العالم من طفره هائله فى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفى المنافسه الشديده فيما بين الدول على التصدير ، ويتطلب إتخاذ القرار الإنتاجى والتصديرى وجود قاعده من المعلومات عن الفرص التصديرية المتاحة بالأسواق العالميه المختلفه ، والأصناف وإشتراطات الجوده والمعايير القياسيه (سواء بالنسبه للسلعه أو العبوه أو المعاملات) المطلوبه بكل سوق ، وأسعار البيع المتوقعه ، وأسعار السلع المنافسه ، وقوانين الإستيراد المعمول بها بالدول المختلفه ، وتمتد تلك المعلومات إلى الذوق والنمط الإستهلاكى والإتجاه العام للتطور فى التفضيلات الخاصه بالمستهلك بالأسواق المختلفه ، وجدير بالذكر أن معظم المعلومات التى توفرها الأجهزة المعنيه بذلك لايتوفر فيها التفصيل والدقه والسرعه المطلوبه ، حيث أن معظم تلك المعلومات تتسم بالصفه التاريخيه والإجماليه ولا تعكس

الإحتياجات والأنماط الإستهلاكية للفرد بالأسواق المختلفة التى تمثل السبيل لاختراق الأسواق . كما يصعب على صغار المصدرين فى ضوء نقص المعلومات وتعدد الجهات المسئولة الحصول على معلومات تتعلق بحجم ماتم تصديره من الخضر خلال الموسم إلى الأسواق المختلفة حتى لايتعدى الحصص المقرره لصادرات الخضر المصريه بالأسواق المختلفة إذا ماقام بالتصدير، مما يعرضه لدفع جمارك مضاعفه على صادراته ، ومن ثم التقليل من فرصتها على المنافسة .

محطات الفرز والتعبئة والتلاجات

تتأثر جودة السلعة ومدة صلاحيتها وقدرتها على الحفاظ على تلك الجودة حتى نهاية الشحن على الأسلوب الذى يتم به تداول ومعاملة السلعة بعد الحصاد وأثناء الفرز والتدريج والتعبئة والتخزين ، وأيضا على درجة الحرارة التى يتم خلالها إجراء تلك المعاملات وطول الفترة الزمنية فيما بين حصاد السلعة ومعاملتها حراريا ، فالفاصوليا الخضراء يتطلب الحفاظ على مواصفاتها وجودتها (المطلوبه بالأسواق المختلفه) أطول فترة ممكنه إجراء عملية التبريد خلال فترة زمنية أقصاها من ٢-٣ ساعات بعد الحصاد ، ودرجة الحرارة المثلى لتداولها تبلغ نحو صفر درجة مئوية ، فى حين تبلغ درجة الحرارة المثلى لتداول محصول البطاطس من ٤-٨ درجة مئوية^(١) .

ويتطلب الحفاظ على جودة الحاصلات التصديرية توفر التسهيلات الخاصة بالفرز والتدريج والتعبئة والتغليف والتخزين والتبريد ، ومع ذلك يعانى المصدرين وخاصة الصغار منهم من عدم توفر محطات الفرز والتعبئة والتلاجات بصورة كافية ، فضلا عن عدم إنتظام وكفاءة تشغيل المتاح منها وإفتقار بعضها إلى الأساليب التكنولوجية الحديثه ، ويرجع ذلك فى الواقع إلى إرتفاع كلا من التكاليف الإستثمارية اللازمه لإنشائها ومصاريف تشغيلها وصيانتها . وتشير الإحصاءات المقدمه من الإتحاد العام للغرف التجارية^(٢) إلى أن عدد محطات فرز وتعبئة المحاصيل البستانية بلغ (٥٨) محطة ، فى حين أن المطلوب توافره

^(١) كيلي هاريسون ، على السعيد ، إشرافه دليل المنتج والمصدر المصرى إلى تصدير الخضر والفاكهه لدول الإتحاد الأوربي،

مشروع إستخدام ونقل التكنولوجيا الزراعيه بوزارة الزراعة وإستصلاح الأراضى ص ٢٩ .

^(٢) الإهرام الإقتصادى ، مآزق الصادرات الزراعيه ، العدد (١٦٠٧) ، أكتوبر ١٩٩٩ .

يقدر بعدد (١٠٣) محطه ، وكذلك الحال بالنسبه للثلاجات فإن عددها الحالى بلغ ١٢٦
ثلاجه ويقترح الإتحاد العام زيادتها إلى ٥٣٦ ثلاجه .

تخلو موانى التصدير الجويه والبحريه كذلك من الساحات المبرده التى تساهم فى
الحفاظ على جوده السلعه حتى الإنتهاء من الإجراءات الجمركيه والشحن ، وإن كان قد تم
مؤخرا وضع حجر الأساس للصاله المبرده بمطار القاهره الجوى ومطار برج العرب
بالأسكندريه .

ومما لاشك فيه أن القصور الحالى فى التسهيلات اللازمه لتداول حاصلات الخضر
قد يؤدى إلى عدم إحتفاظها بالموصفات والجوده المطلوبه بالأسواق الخارجيه وإرتفاع
نسبة التالف والفاقد منها ، ومن ثم زيادة الخسائر التى من الممكن أن تلحق بالمصدر فى
حالة ما إذا تم تقييم السلعه عند مستوى جودة أقل أو رفض الشحنة أو اللجوء إلى
إعدامها ، الأمر الذى قد يؤثر على سمعة الحاصلات الزراعيه المصريه ، ساهم أيضا غياب
الإرشاد التسويقي لكل من منتج ومصدر هذه الحاصلات فى تفاقم تلك المشاكل .

(ب) النقل:

يعتبر النقل من العوامل المحدده والمؤثره فى عملية تصدير الخضر وذلك من خلال
تحديده لحجم ، ونوعيه ، وجودة ، وتكلفة الصادرات ، ويتم نقل الخضر إلى الأسواق
الخارجيه من خلال عدد من الوسائل تشمل النقل الجوى ، والبحرى ، والبرى ، وغالبا
ماتكون هذه الوسائل خارج قدرة وسيطرة المصدر عكس الحال بالنسبه للنقل الداخلى
والذى لايمثل فى معظم الأحيان أى مشكله بالنسبه للمصدر . هذا وتعتبر مشاكل النقل التى
سيتم تناولها فيمايلى من أكثر التحديات التى تواجه تنمية الصادرات من الخضر فى الوقت
الراهن .

النقل الجوى :

يمثل النقل الجوى الوسيله الأساسيه لنقل الصادرات الزراعيه فائقه الحساسيه
كالخضر الورقيه ، كما يعتمد عليه فى تصدير نحو ٨٠% من الصادرات الحساسه
كالفاصوليا الخضراء والبسله الخضراء والفراوله ، وتتمثل مشكله النقل الجوى للخضروات
فيمايلى :-

- النقص فى الفراغات اللازمه لشحن الخضـر وخاصه خلال فترة الذروه من الموسم التصديرى ، وتشير الإحصاءات إلى ان حجم المطلوب من الفراغات يعادل مايقرب من ضعف ماهو متاح منها ^(١) ، وفى ضوء هذا العجز غالبا مايتم الإعتماد على الفراغات المتاحة فى طائرات الركاب والتى تكون الأولويه فيها بالطبع للمسافرين سواء بالنسبه للحموله أو إتجاه السفر مما قد يؤثر على جودة وتكلفة الصادرات ، ويزيد من حدة هذه المشكله إحتكار كبار المصدرين لهذه الفراغات مما يزيد المنافسه فيما بين المصدرين على إستغلال متاح منها . وعلى الرغم من تأكيد المصدرين على أن محدودية الفراغات المخصصه لنقل الصادرات على خطوط شركة الطيران الوطنيه كثيرا ماتؤدى إلى تأخير وصولها إلى الأسواق العالميه وتعرض نسبه كبيره منها للتلف ، أشارت مسئوله شركة الطيران الخاصه (خلال المناقشه التى جرت بدائرة الحوار) إلى إخلال العديد من المصدرين خلال الموسم الحالى بتعاقداتهم لحجز الفراغات على طائرات الشارتر مما أثر على كفاءة تشغيل تلك الطائرات ، حيث أحيانا تقلع الطائرة بحموله تقل عن ٢٠ طن فى حين أن طاقتها تقدر بحوالى ٤٠ طن ، وغالبا مايغزى ذلك إلى إخفاق الإنتاج المحلى عن الوفاء بمتطلبات الأسواق من الخضـر سواء من حيث الكميه أو الجوده أو المواصفات القياسيه نتيجـه لإصابة المحصول بالأمراض والآفات .
- قصر الشحن الجوى على مطارى القاهره والأسكندريه ، فضلا عن عدم وجود خطوط طيران منتظمه بين مصر والعديد من دول شمال أوربا ودول البلطيق مما يؤدى إلى إرتفاع تكاليف الشحن وعدم تحقيق سرعة النقل المطلوبه ومن ثم تلف الكثير من المنتجات .
- تذبذب مواعيد الطيران وإلغاء بعض الرحلات يعمل على إطالة فترات الشحن ومن ثم فساد محاصيل الخضـر ، فضلا عن مايتمحله المصدر من رسوم الأرضيات بالمطار ، بجانب ذلك فإن عدم تجهيز الطائرات لإستيعاب البالتات الخشبيه المعبأه بعبوات الخضـر الكرتون ، يعرض تلك العبوات لكثرة وسوء التداول والذى قد يؤثر على جودة وصالحية الخضروات .

^(١) Joseph Pietrus, Horticulture Subsector Policy and Regulatory constraints, Agriculture Policy Reform program (APRP), Reform Design and Implementation Unit (RDI) Report No 57, Cairo January 1999, P.3 .

- إرتفاع تكاليف النقل والتداول التى تفرضها شركة مصر للطيران وشركات الخدمات الجوية المصريه (وهى الشركات المرخص لها بالنقل الجوى) ، وفى دراسه لمركز تنمية الصادرات تبين أن أسعار الشحن بطائرات شركة مصر للطيران تزيد بأكثر من ٣٠% عن مثيلتها بالعديد من الدول المنافسه كإسرائيل وقبرص وتونس وبعض الدول الأفريقيه ، وقد أعرب أحد كبار مصدري الفاصوليا الخضراء خلال دائرة الحوار عن شكواه من إرتفاع تكلفة الشحن ، وقد دلل على ذلك بأن تكلفة شحن كونتينر سعة ٤٠ قدم ٣ يحمل ١٢ طن فاصوليا من المغرب إلى أسواق فرنسا تبلغ نحو ٢٠ ألف فرنك ، فى حين يتكلف نقل هذا الكونتينر من مصر إلى أسواق فرنسا نحو ٦٠ ألف فرنك مما يقلل من فرص تسويقه لصادراته ، حيث يضطر لبيع الكيلو جرام من الفاصوليا بالسوق الفرنسى بنحو ١١-١٢ فرنك (لتعويض تكلفة الشحن المرتفعه) فى حين يعرض مثيله الوارد من المغرب بنفس السوق بنحو ٨ فرنك فقط ، هذا وبجانب إرتفاع تكلفة الشحن هناك أكثر من سعر للشحن إحداهما لكبار المصدرين والآخر للصغار منهم . وعلى الرغم من خفض تكلفة النقل من ٩٦ سنتا/كيلو جرام إلى ٧٦ سنتا خلال الآونه الأخيره ، إلا أنها مازالت دون المستوى المطلوب لتشجيع الصادرات .
- التحجيم ويقصد به تحمل المصدر لتكلفة فراغات الشحن المحجوزه مسبقا حتى إذا لم يتم إستغلالها فعليا بالكامل مما يزيد من تكلفة نقل السلعه ومن ثم يضعف من قدرتها على المنافسه بالأسواق الخارجيه .

النقل البحرى

يمثل النقل البحرى وسيلة النقل الأكثر إستخداما للسلع قليلة الحساسيه كالبطاطس والبطيخ ، وإذا ماتم إستخدام البرادات وتمت إدارة عملية التحكم فى الحرارة بنجاح فإن معظم المحاصيل سريعة القابليه للتلف يمكن نقلها بكفاءة بتلك الوسيله ، ومن مميزات الشحن عن طريق البحر بإستخدام الشاحنات المبرده أن تكاليفه لاتتعدى ٦٠% من تكاليف الشحن الجوى ، علاوه على أن جودة المحصول تكون أفضل^(١) ، هذا ويواجه شحن الخضو عن طريق البحر العديد من المعوقات نحصر أهمها فيمايلى :-

(١) كيلي هاريسون ، على السعيد "إشراقه" مصدر سابق .

- النقص في الأعداد المتاحة من الحاويات ومن المخازن المبردة .
- كثرة الإجراءات داخل الموانئ البحرية ، وضعف مستويات الخدمات المباشرة وغير المباشرة التي تقدمها تلك الموانئ ، فضلا عن عدم ملائمة التجهيزات المتواجده بالموانئ للتعامل مع الخضر الطازجه .
- ارتفاع تكاليف النقل البحرى والشحن والتفريغ والتخزين والأرضيات والرسوم الإداريه بالموانئ المصريه بالمقارنه بمثيلتها بالأسواق العالميه ، وذلك نظرا لإحتكار القطاع العام لتلك الخدمات وتحديد أسعارها بشكل إدارى .
- عدم وجود خطوط ملاحيه منتظمه للموانئ الأوربيه ، وعدم إنتظام مواعيد الإبحار مما يؤثر على جودة الحاصلات الزراعيه وخاصة سريعة القابلية للتلف منها .

النقل البرى

- تتمثل معوقات النقل البرى التى تحد من إستخدامه فى نقل صادرات الخضر فيما يلى:
- العجز الكبير فى المتاحة من وسائل النقل المبردة (البرادات) المصريه ، نظرا لتشدد الحكومه فى منح تراخيص لتلك البرادات تجنباً لما قد يحدث من تلاعب فى الغرض من إستخدامها ، فضلا عن ارتفاع الرسوم الجمركيه على وارداتها إذ تصل إلى أكثر من ضعف تكلفة إستيرادها (سيف) بالجنيه المصرى^(١)، ولذا غالبا ما يتم الإعتماد فى النقل البرى على الشاحنات غير الوطنيه كالسعوديه والأردنيه والتي غالبا ماتغالى فى أسعارها .
 - وجود العديد من اللوائح الحكوميه المقيدة لحركة وسائل النقل البرى عبر الحدود فيما بين البلدان المختلفه .

مشاكل الإنتاج (٤)

تتمتع مصر بموقع جغرافى متميز ومناخ معتدل وتربه عاليه الخصوبه ومياه للرى مما يعطيها ميزه نسبیه عاليه فى إنتاج الخضر تجعلها قادره على مضاعفة إنتاجها وتلبية إحتياجات الأسواق المختلفه منها ، وتشير إحدى الدراسات التى أجرت تقدير لحجم الطلب

Joseph Pietrus, Horiculture Sub sector Previous issue

(١)

غير المشبع لعدد من الحاصلات البستانيه المصريه فى أسواق التصدير الرئيسيه أن هناك فرص تصديره متاحه فى تلك الأسواق أمام الصادرات المصريه خاصة بالنسبه للفاصوليا الخضرا والثوم تعادل أضعاف ما يتم تصديره حاليا ^(١).

وجدير بالإشاره أن مشاكل الإنتاج لاتمثل عقبه كبيره أمام الصادرات بالقدر الذى تمثله المعوقات الأخرى ، وكثيرا مايتمكن لكبار منتجى ومصدرى الخضر مواجهتها والتغلب عليها ، فى حين يصعب ذلك على الصغار منهم وفيمايلى نستعرض أهم تلك المشاكل :-

- حال تفتت الحيازات الزراعيه دون إنتشار مزارع الإنتاج المتخصصه الكبيره التى تساعد على إستخدام الأساليب والتقنيات الحديثه ، ترتب على ذلك تلبية احتياجات المصدرين من خلال عدد كبير من المزارع مما قد يؤدى إلى تباين الجوده والمواصفات وإرتفاع تكاليف تجميع المحصول .
- إرتفاع تكلفة مستلزمات الإنتاج كالتقايى والأسمده والمبيدات وغيرها ، فضلا عن إرتفاع تكاليف نقل التكنولوجيا وصعوبة إستيراد أصناف الخضر الحديثه فى ظل غياب قانون حماية الملكيه الفكرية مما يحول دون تطوير الإنتاج الزراعى بما يتماشى مع إحتياجات الأسواق الدوليه .
- تخوف صغار المنتجين وصعوبة إقناعهم بزراعة أصناف الخضر الجديده وإستخدام الأساليب التكنولوجيه المتطوره ، وغالبا مايتمثل ذلك عبئا إضافيا على المصدر ، حيث يضطر إلى القيام بذلك بنفسه أو لنفسه ومن ثم يتحمل جميع المخاطر التى يمكن أن تسفر عنها تلك المحاوله .
- غياب إداره المزرعيه الحديثه ، فضلا عن ان تكاليف الإستعانه بها من الخارج تفوق قدرات المنتج الصغير والمتوسط .
- القصور فى دور الإرشاد الزراعى لمنتجى حاصلات الخضر وما ترتب عليه من مشكلات عديده تتعلق بالجوده وعدم مطابقه البعض منها للمواصفات التصديرية القياسيه والإعتبارات الصحيه والبيئيه والتى نتج عنها رفض الأسواق الأوربيه لبعض الصادرات المصريه من الخضروات كالبطاطس (لإصابتها بالعفن البنى) والبصل (لإصابته بمرض التفحم الأسود) . كما تم رفض شحنات الصادرات

(١) كيلي هاريسون ، على السعيد ، إشرافه ، مصدر سابق .

المصريه من الفاصوليا الخضراء التى تم تصديرها خلال الموسم الحالى إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكیه وألمانيا (لإصابتها بالديدان) وهو ماقد يؤثر على سمعة الصادرات المصريه .

غياب الحد الأدنى للمواصفات القياسيه للخضر التى يتم تداولها بالأسواق المحليه ، وفى ظل نقص المعلومات المتاحة لدى المنتج عن المواصفات والإعتبارات التصديرية المطلوبه بالأسواق العالميه يصبح من الصعب على المصدرين غير المتعاقدين مسبقا مع الموردين (وهم أغلبيّه) إستيفاء إحتياجاتهم التصديرية من المنتجين أو من أسواق الجملة بالمواصفات المطلوبه .

عدم وجود مناطق محدده متخصصه فى انتاج الخضر التصديرية رغم وجود قرار لرئيس مجلس الوزراء منذ مايقرب من ثلاث سنوات بإنشاء مثل هذه المناطق بالأراضى المستصلحه والجديده ، إلا أن آليات تنفيذ هذا القرار لم توضع موضع التنفيذ بعد .

(٥) السياسات الاقتصادية

رغم المجهودات والقرارات والإجراءات العديدة التى إتخذتها الدولة خلال السنوات الأخيرة لتنمية الصادرات بصفة عامه وصادرات الخضر بصفه خاصه ، إلا أن العديد من السياسات الماليه والنقديه مازالت فى حاجه إلى تطوير وتعديل لدفع عجلة التنمية ومنها مايلي:-

(أ) السياسة الضريبية

يخضع منتجى ومصدرى الحاصلات البستانيه لعديد من الرسوم والضرائب والتى يمكن حصر اهمها فيمايلي^(١):

- ضرائب جمركيه على الواردات من الخامات والمواد الأولية ومستلزمات الإنتاج وقطع الغيار تتراوح بين ٥ - ٤٠ % .
- ضريبة المبيعات وتقدر بنحو ١٠ % (يعفى المصدر من كل من ضريبة المبيعات والإستهلاك) .
- ضرائب الأراضى الزراعيه والدخل الزراعى وتمثل نسبة بسيطه .
- ضرائب الدخل على الصادرات الزراعيه وتمثل نحو ٤٢ % من أرباح الشركات التى تزيد عن ٢٧ ألف جنيه ، ويتم دفع الضرائب على ٧٠ % من صافى الأرباح ، فى حين يقدر متوسط نسبة الضرائب على أرباح المصدر الفرد بنحو ٣٤ % فقط . ومن الطبيعى أن تساهم تلك الضرائب فى رفع تكلفة الصادرات مما يضعف من فرصتها على المنافسة بالأسواق الخارجيه ، حيث تساهم الضرائب الغير مباشره التى يتحملها المصدر (وتشمل ضريبة الواردات على الآلات والسماذ والمبيدات وآلات التعبئة ووسائل النقل) بنحو ١٠ % من قيمه صادرات الحاصلات البستانيه (فوب)، وجدير بالذكر أن مصدرى الحاصلات البستانيه بالأراضى المستصلحه والجديده يتم إعفائهم من ضريبة الأرباح .

^(١) Roger J. Poulin, The Impact of Taxes And Tariffs on Exports of Horticultural Products, Ministry of Agri & Land Reclamation., APRP. RDI, Report No. 105, Cairo, May 2000 .

ومن متناقضات تلك السياسه إعفاء منتجى حاصلات الخضـــر
الموجهه للإنتاج المحلى من ضرائب الدخل ، فى حين لايعفى منتجى
الحاصلات الموجهه للتصدير منها ، فضلا عن ذلك تفرض ضريبة على
الدخل قدرها ٤٢% على الشركات المساهمه المصدرة التى تعمل على
توفير فرص عماله أكبر ، فى حين يتحمل الأفراد ضريبة أقل (٣٤%) على
الدخل المتحقق من صادراتهم ، ومن الملاحظ أن العكس من ذلك هو
مايطبق فى العديد من الدول الأخرى .

- يتحمل مصدري الخضـر بجانب ماذكر العديد من الرسوم والدمغات
والمصروفات الإداريه التى تفرضها الجهات المختلفه على العمليات
التصديرية مثل رسوم توثيق مستندات الشحن وغيرها .

(ب) الرسوم والأنظمه الجمركيه

تعد الرسوم والنظم الجمركيه ————— العوامل المحدده لتكاليف
الصادرات وللقدره على إدخال أساليب الإنتاج والتصدير التكنولوجيه المتطوره ،
ومن ثم فهى عامل محدد للميزه التنافسيه للصادرات ، وعلى الرغم من إصدار
قرار بإنشاء مجلس تيسير الإجراءات الجمركيه وتطوير النظم الجمركيه فمازال
أسلوب تطبيق نظامى الدروباك والسماح المؤقت يعد من أهم المشاكل التى تواجه
مصدري الخضـر (تتعلق تلك الأنظمه باسترداد الجمارك المدفوعه أو الإعفاء من
دفع جمارك على مدخلات النشاط التصديري المستورده كالصناديق الكرتون
والشمع والأكياس البلاستيك التى تستخدم فى تعبئة وتغليف الخضـر ويعاد تصديرها
مره أخرى) ، ويمكن عرض تلك المشاكل فيمايلى:

- إرتفاع التعريفه الجمركيه على مستلزمات النشاط التصديري ، الأمر الذى
يترتب عليه إرتفاع تكاليف السلعه ، ومن ثم ضعف قدرتها على المنافسه.
- المطالبه بضمانات بنكيه عند إستخدام نظام السماح المؤقت وعدم الإكتفاء
بخطاب التعهد بضمان المصدر نفسه أو ضمان المنشأه ، وقد يساعد اعداد
القائمه البيضاء للمصدرين الدائمين ذوى السيره الطيبه من التخفيف من

تلك المشكله ، حيث سيتم إستثنائهم من أى ضمانات للإفراج عن وارداتهم بغرض إعادة التصدير .

- طول الإجراءات المتعلقة ببرد الجمارك أو الإفراج الجمركى على الواردات فضلا عن التشدد فيها وبصفه خاصه فيما يتعلق بحساب نسبة الهالك من المدخلات المستخدمه والمعاد تصديرها ، أو فيما قد يحدث من تغيير شكلى فى تلك المدخلات تتطلبه العمليه التصديرية يخالف ماتم إستيراده ، وقد يترتب على ذلك رفض السماح بالإفراج أو رد الجمارك ومن ثم ضعف مايمكن أن يتحصل عليه المصدر من عائد .

(ج) السياسه الائتمانيه

- تتركز أهم المعوقات التمويلية التى تواجه المصدرين فيمايلى:
 - إحجام البنوك التجارية عن تمويل الصادرات غير التقليديه نظرا لإرتفاع درجة المخاطره فيها وعدم كفاية الموارد الماليه اللازمه لتغطية تلك المخاطر^(١) .
 - محدوديه دور بنك تنمية الصادرات فى خدمة العمليات الإنتاجيه للخضر الموجهه للتصدير وفى تمويل عمليات تصديرها ، فضلا عن قيامه بمنح القروض للمصدرين بنفس القواعد والأسس التى تسير عليها البنوك التجاريه بدون أفضليه للنشاط التصديرى ، وهو مايعنى إرتفاع تكلفة منح الائتمان التى تشتمل بجانب سعر الفائده المرتفع على العديد من المصروفات والعمولات الأخرى .
 - كثرة الضمانات اللازمه لفتح الإعتمادات ، وبطء إجراءاتها ، فضلا عن إرتفاع نسبة العمولات التى تفرضها البنوك عليها مما يزيد من تكلفة الصادرات .
 - عدم تمتع نشاط تصدير الخضر ومايرتبط به من خدمات تسويقيه بأى تسهيلات إئتمانيه خاصه مع قصور شركة ضمان مخاطر الصادرات عن مواجهة أعباء التأمين على الصادرات وحماية الصادرات ضد مايمكن أن تتعرض له من مخاطر تجاريه وغير تجاريه .

إستراتيجية تنمية الصادرات المصريه ٠٠٠ مصدر سابق ص ١٧ .

(د) النظام النقدي وسعر الصرف

يمثل سعر الصرف أحد أدوات حماية القدره التنافسيه للصادرات والإنتاج المحلي ، وقد عانت الصادرات المصريه خلال الآونه الأخيره من تثبيت سعر صرف الجنيه بغض النظر عن التغير الحادث فى معدل التضخم المحلى أو علاقة العملة المحليه بباقي عملات العالم أو بأسعار صرف الدول المنافسه لصادراتنا ، فضلا عن ذلك فإن إرتباط العملة المحليه بالدولار الأمريكى لسنوات طويله من جهه وإنخفاض قيمة العملة الإوربيه أمام الدولار (إنخفضت العملة الأوربيه خلال السنوات الأخيره بنسبه تزيد عن ٣٠% من قيمتها) من جهه أخرى قد ترتب عليها إرتفاع فاتورة الصادرات وتحمل المصدرين لخسائر ماليه كبيره .

هـ - الدعم

رغم المحددات التى تضعها منظمه التجاره العالميه أمام دعم الصادرات ، فمازالت هناك فرص كبيره لتشجيعها ودعمها بصورة غير مباشره ، إلا أن قصور الموارد الماليه المتاحة لدى الدوله قد حال دون ذلك ، فضلا عن أن اللوائح والقوانين المعمول بها تحول دون إستغلال المعونات الأجنيه فى دعم القطاع الخاص وهو القطاع السائد فى النشاط التصديرى للخضر فى مصر .

٦ - الهيئات التصديرية الخاصة

وضح جليا فى الآونه الأخيره ان شدة المنافسه التى تشهدها الأسواق العالميه وإنتشار نظم إحتكار عدد قليل من محلات السوبر ماركت الكبيره لعملية تسويق وتوزيع الحاصلات الزراعيه بتلك الأسواق يتطلب وجود شركات تصديرية وتسويقيه كبرى قادره على التعامل مع تلك الأنظمه والنفوذ إلى الأسواق الخارجيه . ومع ذلك مازلنا فى مصر نعانى من غياب هذه الكيانات التصديرية الكبرى وشركات التسويق المتخصصة مما يحول دون النهوض بالصادرات الزراعيه ويمكن عرض الوضع الحالى لمجتمع مصدى الخضر فيما يلى:

- يستحوذ عدد قليل من المصدرين الكبار على النسبه الأعظم من إجمالى الصادرات وتتسم تلك الفئة من المصدرين بأن لديهم خبره ووعى وفهم لقواعد التصدير ونظم

المنافسة بالأسواق الخارجيه ، إلا أنه يؤخذ على تلك الفئة من المصدرين أنهم يعملوا بدون تنسيق فيما بينهم ، وقد يقدم بعضهم على منافسة ومضاربه البعض الآخر منهم بالأسواق الخارجيه ، مما يؤدي إلى تدهور الأسعار التصديرية ، وقد تمتد أحيانا تلك المضاربه إلى السوق المحلي .

- تمثل شركات التصدير المتوسطه والصغيره النسبه الأكبر فى هيكل مصدري الخضر، إلا أنها تساهم بالنسبه الأقل فى إجمالى الصادرات ، ويؤخذ على تلك الفئة أن العديد منهم يمارس النشاط التصديرى بشكل غير منتظم وغير متخصص أى بدون علم أو دراسه كافيه بجوانب التسويق للأسواق الخارجيه ، أو بدون سابق خبره فى مجال التصدير ، وفى ضوء ذلك قد لا يلتزم البعض منهم بإشتراطات الجوده والمعايير القياسيه لصادرات الخضر والتي تتطلبها الأسواق المختلفه ، مما يعطى فرصه للمستورد لفرض خصومات على أسعارها ، او عدم قبول الشحنه التصديرية بالكامل ، وقد يصل الأمر إلى المطالبه بمصاريف إعدامها والتخلص منها ، ولن يتوقف ضرر ذلك على المصدر نفسه فقط ولكنه يؤدي إلى الإساءه لسمعة الصادرات المصريه ومن ثم تحفظ المستوردين على التعامل معها .

- غياب المصدر المنتج المتخصص ، حيث تتنوع أنواع صادرات غالبية المصدرين ، ويعتمد بعضهم فى إستيفاء إحتياجاتهم من الصادرات على الموردين والمنتجين ، وفى سبيل ذلك يقدم المصدرين الدعم الفنى والإدارى للمنتجين ، كما قد يلجأ بعضهم إلى إستكمال إحتياجاتهم من الخضر من أسواق الجملة .

ثانيا: التحديات الخارجيه

تواجه صادرات مصر من الخضر العديد من المعوقات المتعلقة بالأسواق الخارجيه

والتي يمكن بيان أهمها فيمايلى:

- التشريعات والإشتراطات المقيدة لصادرات مصر من الخضر بالدول المستورده من خلال مجموعة الممارسات الحمائيه التى تفرضها الدول الأوربيه والتي تبدو فى مظهرها متفقه مع قواعد تحرير التجاره العالميه التى تقضى بها إتفاقيه الجات ، ولكن الواقع يشير إلى عكس ذلك ، وقد أخذت تلك الحمايه أشكالا متعدده ومجحفه ضد الصادرات المصريه منها التعقييدات الإداريه وفرض الحصص الكميه

والموسميه ، مع وضع رسوم فائقة على الكميات التى تتعدى تلك الحصص ، فضلا عن التشدد فى الفحص والإجراءات والعقوبات كما يحدث بالنسبة لصادرات البطاطس ، فعلى الرغم من النظم والإحتياطات المتعلقة بزراعة البطاطس المصدرة إلى الإتحاد الأوربي التى تم وضعها بالإتفاق مع الحكومة المصريه سواء فيما يختص باستيراد التقاوى من الإتحاد الأوربي وتحديد مناطق معتمده لزراعتها، وضرورة موافقة الإتحاد الأوربي على المحطات التى ستتولى تعبئتها وغيرها ، فإن الإتحاد الأوربي يضع شرطا مجحفا أمام صادرات البطاطس المصريه مفاده حظر إستيراد البطاطس المصريه اذا ما تم إكتشاف خمس حالات فقط مصابه "بالعفن البنى" وقد أصدرت بالفعل اللجنة الأوربيه قرارا هذا الموسم بوقف إستيراد البطاطس المصريه نتيجة إكتشاف ثمانيه حبات فقط مصابه بالعفن البنى من ضمن مايقرب من ١٤٠ ألف طن بطاطس تم تصديرها إلى دول الإتحاد الأوربي ، الأمر الذى سيؤثر على عائد إستثمارات قدرها ٤٥٠ مليون جنيهه هى قيمة محطات فرز وتجهيز وتخزين وتعبئة البطاطس المعده للتصدير فى مصر ، فضلا عن مايسببه مثل هذا القرار من خسائر كبيره للمصدرين وللإقتصاد القومى ، وفى المقابل لاتستخدم دول الإتحاد الأوربي نفس أسلوب الفحص المتشدد الذى يطبق على مصو مع باقى الدول المصدرة للبطاطس كإسرائيل وقبرص والمغرب والأردن .

غياب الإدارة السليمه لتسويق صادراتنا بالأسواق الخارجيه نتيجة لغياب التنسيق فيما بين المصدرين وتكالبيهم على التصدير بكميات كبيره خلال موسم التصدير ومن ثم قيامهم بالتضارب على الأسعار بتلك الأسواق .

زيادة حدة المنافسة فيما بين صادرات الدول المختلفه بالأسواق العالميه ، وإنخفاض أسعار العديد من الدول المنافسه لصادرات مصر مثل أسبانيا وقبرص وإسرائيل وغيرها نتيجة لما تقدمه تلك الدول لمصدريها من تسهيلات ودعم غير مباشر .

عدم وجود شركات تسويق كبرى مصريه متخصصة ومن ثم عدم توافر مكاتب تسويق لنا بالخارج يمكنها الترويج والتسويق للصادرات والتعرف عن قرب على التحولات المستمره فى أنماط وتفضيلات المستهلكين والتطورات فى السلع المنافسه حتى يمكن رسم خطط تصديرية سليمه تتفق وظروف تلك الأسواق، كما تتحمل تلك المكاتب نيابة عن المصدرين عبء التعامل مع الموردين بالأسواق

المختلفة "والتي تقع عليهم مسئولية توريد واردات الخضار إلى محلات السوبر ماركت بهذه الأسواق" ، وتنظيم ومراقبة توزيع الخضار خلال المواسم بما يضمن بيعها بأفضل الأسعار وإستقرار الطلب عليها في تلك الأسواق .

إضطراب العديد من المصدرين للبيع بأسلوب الأمانة ، ومن ثم زيادة درجة المخاطره وتعرضهم لخسائر كبيره ، أو تحملهم لهامش ربح ضئيل في أفضل الأحوال ، خاصة في ظل عدم وجود مكاتب تجاريه بالخارج تتولى مهمه متابعة رد مستحقات المصدرين من جهه ، وعدم وجود ضمان أو تأمين كافى على الصادرات ضد المخاطر التجاريه وغير التجاريه من جهه أخرى .

عدم وجود معارض ومراكز تجاريه مصريه دائمه بالأسواق الخارجيه تتولى الترويج للصادرات .

الفصل الخامس

سبل تنمية الصادرات المصرية من الخضر

إن الوضع الراهن للصادرات المصرية من الخضر وما يواجهها من تحديات يتطلب ضرورة تضامن كافة المؤسسات والأجهزة والهيئات المسئولة والمشاركة في عملية التصدير من أجل معالجة متكامله وشامله لقضية التصدير تركز على الخمسة محاور الآتية :-

- ١- وجود إستراتيجية وخطة متكامله لإنتاج وتصدير الخضر .
- ٢- تطوير البنية المؤسسية للأجهزة والهيئات الحكومية والخاصة .
- ٣- إقامة مناطق متخصصة في إنتاج الخضر التصديرية .
- ٤- تطوير وتحسين أداء الخدمات المرتبطة بإنتاج وتسويق الخضر .
- ٥- وضع نظام مرن وعادل لضمانات وحوافز إنتاج وتصدير الخضر .

وفيما يلي نستعرض تلك المحاور :-

١٠٥ وجود إستراتيجية وخطة متكامله لإنتاج وتصدير الخضر

يأتى فى مقدمة سبل تنمية الصادرات من الخضر وجود إستراتيجية وخطة متكامله وواضحه لإنتاج وتصدير الخضر تكون محددة الأهداف والرؤى والأدوار ، مقترنه بتحديد السياسات والأدوات وآليات التنفيذ اللازمه لتحقيق تلك الأهداف ، ويتطلب ذلك العمل على مايلي :-

- تفعيل دور المجلس الأعلى بصادرات .
- تدعيم جهود وأنشطة المجلس الأعلى للمجالس السلعيه والمسئول بالتعلون مع المجلس السلعي للحاصلات الزراعيه عن وضع الخطه التصديرية للخضر والفاكهه ، وإقتراح السياسات والآليات اللازمه لتنفيذ تلك الخطه وتحقيق الأهداف المنشوده منها .

وجدير بالإشارة أن وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجية قد وضعت خلال العام الحالى مقترح بإستراتيجيه متكامله لتنمية الصادرات المصريه تتضمن العناصر الأساسيه لسياسات تنمية الصادرات من الحاصلات الزراعيه بأنواعها والأهداف الرقيمه المخططه للتصدير خلال الفتره من عام ٢٠٠١ - ٢٠٠٣ ، وهو مايؤكد ان الدوله قد بدأت بالفعل أولى خطوات التخطيط العلمى لتنمية الصادرات .

٢٠٥ تطوير البنيه المؤسسيه للأجهزه والهيئات الحكوميه والخاصه

يتطلب تطوير البنيه المؤسسيه للأجهزه الحكوميه والخاصه ذات العلاقه بنشاط التصدير العمل على الآتى :

- إعادة توزيع المهام والإختصاصات فيما بين الأجهزه والهيئات وخاصة فيما يتعلق بمهام توفير المعلومات والترويج للصادرات بما يحد من التداخل فيما بينها من جهة، ويزيد من تركيز المهام وتخصص الأجهزه من جهة أخرى .
- تطوير وتفعيل أداء الهيئات والأجهزه المختلفه بما يخدم التوجه التصديرى خلال المرحله القادمه ، وذلك على النحو المشار إليه بالمقترح الأولى لإستراتيجيه تنمية الصادرات المصريه (السنه الأولى ٢٠٠١) والذي وضعته وزارة الإقتصاد والتجارة الخارجيه.
- إضافة هيئات مؤسسيه جديده تساعد على زيادة فعالية البنيان المؤسسى للتصدير ، مع تقديم الدعم لما أضيف منها حديثا كمعهد التدريب القومى للتجاره الخارجيه والتابع لمركز تنمية الصادرات والذي يعانى حاليا من عجز فى التمويل اللازم لتشغيله ، ومن الآليات التى أتفق على إنشائها مؤخرا معهد التسويق الذى يتولى القطاع الخاص مسئولية إنشائه ويهدف إلى تدريب العاملين فى مجال التسويق على أسس وإستراتيجيات ونظم التسويق والترويج والتوزيع والبيع الحديثه وسبل مواجهه المشاكل التسويقيه . ومن الهيئات المطلوب إنشائها لتدعيم هذا البنيان المؤسسى شركات التسويق المتخصصه ، وإتحاد منتجى ومصدرى الخضر المصريه والذي يقترح أن يعمل تحت مظلة المجلس السلى للحاصلات الزراعيه المحليه والخارجيه .

* توفير شبكة إتصالات تربط بين كافة الأجهزة والهيئات المحلية والخارجية ذات العلاقة بالأنشطة التصديرية (مناطق الإنتاج ، مراكز البحث العلمى ، مراكز الإرشاد ، أجهزة وشركات التسويق والترويج ، المكاتب التجارية ، الأجهزة الرقابية ، المصدرين وغيرها) وتعمل على التنسيق فيما بينها بما يساعد على زيادة كفاءة أداء هذا البنيان .

٣٠٥ إقامة مناطق متخصصة فى إنتاج الخضر التصديرية

يتطلب النهوض بصادرات الخضر تخصيص مناطق لزراعة الخضر التصديرية وذلك بالأراضى المستصلحة والجديدة كالنوبارية والأسماعيلية وتوشكى وشرق العوينات وسيناء وغيرها بإعتبار أنها نواه لتحفيز عملية التصدير مع منحها مزايا تفضيلية من الدولة ، حيث تمتلك تلك المناطق العديد من مقومات النجاح منها : وجود الحيازات الكبيرة نسبيا وماتوفره من مزايا الإنتاج الكبير ، معظم فئات الحائزين من خريجي الجامعات والمعاهد ومستثمرين وموظفين وعسكريين سابقين وغيرهم من الفئات التى يتوفر فيها جانباً من التعليم والثقافة تتيح إستيعاب مزايا ودوافع وأساليب الإنتاج للتصدير ، فضلا عن أن الظروف البيئية والمناخية تساعد على إنخفاض نسبه الإصابه بالآفات والأمراض التى تهدد الكثير من محاصيل الخضر^(١) ومن ثم يمكن أن تكون تلك المناطق مركزا لإنتاج محاصيل الخضر التصديرية عالية الجودة بإستخدام أساليب تكنولوجيه متطورة ، ودون إستخدام المبيدات والأسمده الكيماويه مما يزيد من قدرتها التنافسيه . ومن التصورات المطروحه فى هذا المجال أن تتولى إدارة مراكز الإنتاج المقترحه وبأسلوب إدارى وعلمى جديد شركة مساهمه يقوم بتأسيسها وإدارتها المنتجين والمصدرين أنفسهم ، وتحدد إختصاصات ومهام تلك الإدارة فى وضع خطه علميه وبرامج ذكيه لنظم إنتاج وتسويق متطورة للخضر . ويتطلب ذلك ضرورة تواجد شبكة متكامله من الخدمات والخدمات اللازمة لإنتاج وتصدير الخضر بتلك المناطق والمتصله فى نفس الوقت بالأسواق الخارجيه ، ومنها محطات الفرز والتعبئه ، الثلاجات ، المخازن ، وسائل النقل المجهزه ، مراكز للبحث العلمى والإرشاد الزراعى ، مراكز للتدريب والتسويق والترويج وغيرها ، ولتفعيل دور تلك الأجهزة فإن الأمر يتطلب تضافر جهود كل المعنيين من الباحثين

(١) الصادرات الزراعيه فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى ، التقرير النهائى للجنة الإنتاج الزراعى والرى وإستصلاح الأراضى،

مجلس الشورى ، جمهورية مصر العربيه ، ١٩٩٧ ص ٨٧ .

التكنولوجيين والإقتصاديين والإرشاديين مع العاملين فى مجال الإنتاج والتسويق المحلى والدولى من أجل العمل على إستغلال التكنولوجيا الحديثه فى إنتاج وتسويق حاصلات خضر تصديرية ذات جوده مرتفعه ومواصفات قياسية مناسبة للأسواق الخارجيه وفى أوقات ملاحمه لتلك الأسواق ، على أن يتم ذلك كله بأقل تكاليف ممكنه ، كما يقترح أيضا ان تقام بمناطق إنتاج حاصلات الخضر التصديرية المشار إليها فروعاً لكافة الأجهزة التى يتعامل معها المصدر كالجمارك والرقابه على الصادرات والواردات والحجر الزراعى وشركات الشحن وغيرها ، وذلك من أجل تيسير إجراءات التصدير وتشجيع المصدرين ، على أن تقوم الدوله بتقديم الدعم والتسهيلات اللازمه لهذه المناطق ، والعمل على وضع الحوافز التى تشجع المنتجين والمصدرين والمستثمرين على العمل بتلك المناطق ، ويقترح فى هذا المجال أن يتم إختيار منطقه واحده أو أكثر من منطقه كبدايه لتجربة تنفيذ ذلك المقترح تمهيدا لتعميمه مستقبلا .

٤٠٥ تطوير وتحسين أداء الخدمات المرتبطه بإنتاج وتسويق الخضر

تحتاج العديد من الخدمات الإرشادية والرقابية والتسويقية إلى تطوير وتفعيل لإدوارها بما يساعد على النهوض بصادرات الخضر ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال العمل على مايلى :

- تدعيم وإعادة تنشيط دور الإرشاد والمرشد الزراعى والذى أصبح مطلبا ضروريا فى ظل المتغيرات التى تشهدها الأسواق العالميه ، حيث أصبح دور الإرشاد أكبر وأخطر وأكثر تعقيدا وتطورا عما كان عليه فيما قبل ، وهو مايتطلب تطوير جهاز الإرشاد الزراعى ليعمل وفق أسس علميه حديثه ، مع توفير الإمكانيات اللازمه التى تزيد من قدراته وفعالياته ، وذلك بجانب العمل على تفعيل دور المرشدين الزراعيين (يبلغ عدد المرشدين الزراعيين العاملين بوزارة الزراعة مايقرب من ٣١ ألف مرشدا) وإعادة تدريبهم وتأهيلهم ، ويمكن الإستعانه بالمنح والبرامج والخبرات التى تقدمها المنظمات الدوليه فى هذا المجال ، هذا وإذا كان الإرشاد الإنتاجى متاحا ومنذ عدة عقود من الزمان فإن الإرشاد التسويقى لم يحظ بنفس الإهتمام ، على الرغم من أن الإرشاد التسويقى يأتى منطقيا فى المقام

الأول ، حيث أنه إذا لم تكن هناك مؤشرات تسويق دولية إيجابية لما كانت هناك حاجة أصلاً للإنتاج ، ومن ثم فإن الإهتمام بالإرشاد التسويقي المبني على أسس علمية حديثة مطلب ضروري لتعزيز القدر التنافسيه للحاصلات التصديرية. ويمكن أيضاً تفعيل دور الإرشاد الزراعي من خلال تشجيع الشركات الخاصة التي يمكنها العمل في هذا النشاط والتنافس على تقديم الخدمات الإرشادية .

- تنشيط دور الحجر الزراعي وتعميم إشرافه المتكامل على جميع مزارع إنتاج الخضر التصديرية ، على أن يشمل ذلك الإشراف على طبيعة التربة وأساليب معالجتها ومستلزمات الإنتاج ، وطرق وأساليب ومستلزمات المقاومة المستخدمة ومعاملات ما بعد الحصاد حتى مرحلة الشحن الأخيره ، وذلك لضمان جودة المحصول وخلوه من الأمراض والآفات ، ومن ثم المحافظة على سمعة الصادرات المصريه .
- وضع الأجهزة الرقابيه بموانئ التصدير المختلفه تحت إدارة ومسئولية جهة واحده لتسهيل الإجراءات وتخفيض الوقت اللازم لإنجازها .
- الإهتمام بالخدمات التسويقيه بالعمل على زيادة حجم وكفاءة أسطول النقل (الجوى والبرى والبحرى) ، مع التوسع فى استخدام أسلوب الشحن بالحاويات المبرده لكفاءته العمليه ومردوده الإقتصادى الكبير ، وفتح المزيد من الخطوط الملاحيه الوطنيه المباشره والمنتظمه التى تربط مصر مع الدول المستورده ، وذلك بجانب التوسع فى إنشاء محطات الفرز والتعبئه وتبريد وتخزين الخضر لضمان استخدام الأساليب العلميه فى معاملة السلعه مما يساعد على وصول الخضر إلى الأسواق الخارجيه بجوده مرتفعه ، ولتحقيق ذلك لابد أن تعمل الدوله على تحفيز ودعم القطاع الخاص لتوجيه استثماراته إلى تلك المشروعات باعتبارها ركيزه ضروريه لتنمية الصادرات وذلك من خلال سياسه استثماريه وإئتمانيه ميسره ونظم ضرائبيه وجمركيه مشجعه ، وتقديم الدعم الكافى لهم بما لا يخل بالقوانين المعمول بها فى إتفاقيه الجات ، بجانب السعى إلى عقد إتفاقيات دوليه لتسهيل حركة إنتقال الشاحنات عبر الحدود الدوليه.

- تشجيع إقامة شركات تسويق كبرى متخصصة برأسمال مصرى أو مصرى عربى مشترك تتولى تسويق وحفظ وتخزين وتوزيع الخضروات بالأسواق الخارجيه وذلك من خلال تواجد مكاتبها بالخارج ، فضلا عن ماتقوم به تلك المكاتب من توفير للمعلومات التسويقيه ومراقبة الأسواق ومتابعة وحماية للصادرات المصريه والترويج لها ، وغيرها من الأنشطة والخدمات التسويقيه والتي يمكن أن يتحمل نفقاتها كبار المصدرين فى حين لايتحملها ذوى الطاقات الصغيره والمتوسطه منهم.

٥٠٥ وضع نظام مرن وعادل لضمانات وحوافز إنتاج وتصدير الخضرمصريه

يتطلب النهوض بصادرات الخضرم وضع نظام مرن وعادل لضمانات وحوافز إنتاج وتصدير حاصلات الخضرم ومايرتبط بهما من خدمات لتشجيع المصدرين وزيادة قدرتها التنافسيه فى الأسواق الخارجيه ، ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال مجموعه متكامله من السياسات والإجراءات نعرض أهمها فيمايلى :

- تسهيل حصول المنتجين والمصدرين على المعلومات التسويقيه وخاصه تلك المتعلقة بأنماط وتفضيلات المستهلكين بالأسواق المختلفه ، وحجم ونوعيه المنافسه الحاليه والمتوقعه بها ، وذلك من خلال دعم وتشجيع الدوله لإقامة شركات التسويق المتخصصة .
- تخفيض الضرائب على النشاط التصديرى ، مع وضع نظام مرن للتقييم أو الإعفاء الضريبى يربط ما بين حجم الإعفاءات الضريبيه وحجم الصادرات من جهه ومستوى التطوير العلمى والتكنولوجى المحقق فى الأنشطة الإنتاجيه والتصديرية من جهه أخرى ، يمكن أيضا أن يرتبط حجم الإعفاء الضريبى بحجم ما يوفره النشاط التصديرى من فرص للعماله ، الأمر الذى يحتاج إلى إعادة النظر فى الشريحه الضريبيه التى يخضع لها كل من المصدر الفرد والشركات المساهمه التصديرية . يمكن أن يشمل أيضا التطوير فى النظام الضريبى على زيادة فترة سماح ضريبية المبيعات .
- إعفاء العمليات التصديرية من كافة الرسوم والدمغات والمصروفات الإداريه التى تفرضها الجهات الحكوميه المختلفه والموانى وشركات الخدمات داخل المنافذ الجمركيه .

تعديل هيكل التعريفات والنظم الجمركية وذلك من خلال العمل على خفض الرسوم الجمركية على التقاوى ، الإسمدة ، المبيدات ، السلع الرأسمالية كالآلات والمعدات والشاحنات المبردة وقطع الغيار ، مواد التعبئة والتغليف وغيرها من المستلزمات اللازمة لنشاطى إنتاج وتصدير الخضر التى يتم إستيرادها من الخارج ، وذلك بجانب العمل على تطوير النظم الجمركية بما يساعد على خفض تكاليف السلع التصديرية وتشجيع المنتجين والمصدرين على إستخدام الأساليب التكنولوجية والعلمية المتطورة بسهولة ويسر ، ويتطلب تطوير نظام السماح المؤقت الإكتفاء بضمان المنشأه للسماح للمصدر بدخول مستلزمات النشاط التصديرى ، مع تخفيض تكلفة هذا الضمان ، بجانب تطوير آليات إسترداد الضمانات ، وإرساء قواعد جديده للتعامل مع المصدرين مبنية على أساس الثقة المتبادله وليس الشك ، أما نظام الدروياك فيتطلب تطويره إعادة النظر فى الآليات التى تحكم التعامل به وخاصة تلك المتعلقة بإجراءات إسترداد المبالغ المدفوعة على الواردات المعاد تصديرها وحساب معدل الهالك منها .

وضع الدولة لخطه تستهدف تحريك سعر الصرف لحماية مكاسب المصدرين ، أو إتباع سياسات بديله تتضمن وضع برنامج لدعم التصدير بما يعوض المصدرين عن الآثار السلبية الناتجة عن تثبيت سعر صرف الجنية المصرى وانخفاض قيمة عمله الأوربيه المستمر أمام الدولار .

تطوير نظم وسياسات تمويل نشاطى إنتاج وتصدير الخضر وذلك من خلال توفير التمويل الكافى والميسر لتلك الأنشطة ، مع العمل على تطوير أدوات تمويل الصادرات أثناء فترة ماقبل الشحن ، وفترة الشحن ، وتلك الخاصه بتمويل المشروعات الإستثماريه الموجه للتصدير كخطابات الإعتمادات المتبادله وسندات التصدير والتأجير التمويلى وغيرها . وذلك بجانب العمل على خفض الأعباء المصرفيه التى تفرضها البنوك على الخدمات المصرفيه التى تقدمها للعمليات التصديرية . يتطلب أيضا تطوير السياسه التمويليـه تدعيم وتفعيل دور بنك تنمية الصادرات ليمتد نشاطه لخدمة العمليات الإنتاجيه الموجهه للإنتاج بجانب تمويله للخدمات المرتبطه بالعملية التصديرية ، مع مد فاعليه التأمين على الصادرات ضد المخاطر التسويقيه

للعديد من الأسواق وخاصة التى من المتوقع أن تزداد بها مخاطر التصدير كالدول الأفريقيه ، وذلك بجانب العمل على تصعيد حوافز الجذب لهذا النشاط لجذب المزيد من صغار المصدرين بجانب الكبار منهم مما سيعمل على تشجيعهم للدخول إلى أسواق جديدة .

تخفيض نوالين شحن الصادرات والتى تمثل عبئا كبيرا على صادرات الخضر يضعف من قدرتها التنافسيه ، بجانب العمل على دعم عمليات الشحن المبرد للصادرات وبما يتفق مع قواعد إتفاقية الجات . مع السعى لإبرام الإتفاقات اللازمه مع الدول المجاوره لتسهيل إنتقال الشاحنات عبر الحدود .

الإهتمام بتدريب العاملين فى مجال التصدير سواء كانوا منتجين أو مصدرين أو عاملين فى مجال التعبئة والتغليف أو فى مجال الشحن والنقل والتفريغ أو العاملين بالأجهزة التسويقيه والإرشاديه والرقابيه وغير ذلك من الجهات ذات العلاقه ، وذلك بهدف تنمية مهارات وكفاءات هؤلاء العاملين وضمان مسايرتهم للمفاهيم والأساليب والمتغيرات الجديده والمتلاحقه فى مجال التصدير ، وخلق كوادر متخصصة فى هذا المجال ، ويوصى فى هذا الإطار بالإستفاده المثلثى من المنح والبرامج الدوليه فى مجالات التدريب ، ووضع شرط الحصول على شهادة بحضور دوره تدريبيه فى مجال التسويق لقيده المصدرين الجدد فى سجل المصدرين وذلك بغرض تنظيم مهنة التصدير ومنع إنضمام الدخلاء والمضاربين عليها حماية لسمعة المصدر المصرى . وبجانب الاهتمام بالتدريب كأحد حوافز التصدير على الدوله أيضا تشجيع المصدرين على الإلتحاق بدورات الجوده والحصول على شهادات الجوده المطلوبه للنفاز إلى الأسواق الخارجيه .

التوسع فى إنشاء المراكز التجاريه والمعارض الدائمه بالأسواق الخارجيه للترويج للصادرات المصريه ودعم جهود القطاع الخاص التصديرى ، والعمل على إنشاء مناطق تخزين فى الموانى البحرية والجويه بالبلدان ذات الطاقات الإستيعابيه الواعده للصادرات المصريه

الإسراع بإصدار قانون حماية الحقوق الفكرية لتسهيل مواكبة الإنتاج من الخضر للتطورات التكنولوجيه والعلميه المتقدمه .

- إنشاء بورصة للخضر لتسهيل إلتقاء المنتج بالمسوق والمصدر قبل وبعد الإنتاج للتباحث بشأن الإرتقاء بمستوى المنتج فى الأسواق العالميه ، من حيث المواصفات الإنتاجيه ، وسبل التعبئة والحفظ وسرعة إنجاز إجراءات التسويق والتصدير ، وتقليل الفاقد وإبرام الصفقات والقضاء على الإحتكار وتحقيق عدالة الأسعار ، وضغط نفقات التسويق ، وإيجاد جو من المنافسة بين التجار والمصدرين وتوفير مصاريف التخزين والأخذ بالأساليب العلميه المطبقه عالميا فى مجال تسويق وتصدير الحاصلات الزراعيه^(١) -
- تفعيل دور الدوله فى إبرام إتفاقيات التجاره التفضيليه والحره الإقليميه والدوليه وهو مطلب ضرورى فى إطار عالمية التجاره الدوليه والإتجاه نحو التكتلات الإقتصاديه ، وذلك بجانب تكثيف الجهود لاكتشاف أسواق جديده فى أفريقيا وآسيا ، ولاستعادة وتنشيط الأسواق المفتقده وبخاصة فى دول أوربا الشرقيه وروسيا ، مع العمل على زياده وتدعيم التواجد فى الأسواق الدوليه والحاليه .

(١) الصادرات الزراعيه فى ظل سياسة التحرر الإقتصادى - مصدر سابق ص ٦٥ .

موجز وتوصيات

تأتى تنمية الصادرات المصرية فى مقدمة القضايا التى توليها الدولة اهتماما كبيرا للمساهمة فى التخفيف من عجز الميزان التجارى ، ودفع عجلة التنمية ، كما حث على أهمية العمل للنهوض بالصادرات ما شهدته الساحة العالمية من تغيرات اقتصادية خلال العقد الأخير من القرن الحالى يأتى فى مقدمتها الاتفاقية العامة للتعريف والتجارة " الجات " وما سينتج عنها من فتح الحدود أمام المنتجات الأجنبية وتعاضم حدة المنافسة ، والتكتلات الاقتصادية واتفاقيات الشراكة والتعاون الثنائية وما أفرزته من مميزات وتفضيلات سهلت انسياب السلع فيما بين دول تلك التكتلات والاتفاقيات من جهة ، وعراقيل وقيود أمام وارداتها من باقى الدول من جهة أخرى .

ومن بين الصادرات الوطنية تأتى الصادرات الزراعية بصفة عامة وصادرات الخضر منها بصفة خاصة فى مقدمة القطاعات التى تحتاج لاهتمام خاص نظراً لتراجعها الكبير وتذبذبها الشديد خلال السنوات الأخيرة .

ولذا فإن هذه الدراسة تهدف إلى الإجابة على التساؤلات التالية : لماذا تتدهور الصادرات المصرية من الخضر رغم ما تبذله الدولة من جهود للحيلولة دون ذلك ؟ ، وهل ترجع أسباب ذلك الى ظروف السوق المحلى سواء ما يتعلق منها بالإنتاج أو التسويق أو ادارة العملية التصديرية وما يرتبط بها من مؤسسات وتشريعات ، أم الى ظروف الأسواق الخارجية وما يرتبط بها من قيود على الواردات ، أو منافسة فيما بين الدول المصدرة ، أو إدارة عملية التسويق بتلك الأسواق ؟ ، وما هى سبل وألويات النهوض بتلك الصادرات ؟ .

وقد ركزت الدراسة على حاصلات الخضر وبصفة خاصة حاصلات البطاطس ، البصل ، والثوم ، الفاصوليا الخضراء - الطماطم - الخرشوف - والبطيخ ، دون غيرها من الحاصلات الزراعية نظراً لما يحتلة إنتاج وتسويق وتصدير الخضر من مكانة هامة بين تلك الحاصلات ، حيث يحقق إنتاجها صافى عائد نسبى مرتفع ، ويتمتع العديد منها بميزة نسبية عالية ، وذلك بجانب الاحتمالات الكبيرة لزيادة إنتاجها محليا مع الزيادة المتوقعة فى

مساحة الاراضى الجديدة والتي تجود بها زراعة محاصيل الخضر والفاكهة ، فضلاً عن ما تشير إليه اتجاهات الطلب العالمى من زيادة الطلب المتوقع عليها .

ومن اجل التوصل إلى حلول عملية للتساؤلات المثارة ، فإن هذه الدراسة استحدثت أسلوباً جديداً فى معالجة المشكلة تمثل فى جمع أطراف العملية التصديرية من الخضراوات، ضمت ممثلين عن كل من المنتجين والمصدرين (الصغار منهم والكبار) الناقلين ، المجلس السلى للحاصلات الزراعية ، المنافذ الجمركية (البرية ، والبحرية ، والجوية) ، مركز تنمية الصادرات ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية وغيرها من المؤسسات الحكومية والخاصة المعنية ، وذلك لمناقشة وتحديد ما هية المشكلة وسبل حلها، وبجانب ذلك فقد ، تم إجراء مقابلات شخصية مع العديد من المسئولين وكبار المصدرين والمنتجين، والقيام بزيارات ميدانية لبعض المنافذ الجمركية لمتابعة ما يتم بها من إجراءات وما يتعلق بها من معوقات ، هذا وقد استندت الدراسة فى تحليلاتها على البيانات والإحصاءات المنشورة وغير المنشورة - للفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٩ - المتصلة بالقضايا والموضوعات التى تناولتها الدراسة ، وقد اتبع فى ذلك الأسلوب التحليلى والوصفى والإحصائى .

وقد جاءت الدراسة فى خمسة فصول رئيسية ، تناول الفصل الأول بالتحليل الإنتاج العالمى من حاصلات الخضر ، والاتجاه العام للواردات والصادرات العالمية منها ، وأهم الأسواق العالمية المنتجة والمستوردة والمصدرة لتلك الحاصلات .

وتناول الفصل الثانى الواقع التصديرى لحاصلات الخضر محل الدراسة ومقارنة ذلك بالواقع الإنتاجى لها ، كما تم خلال هذا الفصل استعراض التكتلات الاقتصادية المختلفة من حيث النشأة والمراحل التى مرت بها ، والإطار العام الذى يحكم العلاقة بين مصر وتلك التكتلات بما يضمن من سياسات وآليات واشتراطات وتفضيلات ، كما تناول هذا الفصل أيضاً بالتحليل مدى قدرة الإنتاج المحلى على الوفاء باحتياجات التكتلات والأسواق من الأصناف والمواصفات المختلفة ، ومدى استجابة الهيكل الإنتاجى لفترات التصدير التى تتمتع بتخفيضات جمركية ومدى أتساق أشهر التصدير مع الفترة التصديرية المسموح بالتصدير خلالها بصفة عامة وتلك التى تتمتع بتخفيض جمركى بصفة خاصة .

وبخصوص الفصل الثالث فقد تناول تطور إنتاج وإنتاجية ومساحة محاصيل الخضر خلال فترة الدراسة ، وتقدير الميزة النسبية الظاهرة لها مع مقارنتها بالدول المنافسة ، تناول أيضا هذا الفصل بالتحليل الهوامش التسويقية لبعض هذه المحاصيل ، ومكوناتها المختلفة ، ومساهمتها النسبية في الأسعار التصديرية ، بجانب مقارنة الأسعار التصديرية للخضر المصرية بمثيلتها بالدول المنافسة .

وبالنسبة للفصل الرابع فقد تناول الجوانب التنظيمية والمؤسسية لعملية التصدير ، مع رصد أدوار ومسئوليات الجهات والمؤسسات العاملة في مجال التصدير ، وتحديد سبل تفعيل أدوارها ، كما تم استعراض القرارات والتشريعات المرتبطة بعملية التصدير ، ثم اختتم هذا الفصل بعرض لأهم التحديات المحلية والخارجية التي تواجه تنمية الصادرات من الخضر المصرية ، مع التركيز على ما تم مناقشته خلال دائرة الحوار السابق الإشارة إليها.

أما الفصل الخامس والأخير فقد تناول في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج بالفصول الأربعة السابقة سبل النهوض بالصادرات من الخضر والتي تم مناقشتها من خلال خمسة محاور أساسية .

وفيما يلي نستعرض أهم نتائج وتوصيات الدراسة :

سجل الإنتاج العالمي من حاصلات الخضر إتجاها عاما متزايدا خلال فتره التسعينيات ويرجع ذلك بصفه أساسيه لتزايد المساحة المنزرعه من تلك الحاصلات بالإضافة إلى التحسن المستمر في مستوى إنتاجيتها نتيجة إستنباط الأصناف المحسنه والتطوير المستمر في أساليب إنتاجها لمواجهة الطلب المتزايد عليها عالميا . وعلى الرغم من إنتشار زراعة حاصلات الخضر لدى العديد من دول العالم وإرتفاع معدلات نمو إنتاجها إلا أن الغالبية العظمى من هذا الإنتاج يستهلك محليا ولايطرح منه في السوق العالمي سوى نسبة ضئيله لاتتعدى ٣,٦% من إجمالي الكميات المنتجه . وقد جاءت مصر في المرتبه الثانيه عشر من حيث نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي من حاصلات الخضر ، حيث بلغت تلك النسبه ١,٨% من جملة الإنتاج العالمي ، كما يلاحظ أيضا أن مصر هي الدوله الأفريقيه والعربيه الوحيديه التي أحتلت مركزا متقدما بين أفضل عشرون دوله منتجه

للخضار على المستوى العالمى خلال فترة التسعينيات ويرجع ذلك بصفه أساسيه لملائمة الظروف المصريه لإنتاج معظم حاصلات الخضر .

أما بالنسبه للصادرات العالميه من حاصلات الخضر فقد شهدت فترة التسعينيات زيادة مستمره فى الكميات المصدره عالميا منها ويستثنى من ذلك محصول البطاطس الذى تعرضت الكميات المصدره منه للتذبذب خلال تلك الفتره . كما حققت بعض الحاصلات معدل نمو سنوى مرتفع نسبيا فى الكميات المصدره منها خلال فترة التسعينيات ومنها المشروم والثوم والشمام والبسله . وقد أتى كل من محصول البطاطس والطماطم والبصل الجاف فى مقدمة حاصلات الخضر العالميه من حيث كمية صادراتها خلال تلك الفتره .

وبالإضافه إلى حاصلات الخضر الرئيسيه التى لها اهميه نسبيه كبيره فى السوق العالمى سواء من حيث كمية او قيمة صادراتها (مثل البطاطس والطماطم والبصل) فإن هناك بعض الحاصلات التى شهدت فترة التسعينيات إرتفاعا نسبيا لمعدل النمو السنوى فى كمية وقيمة صادراتها وإرتفاع أسعار تصديرها مثل المشروم والفلفل الأخضر والأسبرجس.

بالنسبه للصادرات العالميه من الحاصلات السبعه التى تناولتها الدراسة بالتفصيل (البطاطس - الطماطم - البصل الجاف - البطيخ - الثوم - الفاصوليا الخضراء - الخرشوف) فإنه يلاحظ الآتى :

- عانى الرغم من التذبذب فى كمية الصادرات العالميه من محصول البطاطس خلال فترة التسعينيات فقد إستحوذت دول أوروبا على أكثر من ٥٠% من كمية تلك الصادرات خلال فترة التسعينيات بينما إحتلت مصر المركز التاسع بين الدول المصدره للبطاطس مع عدم الاستقرار فى الأسواق أو الكميات المصدره سنويا من ذلك المحصول .

- حققت بعض الدول زيادة كبيرة فى نصيبها من السوق العالمى خلال فترة التسعينيات بالنسبة لمحصول الطماطم مثل أسبانيا وإيطاليا وكندا وإتجهت كمية الصادرات العالميه من محصول الطماطم إلى الزيادة المستمره ومع ذلك إحتلت مصر المرتبه الثالثه عشر بين الدول المصدره للطماطم مع عدم ثبات وإستقرار الكميات المصدره منها وإرتفاعها وإنخفاضها من سنه لأخرى .

احتلت مصر المرتبة الثامنة في صادرات البصل الجاف العالمية بالرغم من الزيادة المستمرة في كمية الصادرات منه واتساع الأسواق والدول المصدره له ما بين أوروبا وآسيا وأمريكا وقد بلغ متوسط الصادرات المصرية من البصل نحو ١٠٠ ألف طن . وقد جاءت كل من هولندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية وأسبانيا في المراتب الأولى كأهم الدول المصدره لذلك المحصول .

كما إرتفع معدل النمو السنوى فى الكميات المصدره من البطيخ عالميا إلى نحو ٨,١% وتأتى أسبانيا والمكسيك واليونان فى مقدمه الدول المصدره للبطيخ . ومن الملاحظ أن الصادرات المصريه من البطيخ لاتمثل أهميه نسبيه كبيره فى السوق العالمى وتحتل مصر المركز الثلاثون بين الدول المصدره للبطيخ خلال فتره التسعينيات . وهو مايعنى ضرورة توجيه مزيد من الإهتمام لهذا المحصول التصديرى الذى تجود زراعته فى مصر وبصفه خاصه فى الأراضى الجديده ، فضلا عن إزدياد الطلب عليه خاصة فى البلاد العربيه .

وشهدت فترة التسعينيات إرتفاعا كبيرا فى معدل النمو السنوى فى كمية الصادرات العالميه من محصول الثوم (٩,١٠%) ، وتستحوذ الصين بمفردها على نحو ٤٨% من تلك الكميه فى حين لم يتعد نصيب مصر نسبه ١,١% حيث إحتلت مصر المرتبه الرابعه عشر بين الدول المصدره للثوم خلال فترة التسعينيات ، وتعتبر الأرجنتين وسنغافوره وأسبانيا من اهم الدول المصدره للثوم بالإضافة إلى الصين .

وبالرغم من انخفاض الأهميه النسبيه للفاصوليا الخضراء فى السوق العالمى بالنسبة لكمية صادراتها إلا أنها من حاصلات الخضر ذات الأهميه النسبيه المرتفعه بالنسبة لأسعار تصديرها . وتعتبر كل من أسبانيا والولايات المتحدة الامريكىة وفرنسا من أهم الدول المصدره للفاصوليا خلال فترة التسعينيات؛ فى حين إحتلت مصر المركز التاسع بين الدول المصدره للفاصوليا بنسبة ٣,٦% من كمية الصادرات العالميه ، ومن الملاحظ أن الصادرات المصريه من الفاصوليا قد شهدت نوعا من عدم الاستقرار خلال فترة الدراسة حيث أخذت فى الارتفاع والانخفاض سنة بعد أخرى .

تحتل مصر المرتبة الرابعه بين الدول المصدره للخرشوف بنسبة ٦,٧٨% ، فى حين جاءت أسبانيا فى المرتبة الأولى بين الدول المصدره لذلك المحصول بنسبة ٤٦% من اجمالى الكميات المصدره منه عالميا .

أما عن الواردات العالمية من حاصلات الخضر السبعة التي تناولتها الدراسة فقد تبين ان الدول الأوروبية تستأثر بأكثر من ٥٧% من الواردات العالمية لمحصول البطاطس ، وتعتبر هولندا وألمانيا وبلجيكا أهم الدول الأوروبية المستوردة لذلك المحصول ، في حين مثلت واردات الدول العربية (الجزائر - السعودية - العراق) نحو ٣,٥% من جملة الواردات العالمية ، وبالإضافة الى ذلك تشكل دول الاتحاد السوفيتي (سابقا) أهمية نسبية كبيرة في السوق العالمي للبطاطس .

وتمثل واردات الدول الأوروبية من الطماطم نحو ٥٢% من جملة الواردات العالمية، وتعتبر كل من ألمانيا وانجلترا وهولندا أهم الدول الأوروبية المستوردة للطماطم ، في حين مثلت واردات الدول العربية من الطماطم نحو ١٠,١% من جملة الواردات العالمية، وتعتبر السعودية أهم الدول العربية المستوردة للطماطم تليها كل من الامارات والكويت ولبنان .

كما تمثل واردات الدول الآسيوية من البصل الجاف نحو ٣٠,٥% من جملة الواردات العالمية وتعتبر كل من ماليزيا والسعودية واليابان أهم الدول الآسيوية المستوردة للبصل ، بينما شكلت واردات الدول الأوروبية نحو ٢٨,٧% من جملة الواردات العالمية ، وتعتبر ألمانيا وانجلترا وبلجيكا وفرنسا أهم الدول الأوروبية المستوردة للبصل ، مع ملاحظة أن هناك بعض الدول الآسيوية التي إرتفع معدل النمو في كمية وارداتها من البصل خلال فترة الدراسة وبصفة خاصة اليابان وماليزيا .

وارتفع معدل النمو السنوي في كمية الواردات العالمية من محصول البطيخ خلال فترة التسعينيات ، وكذلك بالنسبة لواردات الولايات المتحدة الأمريكية التي جاءت في مقدمة الدول المستوردة للبطيخ . بينما شكلت واردات الدول الأوروبية الثلاث (ألمانيا - إيطاليا - فرنسا) نحو ٢٥% من جملة الواردات العالمية . أما الدول العربية (الامارات - لبنان - الكويت - البحرين - عمان) قد مثلت وارداتها نحو ١٢,٦% من جملة الواردات العالمية ، وقد لوحظ ارتفاع معدل النمو السنوي في كمية واردات الدول الآسيوية من غير الدول العربية وبصفة خاصة الصين من هذا المحصول .

وفيما يتعلق بالواردات من الثوم لوحظ أن هناك خمس دول آسيوية من غير الدول العربية وهى (أندونيسيا - ماليزيا - سنغافورة - الصين - اليابان) مثلت وارداتها نحو ٣٩% من جملة الواردات العالمية، ومثلت واردات دولتي الإمارات والسعودية نحو ٦,٨% من الواردات العالمية . وقد مثلت واردات الدول الأوروبية نحو ١٣,٢% فقط من الكميات المستوردة من الثوم ، وتعتبر كل من فرنسا وإيطاليا من أهم الدول الأوروبية المستوردة للثوم .

تعتبر مجموعة الدول الأوروبية هى السوق الرئيسية المستوردة لمحصول الفاصوليا الخضراء فهى تستورد نحو ٦٨% من جملة الواردات العالمية من ذلك المحصول، وتعد كل من فرنسا وهولندا وبلجيكا من أهم الدول الأوروبية المستوردة للفاصوليا الخضراء . وقد مثلت واردات الدول العربية نحو ٣,١% فقط من جملة الواردات العالمية ، وتعد كل من الكويت والسعودية والبحرين أهم الدول العربية المستوردة لذلك المحصول .

هذا وتعتبر فرنسا السوق الرئيسي المستورد للخرشوف ، وتمثل وارداتها نحو ٥٨,٦% من جملة الواردات العالمية، في حين جاءت كل من إيطاليا وألمانيا في المراتب التالية بنسبة ٩,٥% ، ٥,٥% لكل منهما على الترتيب ، أى أن الدول الأوروبية الثلاث (فرنسا - إيطاليا - ألمانيا) تمثل وارداتها نحو ٧٣,٦% من جملة الواردات العالمية من محصول الخرشوف خلال فترة التسعينيات .

وفى هذا الإطار أوصت الدراسة بالإتى :-

- توجيه مزيد من الاهتمام لحاصلات الخضر التى أظهرت نتائج الدراسة وجود فرص لاستيعاب الأسواق الدولية لها ، كما أكد على ذلك ارتفاع معدل النمو السنوى فى كمية وقيمة صادراتها وارتفاع أسعار تصديرها عالميا مثل المشروم والفلفل الأخضر والاسبرجس ، مع إجراء مزيد من الدراسات حول الأسواق المستوردة لتلك الحاصلات واشتراطاتها ومواسم تصديرها والاصناف المطلوبة منها .

فتح أسواق جديدة غير تقليدية لتصدير الخضر المصرية وخاصة للدول التى أشارت نتائج الدراسة الى التزايد المستمر فى معدل وارداتها من حاصلات الخضر من غير الدول الأوروبية وبصفة خاصة الدول الآسيوية .

هذا وقد أوضحت نتائج الدراسة فيما يتعلق بتطور إجمالى صادرات الخضر المصرية وعلاقتها بالإنتاج اتجاه جميع صادرات الخضر للتناقض باستثناء البطاطس والبصل من حيث الكمية ، أما من ناحية القيمة اتجهت قيمة صادرات جميع الخضر للتناقض باستثناء محصول البطاطس ، وقد أوضح تطور الصادرات بالنسبة لمحاصيل الدراسة ما يلى :

صادرات البطاطس :

زادت كمية صادرات البطاطس من ٢٣٤ إلى ٢٨٢ ألف طن ، والقيمة من ١٧٢ إلى ١٧٩ مليون جنية بنسبة تزايد ٢٠,٥ % ، ٤ % لكل من الكمية والقيمة على الترتيب وذلك خلال فترتى الدراسة (٩٢-٩٥) (٩٦-٩٩) وقد واكب ذلك زيادة الإنتاج من ١٧٨٦ إلى ٢٠٥٥ ألف طن بنسبة زيادة ١٥ % ورغم ذلك فإن الصادرات لم تمثل سوى ١٣,١ % ، ١٣,٧ % من الإنتاج خلال الفترتين

صادرات البصل :

أتسمت صادرات البصل بنفس نمط صادرات البطاطس من حيث الزيادة الا أن ذلك اقتصر على كمية الصادرات حيث سجلت ١١٠ ألف طن فى الفترة الأولى ارتفعت الى ١١٦ ألف طن فى الفترة الثانية بنسبة زيادة ٥,٥ % أما القيمة فقد انخفضت من ٥٨,٨ إلى ٤٤,٢ مليون جنية بنسبة تناقص ٢٤,٨ % ، ولم تمثل الصادرات سوى ١٩,٩ % من الإنتاج فى الفترة الأولى انخفضت فى الفترة الثانية إلى ١٨,٥ % رغم زيادة الإنتاج من ٥٥٤ إلى ٦٢٨ ألف طن بنسبة زيادة ١٣,٤ % خلال الفترتين .

صادرات الطماطم :

كان الاختلاف والتباين فى الصفة التى ميزت صادرات الطماطم عن غيرها من صادرات الخضر سواء من حيث الكمية أو القيمة أو الإنتاج ، حيث بلغت نسبة انخفاض الكميات المصدرة ٥٤ % ، والقيمة ٧٦,٤ % نتيجة لانخفاض كمية الصادرات من ٢٦ إلى

١٢ ألف طن ، والقيمة من ٢٢ إلى ٥,٢ مليون جنيه ، وعلى النقيض من الصادرات زاد الإنتاج من ٤,٩ إلى ٥,٨ مليون طن خلال الفترتين ولم يمثل الصادرات سوى ٠,٥٣% انخفضت إلى ٠,٢% خلال الفترتين على التوالي .

صادرات الثوم :

شاركت صادرات الثوم فى تدهور صادرات الخضر المصرية حيث انخفضت كمية صادراته من ٦ إلى ٤,٣ ألف طن والقيمة من ٩,١ إلى ٥,٤ مليون جنيه بنسبة تناقص ٢٨,٣% ، ٤٠,٦% . لكل من كمية وقيمة متوسط الصادرات خلال الفترتين على الترتيب ، ورغم اتجاه الإنتاج للتزايد من ١٦٨ إلى ٢١٤ ألف طن فى متوسط الفترتين بنسبة تزايد ٢٧% فلم تمثل الصادرات سوى ٣,٦% من متوسط الإنتاج فى الفترة الأولى انخفضت إلى ٢% فى الفترة الثانية .

صادرات الفاصوليا الخضراء :

على نفس الوتيرة انخفضت كمية صادرات الفاصوليا من ٧,٤ إلى ٥,٥ ألف طن بنسبة تناقص ٢٥,٧% ، والقيمة من ٨,٩ إلى ٤,٨ مليون جنيه بنسبة انخفاض ٤,٦% خلال فترتي الدراسة ، وسجلت نسبة الصادرات للإنتاج ٥,٦% ، ٢,٩% فى فترتي الدراسة على الترتيب حيث زادت كمية الإنتاج من ١٣٢ إلى ١٨٧ ألف طن بنسبة زيادة ٤١,٧% بالمقارنة بالفترة الأولى .

صادرات الخرشوف :

أوضحت النتائج إنخفاض كمية صادرات الخرشوف من ٤ إلى ٢,٨ ألف طن والقيمة من ٦,٢ إلى ٢,٩ بنسبة تناقص ٣٠% ، ٥٣% عما كانت عليه كمية وقيمة الصادرات فى الفترة الأولى على الترتيب رغم زيادة الإنتاج من ٣٥ إلى ٤٦,٥ ألف طن.

ونخلص من ذلك أنه بجانب اتجاه صادرات الخضر للتناقص فإن نسبة الصادرات إلى الإنتاج منها تعتبر متدنية وتتجه أيضا للانخفاض ، فضلا عن أن تطور الصادرات يتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار أو الثبات بشكل لا يشير إلى استمرار التواجد فى الأسواق بل

ارتبطت الصادرات بدول معينة وتكتلات معينة كأسواق تقليدية ، أما الأسواق الجديدة فتندرج الصادرات أليها تحت اسم الصفقات الفجائية أو العارضة .

وبدراسة التوزيع الجغرافى لصادرات الخضر المصرية بين أسواقها المختلفة تم التوصل إلى النتائج التالية .

تركزت الصادرات المصرية بين الاتحاد الأوروبى ومجلس التعاون لدول الخليج لمعظم الصادرات بصورة متبادلة ، فصادرات البطاطس تتجه ٨٧% منه إلى الاتحاد الأوروبى بينما تتجه نسبة منخفضة منه إلى مجلس التعاون ، فى حين صادرات الطماطم يتجه ٨٦% منها إلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية . أما الاتحاد الأوروبى فلا يستوعب سوى ٢,٤% منها ، ومن ثم فإن هناك زيادة فى الأهمية المطلقة والنسبية لبعض الصادرات فى كتل معينة وانخفاض الأهمية فى البعض الآخر منها ، كما أوضح التوزيع الجغرافى بالنسبة لصادرات الخضر بين تكتلات الاتحاد المغاربى ، والكوميسا ، والنافتا ، والأسيان انخفاض الأهمية المطلقة والنسبية بصورة متدنية لا تتناسب مع حجم الصادرات المصرية ، كما لا تتفق مع عضوية مصر فى الكوميسا ، ووجودها بصورة مراقب فى الاتحاد المغاربى وتتسم الصادرات إلى هذه التكتلات بالآتى :

تقتصر الصادرات على دول معينة وسنوات متفرقة حيث إقتصرت الصادرات إلى الاتحاد المغاربى على ليبيا بصورة عامة وفى بعض السنوات المتباعدة وبكميات محدده تظهر كل من تونس والمغرب ، وفى تكتل النافتا تظهر فى قائمة الدول المستوردة الولايات المتحدة الأمريكية بصورة عامة والمكسيك بصورة منقطعة فى بعض السنوات وبكميات محدده ، وفى تكتل الكوميسا تظهر السودان وجيبوتى وكينيا ، ونيجيريا ، ويظهر من الدول العربية كل من سوريا والأردن ولبنان واليمن والعراق وفلسطين . واستثناء من القاعدة السابقة تترجع لبنان على قائمة الدول المستوردة فى معظم صادرات الخضر المصرية وتفسير ذلك أن استيراد لبنان يرتبط بعملية إعادة الصادرات حيث أن حجم الصادرات إليها يفوق احتياجات لبنان من الاستهلاك .

ومن نتائج التوزيع الجغرافى لصادرات الخضر خلال فترة الدراسة أمكن التوصل إلى أن أهم الدول والتكتلات المستوعبة للصادرات المصرية من الخضر تنحصر فى السعودية ، والكويت ، والإمارات من دول مجلس التعاون الخليجى ، والمملكة المتحدة ، واليونان ، وألمانيا ، وفرنسا ، وهولندا من دول الاتحاد الأوروبى ، ولبنان من دول منطقة التجارة العربية ، وتستوعب هذه الدول ما يتراوح بين ٨٠ - ٩٠% من إجمالى صادرات الخضر وفى ضوء ذلك فقد ركزت الدراسة فى تحليلها لأثر سياسات التكتلات المختلفة على صادرات مصر من الخضر على كل من مجلس التعاون الخليجى والاتحاد الأوروبى .

وفى هذا الإطار أشارت الدراسة الى أن التعامل مع مجلس التعاون الخليجى يتم من خلال الحد الأدنى والحد الأعلى للتعريف وطبقا لمواصفات السلعة التى يضعها المجلس إلا أن قيام منطقة التجارة العالمية سوف يفرض تطبيق المواصفات ومقاييس الجودة العالمية على صادرات مصر من الخضر ، بالإضافة الى العديد من المتغيرات التى يجب مراعاتها عند التصدير لدول المجلس وهى :

- وجود العديد من الدول المنافسة لصادرات مصر من الخضر خاصة فى الجودة والسعر مثل تركيا ، والمغرب ، وقبرص ، والبرتغال ، وأسبانيا والأردن .
- زيادة إنتاج دول المجلس من حاصلات الخضر وتضييق الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، ومن ثم نقص الطلب على الصادرات المصرية .
- وجود بعض التشريعات فى الدول الخليجية كالسعودية (التى تستوعب وحدها نحو ٩٠% من صادرات مصر من الطماطم إلى المجلس) بعدم دخول المبردات الأجنبية إلى أراضيها مما يؤدي إلى تفريغ الصادرات من الطماطم على الحدود السعودية وإعادة شحنها فى سيارات سعودية مما يؤدي إلى ارتفاع نسبة الفاقد أثناء المراحل التسويقية .
- عدم استقرار النولون فى حالة استخدام النقل بالمبردات التى ترد من سوريا ، والأردن ، وغياب تواجد شركة مصرية لأعمال النقل الخارجى بالسيارات المبردة ، بالإضافة إلى ارتفاع قيمه النقل بالطائرات مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وعدم القدرة على المنافسة .

- الصفقات العارضة التى يقوم بها بعض المصدرين بتصدير أصناف غير مطابقة للمواصفات التصديرية مما يؤثر على سمعة المنتج المصرى .

اما التعامل مع الاتحاد الاوروبى فقد تبلورت علاقته بمصر من خلال المراحل التالية والتى انتهت باتفاقية المشاركة وهى :

- ١- اتفاق تجارى تفضيلى وتعاون فنى ومالى (٧٣ - ١٩٧٧) .
- ٢- إتفاق التعاون الشامل الغير محدد (١٩٧٧ - ٢٠٠٠)
- ٣- المشاركة الأوروبية المصرية (الأورومتوسطية) ورغم اختلاف البدايات فلم يكن الاختلاف من سمات النهاية حيث تبلورت علاقة مصر مع الاتحاد من خلال التخفيضات أو التفضيلات خاصة فى مجال الملف الزراعى والتى تمثلت أهم ملامحها فيما يلى :-

البطاطس :

وافق الجانب الأوروبى أن تكون الحصة السنوية من البطاطس المعفية من الجمارك قدرها ٢٥٠ ألف طن على أن يتم ذلك تدريجيا ١٣٠ ألف طن فى السنة الأولى ، تزداد إلى ١٩٠ ألف طن فى السنة الثانية وتصل إلى ٢٥٠ ألف طن فى بداية السنة الثالثة ، على أن تمنح الكميات المصدرة زيادة عن الحصة خلال الفترة من اول يناير الى ٣١ مارس تخفيض جمركى بنسبة ٦٠% بدلا من ٤٠% فى اتفاق التعاون الشامل . على أن يعاد النظر فى نسبة العفن البنى ٥%

الخضر الطازجة :

وافق الجانب الاوروبى على زيادة الحصة السنوية من الخضر البقولية الطازجة مثل الفاصوليا والبازلاء المصدرة من مصر الى دول الاتحاد المعفية من الجمارك من ١٥ الى ٢٠ ألف طن ، على أن يتم ذلك تدريجيا (١٥ ألف طن فى السنة الأولى ، تزداد إلى ١٧,٥ ألف طن فى السنة الثانية ، وتصل الى ٢٠ ألف طن فى بداية السنة الثالثة) .

زيادة الحصص :

تمت الموافقة على زيادة حصص معظم السلع الزراعية المصدرة الى الاتحاد الأوروبي بدون تعريفات جمركية بنسبة ٣% سنويا ، على أن تراجع كل ٣ سنوات لإدخال التحسينات اللازمة عليها وفقا للمحقق الفعلى وكذلك زيادة هذه الحصص فى حالة انضمام دول جديدة عن طريق اتفاقات الموائمة حسب ما سبق فى اتفاق التعاون الشامل .

هذا وتتم صادرات الخضر المصرية للاتحاد الاوروبى فى إطار السياسة الزراعية للسوق الأوروبية وهى سياسة توفيقية تحقق مصالح الدول الاعضاء ، وتستخدم العديد من الآليات تتمثل فى التعريفية الموحدة ، والضرائب التعويضية ، والأسعار الاسترشادية ، وأسعار المدخل لدول الاتحاد ، وكذلك المواصفات القياسية ، ونسبة الإصابة بالحوشرات والأمراض بالإضافة إلى تأثير السلعة على صحة الإنسان من ناحية النسب المسموح بها من الأسمدة والمبيدات واستخدام مكسبات الطعم او اللون أو الرائحة ، مع أخذ المواصفات التى تضمنتها منظمة التجارة العالمية فى الحسبان والخاصة بالسلع وشروط العمل وتشغيل الأطفال ، وحصول المنتجين فى الدول المصدرة على حقوقهم الاجتماعية ، وغير ذلك من المعايير والمحاذير ، ويتم النفاذ لهذه الأسواق من خلال المميزات الممنوحة والتفصيلات فى إطار فائدة او مصلحة الدول الأعضاء .

وفى إطار تحليل الدراسة للنتائج المترتبة على منح التخفيضات الجمركية ، وتحديد الفترات التصديرية على الصادرات للاتحاد الأوروبي ومدى استجابة الهيكل الإنتاجى لذلك تبين أن هناك اتساقا بين أشهر تركز الصادرات والفترات التصديرية المسموح التصدير خلالها والتخفيض الجمركى الممنوح لصادرات الخضر موضع الدراسة وذلك على النحو التالى :

١ - البطاطس

بلغ تركز الصادرات خلال أشهر التصدير من يناير إلى ٣١ مارس نحو ٧٩% ، ٨٥,٥% من كمية وقيمة الصادرات خلال فترة الدراسة ويعكس ذلك تلاحم أشهر تركز الصادرات مع أشهر التخفيض الجمركى ، كما أوضحت الدراسة استجابة الهيكل الإنتاجى لهيكل الصادرات ، حيث استحدثت وزارة الزراعة العروة المحيره بين العروتين

الأساسيتين، الأمر الذى أتاح للصادرات استكمال الحصة المحددة لدول السوق وتغطيتها بالكامل وشي ١١٠ ألف طن والمطالبة بزيادتها الى ٢٥٠ ألف طن فى اتفاقية المشاركة ، وكذلك الاستفادة من التخفيض للكميات خارج الحصة بنحو ٤٠% ازدادت إلى ٦٠% فى إتفاق المشاركة ، حيث تعفى الحصة المحددة من الرسوم الجمركية اما الصادرات خارج الحصة فتمنح تخفيض قدره ٦٠% .

٢- البصل :

لا تتلائم اشهر التخفيض مع الهيكل الانتاجى لمحصول البصل حيث يحتاج نضج المحصول واعداده نحو ٥ أشهر ومن ثم فإن المحصول الصالح للتصدير يبدأ مع نهاية شهر إبريل وبدايه شهر مايو، ولما كان التخفيض يمتد من فبراير إلى إبريل فإن الصادرات لا تبدأ فى الاستفادة من التخفيض إلا خلال شهر إبريل ، ومن ثم فقد تركزت الصادرات خلاله حيث استحوذ على ٢٠,٤% من كمية الصادرات الشهرية فى فترة الدراسة ، ومن ثم فانخفاض صادرات البصل الى الاتحاد إنما يرجع إلى عدم ملائمة ظروف الزراعة المصرية لاشهر التخفيض لارتباط ذلك بموعد الإنتاج واعداد المحصول للتصدير ، فضلا عن المنافسة غير المتكافئة بأسواق دول الاتحاد بين الصادرات المصرية وصادرات المغرب وتونس واسرائيل وعلى رأسهم اسبانيا الدول العضو .

٣- الثوم الطازج :

تقع نسبة تركز الصادرات فى أشهر التخفيض واصبح هناك اتساق بينهما مما يعكس استجابة الهيكل الانتاجى لاحتياجات التصدير للاتحاد الاوروبى خاصة بعد إدخال بعض الأصناف الجديدة من الثوم الصينى المناسب للذوق الأوروبى ، وقد انعكس ذلك على نسبة تركز الصادرات خلال فترة التخفيض التى بلغت نحو ٧٧% ، من كمية الصادرات الشهرية.

٤- الفاصوليا الخضراء :

تتوافق أشهر الصادرات منها مع أشهر التخفيض التى تمتد من نوفمبر إلى إبريل بتخفيض نحو ٦٠% ، حيث سجلت نسبة التركز ٧٥,٢ ، ٨٠% من كمية وقيمة الصادرات الشهرية وذلك لتوافق الهيكل الإنتاجى مع هيكل الصادرات لدول الاتحاد حيث تتركز

صادرات الفاصوليا الصيفية بصفه أساسية فى السوق الهولندية ، ومن ثم ادى ذلك لاستقرارها بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها بالمقارنة بالأسعار فى دول مجلس التعاون ، وملاممة الأصناف للذوق الاوروبى ، كما أن زراعتها فى عروات الزراعة الثلاث ساهم فى تواجدها خلال الفترات التى يتزايد فيها الطلب ، ألا أن ظهور الإصابة بالحشرات وبعض أمراض النبات قد أثر على سمعة الفاصوليا المصرية فى العديد من الأسواق .

٥ - الطماطم :

يتواءم هيكل الصادرات مع الهيكل الانتاجى ، الأمر الذى انعكس على تركيز الصادرات خلال أشهر التخفيض إلى نحو ٥٧,٤ % ، ٥٤,٦ % من كمية وقيمة صادرات عام ١٩٩٩ وكذلك خلال الأشهر المسموح التصدير خلالها إلى نحو ٩٣ ، ٩٤ % من كمية وقيمة نفس العام ، حيث تمتد الفترة التصديرية من نوفمبر إلى ١٤ مايو بينما تقتصر فترة التخفيض على الأشهر من ١ ديسمبر إلى ٣١ مارس ، ويرجع هذا الاتساق بين أشهر التخفيض والأشهر المسموح التصدير خلالها من ناحية ، وظروف الإنتاج من الناحية الأخرى إلى زراعة الطماطم خلال أربع عروات مما يتيح توافر الإنتاج طوال أشهر السنة باستثناء الفواصل بين العروات ، ورغم ذلك تنخفض الصادرات إلى الاتحاد الأوروبى وترداد إلى دول مجلس التعاون الخليجى ودول منطقة التجارة الحرة حيث أن أغلبها من النوع العسبرى غير المفضل للمستهلك الأوروبى وعادة ما ترتفع الأسعار فى الاتحاد الأوروبى بالمقارنة بدول المجلس خاصة فى أشهر التخفيض وينطبق ذلك فقط بالنسبة للأصناف المطلوبة فى الاتحاد الأوروبى .

٦ - الخرشوف

أوضح تطور الصادرات الشهرية عدم ملائمة أشهر التخفيض الممنوحة لصادرات مصر من الخرشوف والتى تمتد من أكتوبر إلى يناير بنسبة تخفيض ١٣ % من التعريفات الموحدة مع الهيكل الانتاجى لمحصول الخرشوف ، حيث لم يصدر خلال هذه الاشهر سوى ٢٢٤ طن قيمتها ٢٢٥ ألف جنية تمثل ١٢,٣ % ، ١٥,٧ % من كمية وقيمة صادرات علم ١٩٩٩ على التوالي ، ولم تخرج تلك الصادرات عن كونها صفقات عارضة .

ومن أهم الأسواق للخرشوف المصري فرنسا ، ألمانيا ، اليونان ، هولندا ، وإيطاليا
عن الاتحاد الأوروبي ، والسعودية والكويت والامارات من دول مجلس التعاون .

وفى هذا الإطار فقد أوصت الدراسة بالآتى :-

- العمل على توفير كافة المعلومات عن التكتلات الاقتصادية التى تحمل
(أو يمكن أن تحمل مستقبلاً) مكانة مرموقة من حيث الأهمية المطلقة
والنسبية فى استيعابها للصادرات المصرية من الخضر حتى يمكن تحديد
المراحل التى قطعها لاستكمال صورة التكتل سواء كانت منطقة تجارة حرة
أو إتحاد جمركى أو سوق مشتركة أو إتحاد إقتصادى ومن ثم يمكن تحديد
العقبات التى تعترض دخول السلعة إلى دول التكتل هل هى تعريفية جمركية
موحدة أو ضرائب نوعية أو مواصفات خاصة أو حصص كمية أو فترات
تصديرية أو غيرها من النتائج التى تعكسها المرحلة التى يمر بها التكتل .
ووضع هذا شأنه سوف يتيح التصدير وفقاً لمتطلبات المرحلة بالمواصفات
المطلوبة والأوقات المحددة والحصص المتفق عليها
- محاولة التخفيف من القيود الجمركية أو غير التجارية التى تفرضها طبيعة
المرحلة التى يمر بها التكتل عن طريق الإرتباط بهذه التكتلات أما عن
طريق العضوية الكاملة كما هو الحال فى عضوية السوق المشتركة لدول
جنوب وشرق أفريقيا (الكوميسا) ، أو العضوية فى صورة مراقب
كعضوية الإتحاد المغربى ، أو الارتباط بالتكتل بصورة من صور الارتباط
التي يتيحها التكتل كالانتساب أو الاتفاقات التجارية على إختلاف أنواعها
كالعلاقات التى مرت بإرتباط مصر بالإتحاد الأوروبى وإتخذت صورة
الإتفاق التجارى التفضيلى الذى تطور إلى إتفاق التعاون الشامل وأخيراً
اتفاقية المشاركة فى صورة منطقة للتجارة الحرة ، مما يتيح الحصول على
بعض المميزات والتخفيف من القيود التى تعترض طريق السلعة فى
انسيابها إلى داخل دول التكتل .
- مطالبة الإتحاد الأوروبى خلال التفاوض الذى يتم معه كل ثلاث سنوات
للقوف على الوضع الفعلى للتبادل التجارى بزيادة الكميات المصدرة التى
تتمتع بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية وكذلك الحصص المسموح

بتصديرها بتخفيض جمركى محدد ، مع تمديد الفترات بما يسمح بتنمية الصادرات خاصة مع دخول إنتاج مناطق الإصلاح الجديدة ، وتنوع الإنتاج ، وتعدد الأصناف وظهور إنتاج الزراعات المحمية (كالصوب والخنادق) ، وعلى الجانب الآخر ، يجب أن تتضمن إستراتيجية تنمية صادرات الخضر التبخير بالزراعة أو زراعة أصناف مبكرة النضج تتفق مع رغبات المستهلك الأوروبي مع مراعاة أن يكون الإنتاج خاليا من الأمراض الفطرية أو الحشرية خاصة العفن البنى لمحصول البطاطس ، والعفن الأبيض بالنسبة للبصل والإصابة بالمن أو دودة ورق القطن لمحصول الفاصوليا ، وأن تكون الثمار مطابقة للمواصفات من حيث الحجم واللون ومتبقيات الأسمدة والمبيدات .

- واستكمالاً للاستفادة من بنود اتفاقية المشاركة فإن الأمر يتطلب المطالبة بإدخال محاصيل جديدة تتمتع فيها مصر بميزة نسبية كما هو الحال بالنسبة للزهور والاسبرجس ، ولا تتوقف الصادرات على القائمة التقليدية التى يتضمنها اتفاق التعاون الشامل ، وألا يخضع تحديد الكميات للتدفقات التجارية التى يصر عليها المفاوض الأوروبي والتى تنصرف إلى تحديد الكميات وفقاً لمتوسط الثلاث سنوات السابقة لتوقيع الاتفاقية كما هو الحال فى اتفاقيات المشاركة مع تونس ، والمغرب ، وإسرائيل ، بل يوضع فى الحسبان حجم إنتاج مصر من الخضر بين دول البحر المتوسط ، وتحقيق أهدافها التصديرية من خلال تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى .
- يجب وضع الضوابط اللازمة للرقابة على المنتجات المصدرة من ناحية الأصناف المطلوبة فى كل سوق من الأسواق ومواصفات الجوده والتعبئة وأنواع العبوات ومختلف المعاملات التسويقية على أن تراعى تلك الضوابط الاختلافات وفقاً للأسواق المستوردة ونوع السلع وطرق البيع ، ووضع معايير عادله وحازمة للثواب والعقاب فى حالة الالتزام أو المخالفة بما يحافظ على سمعة الصادرات المصرية ويبقى على أسواقها .

يأتى مجلس التعاون لدول الخليج العربية فى المرتبة التالية للاتحاد الأوروبي ومن ثم فإن التوصيات الخاصة بالمجلس بصفة عامة وأهم أسواقه المتمثلة فى المملكة العربية

السعودية والكويت بصفة خاصة سوف تنصرف إلى التركيز على محدودية الطاقة الاستيعابية لدول المجلس باستثناء المملكة العربية السعودية إلا أن انفتاحها على دول العالم مشرقه وغربه ووجود العديد من الدول المتنافسة على هذه الأسواق يفرض المنافسة السعرية بالإضافة لتوافر مواصفات الجودة العالمية والاهتمام بالعبوات الملائمة لهذه الأسواق وكذلك التعبئة والتغليف ووصول السلعة بحالة جيدة الى المستهلك فى الوقت المناسب بصورة مستمرة ، مع مراعاة الا تتعارض الصادرات المصرية مع صادرات الدول المنافسة خاصة لبنان والأردن وتركيا وقبرص وأسبانيا ، ونظرا للموسمية التى تتسم بها دول الخليج فى استيراد الخضر فإن أفضل الشهور بالنسبة للصادرات المصرية يجب أن تتركز فى الفترة من يونيو وحتى نوفمبر ولن يتأتى ذلك دون إختيار أصناف من الخضر تتواءم ظروف إنتاجها ونضجها مع أشهر تركز الطلب على صادرات الخضر خاصة مع إدخال الزراعة المحمية سواء فى الصوب أو الخنادق مما يتيح فترة أطول فى التصدير، وذلك بجانب الاهتمام بتوفير أسطول من الشاحنات المبردة لاسواق دول الخليج وذلك لتقليل الفاقد من ناحية ووصول السلعة بالمواصفات المرغوبة للمستهلك من ناحية أخرى خاصة وأن الدول المنافسة لا تفصلها عن أسواق مجلس التعاون سوى مسافات قصيرة بالإضافة لوجود الشاحنات المبردة لديها مما يساعدها على خفض نفقات نولون النقل ومن ثم المقدرة على المنافسة السعرية .

وبدراسة وتحليل إنتاج ونظم تسويق حاصلات الخضر المصرية محليا ، أشارت نتائج الدراسة الى أن الإنتاج المصرى من حاصلات الخضر قد سجل اتجاها عاما متزايدا خلال فترة التسعينيات ، وبصفة خاصة خلال النصف الثانى منه والذي يرجع بصفة أساسية إلى الزيادة الكبيرة فى المساحة المنزرعة من تلك الحاصلات بالإضافة إلى التحسن الملحوظ فى مستوى إنتاجيتها ، والتى وصلت إلى مستويات فاقت مثيلاتها بالعديد من الدول الأجنبية ، ويرجع ذلك بصفة أساسية الى التقدم فى تقنيات وأساليب الإنتاج .

أشارت كذلك نتائج الدراسة الى أن مصر تتمتع بمزايا نسبية مرتفعة فى إنتاج الخضر التصديرية ، ويأتى فى مقدمتها الثوم ، والبطاطس ، والطماطم ، والبصل ، وقد بلغت تكلفة المورد المحلى لما قيمته جنية واحد من إنتاج الثوم (القابل للتصدير) نحو

٥١٢ وجنية ، بينما أتى كل من محصول البطاطس والطماطم والبصل فى المراتب التالية على الترتيب .

وقد أكدت على ذلك تقديرات الدراسة للمزايا النسبية الظاهرة للمحاصيل محل الدراسة حيث بلغت قيمة مؤشر " RCA " ٢٥ للخرشوف ، ٢٤ للبطاطس ، ١٧ للبصل ، ١٠ للفاصوليا ، ٥ للثوم وذلك كمتوسط لفترة الدراسة ، وهذه المؤشرات تفوق مثيلاتها فى العديد من الدول المنافسة . كما أشارت نتائج الدراسة الى ارتفاع الجدارة التسويقيه للعديد من حاصلات الخضر وانخفاض أسعار تصديرها FOB عن مثيلاتها بالدول المنافسة ورغم ذلك فإن الكثير من هذه الحاصلات لا يتمتع بأى ميزه تنافسية سعرية بالعديد من الأسواق الدولية ، مما ترتب عليه تواضع صادرات مصر من العديد من حاصلات الخضر بالمقارنة بالدول المجاورة والمنافسة لصادراتنا بالأسواق الدولية ، حيث قدرت صادرات مصر من الطماطم عام ١٩٩٨ بنحو ١٩ ألف طن فى حين بلغت صادرات كل من المغرب والأردن وتركيا نحو ٢٣٩ ، ١٩٦ ، ١٤٤ ألف طن لكل منهما على الترتيب .

وفى ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج فإن السؤال الذى طرح هو لماذا تنخفض وتتذبذب سنوياً الصادرات من الخضر المصرية بالرغم من ارتفاع معدلات نمو إنتاجيتها ومساحتها ومن ثم الإنتاج منها ، وتوافق أصناف العديد منها واتساق مواعيد إنتاجها وتصديرها مع احتياجات الأسواق الخارجية منها وبصفة خاصة اسواق الاتحاد الأوروبى ، وبالرغم أيضاً مما أكدته الدراسة من تمتع معظم هذه الحاصلات بميزة نسبية وجداره تسويقية مرتفعة ؟ وبالرغم كذلك مما أشارت إليه نتائج التحليل من إنخفاض سعر تصدير (FOB) العديد من حاصلات الخضر المصرية عن مثيله بالنسبة للدول المنافسة ؟

ووضع هذا شأنه يشير الى وجود مجموعة من المعوقات (وبصفة خاصة تلك المتعلقة بالسوق المحلى) تواجه تنمية الصادرات من الخضر ، وقبل التطرق لتلك المعوقات ، وفى سبيل التعرف على سبل النهوض بالصادرات المصرية من الخضر ، تناولت الدراسة بالتحليل الجوانب الادارية لعملية التصدير وما يرتبط بها من تشريعات ، حيث تعد إدارة وتنظيم الصادرات العمود الفقرى فى العملية التصديرية ، وقد تبين ان البنيان المؤسسى المسئول عن ذلك يتكون من العديد من الأجهزة والهيئات الحكومية

والخاصة المسئولة عن التخطيط ورسم السياسات ، والترويج وتنظيم المعارض ، والرقابة النوعية على الصادرات ، والتمويل ، والتصدير ، وقد تم حصر الأجهزة والهيئات العاملة فى هذا الإطار فى كل من : المجلس الاعلى للتصدير ، قطاع التجارة الخارجية ، مركز تنمية الصادرات المصرية ، الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات ، جهاز التمثيل التجارى ، نقطة التجارة الدولية ، الهيئة العامة لشئون المعارض والأسواق الدولية ، مصلحة الحجر الزراعى ، مصلحة الجمارك ، الهيئة العامة للتوحيد القياسى ، المجلس السلى للحاصلات الزراعية ، البنك المصرى لتنمية الصادرات ، مجلس تيسير إجراءات التصدير ، والهيئات الخاصة العاملة فى مجال التصدير .

وباستعراض تخصصات وأدوار تلك الجهات تبين ما يلى :-

- غياب التنسيق اللازم فيما بين كافة الأجهزة التى تخدم العملية التصديرية .
- تداخل الاختصاصات وتكرار المهام التى يقوم بها العديد من تلك الأجهزة .
- عدم تطبيق العديد من المهام المنوطة للأجهزة فى الواقع العملى نتيجة لمحدودية إمكانيات وقدرات تلك الأجهزة ، وتكرار ما يقومون به من مهام.
- محدودية تعامل واستفادة المصدرين من تلك الأجهزة على الرغم من تعددها وتنوع أدوارها .
- ينقص الإطار المؤسسى وجود بعض الهيئات الهامة كشركات التسويق المتخصصة .

وباستعراض الاجراءات والتشريعات المنظمة لعملية التصدير تبين أن الدولة قد قدمت العديد من التسهيلات التى تم بمقتضاها خفض إجراءات التصدير من نحو ١٣٤ إجراء إلى ٣٣ إجراء فقط ، كما إنها أصدرت العديد من القرارات التى كان لها تأثيراً إيجابياً إلى حد ما على دفع عجلة التصدير خلال السنوات القليلة الماضية ، وقد تم حصر أهم تلك الإجراءات والقرارات فيما يلى :-

- إلغاء الاستثماره " ت ص " التى كانت تمثل عبئاً ثقيلاً على المصدرين .
- جعل شهادتى الحجر الزراعى والبيطرى إختياريتين بناء على طلب المصدرين .

- إلغاء دور اللجان النوعية فى تحديد أسعار السلع التصديرية أو إصدار موافقات تصديرية .
- نقل خدمات الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات إلى مواقع الإنتاج لفحص السلع المصدرة فى مكان تجهيزها وتعبئتها ، مع تقديم الإرشاد التصديري اللازم .
- تحديد القواعد المنظمة لإنتاج البطاطس المخصصة للتصدير وإنشاء آلية عمل للمتابعة .
- تأسيس صندوق تنمية الصادرات السلعية لدعم تمويل وشحن الصادرات .
- وضع حجر الأساس للساحة المبردة بمطار القاهرة والتي يمولها القطاع الخاص المصرى .
- تبسيط عمليات فحص السلع المصدرة ووضع كافة جهات الرقابة النوعية بالموانئ المختلفة تحت إشراف الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .
- حظر تقاضى بعض الجهات المعنية بالتصدير والشحن فى الموانئ البحرية رسوم إضافية .
- تيسير وتطوير أساليب وإجراءات التصدير وعلى الأخص ما يتعلق منها بالنظم الجمركية المختلفة .
- إصدار قوائم بالمصدرين المستوفين لقواعد الاكتفاء بالفحص الظاهرى للسلع المصدرة الخاضعة للرقابة النوعية على الصادرات .
- إعداد قائمة بيضاء للمصدرين الدائمين ذوى السيرة الطيبة والذين يتم استثنائهم من أى ضمانات للإفراج عن وارداتهم التى سيتم إعادة تصديرها بنظام السماح المؤقت .
- تشكيل المجالس السلعية والمجلس الأعلى للمجالس السلعية .
- السماح للطيران العارض (الشارتر) بنقل البضائع سريعة التلف وتخفيض قيمة نولون الشحن الجوى .
- الربط الالكترونى لشبكات معلومات المكاتب التجارية بالخارج مع نقطة التجارة الدولية ومركز معلومات مجلس الوزراء .
- إنشاء معهد التدريب القومى للتجارة الخارجية .

وعلى الرغم مما قامت به الدولة خلال الآونة الأخيرة من مجهودات لإبرام العديد من اتفاقيات التعاون والمشاركة على المستويين الاقليمي والدولى ، وتطوير العديد من القوانين والتشريعات وتيسير الإجراءات التصديرية فما زالت الصادرات المصرية من الخضر تواجه العديد من التحديات (المحلية والخارجية) التى يعزى إليها تدهور كمية وقيمة تلك الصادرات خلال السنوات الأخيرة ، فضلاً عن تذبذبها السنوى الشديد ، وقد أمكن حصر أهم تلك التحديات فيما يلى :-

- التحديات المحلية وتتمثل فى :-
 - غياب التخطيط للتصدير واعتمادة على الجهود والقرارات الفردية والتي قد تتسم بالعشوائية فى بعض الأحيان نتيجة لعدم وجود رؤى أو سياسة واضحة أمام المصدرين .
 - ضعف البنية المؤسسية للتصدير نتيجة لعدم التنسيق وتبادل المعلومات فيما بين الأجهزة ، والتداخل فى المهام والاختصاصات فيما بين العديد منها، وذلك بجانب ضعف كفاءة اداء البعض الآخر منها .
 - المشاكل التسويقية وتتمثل فى القصور فى خدمات ما قبل التصدير كالمعلومات التسويقية الدقيقة ومحطات الفرز والتعبئة والثلاجات ، وذلك بجانب مشاكل النقل والتي تعد من أكثر التحديات التى تواجه تنمية الصادرات من الخضر وتتمثل تلك المشاكل فى النقص فى الفراغات اللازمة لشحن الخضر بالطائرات ، تذبذب مواعيد الطيران بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل الجوى والبحرى ، وكثرة الإجراءات والرسوم داخل الموانى المصرية والنقص فى الأعداد المتاحة من الحاويات والمخازن المبردة ، وعدم وجود خطوط ملاحية منتظمة للموانى الأوربية ، أما النقل البرى فتتمثل مشكلته فى العجز الكبير فى المتاح من وسائل النقل المبردة (البرادات) اللازمة لنقل صادرات الخضر إلى الدول العربية .
 - مشاكل الإنتاج وتتمثل فى تفتت الحيازات وعدم وجود مناطق إنتاج متخصصة فى الخضر التصديرية ، وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج ، وغياب الإدارة المزرعية الحديثة ، والقصور فى دور الإرشاد الزراعى

والذى ترتب عليه عدم مطابقة العديد من حاصلات الخضر لمعايير الجودة والمواصفات القياسية ، ومن ثم رفضها من جانب الدول المستوردة .

- السياسات الاقتصادية ويرتبط بها العديد من المعوقات كارتفاع ضريبة الدخل على الاراضى الزراعية ، وارتفاع التعريفة الجمركية على مستلزمات النشاط التصديري ، وطول الإجراءات المتعلقة ببرد الجمارك أو الإفراج الجمركى على الواردات والتشدد فيها ، وأحجام البنوك التجارية عن تمويل صادرات الخضر ومحدودية دور بنك تنمية الصادرات فى هذا المجال ، وكثرة الإجراءات اللازمة لفتح الاعتمادات وبطء إجراءاتها ، وذلك بالإضافة إلى سياسة تثبيت سعر الصرف وارتباط العملة المحلية بالدولار وما ترتب عليها من ارتفاع فاتورة الصادرات وتحمل المصدرين لخسائر مالية كبيرة .

الهيئات التصديرية الخاصة ويؤخذ عليها العمل بدون تنسيق أو تعاون فيما بينهم ، وإقدام بعضهم على منافسة ومضاربة البعض الآخر منهم بالأسواق الخارجية ، مما يؤدى الى تدهور الأسعار التصديرية ، فضلا عن قيام البعض من المصدرين بممارسة النشاط التصديري بشكل غير منظم وغير متخصص أى بدون علم أو دراسة كافية أو خبره بجوانب التسويق للأسواق الخارجية مما قد سيئ الى سمعة الصادرات المصرية .

التحديات الخارجية وتتمثل فى :-

- التشريعات والاشتراطات المقيدة لصادرات مصر من الخضر بالدول المستوردة .
- زيادة حدة المنافسة فيما بين صادرات الدول المختلفة بالأسواق الدولية
- عدم وجود مكاتب تسويق ومعارض دائمة بالأسواق الخارجية تتولى الترويج للصادرات المصرية .
- غياب الإدارة السليمة لتسويق صادراتنا بالأسواق الخارجية نتيجة لغياب التنسيق فيما بين المصدرين .
- البيع بأسلوب الأمانة بالعديد من الأسواق ومن ثم زيادة درجة المخاطرة نتيجة لعدم وجود مكاتب تجارية بالخارج تتولى متابعة رد مستحقات

المصدرين ، فضلاً عن عدم وجود ضمان أو تأمين كافى على الصادرات
ضد المخاطر التجارية وغير التجارية

هذا وفى ضوء الوضع الراهن للصادرات المصرية من الخضر وما يواجهها
من تحديات فإن الأمر يتطلب ضرورة تضامن كافة المؤسسات والأجهزة والهيئات
المسئولة والمشاركة فى عملية التصدير من أجل معالجة متكاملة وشاملة لقضية
التصدير تركز على خمسة محاور هى :-

المحور الأول :

وجود إستراتيجية وخطة متكاملة لإنتاج وتصدير الخضر ، ويتطلب ذلك
تفعيل دور المجلس الأعلى للصادرات ، وتدعيم جهود وأنشطة المجلس الأعلى
للمجلس السليحي والمجلس السليحي للحاصلات الزراعية المسؤولين عن وضع
الخطة التصديرية .

المحور الثانى :

تطوير البنية المؤسسية للأجهزة والهيئات الحكومية والخاصة ذات العلاقة
بنشاط التصدير ، وذلك من خلال إعادة توزيع المهام والاختصاصات فيما بين تلك
الأجهزة والهيئات بما يحد من التداخل فيما بينها ، وتطوير وتفعيل أدائها وذلك
بجانب إضافة هيئات جديدة كمعاهد التسويق والتدريب وشركات التسويق
المتخصصة ، وذلك كله يتطلب وجود شبكة اتصالات تربط بين كافة الأجهزة
والهيئات المحلية والخارجية ذات العلاقة بالأنشطة التصديرية .

المحور الثالث :

إقامة مناطق متخصصة فى إنتاج الخضر التصديرية بالأراضى المستصلحة
والجديدة باعتبار أنها نواه لتحفيز عملية التصدير ، مع منحها مزايا تفضيلية من
الدولة ، مع ضرورة تواجد شبكة متكاملة من الخدمات اللازمة لإنتاج وتصدير
الخضر بتلك المناطق من محطات فرز وثلاجات ومخازن ووسائل نقل ومراكز
تدريب وإرشاد وتسويق وغيرها ، ذلك بجانب وجود فروع لكافة الأجهزة التى

يتعامل معها المصدر كالجمارك والرقابة وشركات الشحن وغيرها وذلك من أجل تيسير إجراءات التصدير وتشجيع المصدرين .

المحور الرابع :

تطوير وتحسين أداء الخدمات المرتبطة بإنتاج وتسويق الخضر وذلك من خلال تدعيم وإعادة تنشيط دور الإرشاد والمرشد الزراعى ، وتنشيط دور الحجر الزراعى وتعميم إشرافه المتكامل على جميع مزارع إنتاج الخضر التصديرية ، وزيادة حجم وكفاءة أسطول النقل (الجوى / البرى / البحرى) ، والتوسع فى استخدام أسلوب الشحن بالحاويات المبردة ، والتوسع فى إنشاء محطات الفرز والتعبئة وتبريد وتخزين الخضر ، وذلك بجانب إقامة شركات تسويق كبرى متخصصة برأسمالى مصرى أو مصرى عربى مشترك .

المحور الخامس :

- وضع نظام مرن وعادل لضمانات وحوافز إنتاج وتصدير الخضر وذلك من خلال مجموعة متكاملة من السياسات والإجراءات تشمل ما يلى :-
- تسهيل حصول المنتجين والمصدرين على المعلومات التسويقية وذلك من خلال دعم وتشجيع الدولة لإقامة شركات التسويق المتخصصة .
 - تخفيض الضرائب على النشاط التصديرى ، مع وضع نظام مرن للإعفاء الضريبى يربط بين حجم الإعفاءات الضريبية وكل من حجم الصادرات ، ومستوى التطور العلمى والتكنولوجى المحقق فى الأنشطة الإنتاجية والتصديرية ، وحجم ما يوفره النشاط التصديرى من فرص للعمالة .
 - إعفاء العمليات التصديرية من كافة الرسوم والدمغات والمصروفات الإدارية التى تفرضها الجهات الحكومية المختلفة .
 - تعديل هيكل التعريفات والنظم الجمركية من خلال العمل على خفض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج والتصدير ، وتطوير النظم الجمركية وبخاصة نظامى السماح المؤقت والدروباك .
 - وضع الدولة لخطة تستهدف تحريك سعر الصرف أو دعم التصدير لحماية مكاسب المصدرين .

تطوير نظم وسياسات تمويل نشاطى إنتاج وتصدير الخضر وذلك من خلال توفير التمويل الكافى والميسر لتلك الأنشطة ، مع العمل على خفض الأعباء المصرفية التى تفرضها البنوك على الخدمات المصرفية ، وذلك بجانب تفعيل دور بنك تنمية الصادرات لخدمة النشاط الانتاجى التصديرى للخضر .

تخفيض نوالين شحن الصادرات ، ودعم عمليات الشحن المبرد ، مع السعى لإبرام الاتفاقيات اللازمة مع الدول المجاورة لتسهيل انتقال الشاحنات عبر الحدود .

الاهتمام بتدريب العاملين فى مجال التصدير سواء كانوا منتجين ، أو مصدرين ، أو عاملين فى مجال التعبئة والتغليف ، أو فى مجال النقل والشحن والتفريغ ، أو العاملين بالأجهزة التسويقية والإرشادية والرقابية وغير ذلك من الجهات ذات العلاقة .

التوسع فى إنشاء المراكز التجارية والمعارض الدائمة بالأسواق الخارجية للترويج للصادرات المصرية ودعم جهود القطاع الخاص التصديرى . الإسراع بإصدار قانون حماية الحقوق الفكرية لتسهيل مواكبة الإنتاج من الخضر للتطورات التكنولوجية والعلمية المتقدمة .

إنشاء بورصة للخضر لتسهيل التقاء المنتج بالمسوق والمصدر قبل وبعد الإنتاج للتباحث بشأن الارتقاء بمستوى المنتج فى الأسواق العالمية . تفعيل دور الدولة فى إبرام اتفاقيات التجارة التفضيلية والحررة الإقليمية والدولية ، بجانب تكثيف الجهود لاكتشاف أسواق جديدة فى إفريقيا واسيا ، ولاستعادة وتنشيط الأسواق المفتقدة وبخاصة فى دول أوربا الشرقية وروسيا ، مع العمل على زيادة وتدعيم التواجد فى الأسواق الدولية الحالية.

ملحق (١)

دائرة الحوار حول
" سبل تنمية الصادرات المصرية "
من الخضر

عقدت دائرة الحوار بمقر معهد التخطيط القومى - مدينة نصر - القاهرة يوم الاربعاء الموافق ١٨ من شهر محرم عام ١٤٢٢ هـ ، الموافق ١٢ من شهر إبريل عام ٢٠٠١ ، وقد شارك فيها بحسب الترتيب الهجائى كل من :-

الترتيب	الاسم	الوظيفة
١	د . أسامة خير الدين	رئيس المجلس السلى للحاصلات الزراعية
٢	د . بركات الفراء	مستشار بمعهد التخطيط القومى .
٣	بشير الرئيسى	مصدر
٤	جلال إبراهيم ابو الفتوح	مدير جمارك فرع القاهرة
٥	رشا محمد طلعت	باحث بوزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
٦	ريتشارد ما جنائى	خبير بمشروع إصلاح السياسات
٧	د . زينب الغزاوى	وكيل أول وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية
٨	د . سامى عادل إبراهيم	مدير المركز المصرى لتعبئة وفرز الخضراوات .
٩	د . سامية احمد	مدير شركة شحن جوى (ق - خ)
١٠	د . سعيد طلعت حرب	مدير مركز التدريب الإقليمى للتجارة الخارجية
١١	د . سمير عريقات	خبير بمعهد التخطيط القومى .
١٢	د . سيد حسين	مستشار بمعهد التخطيط القومى
١٣	د . صادق رياض	خبير بمعهد التخطيط القومى .
١٤	د . عبد القادر دياب	مدير ومستشار مركز التخطيط الزراعى .
١٥	علاء كامل دياب	مدير شركة بيكو للتصدير .
١٦	د . فتحى إبراهيم	مدير المنطقة الشمالية الجمركية
١٧	د . محمد حمدى سالم	رئيس الجهاز التنفيذى لمركز تنمية الصادرات
١٨	محمد على إسماعيل	باحث بمعهد التخطيط القومى .
١٩	د . محمد مرعى	خبير بمعهد التخطيط القومى .
٢٠	د . هدى صالح النمر	مستشار بمعهد التخطيط القومى
٢١	يحيى السنوسى دريمى	مدير جمارك فرع نوبيع .

" وقائع دائرة الحوار "

هدى صالح النمر :

بسم الله الرحمن الرحيم ... أرحب بحضراتكم فى رحاب معهد التخطيط القومى وبين أسرة العاملين بهذا المعهد العريق وأشكر حضراتكم لتلبية الدعوة للحضور وتشريفكم بالمشاركة فى دائرة الحوار حول تنمية الصادرات المصرية من الخضر حيث تحتل الصادرات ومشكلاتها أهمية خاصة فى ظل المنافسة الشديدة التى يشهدها العالم هذه الأيام ، وفى الحقيقة إذا لم نتجاوز ولم نذل العقبات والمشكلات التى تواجه المصدرين ، فلن نقوى على المنافسة وسوف نتقلص المساحات التى تحتلها الصادرات المصرية فى الأسواق العالمية بدلا من أن تتسع ، وبصراحة ليس أقدر على تحديد مشكلات الصادرات وتحديد أسبابها واقتراح الحلول العملية لها من المصدرين أنفسهم والمشرفين على التصدير والمسئولين والعاملين فى الأجهزة والوزارات المعنية بعملية التصدير .

ومن أجل ذلك ، دعونا حضراتكم اليوم ممثلين عن المنتجين والمصدرين ومعظم الجهات العاملة فى مجال التصدير وندعوا الله ، أن يثمر هذا اللقاء عن التوصل إلى نتائج إيجابية طيبة تعود بالنفع على الاقتصاد القومى ، وفقنا الله جميعا لما فيه خير مصرنا الحبيبة ، والآن اسمحوا لى أن أدعوا الأستاذ الدكتور عبد القادر دياب مستشار ومدير مركز التخطيط الزراعى لإدارة الجلسة

عبد القادر دياب :

السلام عليكم جميعا ومرحبا بكم فى معهد التخطيط وأشركم لتلبية الدعوة للنقاش حول موضوع مهم ، فكلنا نعرف أن سياستنا وخطط التنمية تعطى أولوية لتنمية صادراتنا وهذه الدعوة لتنمية الصادرات مستمرة منذ سنوات ، لكن للأسف فإن الأداء أو الإنجاز ليس على النحو الذى نطمح فى الوصول اليه حتى اليوم ، وإذا كان موضوعنا اليوم حول تنمية الصادرات من الخضر ، فإننى أحيي الدكتورة / هدى على اختيارها لهذا الموضوع ، لأنه بحكم مجال عملنا لدينا إحساس أننا نستطيع أن نعمل إنجاز كبير فى هذا المجال لأنه بحكم طبيعة الإنتاج من الخضر لدينا ، وبرامج التوسع المستقبلية فى الزراعة سيكون لدينا إمكانيات كبيرة جدا من حيث الإنتاج ، فى الحقيقة حضراتكم أدرى منا بكثير من حيث المشاكل التى تواجه الممارس العمل فى الميدان نفسة والتى دعونا حضراتكم للحوار حولها واقتراحاتكم ورؤيتكم للحلول التى تمكنا من التغلب على هذه المشكلات فى إطار الممارسة العملية .

ولتسهيل الموضوع سنقسم محاور الحوار الى عدة محاور وفقا لاجتهادنا ، لكن إذا كان لحضراتكم رأى فى إضافة محاور أخرى أو رؤية أخرى نتمنى أن نسمعها .

المحور الأول القضايا الخاصة بالإنتاج ، نود التعرف على المشاكل الخاصة بالإنتاج من منظور المصدر ، هل الإنتاج لدينا كافى من حيث الحجم والنوعية والجودة ؟ وماهى جوانب القصور ، إذا كان هناك جوانب قصور ؟ وهل هى أكيد موجودة ؟ وهذا القصور من المسئول عنه؟ هل هى مسئولية المنتج ،

أم مسئولية وزارة الزراعة أم مسئولية المصدر ؟ وماهى مقترحات حضراتكم لكى نعمل هارمونى بين الأطراف الثلاثة لكى نسير فى المسار الذى يحقق الهدف الخاص بنا من منظور توفير الإنتاج المطلوب .

المحور الثانى يتعلق بالتسويق والنقل الداخلى إلى الميناء ، ماهى المشاكل التى تواجهنا فى هذه المرحلة ، ومن المسئول عنها ؟ وماهى وسائل التغلب عليها ؟

المحور الآخر - وربما يكون هناك تداخل بين المحاور وبعضها - محاور السياسات المرتبطة بعملية التصدير ، سواء كانت سياسات مالية أو نقدية ، سواء كانت إجراءات فى حد ذاتها خاصة بعملية التصدير أو بحوث أو تدريب فى هذا المجال .

المحور الأخير هو الأسواق الخارجية ، نود التعرف هل الأسواق موجودة أم لا ؟ وماهى متطلبات هذه الأسواق من حيث النوعية ، من حيث الجودة والتوقيات ؟ وماهى الأسواق المقترحة أمامنا الآن والأسواق المحتملة التى يمكن إقتراحها للتوجه إليها ؟ ماهى الأسواق المنافسة لنا ، عوامل الجذب والطرد بالنسبة لصادراتنا بالقياس لهذه الدول ؟ وكيف نستطيع ان نجد طريقنا ودورنا فى المنافسة لزيادة صادراتنا إلى الأسواق العالمية .

وإذا سمحتم لى بالبداية بالمحور الأول أود القول أنه من الممكن أن يكون المنتج فى حد ذاته لا يعلم شىء عن المشكلة التى تواجه المصدر من حيث الإنتاج ، لأنه مجرد ينتج والسوق موجود ، لكن المصدر يحتاج مواصفات معينة ، يحتاج جودة معينة ، يحتاج فى تاريخ محدد ونظام معين للتعبئة والتغليف ... الخ ، أقول أننا لحسن الحظ لدينا المصدر الذى يستطيع أن يحدثنا عن مشاكل الإنتاج .

سعيد طلعت حرب :

شكر الدكتور عبد القادر ، ولو سمحتم لى أن أقول رأى سريع ، عملية تنمية الصادرات ليست علم ، ونحن كمركز لتنمية الصادرات ، المركز الدولى لتنمية التجارة التابع للأمم المتحدة ، نعرف أننا تعلمناها من الخبرة ومن الدراسات التى قمنا بها للدول المختلفة ، ليس هناك علم أسمة تنمية الصادرات .

لو سمحتم لى فى ٣ دقائق ، سأعطى كبسولة بآخر ما وصلنا له فى الهيئات الدولية وفى المركز المتخصص لهذه العملية ، الأربع محاور التى ذكرتهم لا بد من وضعهم فى استراتيجية متكاملة ، لا بد من وجود صورة متكاملة والموضوع نعالجه كقطع وقضايا ، لكن ان لم تكن الخريطة والاستراتيجية واضحة أمامنا سنجد أنفسنا تلف حول أنفسنا . أساس الإستراتيجية Sestematic Approach وقد وصلنا إلى نتيجة أنه لا بد من هذا الأسلوب المنظم لهذه القضية . هذا شىء لا يؤخذ بقرار ادارى ، للأسف فإن القطار فاتنا لمدة طويلة لذلك فأمامنا الآن أن نبدأ بوضوح فى هذه الاستراتيجية ، ما هى عناصر هذه الاستراتيجية ؟

أول عنصر هو ما ذكرته سيادتكم - وكلنا نقوله - أن التصدير يأخذ موقعة كمسألة حياة أو موت فلا بد من اعطاء أولوية قصوى للتصدير ، نترجم الى البرامج المالية لخطة الدولة . العنصر الثاني لابد من توجه إجتماعى National Effort يلزم وملزم للجميع . العنصر الثالث ، العمل على قطاعات ، لا العمل على المستوى العام ، ما هى القطاعات التى سيختارها كأولوية ١٠ قطاعات ، ١٥ قطاع ، ما هى هذه القطاعات المختارة ؟ بعد ذلك لا يمكن العمل على صعيد القطاع فقط ، بل يجب النزول الى مستوى المؤسسة ، ويكون هناك هدف تصديرى محدد ، أيضا تحدد العقبات وتدرس بطريقة علمية كاملة متكاملة ، تحديد حزمة من الحوافز incentives التى تعطى لكى تأخذ الصادرات قدره تنافسية .

بعد ذلك تنتقل إلى الآليات ، ما هى الآليات اللازمة ؟ هناك آليات على مستوى السياسات التى أشرتم إليها فى الدراسة التى هى المجلس الأعلى ، هناك آليات مراكز تنمية الصادرات ، هناك آليات مثل التمثيل التجارى والمجالس السلعية ، لابد أن تحدد بوضوح هذه الآليات .

أسامة خير الدين

المجلس السلعي للحاصلات الزراعية - من وجهة نظرى فلسفة تشكيلة ، نحن نشبهه كمظلة يضم كل ما سيادتكم تفضلت وقلته كل العناصر الموجودة تمثل كل القطاعات (الانتاج - الفرز - التدرج - التغليف - التعبئة - الشحن - التسويق - التمويل) لكن لابد من ربط هذه الاجهزة ببعضها البعض واستغلال هذه الإمكانيات والطاقت والربط بينهما لأننا نعمل جميعاً فى مجال أو مركب واحد . وهذا للأسف غير موجودة فى جميع المؤسسات العاملة فى مجال تنمية الصادرات (الغرفة التجارية - مركز تنمية الصادرات - وزارة الاقتصاد - وقطاع التجارة - المجلس السلعي - نقطة التجارة) .

سأذكر لك مثال على عدم وجود ربط بين عمل كل هذه الأجهزة نحن أرسلنا هذا العام ٣ بعثات ترويجية لمكان واحد - بعثة عن طريق الغرفة التجارية - بعثة عن طريق مركز تنمية الصادرات - بعثة عن طريق المجلس السلعي . فلا يوجد تكامل أو تبادل معلومات بين هذه المؤسسات وهذا شئ خطير جداً . المطلوب تبادل المعلومات حتى النهاية من الإنتاج حتى الاستهلاك أو حتى ما بعد الاستهلاك .

سأذكر لكم أيضاً مثال بالنسبة للأرز . وزارة الزراعة استنبطت صنف جديد مميزاته ممتازة وإنتاجه هائل وكمية المياه المستهلكة أقل لدرجة أنه يوفر كمية مياه تكفى لرى أراضى أحد الدول المتاخمة لنا لمدة عامين ، هذا الصنف اسمه ١٧٨ ونسبنا تنبيه وزارة الرى لغلغ المياه من اتجاه السد العالى لذلك فإن اغلب المياه المتوفرة نزلت فى البحر الاجزاء بسيط لحقناه . لذلك فإننا أقول ربط المؤسسات وعملها معاً وتوحيد قاعدة المعلومات أمر ضرورى . عندما اتحدث عن تدهور الصادرات الزراعية فما هو الأسس الذى اعتمدت عليه أو قاعدة المعلومات التى أعطيتي أن الصادرات الزراعية تدهورت فهل تدهورت كمأ أو كيفاً أو عائداً مع إحترامى الشديد للذى اعطى هذه المعلومة فإنها صحيحة - لأن المعلومة التى تأتى لى من الواقع الذى أعيشه . فعندما اصدر طن بطاطس فإن عائده ٣٠٠ دولار ، وطن الزهور الذى أصدره عائده

١٠٠٠٠ ، أو ١٢٠٠٠ أو ١٥٠٠٠ دولار . إذن أنا هنا اتكلم عن كم ام كيف طن البطاطس نفسها اذا صدرت بطاطس صغيرة عائدته يصل الى ٧٠٠ دولار ، البطاطس الكبيرة عائدته ٢٥٠ أو ٢١٠ دولار للطن .

اذن انا لو صدرت ١٠٠ طن عاندهم ٧٠٠٠٠ دولار والعام التالي صدرت ٢٠٠ طن عاندهم ٤٠٠٠٠ دولار اقول أن صادرات البطاطس زادت إذن المعلومه مبنية على خطأ . لذلك عندما أضع data Base لابد أن تكون مبنية على قاعدة سليمة وتوضع فى متناول الجميع .

فالحقيقة بالنسبة لهذا الموضوع ، وضعنا فى يوليو الماضى برنامج قومى متكامل من وجهة نظرنا .. ، فالمجلس يضم القطاع العام والقطاع الخاص ومراكز البحوث العلمية والعلميين فى الصنف والعالميين فى المواد المساعدة ، كما سيادتكم ذكرت مواد التعبئة ، التغليف ، النقل ، فالمجلس يضم كل ذلك وبالتالي وضعنا إستراتيجية وبرنامج متكامل أرجوا أن يضطلع معهد التخطيط والجهات الأخرى عليها، وقد كنت فى إجتماع فى إتفاقية المشاركة الأوربيه ، ثلت أن لدينا - وأقولها باستمرار - مكان عبقرى ومناخ عبقرى ، ويجب أن يكمل الضلع الثالث بأن أجدب الاستثمار وأضع الآليات التى تجعل المستثمر يتكامل معى ولا يتنافس ، لأننى تاريخيا أصدر لأوروبا التى لا تتعارض معى ، إنتاجى فى توقيتات مخالفة للإنتاج الأوربى ، اصنافى مختلفة عن الإصناف الأوروبية ، معظم صادراتنا - وأنا مسؤول عن هذا الكلام إلى المنتج الأوربى وليس المستهلك الأوربى معظم صادراتنا أعطيتها للمنتج - وهذه حقيقة غائبة عن كل خططنا أننى اصدر للمنتج ، فالواجب عمل تكامل معه ولا أعارضة وهذه ميزة لدينا لا توجد فى أى دولة حتى فى الدول المتوسطيه ، مناخ Stalle ، أرض Stalle حتى الدول المشاركة معنا كاسرائيل أو فلسطين أو ليبيا أو المغرب الفروق بين المدى الفصلى واليومي كبير عنا .

بالنسبة للمجلس السلى للحاصلات الزراعية - وأنا أسف لا أود أن أطيل لكن الموضوع مهم جدا - أنه لابد أن أعرف أننى أخطط ، إذن أخطط من الأصل ، لكن وحضاراتكم أساتذة تخطيط واساتذتنا تعلمون هذا الكلام ، أننى لو تركت Element لم أضعه فى تقديرى أكون غلطان غلطة كبيرة ، لذلك عندما وضعنا برنامجنا ، برنامج قومى متكامل للصادرات المصرية ، هذا البرنامج أبعاده خطيرة لأن الصادر الزراعى المصرى - كما تفضلت سيادتكم - هو الحل الأمل للشعب المصرى لمردودة الاجتماعى العالى ومردودة الاقتصادى المرن وأنا سعيد لأننى مصدر ومنتج ولدى مشاكل وأرى أغلب الموجودين على المنضدة مثلى ، فإننا لدى شركة شحن جوى أنشأتها لكى أصدر ، نفس الكلام بالنسبة لبيكو يأتى بشتلات لكى يجد العناصر التى يصدرها .

لكن عندما نتكلم عن إبعاد هذا البرنامج ، أبدأ بالأبعاد الاجتماعية ، عندما أصدر طن فراولة من بيكو يستخدم ٢٥٠ يد عاملة ، عندما أصدر طن فاصوليا أستخدم ٤٠ يد عاملة ، عندما أصدر طن بطاطس استخدام ١٥ يد عاملة ، وبالتالي عندما وضعنا هذا البرنامج حددنا المشاركين فيه والبرنامج يتكون من ٩ برامج مرحلية لكل محصول وبدأنا ببعض المحاصيل بدءاً بالإنتاج والتسويق للمقاومة المتكاملة - وهو

موضوع مهم جداً زراعياً - للنقل والتداول للعلاقة التجارية لبرنامج استغلال الطاقات وسأوقوف عند هذا البرنامج .

عبد القادر دياب :

نحن لسنا مختلفين على التنسيق وتكامل السياسات ، يمكن ضمن المحاور التي طرحت لم أذكر محور مهم وهو الإطار المؤسسي للأجهزة وعلاقتها والتنسيق بينها ، وهو محور من المحاور المطروحة ولكن قلنا نبدأ بـ محور الإنتاج ، فنحن بدأنا بالتجمع والتنسيق فشكراً على ما ذكرته حضراتكم ونعود لمحور الإنتاج ، ونبدأ ما هي مشاكلنا في الإنتاج من حيث الجودة والتنوعية والموسمية .

علاء كامل دياب :

بسم الله الرحمن الرحيم ... أود أن أشير إلى نقطة أظن أنها مهمة في الأساس ، إذا بدأنا بالمشكلات الحالية ، نبدأ بالإنتاج لوضع حلول لما هو موجود حالياً ، لكن عندما نكون في معهد التخطيط ونتكلم عن إصلاح أو تنمية صادرات مستقبلية ونتكلم عن خطة طويلة ومتوسطة أو أفكار لهذا المدى ، لابد أن نبدأ بالأسواق ثم نرجع للخارج ، ما أراه من سيادتك والأخوه الحضور من الجمارك أننا نتحدث عن مشاكل حالية .

عبد القادر دياب :

نقطة مشاكل الإنتاج من المؤكد أن رؤيتها تأتي من أسواق خارجية ، ما نطمح فيه التعرف على مشاكلنا في الإنتاج التي لا تكفي طلباتك .

علاء كامل دياب :

بالنسبة للإنتاج في مصر أو الإنتاج لدينا ، هناك المنتج الصغير والمنتج المتوسط ، ليس لدينا منتج كبير ، المنتج المتوسط والقادر على اختراق المشاكل والوصول ببضاعته إلى السوق الخارجي ، عرف ما هي احتياجات السوق الخارجي واستطاع أن يدبر نفسه من زراعة أو زراعته الغير واستطاع أن يتغلب على مشاكل عديدة ليوصل البضاعة إلى السوق الخارجي .

المشاكل تنقسم إلى عدة أقسام ، مشاكل الإنتاج الزراعي وجودتها ، لابد أن يعرف المنتج الزراعي ما هو مطلوب بالخارج ؟ وهل هو متاح بمصر أم لا ؟ وهل الإنتاج الزراعي الخاص به من حيث أساليب الإنتاج والجودة متمشية مع متطلبات السوق الأوروبي وهو الذي يضع قيود جودة معقدة وصارمة جداً قد تمنع الكثير من المنتجات من دخول السوق الأوروبي ، أو يدخل درجة ثلاثة بحيث لا يأخذ العائد المناسب المفروض أن يأخذه كدرجة أولى أو درجة متطورة ؟ وبعد ذلك عند المخرج بالنسبة لإمكانياته للسيطرة على الإنتاج يدخل كبر حجم الإجراءات ويضع البضاعة أمانة عند الشحن والطيران والجمارك والجهات الخارجية عن رقبته وهذا جزء ثان من المشاكل .

الجزء الأول من المشاكل وهو الإنتاج الزراعى من النوع ومن الصنف ومن الجودة المطلوبة ومن متطلبات السوق من هذه الأصناف والجودة ، هو أيضا محكوم بالسياسات الزراعية الموجودة والأنواع الموجودة فى مصر ، لكى يستطيع اختراق هذا الموضوع ويتطور أو ينتج حاجة مطلوبة للسوق الخارجى وغير موجودة فى مصر يدخل فى مخاطرة شخصية كيف يحصل عليها وكيف ينتجها وكيف يؤمنها ؟ هناك موانع تمنعة ، ممنوع تستورد ، ممنوع تجيب ، ممنوع ... ممنوع ، بدأ أخيرا منح إستثناءات كثيرة جدا واصبح هناك دعم ، لأنه بدأ نوع من الوعى والتفاهم لهذا الموضوع ، لكن القوانين الموجودة تحدد من قدرة المنتج على التطوير بإيجاد أصناف وأساليب جديدة للإنتاج الزراعى .

المشاكل الأخرى التى هى خارج نطاق المنتج أو المصدر ، عندما يضع ويسلم البضاعة للجهات الأخرى الشحن والنقل وما يتكبده من مصاريف إضافية عليه ، مثل الدورباك ، كما تفضل الدكتور أسامة وقال نتيجتها أنه يستطيع الخروج منها لكن بعد تكبد تكاليف زائدة إضافة الى تقليل جودة بضاعته وبالتالي لا يحصل على العائد الذى يريده .

إذا قصرنا كلامنا على المشكلات التى طرحت فى مجالس عديدة جدا ، والدكتور أسامة طبعاً حامل الرايه فى هذا المجال واستطاع أن يتخطى بعض الحواجز ولا زال المشوار مستمر ، وسوف أذكرها بسرعة فالكل يعرفها .

بالنسبة للدورباك فهو عبء مالى على التصدير ، يزيد التكلفة التى تمنعنى من المنافسة فى السوق الخارجى ، المنتج أو المصدر المتوسط سوف يستوعب هذا العبء المالى ويصدر ، أما المصدر الصغير فانا هنا نحد من إمكانياته وهو صغير ويريد أن يبدأ لكن مع عبء الدورباك لا يستطيع أن يعبر هذه المرحلة لعدم قدرته المالية وبالتالي لا يستطيع التصدير . فالدورباك مشكلته أنه يحد من المصدرين ، أما من يصدر فعلاً فهو يضيف عليه عبء مالى يجعله لا يستطيع المنافسة بالخارج .

بالنسبة لتوصيل البضاعة للخارج ، التصدير المصرى ذروته فى الشتاء ، لدينا الجو مناسب للإنتاج ، أوروبا ليس لديها خضار ، فتصدر فى الشتاء الذى هو ذروة الإنتاج والتصدير لنا وهذا يؤدى الى نقص الفراغات التى تكون محدودة جدا ، هذا موسم ، لابد أن تكس الامكانيات لكى أخذ أفضل نتيجة ، وبسبب كون الفراغات بسيطة ترتفع الأسعار ، والمناخ من الطائرات لا يكون معدا بالقدر الكافى لكى يوصل الى البضاعة سالمة ، أنا اشحن فى بالته التى ترفع بالفور كلفت تدخل الطائرة وتنزل من الطائرة الى المخزن الذى سيوزع منه ، الطائرات التى تأتى غير معدة لنقل البالتات خشب فلايد أن أعبئ كرتونه ، وهذه الكرتونة تعبأ باليد وتتداول من واحد لواحد وترمى داخل الطائرة مما أدى للاحاق الأذى بالمنتجات بحيث يرفض منه نسبة وتخفيض نوعيته . الإجراءات الخاصة بدخول البضاعة للطائرة تستغرق وقت طويل بحيث يتعرض المنتج للتلف بالجو ، والدكتور أسامة مشكورا مع جمعية تنمية الصادرات سارا فى مشوار الساحة المبردة داخل المطار ، لكن الإجراءات لابد من النظر فيها .

الشيء الأخير أنه يفضل أن شركات الطيران وخاصة شركة مصر للطيران تدرس طلبات المنتجين
مجمعين ومع شركات الشحن مثل شركة مدام ساميه ويتم توفير الشارترز المناسبة لكى تكون هذه
الشارترز فى خدمة المزارعين ، نريد رؤية تعاون وتسهيل من شركة مصر للطيران والإجراءات الجمركية
بالنسبة للتصدير البحرى وهو المهم بالنسبة لذا لأنه هو المستقبل الأكبر والأحسن والأوفر بالنسبة للتكلفة،
علما بأن التصدير البحرى ليس له خطوط منتظمة للموانئ الأوروبية ، لكنها تتحسن سنه بعد أخرى ، هذه
هى المشاكل التى خارج سيطرة المنتج .

المنتج الصغير معزول لا يستطيع السير فى أى مرحلة من هذه المراحل ، لذلك فهو يعطى المصدر
، والمصدر هو وشطارته وإمكانياته . هنا أود أن ألفت النظر عن كيفية إفادة المنتج الصغير وأجعله ينتج
البضاعة السليمة لكى يصدر لأن هذا هو القاعدة الكبيرة ، لأن المنتج الكبير ١٠ - ٢٠ فرد أما المنتج
الصغير فهو بالمئات والآلاف .

نأتى للمصدرين لابد أن نشجعهم ونحثهم على الالتزام بمواصفات الإنتاج أو مواصفات البضاعة
التي نسمع أوروبا بدخولها ، لابد من تشجيعهم على دخول دورات الجودة والحصول على شهادات الجودة
المطلوبة فى أوروبا وهى شهادات مختلفة ، لكن المشكلة ليست مشكلة المنتج فقط ، إذا دخلنا على المدى
البعيد ، المشكلة أكبر من ذلك ، ونحن هنا نتحدث عن المشاكل الموجودة فيكون ما ذكرته كافيا وشكرا .

عبد القادر دياب :

لى استفسار ، معظم كلامنا منصب على منتج ومصدر ، نظرتى عندى سوق كبير للإنتاج ،
المنتجين لا يعلمون ما يطلبه المصدر من حيث النوعية أو الجودة ، ليس لديهم التدريب الكافى على
الأساليب الإنتاجية . التى توفى لى ما اطلبه .

علاء كامل دياب :

لو سمحت لى ، أننى عندما أتكلم فى وزارة التخطيط أو معهد التخطيط فإننى أتكلم Medium
Lamy Term وأتكلم عن السوق الخاص بى وأرجع بالسياسات الزراعية الموجودة للتعرف على ما يفيد
المنتج ، كيف أوجه هذا المنتج ليعطى لى الإنتاج المطلوب .

عبد القادر دياب :

أعلم أن الخبرة موجودة لدى حضراتكم ، ولكى نحدد المشاكل لابد أن أبدا بطلبات السوق الخارجى
وانقلها حتى المنتج ، وأعلم أن كل حضراتكم تعلمون أن المفروض أن يكون ذلك نقطة البداية ، ولكن نحن
نتكلم مع ناس ممارسة وعارفة ، ما تود التعرف عليه ، عندما أذهب للمنتج ما هو المطلوب أن أقدمه له
من خلاى كمصدر ؟ وما هى رؤيتك للمنتج الذى نأخذ منه بضاعة ، كيف نساعدته للتعامل معك ؟

علاء كامل دياب :

فى رأى ، لابد أن أعرفه ما هو المطلوب بالخارج وما الذى يزرعه ، لكن للأسف المنتج لن يسمع كلامى لأنه تعود على زراعة أصناف معينة منذ سنوات وتغيير ذلك صعب ، فلن يسمع كلامى ويغامر بزراعة أصناف جديدة ، أو أصناف مميزه لا يعرفها ، وإذا لم تصدر لن يستطيع بيعها هذه واحدة، كيف أقنعة بأن هذه الأصناف ستعود عليه بالنفع وسيربح منها . الشئ الثانى اعلمة كيف يزرعها . بحيث يعطى إنتاجية اقتصادية ، الشئ الثالث ما هو الضمان بالنسبة للمنتج أتنى سأخذ منه هذا الإنتاج وأصدره، فإذا لم آخذه منه ، ماذا سيفعل به ؟

عبد القادر دياب :

هذا الكلام يعطينى نوع من اليأس بالنسبة للمنتج الذى أود أن يكون مع المصدر فى نفس الوادى.

أسامه خير الدين :

شئىء ، ليس هناك مصدر يستطيع أن يصدر إلا إذا قام بالزراعة بنفسه أو لنفسه ، بمعنى أنه بنفسه أن يزرع فعلياً ، أو لنفسه أن يعطى وعد للمنتج أن إنتاجه سيأخذه ، لأنه لكى نتكلم صح فإن معظم صادراتنا غير مباعة بالسوق ، إذا صدرت بطاطس نصدر الأحجام الصغيرة التى لاتقبل عليها ست البيت ، أصدر أصناف أخرى لاتؤكل فى مصر ، لذلك فإن هناك أصناف لكى اجعل الفلاح يزرعها ، وهذا من مشاكل الإنتاج ، فلابد أن يتحمل المصدر دورة مادية لا يصدقها عقل ، فنصدر البطاطس يستورد تقاوى يعطيها للفلاح ، يصدرها Seeds ، ينتج الـ Matcher seeds البطاطس ، يزرع البطاطس ، ينتج منها الـ خطأ ، لذلك أقول أن هذه أصعب وسيلة لأكل العيش لأنها تستمر أكثر من ١٨ شهر .

ما هى القوانين التى ذكرها الأخ علاء دياب التى تسمح له بتصدير البطاطس ؟ مصدر البطاطس يجب أن يحضر البطاطس ويكشف عليها ، ليس بها عفن بنى ، ليس بها أمراض ، تكون فى أرض يكشف عليها ، ليس بها امراض وتجاز ، بعد ذلك يزرعها فى أرض وتحصد ولو حدث أن رفضت فى الخارج ، فجميع جهات الكشف الحكومية ليست مسئولة عن شئىء ، ولذلك الاستثمارات الموجودة فى محطات البطاطس قد يصل إلى أكثر من ٤٥٠ مليون جنيه ، هذه المحطات والثلاجات المجهزة والمخصصة للتصدير معرضه لأن تقف فى حالة رفض (٥) حبات من مصر ، فهذا الإستثمار كله معرض للضياع ، هذه مشكلة لاتعرف لها حل ، ولا أريد الحديث فى أشياء متعبة .

علاء كامل دياب :

أود الحديث عن مفارقة غريبه جدا ، الدولة حالياً نتيجة للظروف الإجتماعيه الخاصة بنا تدعم المحاصيل التقليدية ، لذلك فإن الفلاح والمنتج الصغير لن يغير هذه المحاصيل ، لأنها مطلوبة للأمن الغذائى يخصص له دعم من الدولة وتضمن له حد أدنى للسعر وخلافه لذلك لن يغير .

نحن نتحدث عن المناطق الجديدة ، ويجب العمل على حصر التصدير فى المساحات الزراعيه المستجده على الدلتا ، الدلتا بها ٦ مليون فدان أصبحت ٨ مليون ، فأنا أتكلم عن الـ ٢ مليون فدان الزائدة التى أحاول تحويلهم للتصدير - نريد موديل واحد ناجح فى منطقة ما ونضع فيه الفكر الجديد والأسلوب الجديد والدعم الجديد وإذا نجح يصبح إطلاله ومثال للآخرين .

الإسماعيليه أو النوباريه أو أى منطقه لدى خريجين شباب جادين لديهم أراضى ولديهم مشاكل ، أود عمل نموذج وأن يكون لدى شركة تسويق كما قال الدكتور أسامه ترشد الناس لزراعة أصناف معينه وتضمن أخذها منهم ويكون لها إشراف فنى لضمان جودة المنتج المطلوبه ، والشركه هى التى تأخذ المنتج من المزرعه وتنقله إلى مركز التعبئة وتصدره لصالح الملاك الصغار ولأقول مثل التعاونيات لأن التعاونيات لدينا تجربه غير ناجحه بالمعنى المطلوب ، ولكن كشركه مصغره يدخل فيها هؤلاء الملاك بنسبة والمصدر والممول بالنسبة الأكبر .

هذا النموذج يمكن تعميمه إذا استطعنا إنتاج نموذج واحد فى مصر يأخذ منطقة من ١٠٠٠ حتى ٥٠٠٠ فدان لملاك متعددين ونخرج منهم بنتيجة ونذكر لهم العقبات والمشاكل الموجودة التى يمكن ان تهدم هذا النموذج .

محمد حمدى سالم :

بسم الله الرحمن الرحيم ٠٠ الحقيقة أنا سعيد أن أسمع الكلام الذى قاله الدكتور علاء والدكتور أسامه ، هذا كلام فى المفيد ، الحقيقة أننى طلبت الكلمه بعد كلام الدكتور علاء عن الإنتاج . طالما سنتكلم فى الإنتاج وكما جاء فى كلام الدكتور أسامه للأسف الشديد كل السياسات الماضيه كلها تعالج قصاصات ولم تعالج الموضوع بصورة متكامله ولذلك فكلها أخفقت ، فماذا كانت النتيجة ؟

هناك محاصيل مطلوبة بالخارج لانتيجها رغم أننا نستطيع إنتاجها ، والدخول للإنتاج الزراعى كما قال الدكتور علاء عمليه فى منتهى الخطوره ؟ من الذى يحضر لى الصنف ؟ ومن يعتمد له ؟ ومن الذى يعلمنى زراعته ؟ قصص كثيره جدا ، وفى نفس الوقت فى المحاصيل المزدهمه بها السوق الخارجى نتقاتل نحن المصريين فى الأسواق الخارجيه عليها ونقبل على إنتاجها .

العكس تماما فى موضوع الخضار أو سعة الخضار او السلع الزراعيه بالذات يجب ان ننظر لىها نظرة مختلفه فى مجال الصادرات ، بمعنى أننى لا أستطيع مقارنة صادرات خضار بمليون دولار بصادرات ملابس جاهزه بمليون دولار ، هذه ٢ مليون دولار ، لكن مليون دولار خضار تعطى لى نصف مليون دولار قيمه مضافه ، لكن مليون دولار صادرات ملابس جاهزه يمكن أن تعطى لى ٢٥٠ ألف دولار فقط ، قماش مستورد ، كل شئ مستورد وأنا مجرد ترزى ، لذلك ماهو العائد على الإقتصاد القومى منه ، القضية ليست قضيه مليون دولار ، وهذا يبرز قيمة الصادرات من السلع التى تعطى قيمه مضافه عاليه ، ويعطينا إهتمام أكبر لها .

الكلام الذى قاله الدكتور علاء وقاله الدكتور أسامه كلام جاء من واقع وخبره وأنا أذكر هنا أنه تقدم لنا نموذج من البنك الدولى من ٤ سنوات ينطبق على مقالته الدكتور علاء بالضبط وقد شاركت فى اللجان التى كانت تبحث الموضوع مع الخبراء لأننا شئنا أو لم نشأ مزارعنا صغيره ، والجماعه مثل شوكه بىكو مجموعه الزملاء الذين يعملون حاليا وسامهم الدكتور أسامه المتوسطين الكبار وهو الذين يقودون العمليه الإنتاجيه والتصديرية حاليا.

إذا فكرنا قليلا عن أدخل الأصناف الجديدة بالبلد ، ومن الذى أدخل التكنولوجيا الجديده سنجدهم هؤلاء طبعاً بالتعاون مع وزارة الزراعة لكن هؤلاء هم الذين إستجابوا لذلك ، لكن المنتج الصغير والمتوسط بالمعنى الصحيح ، بعيد تماماً عن هذا الموضوع وسيظل كذلك ولا تتصور أنه بعد ٥ سنوات سنضغط على زرار ليتحول إلى حالة أخرى ، لن يتحول ، إذن هناك غياب مؤسسى ، هناك حاجه غير موجوده - وهذا يعطينا فكره أنه ليس لدينا تنسيق فى السياسات - كيف تقسم موارد الأرض وبالتالي المياه وهى مرتبطه بالأرض وهما أخطر موردين فى الزراعة ، بناء على معيار الكبار ، الشباب ، الصغار أى الكتل الإجتماعيه فى المجتمع ، مع العلم بأن هناك عناصر أخرى خطيره فى الزراعه وليس هذين العنصرين فقط ، العمليه الزراعيه ليست مياه وأرض فقط بل مياه وأرض وتكنولوجيا وخدمات أين هؤلاء؟

وفى نطاق اكمال حديث الدكتور علاء أو توضيحه لو تصورنا أن بيننا منطقه ما فى النوباريه - النموذج الذى قاله - تصلح لزراعة الخضار أصناف كذا ٠٠٠ كذا ، لماذا لاتضع فى هذه المنطقه سياسه استثماريه لتوزيع الأرض وسياسه الإئتمان والإقراض بحيث تشجع كل فرد للعمل فى هذه المنطقه بالذات فى محاصيل معينه سواء كان منتج زراعى أو ناقل أو باحث ، وبذلك نخلق مايسمى بالتركيز الإنتاجى ومناطق الإنتاج المتركزه الموجوده فى الدنيا كلها وحضارتكم سافرتهم وعارفين أن هناك مناطق تخصص إنتاج فى العالم .

حاليا إذا طلب من أحد طلبيه كبيره ، سيلف البلد كلها ليجمعها ، شويه من هذا ، وشويه من هذا، لكن لو كان لدينا مناطق مركزه ومنظمه ستدار بكفاءة ، وزارة الزراعة ستجد لها دور ، القطاع الخاص له دور ، هنا نخرج منتج بكفاءة أعلى ونضع خطة إنتاجيه وخطة تصديرية ونسهل الإرشاد الزراعى ، كل ذلك ممكن لكن نحن ليس لدينا هذا كله وكل فرد يعمل فى وادى وشكرا .

عيد القادر دياب :

تحضرنى فيما ذكره الدكتور حمدى النموذج تجربه قديمه عن منتج ومصدر ، فهو ينتج نوع من البذور ، زرع فى الدلتا وبعد زراعته وجد جار له زرع نفس النوع ولكن صنف آخر فوجد أن هذا سيضر بإنتاجه فحاول منعه لكنه وجد أنه لن يستطيع منعه فاشترى منه الإنتاج بعد زراعته بأضعاف أضعاف ثمنه الذى لم يتوقعه الرجل وبعد دفع الثمن قلع الزراعه وقال أنا حر ، لذلك فإن وجود المناطق المتخصصة مهمه ، مناطق تنتج خضر ، ومن هنا يمكن أن تقوم على عمليه الحجم الإنتاجى الكمى ، النوعى ،

التجربى .. الخ لكن يظل لدى تساؤل كمصدر ما هى مسئوليته بالنسبة لتوصيل المعلومة للمنتج الذى ليس له صلة بالتصدير ؟ هل هذه مسئولية وزارة الزراعة ؟ وما هى علاقة المصدر بوزارة الزراعة ؟

أسامة خير الدين :

أود الإجابة على السؤال الذى طرحته سيادتكم ، هناك واقع موجود وهناك شئ مطلوب . الواقع الموجود وقد ذكرته قبل ذلك ، وهناك شئ مطلوب . الواقع الموجود وقد ذكرته قبل ذلك ، هناك ضرورة فرضت على المصدر لكى ينتج بنفسه ، حتى لو كان هناك منتج لابد أن أوفر له كل الإمكانيات وأرفع عنه المخاطرة واتحملها كمصدر ، فالمصدر يحضر البذرة للمنتج ويحضر الكيماويات والتمويل .

هنا عندما نتكلم عن العلاقة بين المنتج والمصدر ، هذه العلاقة يجب أن تطور بأن أشغل ٣٣ الف مرشد زراعى موجودين بوزارة الزراعة ونحن جميعا لدينا حظ سعيد أن نائب رئيس الوزراء ووزير الزراعة هو الدكتور يوسف والى لأن إيجابياته كبيره جدا ، ولولا وجوده ما كان هناك بيكو ، لم يكن هناك الدكتور أسامه ، لأنه يتعدى القوانين غير الطبيعية ، بمعنى أننى لو أردت أحضار صنف من الانتاج وإدخلة ، حسب القانون لا أستطيع توزيعه قبل ٣ سنوات ، أذن صنفى سوف يتأخر ٣ سنين .

السؤال المحدد الذى سألته حضرتك عن الصلة الحقيقية ، الموجودة حاليا أن المصدر يتحمل كل المخاطر مع المنتج الذى يود التصدير .

سامى عادل إبراهيم :

بالنسبة لجزئية الإنتاج ، فأتنى متفاعل عن ناس كثيرة فى الاجتماع ، أنا لا أرى أن الحكاية سوداء ، رغم أن مشكلتنا الأساسية كمنتجين أو مصدرين تتمثل فى أن كل منا يعمل بشكل منفرد ، لا نعمل بتنسيق أو بتخطيط أو بخطة قومية تعمل بمقتضاها آخذ مثال محصول الفاصوليا الخضراء الطريقة التى تطورت بها لتلائم ظروف السوق ومتطلبات السوق فى الخارج فى العشر سنوات الأخيرة كانت سريعة وناجحة بدليل أن أى مصدر فى مصر لديه محطة تعبئة ، لديه ثلاجات ، لديه تبريد سريع ، كل الأشياء المطلوبة لتكون عملية الإنتاج بالجودة المطلوبة متوفرة ، التقاوى برغم الصعوبات التى تواجهها مع وزارة الزراعة دخلت والأصناف الجديدة زرعت ، العملية الإنتاجية ليس فيها مشكلة ، فنحن فى مصر مقارنة بدول كثيرة ليس لدينا مشاكل أساسية فى عملية الإنتاج .

مشكلتنا الأساسية ليست فى الإنتاج نعد ما هى فى عملية التسويق فى الخارج ، وسوف أذكر مثال محدد ، مشروع رونكو أتوت فى السنين الأخيرة تبنى مشروع زراعة أصناف فاصوليا Fine Extra فى مصر خلال الأربع سنوات الأخيرة ، على أساس أنها مطلوبة فى شريحة من شرائح الأسواق التى لا تستطيع دخولها وسوق كبير تحتكره الدول الأفريقية ، وكنا فى مصر طوال سنين عديدة نركز على إنتاج نوع معين فقط وهى الفاصوليا البيضاء . والثلاث سنوات الماضية كانت كافية لأن نزرع وبكميات كبيرة الصنف الجديد ونفتح الفلاحين به ونعمل التغيير اللازم للمزارع ونفهم ما هى الأصناف الجيدة وإنتاجيتها

وفرق سعرها ، كل ذلك ليس فيه مشاكل ، المشكلة الوحيدة أننا بعد أن عملنا كل ذلك وبدأنا نصدر للخارج توقفت الأسواق ، لدينا مشكلة كبيرة جدا فى التسويق بالخارج ، المنافسة شديدة ، نحن نبيع فى وقت ليس فى أوروبا إنتاج من دول أخرى ، الجهود الفردية التى عملت فى السنين الماضية من قبل الافراد أنتهى أثرها ، لابد من وجود ، قطاع كامل متكامل يساعد فى النهاية المصدر ، وأنا أتوقع خلال الأربع خمس سنوات القادمة ان المصدر الذى سيبقى فى هذا العمل سوف يعمل له تمثال بالخارج لأننا فعلا نعمل حاليا فى صناعة تموت ، حجم التصدير مستمر فى الانخفاض وليس هناك أثر لتكنولوجيا أو تمويل ، لابد أن تدعم الدولة المصدرين ، شئ من اثنين ، اما أننا نحتاج لعملة صعبة لهذا البلد أم لا ، فالعملية التصديرية تحتاج ، تضافر الجهود والعمل سويا والتخطيط الجيد .

تكلما كثيرا وفى ندوات متعددة ، جلسنا مع ممثلين لوزارة الاقتصاد ومع ممثلين من وزارة المالية ، مع الجمارك ، مع المطار ولا أدري ما نقوله هنا . لقد أخذنا وعد صريح من وزارة الاقتصاد منذ مايو الماضى ولم يحدث شئ . إذا نظرنا لدولة شقيقة مثل المغرب التى تصدر نفس ما نصدره لتبين حجم المشكلة ، فالكو نتيجة فالكونتينر سعة ٤٠ قدم ٣ ويحمل ١٢ طن فاصوليا ، يصل من المغرب إلى أسواق فرنسا بتكلفة ٢٠ ألف فرنك فرنسى ، فى حين أننى فى مصر الكيلو الواحد على أى شركة طيران يكلفنى ما لا يقل عن ٥ فرنك فرنسى ، سيادتك متخيل الفرق ، كيف انافس ؟ ولكى أعطى تكاليفى وتكاليف الشحن مضطر أن أبيع الكيلو بما لا يقل عن ١١ - ١٢ فرنك بينما يبيعه المغربى بسعر ٨ فرنك وهو سعيد وليس لديه مشكلة .

المشاكل كثيرة ، نتكلم عن العملة الأوروبية ، نتكلم عن اليورو الذى أنخفض خلال سنة ٣٠% فمن يغطى هذا الانخفاض ؟ وفى النهاية كل شئ مرتبط بالدولار ، الشحن ، مستلزمات الإنتاج ، المبيدات ، الكيماويات ، التقاوى كلها مرتبطة بالدولار ، حتى الاستيراد من الدول الأوروبية بالدولار ، حتى إذا زاد الدولار فى مصر يزيد زيادة بسيطة ، لكن اليورو نزل ٣٠% فمن يغطيه ، لذلك فإنه كما أقول من سيستمر فى التصدير خلال الأربع سنوات القادمة سيعمل له تمثال أمام وزارة التخطيط .

عبد القادر دياب :

نود أن نسمع رأى الدكتور حمدى ممثلا لمركز تنمية الصادرات فيما طرح من مشكلة الشحن والعمله .

محمد حمدى سالم :

نحن أعدنا دراسة مقارنة عن أسعار الشحن بيننا وبين إسرائيل وقبرص وتونس والمغرب وبعض الدول الأفريقية ، وأظهرت الدراسة أن أسعارنا أعلى بكثير جدا من جميع هذه الدول بنسبة لا تقل عن ٣٠% هذا واقع وأرقام حقيقية ، كلام موجود ، واخوانا فى مصر للطيران موجودين وبتكلم بورق رسمى ، ليس كلام ، بل أرقام وهذا واقع رأيته بنفسى ، لذلك فإننا اذا كنا نريد الإصلاح ، وكلنا مصريين ونحب بلدنا يجب أن نتحرك للأمام ، لابد أن نعرف خطورة الموضوع ، ويجب أن نكون صرحاء مع أنفسنا،

لست موجودا هنا لكي أدافع عن مركز تنمية الصادرات ، والمركز إذا كان به شيء سأحدث عنه وأطلب المساعدة للحل .

إذا تساءلنا هل هناك مشكلة في الشحن الجوي ؟ نعم هناك مشكلة لا يختلف عليها أحد ، لا توجد فراغات في نهاية الموسم ، القوى يأخذ والضعيف لا ، هل الأسعار مرتفعة ؟ نعم الأسعار مرتفعة ، هل المناورة في الموانئ غير مضبوطة ؟ نعم غير مضبوطة ، هذه حقيقة لكي نعرف كيف نحلها ، هذه مشاكل أتفق عليها مع الحاضرين ، وهناك حاليا خطوات جادة لحل هذه المشاكل ، بالتعاون مع الـ AID ووزارة الاقتصاد بدأت بعمل الساحات المبردة بالمطار بعد أن تكلمنا عليها عشر سنين ، ولا أذيع سرا أن هناك إتجاه جاد لتوجيه دعم خاص للشحن لصادرات السلع الزراعية وقد بدأ في صادرات البرتقال بخمسين دولار ، لكن أعتقد أن المبدأ أصبح مطروح وأن الحكومة لا تستطيع أن تقدم دعم غير مدروس ومتفق مع اتفاقية وقواعد الجات ومع قواعد منظمة التجارة الدولية .

سامية أحمد :

أنا لست منتجة ، لكن مشاكل الإنتاج تصب لدى بالمطار ، نحن كشركة نؤجر طائرات وننقل كم كبير جدا من الصادرات المصرية الى دول أوروبا والدول العربية ، تواجهنا مشكلة خطيرة جدا في نوعية البضاعة المصدرة ،

نحن نرتب الطائرات لكي نكون جاهزين للسوق في موسم التصدير ، ثم نواجه بمشكلة لا توجد فاصوليا لأن بها عفن ، سنة من السنوات بها دودة ، صدا ، البصل به تريس - ولسيت متخصصة في الزراعة - لكن بسبب ذلك ففي بعض الأحيان تطير طائرة تحمل ١٩ طن رغم أن حمولتها ٤٠ طن وهذه خسارة علينا ، واضطر لدفعها من جيبى ، لذلك نطالب الجهات المسؤولة أن تتضافر الجهود وتكون وحدة واحدة ، نتكلم لغة واحدة ، لأننا - كما قال الأستاذ سامي - خلال سنوات قليلة إذا لم ننتبه ونحل المشاكل بصراحة وعمق لن نتقدم .

يقال أن الشحن غالى ، الشحن كان الكيلو بسعر ٩٠ سنت ، خفض إلى أن وصل حاليا إلى ٧٢ سنت ، الطيران له تكلفة ، به وقود ، أسعار الوقود ترتفع ، لذلك فأننا إذا أردنا تنمية خلية في المجتمع ، يجب أن لا تكون على حساب خلية أخرى ، نحن نود أن ننمي جميع خلايا المجتمع .

على يدنا كلنا ، والصورة واضحة أمامي في المطار ، الأسواق في الخارج محتاجة خضر ، عندي مصدريين لديهم فراغات على الطائرة المسافرة غدا ، والمستوردين يستعجلونهم ليرسلوا لهم بضاعة ولكن ليس هناك بضاعة ، لماذا ؟ لأن هناك أوقات بين العروة والعروة ، أنا أتحدث عن المطار ، لدينا الموسم الشتوى يبدأ من النصف الثانى من أكتوبر حتى ، فبراير ، ثم نبدا اعتبارا من مارس ، حتى يونيو موسم تصدير العنب ، المصدريين في شهر يناير وفبراير يذبحوا بعض على المحصول ، والفاصوليا وصل هذا العام سعر الكيلو منها ٦ جنيهات و ٤ جنيهات لأن السوق طالب والإنتاج غير كافى ، لذلك فإننا محتاجون لعمل Green Houses كثيره ، محتاجين أن نعمل هذه الصوب لكي تساعد المصدر على الوفاء بالتزاماته

ولكى أحافظ على السوق التقليدى . ولكى أنمى التصدير وأحافظ عليه ، عندى أسواق تقليدية وأسواق مرتقبة أود الدخول اليها . لكى أحافظ على هذه الأسواق التقليدية لابد أن اضع هذه المحاصيل تحت الدراسة ، مثلاً محصول الفاصوليا الذى تصدر منه كميات كبيرة ، أدرس هذا المحصول وأبحث عن أسباب دخول الصدا أو العفن اليه أو الدودة ، لدى مصدر دفع ٣٠ ألف دولار لشحنة وصلت بوسطه واعدمت لأن بها دودة ، وكذلك فى المانيا وجدو بها دودة ، ، لذلك فأننى لكى أنمى التصدير أنظر للأسواق التقليدية أولاً وأحل مشاكل السلع المصدرة اليها .

الطيران يتكبد مشقة أنه يتحمل السفر فارغ ، نتيجة المشاكل الخاصة بالزراعة ولابد من البحث عن حلول لها ، أين وزارة الزراعة من هذه الأمراض ؟ لا ألوم المصدر ، فالمصدر يتابع معى الفراغ ، ويشوف الزراعة ويشوف السوق ، ويسأل على العملة ، ويبحث هل التحويل وصل أم لا ، فالمصدرين لا يعملون باعتمادات ، بيعثوا بضاعتهم وربنا يسهل ، وليس أقل من أن نحل له هذه المشاكل ، ولا أدافع عن الطيران ، فالطيران عليه تكلفة عالية جداً وكثيراً ما يطلع فارغ ، ولدينا احصائية تظهر أن صادراتنا انخفضت

عبد القادر دياب :

هل الرقابة على الصادرات لها دور فى فحص الخضار المصدر ؟

سامية أحمد :

ليس للرقابة على الصادرات أى دور ، حيث أن هذه أمراض فى التربة وأمراض فى الجو وأمراض فى الزرع ، هذا دور وزارة الزراعة ، الفلاح دخله بسيط ومحتاج أن نعطي له تشطب ، لكى يكافح هذه الأمراض ، ولكى ينافس المصدر فى الأسواق الخارجية

أسامة خير الدين :

الأستاذة سامية تحدثت عن المشكلة من وجهة نظر الطيران أن هذه بنية أساسية يجب أن تقوم بها الدولة ولدينا تخطيط موجود كيف أنمى الصادرات من وجهة نظر النقل الجوى

الأستاذة سامية نزلت السعر من ٩٦ سنت حتى ٧٢ وطلب الدكتور حمدي أنزاله إلى ٥٠ سنت ، هى لا تستطيع ، هنا يظهر دور الدولة ، فخط الطيران المنظم لا يذهب لاتجاه واحد ، ولكن لعدة إتجاهات ، وأى سلعة يتم تصديرها على طيران منتظم وليس إتجاه معين تصدرها بضعف ما يصدرها الآخرين ، نحن نصدر لمحطات ثانية بزيادة ٧٠% عن ما يصدر الآخرون .

عبد القادر دياب :

هذا عن حل مشكلة الشحن ، لكن يظل التساؤل مطروح ونعطي نموذج عن المصدر الذى صدر وكلف نفسه واعدمت بضاعته مما يمثل اساءة للمنتج المصرى فى السوق الأجنبى ، وخسارة للمصدر ، من المسئول عن ذلك ؟ فى رأى الرقابة لديها مسئولية لحماية المصدر وسمعة مصر . .

سامية أحمد :

تحدثت مع ناس من وزارة الزراعة ، أفادوا أن هذه الدودة تظهر بعد فترة معينة بحيث أن الفاصوليا تجمع وتعبئ وتصل لمطار الوصول ثم تظهر .

محمد حمدى سالم :

أن هذا المرض له خصوصية معينة ، لكن الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات تقوم بالرقابة على مجموعة محددة من السلع يصل عددها إلى ٦ سلع ، لكن الرقابة على باقى السلع اختيارى ، وهذا تم تشطب بناء على طلب المصدرين .

عبد القادر دياب :

هناك تساؤل ، المصدر من مصلحته أن يصدر ، والكثيرين منهم جادين ولكن هناك قلة غير جادة تسيئ للمصدر الجيد فى السوق الخارجى ، فهل دور الرقابة مطلوب أم غير مطلوب بالنسبة للخضر ؟

أسامة خير الدين :

بالقطع غير مطلوب ، نحن كمجلس سلعى لا نقبله ، هناك نقطة ، نحن ننظر للدول الأخرى ، ونرى كيف نسيئ لأنفسنا لديها ، أننا أحيانا نعمل تركيز على شئ بسيط جدا ، وغير موجود وآخرها قصة سخيفة أن أحد الصحفيين قال أن البطاطس ترش بالـ DDT ، وكان هذا الكلام عام ١٩٩٧ ونشرت مانشيتات فى الصحف ، ومادة الـ DDT لا تدخل مصر . عام ٢٠٠٠ السلطات السعودية منعت دخول البطاطس المصرية وأحضرت لنا هذه المانشيتات لذلك هناك نقطة من يسيئ ومن لا يسيئ ، الفاتورة غالية جدا لأى مغامر يدخل هذا المجال أن دور الرقابة موجود ، Quality Control System الموجودة لا تتخيل سيادتكم تعقيدها ، هناك اعتبارات كثيرة جدا ، الأجور الخاصة بالموظفين تدخل ضمن الـ Quality Control System ، لكن هنا لا أقول أضع دور رقابى غير حجرى ، بمعنى حجر صحى أو زراعى أو يبطرى ، ليس لدى شرطة ، لكن النوعية تكون تعاقد بينى وبين شخص آخر ، هنا كما قالت الأستاذة سلمية والأخ سامى أن هناك بعض الأشياء تدخل تحت بند المخاطرة لأن هناك بعض الأمراض لا تظهر الا بعد فترة معينة ، وهنا أذا كنا نتحدث عن الحلول ، أن يكون هناك تأمين معين يغطى الأشياء التى تحدثت عنها الأستاذة سامية مثل الأمراض التى لا تظهر الا بعد مدة مثل الصدأ أو الدودة ، وهذا دور شركة تأمين الصادرات التى لا تقوم بدورها .

عبد القادر دياب :

إن الصادرات ليس عليها رسوم جمركية ومعفية ، لكن يظل هناك شكوى عامة من رسوم تداول السلعة داخل الجمارك وهى الخدمات .

عبد العزيز حمدن الله إبراهيم :

هذه الرسوم تمت الموافقة عليها من ٤ سنوات ، هناك رسوم خدمات خاصة بلجان حيث أن بعض المصدرين يطلبون لجان للذهاب للموقع نفسة لحضور تعبئة وتجهيز الصادرات من أجل فرض رسوم على العبوات .

الحمد لله كمواطن مصرى اطمئنت من خلال جلسة اليوم والحوار الذى دار أنه لا توجد مشاكل جمركية جسيمة متصلة بالعبوة ، وإذا كان عنوان ندوتنا تصدير الخضر فإن علاقة الجمارك تكون بالعبوة فنحن آخر ناس نودع السلعة وهى طالعة وتكون مستوفية كافة شروطها وبالتالي آخر ناس تعمل إجراءات على البضاعة المصدرة .

علاء كامل دياب :

الجمارك كجهاز لديها إجراءات تقوم بتنفيذها ، هى لا تضع هذه القرارات ، الإجراءات التى تطبق واضحة ومفهومة من الجهتين ، مفهومة من جانب الجمارك ومفهومة من جانب المحتكين بالجمارك.

جلال إبراهيم أبو الفتوح :

الحقيقة أشكر معهد التخطيط القومى على الدعوة الكريمة ، وأنا فى إطار مصلحة الجمارك ، أؤكد أن الإجراءات بالذات على الصادرات تم تبسيطها ، وعلى سبيل المثال - وجميع المصدرين موجودين - الحركة التى تحدث عند التصدير ، البضاعة التى تصل للجمرك تقف فى مصر للطيران ، إذا كانت بالتات كبيرة تدخل على الـ System تنقل على قضيب يوصل الى المهيبط ، أثناء هذه الجزئية نعين طرد من مائة بالنسبة للخضار ، هذا كل ما يتم من إجراءات على الصادرات فى وجود مهندس زراعى يجيز التصدير ، المهندس الزراعى يعاين أثناء النقل ، ، وهذا حقه ، حفاظاً على جودة المنتج الذى يصدر لكى يرى أن كلن هناك مرض أو غيره ، إنما نحن كجمرك ، لا توجد إجراءات إطلاقاً فى الصادرات ، بخلاف شهادة بمبلغ ٥ جنيهات فقط . ، لدى نظم جمركية موجودة والدكتورة هدى زارتنا ورأت كل ذلك على الطبيعة ، وبدون سابق انذار ودخلنا ووجدنا العربية تدخل وتنقل الى الطائرة .

الجزئية التى أود توضيحها أن مصلحة الجمارك قد تكون واجهة لعدة معوقات وإجراءات ليست طرفاً فيها ، مثلما حضر الدكتور يوسف بطرس غالى الى المطار وسأل لماذا يقف العنب هنا ؟ الطائرة ليس بها فراغ ، أخذت جزء من العنب وبقي جزء ، الباقي فسد ، ما هو ذنب الجمارك ؟ أيضاً يمكن أن نضيف إذا كان هناك قصور فى المعلومات للجهة التى تصدر البضاعة ، أو كان هناك قصور فى الفراغات ما هو ذنب الجمارك ؟ بالنسبة لخدمات النقل والتخزين ، إذا زاد جزء من البضاعة المصدرة عن المساحة المتاحة

، لابد أن تستوعبها مخازن مصر للطيران ، هذه أمور تدعوني في النهاية إلى القول أنه لابد من نظرة شمولية لهذا الموضوع ولكل سلعة على حدة .

علاء كامل دياب :

نحن في معهد التخطيط ، يجب أن نستفيد من الكلام والأفكار ، كيف نخطط للمستقبل ؟ نحن لسنا في المكان الذي يمكن أن نحاسب فيه الجهات والمؤسسات التي لديها مشاكل ، فنحن لابد أن نفكر كيف يسير التخطيط وكيف يحقق أفكارنا وكيف يحقق أهدافنا وكيف نضع الأسلوب الملاءم للتخطيط لكي نصل إلى ما نرجوه ؟ هذا التخطيط يجب أن يكون موزعا على أجزاء صغيرة وكل جزء لديه المسئولين والمستفيدين منه ، ونجتمع ونقول لدينا اقتراح بخطة وشكرا .

جلال إبراهيم أبو الفتوح :

أود القول أنه إذا كان هناك مشاكل للمثمن الجمركي ، فقد انتهت ، لم يعد للمثمن دور في هذا المجال ، المشكلة أن المصدر لا يحضر بنفسه ، يرسل لي مستخلص والمستخلص يمكن أن يرسل لي شخص آخر ، قد يسئ إلى النظم الجمركية .

لهذا الوضع مصلحة الجمارك وضعت تشريعات أو أوامر بالنسبة للمستخلص لابد أن يكون مؤهل جامعي ، يضع مبلغ معين كتأمين ، هناك دورات تدريبية للمختصين في التخليص ، فالمطلوب من المصدر أو المنتج اختيار شخص حسن السمعة ، شخص مؤهل ، له خبرة

عبد القادر دياب :

بالنسبة لمحطات الفرز ، حسب معرفتي يوجد محطة فرز وتدرج وتعبئة وتغليف في مطار القاهرة ، السؤال هنا ما مدى كفاية محطات الفرز والتفريغ لدينا وتوزيعها الجغرافي ؟ وهل هي موجودة بالشكل المناسب ؟

زينب الغزاوي :

بسم الله الرحمن الرحيم لي تعليق بسيط ، أرى أنه خلال السنوات الأخيرة لا يوجد انفصال بين الجهات المختلفة ، هناك مشاكل كثيرة جدا وهي سلسلة وحلقة متكاملة سواء الإنتاج أو الصادرات أو الخدمات المتعلقة بهما . وقد تنبهت الحكومة لذلك وقررت تجميع أصحاب المصلحة الواحدة وأصدرت القرار ٥٢١ لسنة ١٩٩٧ بتشكيل المجالس السلعية وتضم ١٤ مجلس سلعي من ضمنهم المجلس السلعي للحاصلات الزراعية الذي يضم المنتجين والمصدرين وكل العاملين في المجالات التي تخدم المجال الزراعي سواء من الباحثين أو الجهات البحثية أو الناقلين أو الشاحنين .

ليس هناك شك أن المشاكل لن تحل بين يوم وليلة ، إلا إذا أعطت المجالس فرصة لكل هؤلاء الناس بالجلوس مع بعضهم إضافة إلى الجهات الحكومية المختصة من جمارك وأجهزة وزارة الزراعة أو مصدرين أو منتجين أو باحثين ، والحقيقة خلال فترة وجيزة حوالى عام ونصف أنجز المجلس السلى للحاصلات الزراعية أشياء كثيرة وآماله كبيره فى إنجاز أشياء أكثر باختصار شديد ، أصبحت الحكومة مهتمة جدا بسماع مشاكل المنتجين والمصدرين ، وقامت بحل بعض المشاكل ، وفى سبيلها لحل مشاكل أخرى ، وهناك خطة لحل مشاكل الساحة المبردة بدأ العمل فيها ، موضوع السماح المؤقت والدروبك الذى يثار أنه معوق ، هناك شينين يتم عملهما تشطب ، الأول هناك القائمة البيضاء التى صدر بها قرار وزارى ، وينص على ضمان الحكومة للمصدر لدى الجمارك بحيث لا يدفع الضمان عندما يستورد الأشياء التى تحت نظام السماح المؤقت ، أما الثانى فهو ، القرار ١٠٦ وصدر بناء على مناقشات وطلبات من السادة المنتجين والمصدرين نتيجة لأن جهات الرقابة متعددة وهذا يؤدى إلى بذل مجهود كبير فتم تجميعها ، وأصبحت الآن الحكومة وأجهزة التجارة الخارجية كلها فى خدمة السياسة الإنتاجية والتصديرية

الدكتور حمدى سالم موجود وهو من المتخصصين فى موضوع إرسال البعثات الترويجية وأرسلوا بعثات كثيرة جدا للمصدرين وتعاقدوا على التصدير ونحن كقطاع تجارة خارجية متعاونين سواء التمثيل التجارى ، مركز تنمية الصادرات ، الرقابة على الصادرات نقطة التجارة .

سامى عادل إبراهيم :

أود أن أعلق تعليق بسيط ، أنا واحد من المصدرين لم أحصل على أى خدمات ، القرار ١٠٦ الذى نتحدث عنه صعب لى المسألة بدلا من تسهيلها ، الإجراءات زادت أكثر عن الأول ، ومنذوبينا فى المطار يشكون لأنهم يقضون ساعات أكثر حتى ينتهوا رغم تركيز الإجراءات فى مكان واحد ، ناهيك عن المشاكل الحادثة بين الإدارات ما بين الزراعة والجمارك ، الناس معذورة يطبقون القرار لكنهم غير مقتنعين به ولا نحن مقتنعون لذلك فالقرار ١٠٦ لم يعمل لى شئ .

جلال إبراهيم ابو الفتوح :

إن القرار ١٠٦ ظاهرة الرحمة وباطنة العذاب ومشاكل القرار ١٠٦ كالاتى ، لدى حجر بيطرى ، لدى حجر زراعى ، لدى حجر صحى ، قرار ١٠٦ نص على أن جميع هذه الجهات توجد فى جهة واحدة تحت إشراف الرقابة على الصادرات والواردات ، والقرار جميل ، إذا كان كل هؤلاء الأشخاص تابعين للصادرات والواردات .

الشيء الآخر الذى أود توضيحه كجمارك أننا وضعنا عدة إختيارات امام المصدر الذى يرغب فى الإستيراد فهناك الدروبك والسماح المؤقت والتاكسى ريببى ، كما وضعت وزارة الإقتصاد بالتعاون مع وزارة المالية القائمة البيضاء ، من يرغب فى الإستيراد وجاد وسمعت طيبه يستورد بضمان الدوله دون دفع رسوم وضمان .

من الواقع العملى أجد أن البضاعة التى إستوردت بطريقة الدروبك أو السماح المؤقت ، (الذى يعتبر أيسر للمصدر الجاد) والتى يحضرها المصدر ليعيد تصديرها تظل بالمخازن لفترات طويلة ، ولدى حالات مثيلة لمدة ١٠ سنوات ، كيف تظل مخزونه لمثل هذه المدة ونحن نود تخفيض تكلفة السلعة ؟

الإجراءات الجمركية تقوم بعمل موازنة بين شينين ، عدم السماح بالتهرب ، والتيسير ، لكن ليس بالسماح باستنزاف موارد الدولة فالإجراءات الجمركية بها نوع من المرونة على أساس أن تحافظ على حق الدولة وفى نفس الوقت تعطى التيسيرات .

زینب الغزاوى :

تم إرسال خطابات للمصدرين وإستعجالات لإعداد القوائم البيضاء ، وصدر قرار وزارى بالجريدة الرسمية ، من يريد الإستيراد بشروط معينه ويتقدم لقطاع التجارة الخارجية للأمانة الفنية للمجالس وطالبنا الناس أكثر من مره وحددنا موعد نهائى مارس ثم مد هذا الموعد .

ساميه أحمد :

لابد أن تترك المدة مفتوحة لإتاحة الفرصة للجميع .

سامى عادل إبراهيم :

أود السؤال عن تحديد من يدخل القائمة البيضاء ومن يدخل القائمة السوداء ، أنا جاعنى هذا الفاكس ولم أرد عليه ، كيف يتم الإختيار ، وماهى الشروط ؟

زینب الغزاوى :

هناك شروط موجودة بالقرار الوزارى ، هناك ضوابط ومعايير موضوعية ، القرار الوزارى صدر بهدف حل المشكله ، لابد للشخص المستفيد أن يستوفى ميزانيتين ويقدم رقم اعماله وهذا موجود فى القرار الوزارى ، كل حاجه لها ضوابط .

عبد القادر دياب :

أود أن ننتهى من المناقشه فى هذه النقطة بتساؤل أطرحه على الأستاذه زینب ، لو أى مصدر داخل السوق اليوم ، فى أى قائمه سيوضع البيضاء أم السوداء .

زینب الغزاوى :

يوضع على القائمة البيضاء

عبد القادر دياب :

سأطرح تساؤلين متصلين بالدكتور سعيد والدكتور حمدي بالنسبة للتصدير وإكتشاف أسواق جديدة حيث يحتاج إلى جهد وتكلفه كبيره ومهما تكن إمكانيات المصدر لا يستطيع تحملها بمفرده ، فنود التعرف على الخدمات التي تقدمها الدولة في سبيل إستكشاف الأسواق الجديدة التي يمكن دخولها ، وماهى تصورات حضراتكم إذا كان هناك جوانب قصور وكيفية علاجها .

النقطة الثانية الخاصة بالإطار المؤسسى ، حيث كثرت المؤسسات والأجهزة ، وكلما زادت ، كلما تعقدت العملية أكثر ولم تبسط .

محمد حمدي سالم :

بالنسبة للسؤال الأول الخاص بالترويج الخارجى لأسواق خارجية ، كما هى العادة ، للأسف كل شخص يقوم بعمل الآخر ، نجد بعض الجهات تبذل نفس الجهد فى نفس المجال والكل يجتهد وإن كان هذا الموضوع بالذات من إختصاص مركز تنمية الصادرات حيث أنه متخصص فى تنظيم هذه البعثات منذ فترة طويلة ، ومركز تنمية الصادرات يقوم بذلك بالتعاون مع التمثيل التجارى وليس منفردا ، ومن ثم فإن نجاح هذه البعثات مرتبط بأداء جيد من الطرفين ، ويتم هذا الموضوع كخدمة للمصدرين ، لاندعمهم بأموال ، ولكن لك أن تتصور مصدر يدخل سوق جديد لايعلم عنه شىء .

إذا ذهب المصدر من نفسه لشركة لايفتحون له الأبواب ، ليس هناك مصداقية ، والشك متبادل ، لكن عندما يذهب المصدر فى إطار تنظيمى ترعاه الحكومة مع التعاون مع حكومه المستورد وبناء على دراسات سابقة ويذهب لفترة قصيرة مرتب له لقاءات محددة وهو ذاهب مستعد ومعه كتالوجات وقائمة أسعار ومعه تفويض بالتفاوض ، ويمكن يكون مندوب من الشركة .

مركز تنمية الصادرات يقدم هذه الخدمة بالتعاون مع التمثيل التجارى ، خطة المركز هذا العام على سبيل المثال لا الحصر زيارة ٢٤ سوق ، وقد عادت الأسبوع الماضى فقط بعثته أستطيع أن أقول ان جميع الشركات التى شاركت فى هذه البعثة أبرمت تعاقدات ، وعادة ٥٠ - ٦٠% من الشركات التى تسافر تعمل تعاقدات عن طريق الـ Orders ، تعاقد مبدئى لأننى لأعرف المصدر فيمكن تجربته ، سننتفق على المواصفات والمواعيد ثم تتم تجربته بأخذ كونتينر واحد ، إذا ثبت جدية الطرفين فى تعاقدهما سيوسع الكميات ، هذا ما يحدث .

للأسف ، نقييما للموضوع أن نسبة عاليه من الذين يعملون بطريق الـ Orders ، يكون القصور من المصدر المصرى ، لعدم الإلتزام بأى بند كتأخير البضاعة نتيجة لذلك يحدث للمستورد أضرار ، هذا الكلام ينطبق على كافة السلع وليس الزراعة فقط .

نحن لا تقدم دعم مادي للأسف الشديد ، حاولنا العام الماضي أو السنة التي قبلها أن ندعم صغار المصدرين ماديا في هذا المجال ، جاء نقد شديد جدا من الجهاز المركزي للمحاسبات على هذا الموضوع ، رغم أن الأموال كانت معونه ، لكنه رفض لأن القواعد الحالية لا تدعم تدعيما مباشرا للقطاع الخاص ، أموال الدولة تنفق على موظفي الحكومة هذه هي قواعد وزارة المالية فتوقفنا عن هذا الموضوع رغم إقتناعنا بأن صغار المصدرين هم الأولى بالرعاية .

إذا كنا نريد أن نعمل بجديه في مجال السلع الزراعيه ونحل مشاكل المصدرين كما قال الأخ علاء هناك قرار مجلس الوزراء صادر من ٣ سنوات ولم ينفذ يقول : "تكلف وزارة الزراعة ووزارة التجارة والتموين بتحديد مناطق محددة متخصصة في إنتاج الخضر والفاكهه والزهور وتتعاون مع جميع الأجهزة وتمهد الأمور للمصدرين لكي يعملوا" ، أين ذلك ، ومن نفذ ذلك ، هذا القرار صدر أيام الدكتور الجويلي ، لكن لم توضع له آليه التنفيذ .

أعتقد في ظل وجود المجالس السلعيه ، بدأت الصورة تتضح أكثر ، لأن أصحاب الشأن وأصحاب المصلحه تواجدوا على منضدة واحدة لماذا لا تبدأ ونقول أن المنطقة الموجودة بجوار بيكو في النوباريه بها ٥٠٠٠ فدان شباب صغير وقليل خبره هذه المنطقة تزرع فيها الفاصوليا أو مجموعة المحاصيل التي تجود فيها ، وزارة الزراعة تضع مركز بحثي للفاصوليا لكي تقاوم أى امراض تظهر ولا تعرفها ، تشطب الشتلات تعمل هناك ، أى خدمات ، في هذا الوقت عندما يحتاج مصدر الفاصوليا لكميات يجدها .

زينب الغزاوي :

هناك مشروع قائم وهو مشروع الأمل أخذ المجلس السلعي أرض ونفذ فيها هذا الموضوع .

محمد حمدي سالم :

النموذج الذي ذكره الأستاذ علاء ، إذا نجحنا فيه يتكرر في أماكن أخرى ، نقطة أخرى أود الحديث فيها ، دائما تفكيرنا قائم على المنتجات الزراعيه بشكلها الطازج ، وهذا غير مضبوط وسأعطى مثال ، فسي الوقت الذي تعاني فيه الأميرين في صادرات البطاطس إلى أوروبا الغربيه ، درسنا السوق الياباني ، وجلسنا مع اليابانيين وسألناهم عن كيفية دخول المنتجات الزراعيه الطازجه إلى السوق الياباني ، وضعوا لنا شروط ، لكي تكمل أمامنا ٨ سنوات والسوق الياباني very restrictive والسوق الياباني والألماني من يدخلهم يدخل العالم كله ، فهم إناس منضبطون ، اليابانيين طلبوا أن تكون البطاطس processed وستستهلك السوق الياباني كامل إنتاجنا .

سعيد طلعت حرب :

طبعاً أستاذنا الفاضل الدكتور حمدي غطي نقاط كثيرة تتعلق بالموضوع ، سوف أركز على نقطتين ، النقطة الأولى هي دورى اليوم في هذا الإجتماع وهو سماع المشاكل حتى تكون البرامج التدريبية مفيدة وتحاول علاج هذه المشاكل ، لذلك فإننى شاكر لحضراتكم وقد إستفدت كثيرا من هذا الإجتماع الجيد .

النقطة الثانية وهى الخاصة بالمقترحات ، وطبعا الإجتماع خصص بالذات لقطاع الزراعة ، وأتبنى أرى من مدة طويلة ان الموضوع يعالج من زاوية حل المشاكل والعقبات ، ولأقول أن هذا خطأ لكن المشاهد أن النتائج حتى الآن ليست نتائج كبيرة بالنسبة للتصدير وكلنا متفقون على ذلك ، وسوف أعرض مجموعه من المقترحات لست أنا الذى أقترحها ، لكن ماسأذكره هو خلاصة تجارب الدول المشابهة لنا ، وقد توصلت هذه الدول إلى الآتى :

١- إستراتيجية متكاملة تتناول الإنتاج والتسويق ، وتكون الأدوار واضحة ، الرؤية واضحة وأن يكون هناك Integrated Approach .

٢- الناحية المؤسسية وأعتقد ان الضعف الذى لدينا لابد من معالجته ، لابد أن يكون لدينا جهاز أو هيئة أو مركز أو مجلس قادر وقوى لإتخاذ القرار والتنسيق ، نسميه مجلس أعلى للتجارة الخارجية ، أية تسمية ، يتمتع بجميع السلطات اللازمة لذلك ، أيضا لابد أن يكون بفعل دور مركز تنمية الصادرات ، ونحن فى جنيف وضعنا آمال كبيرة جدا على الـ Trade Promotion Organization (TPO) ولا زالت هى الأمل ، ولكن الـ TPO's المتطورة الحديثة وطبعا الدكتور حمدى يقوم حاليا بعمل دراسته عن "جيترو" جديد مثل "جيترو" اليابان للتطوير ، وغيرها من البلاد الأخرى التى وضعت التمثيل التجارى مع مركز تنمية الصادرات مع التدريب ، لابد أن تقوى هذه الحلقة .

والمجالس السلعية لابد من ربطها بالهيئة الكبيره على أن تكون هذه الهيئة قادرة على خدمة المجلس الأعلى ، حيث ان المجالس العليا قد فشلت لأنها تجتمع دون أن يحضر لها أحد ، ليس هناك محرك يشغلها ويتابع قراراتها ، أنا كمركز تدريب حظى جيد أن لدى "Back Stopping" مركز التدريب والتعليم وتنمية الصادرات وهذا شىء مهم جدا .

الجزء الخاص بتحضير اعمال المجلس أعطوه لمركز تنمية الصادرات الذى أصبح له نشاطين أساسيين ، أنه يخدم المجلس ويتابع تنفيذ قراراته ، ويخدم المنتج بالخدمات المعروفة كالمعلومات التجارية وغيرها ، وهذا هو البند رقم ٢ وهو إعادة النظر فى الناحية المؤسسية وتقويتها وتحديثها تحديثا سليما كبيرا .

٣- وهو مايسمى بشبكة الإتصالات Networking Lenkage التى يجعل كل هذه المؤسسات تعمل مع بعضها ، بمعنى أن مركز تنمية الصادرات لابد أن يكون له شبكة إتصالات بناحية الإنتاج ، بمراكز التكنولوجيا ، بمراكز البحوث ، بهيئة التوحيد القياسى وغيرها ، وليس الجزر المنعزله الموجودة حاليا فى مصر ، لابد أن تكون هذه الشبكة قوية جدا .

وأخيرا أقول آن الألوان تشطب طالما نفكر فى إستراتيجية أن يوضع برنامج لحوافز التصدير لايتعارض مع إرتباطات مصر الدوليـه مع WTO أو خلافه ، وفى نفس الوقت لايجمل أعباء ماليه ضخمة على وزارة الماليه وله أولويات حسب ميزات التصدير ويركز على نقط الضعف التى لايستطيع المصدرين القيام بها .

محمد حمدى سالم :

هذه النقطة داخله تحت بند أحد محاور التنافسيه فى الجودة والسعر ، وكيف سنخفض السعر ؟ المنتج تخفيض سعره بإدارة سليمة وإنتاج سليم وفى نفس الوقت الدوله تعطيه حوافز لخفض هذا السعر وترفع من قدرته التنافسيه ، وهذه كلها أشياء متداخله .

بركات الفـرا :

بسم الله الرحمن الرحيم أود أن أؤكد على الموضوع المهم ، الذى ذكره الدكتور حمدى والذى أسماه برنامج الحوافز ، فى إعتقادى أن برنامج الحوافز يجب أن يكون فى ناحيتين ، ناحية المصدر وناحية المنتج ، لقد تحدث عن منتج ينتج نوعيه خاصة من الإنتاج ، وتحدث عن تخصيص مناطق كاملة لإنتاج منتج معين سواء منتج حديث يدخل لأول مره تشطب ، وبالتالي هذا محتاج لتحفيزه ليقوم بدوره ويقبل على المخاطرة المطلوبه منه .

النقطه الاخرى التى أود التأكيد عليها هى عملية التسويق التى لن تحل مشكلته إلا بقيام شركات تسويق كبيره ، وهناك إتفاق على قيام شركات كبيرة ليس بالضرورة تكون مصريه خالصه ، لكن يمكن أن يدخل البعد العربى خاصة ان هذا الكلام مطروح فى مجلس الوحدة الإقتصادية العربيه وهناك توجه لذلك ، وهناك إجتماع يومى ٢٢ ، ٢٣/٤/٢٠٠١ لدراسة ورقة عمل أعدت لقيام شركة تسويق عربية .

لماذا سبقتنا إسرائيل فى هذا المجال ؟ إسرائيل منذ نشأتها توازى مع إنشائها قيام شركة تسويق Agrisco التى عمرها ٥٠ سنه هى عمر إسرائيل وهى تتكون من القطاع الحكومى والقطاع الخاص الذى يمثل فيها بإتحادات منتجين ، الآن هناك توجه لإنشاء إتحادات منتجين فى مصر مثل إتحاد منتجى الدواجن ، والخضر ، والفاكهه ٠٠٠ الخ . المهم هذه الشركه إكانياتها ضخمة ولها مكاتب تمثيل وتواجد فى كافة الأسواق الخارجيه وبالتالي هى تقيس نبض السوق الذى تحدثتم عنه ، وإرتبط بهذه الشركه أسطول نقل ولديها أسطول نقل جوى .

عندما أردنا التصدير من غزه بعد ان حاصرونا وأردنا تصدير الزهور من مصر نحن خسرنا لأن اليهود وضعوا عراقيل أمام خروج الزهور ، لأن التصدير عن طريق مصر سيسبب لإسرائيل خسارة فى الأسواق لأنه يأخذ المنتج الفلسطينى ويسوقه على انه إسرائيلى لكى يعقد المسأله أمامى ولكى يحافظ على

أسواقه ويشغل أسطول له حيث أن فلسطين تصدر في العام ١٥٠ مليون زهرة ، فهذه الشركات الكبيرة هي التي تستطيع أن تحل جزء كبير من المشاكل وأعتقد أن القضية تحتاج إلى بداية ، ويجب أن نبدأ .

عبد القادر دياب :

شكرا للحاضرين جميعا ، وشاكرين أفضالكم ونتمنى أن نتقابل في حلقات نقاش أخرى .

ملحق (ب)

جدول رقم (١)

تطور المساحة والانتاج والإنتاجية لحاصلات الخضار عالميا

خلال فترة الدراسة (١٩٩٠-١٩٩٩)

السنة	المساحة بالآلاف فدان	الإنتاجية طن / فدان	كمية الانتاج بالآلاف طن
١٩٩٠	٩٤٣٢١	٦,٢١	٥٨٥٩٤٥
١٩٩١	٩٤٥٧٤	٦,١٤	٥٨٠٢٥١
١٩٩٢	٩٧٢٢٩	٦,٢٥	٦٠٧٥٠٤
١٩٩٣	٩٨٧٧٣	٦,٥٦	٦٤٨٠١٨
١٩٩٤	٩٩٩٧٥	٦,٣٦	٦٣٥٥٨٩
١٩٩٥	١٠٣٤٥١	٦,٥١	٦٧٣٩٤٣
١٩٩٦	١٠٦٨٨٩	٦,٧٩	٧٢٦١٦٢
١٩٩٧	١٠٨٠٦٧	٦,٧٧	٧٣١٢٨٧
١٩٩٨	١١١١٢٨	٦,٦٧	٧٤١٣٤٣
١٩٩٩	١١٣٩٣٣	٦,٦٧	٧٥٩٤٧١
متوسط فترة الدراسة	١٠٢٨٣٤	٦,٥١	٦٦٨٩٥١

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

الأهمية النسبية لمحاصيل الخضار المنتجة عالمياً خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠

جنول رقم (۲)

العام	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	متوسط الفترة	القيمة المتوقعة
الطباطباني	٢١٥٨٨٩,٣	٢٥٦١٠٧,٣	٧٦١٥١٦,٧	٣٠٠٥٥٨,٨	٦٦٦٦٦٩,٩	٣٨٤٨٣٩,١	٦١٠٥٨٩,٩	٣١٠٦٦٩٧,٧	٣٨٨٥٦,٣	٩٨٦٣٥,١	٧٨٦٠٧٨	٤٢,٨
الطباطباني	٧٦١٤٣	٧٥٦٢٧	٧٧٦٧٨	٧٧٦٧٨	٨٢٧٦٢	٨٢٧٤٣	٨٢٧٥٨	٩٢١٥٨	٩٢١١٦	٩٩٢٦٨	٨٤٤٦٥٥	٨٤٤٦٥
البيطخ	٣٤٣٢٢	٣٣٩٦٢	٣٥٧٥٤	٣٧٧٠٣	٣٧٦٦٦	٣٧٦٦٦	٤٠٩٠٤	٤١٤٤٥	٥٨٦٣٧	٥٩٦٦٧	٤٤٦٣٢٤	٤٤٦٣٢
الكرنب	٣٤٠٩٦	٣٩٩٦٨	٣٩٩٦٥	٤٢٢٠٦	٤٢٣٨١	٤٤٥٨٠	٤٤٥٨٠	٤٧٧٧٤	٤٧٧٧٨	٤٩٨٠٧	٤٤٠٥٢	٤٤٠٥٢
الذميل الجاف	٢٩٤٠٣	٣٠٠٣٢	٣١٨٤١	٣٢٢٤٦	٣٤٢٩٧	٣٧٥١٤	٣٨٦٩٦	٣٨٦٩٦	٤٠٧٥٠	٤٦٠٣٣	٣٦٠٤٠٠	٣٦٠٤٠
الخبز	١٧٥٩٣	١٧٧٧١	١٨٦٥٤	٢٠٧٤٢	٢٢٠٦٢	٢٢٧٤١	٢٢٧٤١	٢٥٥٣٧	٢٧٧٣٢	٢٨٦٤٨	٢٢٨٩٦٥	٢٢٨٩٦
الخبز	١٣٥٨١	١٣٩٠٦	١٣٩٨٧	١٥٤٥٠	١٥٦٨٤	١٦٥١٨	١٦٥١٨	١٧٨١٥	١٨٥١٨	١٨٩٢٣	١٦٣٠٦٩	١٦٣٠٦
البقلاحة	١١٢١٨	١١٨٠١	١١٨٧٥	١٣١٠٣	١٥٥٠٣	١٧٩٠٣	١٩٣١٦	١٩٣١٦	٢٠٠١٨	٢٠٧٩٢	١٢٢٨١٥	١٢٢٨١
الشمام والكتلتوب	١٣٥٢٧	١٤٠١٨	١٤٥٨٦	١٥٠٠٢	١٥٢٢٥	١٥٤٩٠	١٧٣٣٥	١٧٣٣٥	١٧٠٨٦	١٨٠٥١	١٥٦٤١	١٥٦٤١
الفاصل	١٠٧٨٨	١٠٩٥٩	١١٣٢١	١٢٠٥٢	١٢٧٨٠	١٣٨٣٨	١٥٥٩١	١٥٥٩١	١٧٦٨٠	١٨٣٢٣	١٣٩٩٠	١٣٩٩٠
الفاصل	١١٥٠٥	١١٧٦٣	١٢٣٧٤	١٣٠١٩	١٤٠٦٥	١٤١٣٣	١٤٩٣٦	١٥٩٩٦	١٥٩٧٤	١٦٠٧٧	١٣٩٨٤	١٣٩٨٤
الكوسة	١٠٤٣٨	١٠٧٥١	١٠٩٤٧	١٢٢٠	١٢٥٣٨	١٣٣٧٣	١٤٢٠٩	١٤٢٠٩	١٤٥١٦	١٥١٢٠	١٢٩٧٤	١٢٩٧٤
الفاصل	٩٠٤٧	٨٩٧٩	٩٠٣٣٧	٩٩٣١	١١٣١٩	١١٧٦٩	١١٧٦٩	١٣١١٠	١٤٠٣٨	١٤٠٣٨	١١٥٩٣	١١٥٩٣
التوم	٦٤٢٥	٧٠٦٦	٧٣٢١	٧٤١٠	٧٥٤٤	٨٣٦٦	٨٣٦٦	٨٩٣٧	٨٩٣٨	٩٢٨٤	٨٠٠٥	٨٠٠٥
البصل	٦٨١٩	٦٧٥٠	٦٦٩١	٦٢٨١	٦١٠٧	٧١٠٣	٦٧٩٧	٦٧٩٧	٧٠١٦	٧٠٧٣	٦٧٥١٦	٦٧٥١٦
البصل	٤٠٣٣	٤٤٢٢	٤٤٢٢	٥١٣٢	٥٩١٨	٦١٦٩	٦١٦٩	٧١٧٣	٧٣٦٢	٧٣٠٣	٥٨٨٩	٥٨٨٩
الفاصل	٣٤٥٥	٣٥٦٤	٣٦٥٣	٣٧٤٣	٣٧٨٩	٣٩٥٤	٤٢٧٩	٤٢٧٩	٤٣٩٢	٤٤٧٤	٣٩٦٩٨	٣٩٦٩٨
البصل	٣٣٩٧	٣٤٤٠	٣٥٨٥	٣٦١٦	٤٢٩٧	٥١١٨	٥١١٨	٥١١٨	٥١١٨	٥١١٨	٣٨٩٦	٣٨٩٦
الفاصل	١٩٢١٧	١٩٧٢٩	١٩٧٧١	١٩٩١٥	٢٢٠٣٣	٢١٨٢٨	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٣٤٦٨	٢٤٢٥١	٢١٥٥٤	٢١٥٥٤
الفاصل	٥٥٥٤٥	٥٨٠٢٥١	٦٠٧٥٠٤	٦٤٨٠١٨	٦٣٥٥٨٩	٦٧٣٤٣	٦٧٣٤٣	٧٣٦٦٢	٧٤١٣٤٣	٧٥٩٤٧١	٦٦٨٩٥١٣	٦٦٨٩٥

(٢) تبين المحاميل التي تلقى الكميات الفائقة منها عن ١% من جملة الإنتاج العالمي خلال فترة الدراسة مثل البصل الأخضر، الأسطوخودوس، الخرشوف، القور، الإخضر

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

بالآلاف دينار

جدول رقم (٣)
الاهمية النسبية لمحاصيل الخضر المنتجة عالميا حسب المساحة المحسوبة خلال فترة الدراسة ١٩٩٠-١٩٩٩

الاهمية النسبية	متوسط الفترة	المجموع	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
البطاطس	٤٤٠	٤٥٣٢٣	٤٦٩٧٣	٤٦٣٥٩	٤٦١١٥	٤٦٠٨٦	٤٥٣٢٤	٤٤٣٥٩	٤٤٩٦٤	٤٥٤٤٣	٤٣٣٣٤	٤٣٤٦٣	
الطماطم	٧١٦	٧٨٠١٦	٨٩١٢	٨٦١٤	٨١٤٤	٨٣٠٨	٧٩١٣	٧٦٦٣	٧٣٢٦	٧١٢٩	٦٩٩١	٧١١٦	
البطيخ	٥١٤٦	٥٧٩٢	٦٤٢١	٦٧٠٧	٦١١٩	٥٨٥٨	٥٦٢٧	٥٥٥٠	٥٤٤٧	٥٤٢٤	٥٣٠٦	٥١٤٦	
البصل الحاف	٤٤٩٣	٥٣٧٧	٦٤٩٠	٥٩٤١	٥٨٦٨	٥٧٤٥	٥٦٢٩	٥٦١٢	٤٩١٨	٤٨٧٨	٤٦٠٠	٤٤٩٣	
الكرفس	٤٠٧٠	٤٨٣١	٥٨١٠	٥٥٥٣	٥٢٦٨	٥١٤٣	٤٨٠٠	٤٦٢١	٤٥٥٤	٤٢٦١	٤١٨٠	٤٠٧٠	
الخيار	٧٨٧٤	٣٤٩٠	٤٢٧٣	٤٢١١	٣٩١٠	٣٧٠١	٣٥٢٩	٣٣٩٤	٣١٨٢	٢٩٢٢	٢٨٠٥	٢٨٧٤	
الفاصوليا الخضراء	٢٦٣٢	٣٠٠٢	٣٥٩٥	٣٥٠٩	٣٢٥٣	٣١٧٧	٢٨٩٦	٢٨٥١	٢٨١٥	٢٦٦٥	٢٦٣١	٢٦٣٢	
الكوسة	٢٣٢٣	٢٥٩٩	٢٩٢٦	٢٨٨٦	٢٨٧٣	٢٧٧٦	٢٦٠٢	٢٥٥٤	٢٤٢٩	٢٣٢٢	٢٢٧٩	٢٣٢٣	
الفاصوليا	٢٠٥٢	٢٥٩٨٥	٣٢٢٨	٣١٧٧	٣١٠١	٢٩٦٢	٢٧٦١	٢٦٤٣	٢٥٢٣	٢٠٤٥	٢٠٨٣	٢٠٥٢	
الشمام والكنتالوب	٢٢٠١	٢٢٧٤	٢٣١٢	٢١٧٤	٢١٧٤	٢٣٢٧	٢١٩٧	٢٢٥٩	٢٣٠٨	٢٢٤٢	٢٢١٨	٢٢٠١	
القرم	١٨٩١	٢١٠٤	٢٣٧٦	٢٣٠٤	٢٢١٧	٢٣٣١	٢١١٥	٢٠٠٤	١٩٨٨	١٩٦٥	١٩٤٧	١٨٩١	
السيلة الخضراء	٢١٧١	٢٠٦٥	٢١٤٧	٢١٠٣	٢٠٧٣	٢١١٥	٢١٧٣	٢٠٠٠	١٨١٤	١٩٣٣	٢٠٧٧	٢١٧١	
الاسبرجس	١٤٦٦	١٥٩٩	١٧٩٧	١٧٠٧	١٦٤٥	١٦١٥	١٩١٧	١٨١٠	١٧٦٦	١٥٢٢	١٥٦٦	١٤٦٦	
البامية	١٧٦٥	١٨٢٢	١٩٣٠	١٨٨٤	١٨٤٢	١٨٥٥	١٩٢٥	١٦٣٩	١٨٠٥	١٨٠٩	١٧٧٢	١٧٦٥	
الجزر	١٥٧٨	١٨١١	٢١٣٧	٢١١٢	٢٠٢٣	١٩٢٣	١٨٣٤	١٧٤٣	١٦٤١	١٥٤٩	١٦٢٢	١٥٧٨	
القرنبيط	١٤٤٩	١٦٢٩	١٩٠٤	١٨٩٥	١٨٣٣	١٨٠٦	١٦٠١	١٥٨١	١٤٧٨	١٤١٧	١٣٧٩	١٤٤٩	
القمح	١٣٣٢	١٥٨٧	١٨٩٧	١٨٤٣	١٧٩٠	١٦٧٧	١٥٧٦	١٥٧٦	١٤٦٨	١٣٦٠	١٣٥٠	١٣٣٢	
القاصوليا الخضراء	١٤٠٤	١٥٣٥	١٦٧٤	١٦٤٠	١٦٠٩	١٥٨١	١٥٨١	١٥٠١	١٤٧٤	١٤٤٥	١٤١٤	١٤٠٤	
السبانخ	٧٨٢	١١٠٣٨	١٤٢٩	١٣٩٦	١٣٢٧	١٢٨٩	١١٣١	١٠٧٧	٩٤١	٨٧٨	٨١٨	٧٨٢	
اخرى	٤١٦٤	٤٣١١٧	٤٤٩٨	٤٤٣٠	٤٣٩٣	٤٣٢٩	٤٢١٨	٤٣٤١	٤٢٣١	٤٣١٢	٤٢٠٢	٤١٦٤	
اجمالي الخضار	٩٤٣٢١	١٠٢٨٢٤١	١١٢٩٢٣	١١١١٢٨	١٠٨٠٦٧	١٠٢٨٨٩	١٠٣٤٥١	٩٩٩٧٥	٩٨٧٧٣	٩٧٢٢٩	٩٤٥٧٤	٩٤٣٢١	

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الاغذية والزراعة

ملحق ١

جدول رقم (٤) التطور في نتاجية محاصيل الخضار المنتجة عالميا خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٢٠٠٩

متوسط الإنتاجية	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
البانجان	٦,٢٠	٦,٥٤	٦,٥٥	٦,٤٩	٦,٥٢	٦,٤٨	٦,٦٢	٥,٩٠	٥,٨١	٥,٦٧	٥,٤٧
البامية	٢,١٤	٢,٠٣	٢,٠٦	٢,٠٨	٢,٠٤	٢,٧١	٢,٦٣	٢,٠٠	١,٩٨	١,٩٤	١,٩٢
البسلة الخضراء	٣,٢٧	٣,٢٧	٣,٢٧	٣,٢٨	٣,٢٧	٣,٠٥	٣,٤٦	٣,٤٦	٣,٢٥	٣,١٤	
البصل الحاف	٦,٦٨	٧,٠٩	٦,٨٩	٦,٧٥	٦,٧٤	٦,٢٧	٦,٥٢	٦,٥٦	٦,٥٩	٦,٥٣	٦,٥٤
البطاطس	٦,٣٢	٦,٣١	٦,٤٤	٦,٥٤	٦,٧٤	٦,٢٨	٦,٠٨	٦,٦٨	٦,١١	٥,٩١	٦,١٢
البطبخ	٧,٦١	٨,٩٠	٨,٩١	٩,٥٢	٧,٩٣	٧,٢٦	٧,٠٣	٦,٩٢	٦,٥٩	٦,٤٠	٦,٦٨
الثوم	٣,٧٩	٣,٩١	٣,٨٨	٣,٩٧	٤,٠١	٣,٩٤	٣,٧٦	٣,٧٣	٣,٧٣	٣,٦٣	٣,٤٠
الجزر	٩,٠٠	٨,٨٥	٨,٧٧	٩,٢٤	٩,٢٦	٩,٠١	٩,٠٠	٩,٤١	٩,٠٣	٨,٥٧	٨,٨٩
الفن	٨,٨٢	٨,٤٧	٨,٦٧	٨,٩٤	٨,٩١	٨,٩٦	٨,٩٣	٨,٨٧	٩,١٠	٨,٧١	٨,٦٤
الخيار	٦,٥٤	٦,٥٥	٦,٥٩	٦,٧٩	٦,٩٠	٦,٧٣	٦,٥٠	٦,٥٢	٦,٣٨	٦,٣٢	٦,١٢
السبانخ	٥,٣٤	٥,١١	٥,٢٨	٥,٣٦	٥,٤٩	٥,٤٥	٥,٤٩	٥,٤٦	٥,٣٤	٥,٢٧	٥,١٥
الشمندر والكتاتوب	٦,٨٨	٧,٥٢	٧,٣٩	٧,٤٥	٧,٤١	٧,٠٥	٦,٧٤	٦,٥٠	٦,٢٣	٦,٣٢	٦,١٥
الطماطم	١,٢٨٢	١,١١٣	١,٠٦٩	١,٠٧٦	١,١٢٣	١,٠٩٦	١,٠٨٠	١,٠٦٠	١,٠٤٧	١,٠٨٢	١,٠٧٠
القاصوليا الخضراء	٢,٥٨	٢,٦٧	٢,٦٨	٢,٧٣	٢,٦٦	٢,٥٠	٢,٥٢	٢,٥٤	٢,٥٣	٢,٥٢	٢,٤٦
القليل الأخضر	٤,٦٢	٥,١٠	٥,٠٤	٥,٠٩	٤,٩١	٤,٧٨	٤,٤٨	٤,٢٨	٤,٢٥	٤,١٧	٤,١٠
الكوسة	٤,٩٥	٥,١٥	٥,١٧	٥,٢١	٥,١٢	٥,١٤	٤,٩١	٤,٩٣	٤,٦٩	٤,٧٢	٤,٤٩
القرنبيط	٧,٠٨	٧,٢٩	٧,٤١	٧,٤٣	٧,٢٦	٧,٣٥	٧,١٦	٦,٩٥	٧,٢٢	٦,٥١	٦,٢٥
الكريب	٩,١٥	٨,٥٧	٨,٧١	٩,٠٥	٩,٢٩	٩,٠٧	٩,٢٧	٩,٢٤	٩,٠١	٩,٦١	

المصدر : شبكة الاغذية ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

جدول رقم (٥)
أهم الدول المنتجة للخضر عالميا خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠

البلد	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	مجموع الفترة	متوسط الفترة	الاصحية النسبية
الصين	٩٨٥٩٢	١٠٠٧١٩٧	١١٥٢١١	١٣٩٧٠٦	١٤٨١٦٥	١٥٩٤٩٦	١٨٧٠٥٢	٢٠٠٢٢٠	٢١٩٨٩٥	٢١٨١٤٧	١٥٩٥١٧٠	١٥٩٥١٧	٢٣,٨
الولايات المتحدة الأمريكية	٤٩٥٧٥	٤٨٩١٢	٥٠٠٨٤	٥٠٥٧٦	٥٠٥٧٦	٥١٦٧٥	٥٤١٣٩	٥٧١٨٠	٥٥٧٧٤	٥٩٤٤٦	٥٣٧٥٤٠	٥٣٧٥٤	٨,١٠
الهند	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٤١١٠٧	٧,٥
روسيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٥,٣
بولندا	٤٠٥٨٢	٣٣٦٢٩	٣٣٦٢٩	٣٣٦٢٩	٣٣٦٢٩	٣٣٦٢٩	٣٣٦٢٩	٣٣٦٢٩	٣٣٦٢٩	٣٣٦٢٩	٣٣٦٢٩	٣٣٦٢٩	٤,٦
تركيا	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٢٢٣٧٦	٣,٧
الاحصاء السوفيتي (قبل الانقسام)	٩٠,٩٨٣	٩١,٨٢٩	٩١,٨٢٩	٩١,٨٢٩	٩١,٨٢٩	٩١,٨٢٩	٩١,٨٢٩	٩١,٨٢٩	٩١,٨٢٩	٩١,٨٢٩	٩١,٨٢٩	٩١,٨٢٩	٢,٧
اوكرانيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٦
استونيا	١٦٨٤١	١٥٢٤٠	١٥٢٤٠	١٥٢٤٠	١٥٢٤٠	١٥٢٤٠	١٥٢٤٠	١٥٢٤٠	١٥٢٤٠	١٥٢٤٠	١٥٢٤٠	١٥٢٤٠	٢,٦
إيطاليا	١٣٨١٩	١٤٤٢٩	١٤٤٢٩	١٤٤٢٩	١٤٤٢٩	١٤٤٢٩	١٤٤٢٩	١٤٤٢٩	١٤٤٢٩	١٤٤٢٩	١٤٤٢٩	١٤٤٢٩	٢,٦
المكسيك	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	١٦٤٠٢	٢,٦
اليابان	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	١٤٤٦٦	٢,٦
مصر	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	١٠٤٥٤	٢,٦
فرنسا	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٤٩٥٣	٢,٦
إيران	١١١٥٢	٨٨٦٣	١٠٧٠٧	١٠٧٠٧	١٠٧٠٧	١٠٧٠٧	١٠٧٠٧	١٠٧٠٧	١٠٧٠٧	١٠٧٠٧	١٠٧٠٧	١٠٧٠٧	٢,٦
هولندا	١٠١٤٣	١٠١٤٣	١٠١٤٣	١٠١٤٣	١٠١٤٣	١٠١٤٣	١٠١٤٣	١٠١٤٣	١٠١٤٣	١٠١٤٣	١٠١٤٣	١٠١٤٣	٢,٦
المتحدة المتحدة	١٠٠٦٠	٩٣٣١	١٠٩٥٤	١٠٩٥٤	١٠٩٥٤	١٠٩٥٤	١٠٩٥٤	١٠٩٥٤	١٠٩٥٤	١٠٩٥٤	١٠٩٥٤	١٠٩٥٤	٢,٦
المكسيك	٧٦٢٨	٧٩٠٢	٧٩٠٢	٧٩٠٢	٧٩٠٢	٧٩٠٢	٧٩٠٢	٧٩٠٢	٧٩٠٢	٧٩٠٢	٧٩٠٢	٧٩٠٢	٢,٦
جمهورية كوريا	٦٧٨٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٦٨٤٠	٢,٦
بيلاروسيا	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢,٦
أفري	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	١١٥٠٢٩	٢,٦
المصدر: شبكة الإنترنت، قاعدة البيانات (FAOSTAT)، منظمة الأغذية والزراعة	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	٥٨٠٢٥١	١٠٠

جدول رقم (٦)
التجارة العالمية لحاصلات الخضر

السنة	كمية الصادرات بالآلاف الطن	قيمة الصادرات بالمليون دولار	كمية الواردات بالآلاف الطن	قيمة الواردات بالمليون دولار
١٩٩٠	١٨٨٢٧	٩٥٣٥	١٨٩٨٢	١٠٩٥٣
١٩٩١	٢٠٨٦٠	١٠٥٤٢	٢٠٥٤٨	١١٩٠٠
١٩٩٢	٢١٤٤٦	١٠٥٩٢	٢٣٠٠١	١٢٦٠٦
١٩٩٣	٢٢٢٨٥	١٠٦٥٠	٢٢١٥٥	١١٨٢٦
١٩٩٤	٢٤٦٨١	١٢٤٨٢	٢٣٨٤٠	١٣٤٠٠
١٩٩٥	٢٤٥٣٢	١٤٢٧٢	٢٣٧٩٤	١٥٠٢٩
١٩٩٦	٢٥٤٢٨	١٣٧٩٤	٢٥٦٢٤	١٥٢٤٩
١٩٩٧	٢٥٣٢١	١٢٩٩٣	٢٥٦٨٧	١٤٣٩٥
١٩٩٨	٢٧٨٧٠	١٤٢٤٢	٢٧٩٥٨	١٥٨٠٧
١٩٩٩	٢٨٢٨٤	١٤٢٥١	٢٨١١٥	١٥٣٢٣
اجمالي الفترة	٢٣٩٥٣٥	١٢٣٣٥٣	٢٣٩٧٠٣	١٣٦٤٨٩
متوسط الفترة	٢٣٩٥٣	١٢٣٣٥	٢٣٩٧٠	١٣٦٤٩

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الاغذية والزراعة

جدول رقم (٧)
الاهمية النسبية لخصائص الخضفر وفقاً لتكميليات المصدر ة خلالها فترة الدراسة

الاهمية النسبية	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
الاهمية النسبية	٧٦٠.٣	٧٦٠.٣٥	٧٨٩١	٧٩٠.٢	٦٩٤٦	٧٣٧٣	٧٤٠.١	٨٠.٢٣	٧٥٤٦	٨٠.٢٣	٧٨٨٢	٦٩٩٦	البطاطس
٣١,٧٤	٣١٦١	٣١٦١٤	٣٨٠.٨	٣٨٧٤	٣٦٨٢	٣٣٥١	٣٤٠.٦	٣٣٣٢	٣٥٥١	٣٤٧٧	٣٤٣٧	٣٣٩٠	القمح
١١,٦٧	٢٧٩٥	٢٧٩٥٤	٣١٨١	٣٢٢٢	٢٨٩١	٣١١٤	٣٠٤٨	٣٢٧٤	٢٣٥١	٣٣٠.٦	٢٤٦٣	٢٠.٦٤	البصل الحنف
٥,٠١	١٢٠.١	١٢٠.١١	١٥٢٠	١٥٨٤	١٣٥٦	١٣٩٠	١٢٩٥	١١٧٦	١٠٩٩	١٠.٣٥	٨٢٤	٧.٣١	البطخ
٥,٠١	١٢٠.٠	١٢٠.٠٤	١٣٨٨	١٣٤٥	١٢٩٦	١٢٩٩	١٢٦٠	١٢٧٦	١٠.٩٢	١٠.٣٩	١٠.٤٠	٩.٦٨	الفلين
٤,٧٣	١١٣٣	١١٣٣٥	١٦٠.٩	١٦٧٠	١٤٠.٨	١٢٨٠	١٠.٦٠	١٠.٤١	٩٢٠	٧٣٢	٨٥٥	٧٧١	السمام والكتانوب
٤,٤٢	١٠٥.٩	١٠٥.٨٨	١٢٥.٦	١٢٠.٨	١١٨.٥	١١١.٠	١٠.٩٧	١٠.٩٣	٩٩٢	٩٤٥	٨٨٣	٨١.٨	الفسن
٤,١٥	٩٩.٥	٩٩.٥٢	١٣٤.١	١٢٣.٧	١١٣.٤	١١٦.٩	١٠.٥٤	٩.٧٧	٨٧.٥	٨١.١	٧٣.٦	٦١.٦	القليل الاخضر
٣,٧١	٨٨.٨	٨٨.٧٩	١٠.٩٢	٩٥.٥	٩٤.٦	٩١.٩	٩٣.٧	٨٤.٣	٧٨.٥	٨٤.٩	٨٠.٦	٦٩.٦	الجزر
٣,٥٠	٨٣.٩	٨٣.٨٨	٩٩.٧	٩٥.٥	٩٤.٠	٩١.٥	٨٧.٦	٩٠.٢	٨١.٥	٧٣.٩	٦١.٢	٦٤.٧	الكرف
٢,٥٧	٦١.٦	٦١.٦٢	٧٨.٢	٨١.٠	٧٤.٣	٧٣.١	٦١.٢	٦٠.٣	٥٠.٢	٥١.٢	٤٢.٨	٤٤.٠	القرنيط
٢,٠٠	٤٨.٠	٤٨.٠٢	٨٦.٠	٦٠.٧	٥١.٨	٥٠.٢	٤٤.٨	٤٣.٩	٥٤.٩	٣٢.٠	٢٩.٩	٢٥.٩	القم
١,٩٧	٤٧.٣	٤٧.٢٩	٦٠.٢	٥٨.٥	٥٢.٠	٥٢.٧	٤٢.٧	٤٢.٤	٣٨.٧	٤٤.٨	٤٣.١	٣٧.٣	الكوسة
١,٥٧	٣٧.٧	٣٧.٧٢	٥٠.٧	٥٠.٨	٤٢.٤	٤١.٢	٣٩.٢	٣٧.٣	٣٢.٢	٢٩.٠	٢٧.٩	٢٥.٥	البصل الاخضر
١,٧٦	١٨.١	١٨.١٤	٢٣.٠	٢٢.١	٢٠.٠	١٨.٥	١٨.٢	١٥.٣	١٥.٧	١٦.٢	١٥.٨	١٦.٥	القاصوليا الخضراء
١,٧٤	١٧.٧	١٧.٦٨	٢٧.٢	٢٣.١	٢٠.٣	٢٠.٤	١٧.٨	١٨.٥	١٦.٣	١٣.٢	١٠.٢	٩.٩	المشروم
١,٦١	١٥.٩	١٥.٩١	٢٢.٣	٢١.١	١٨.١	١٧.٥	١٦.٤	١٤.٨	١٣.٥	١٢.٠	١٢.٧	١٠.٦	البازليان
١,٦٢	١٤.٧	١٤.٧٤	١٦.٥	١٥.٥	١٥.٤	١٧.٠	١٥.٥	١٥.٧	١٥.٠	١٣.٢	١٢.٧	١٠.٨	الكراث
١,٥٧	١٣.٨	١٣.٧٥	١٨.١	١٦.٠	١٥.٤	١٤.٣	١٤.٤	١٤.٢	١٤.٢	١١.٠	١٠.٧	٩.٣	الاسبرجون
١,٤٢	١١.٠	١١.٠.٢	١١.٧	١٥.١	١٤.٨	١٢.٧	١٦.١	١٠.٦	٧.٦	٧.٠	٧.٠	٧.٦	البسلة الخضراء
١,٩١	٢١.٨	٢١.٨٥	٢٦.٢	٢٣.٩	٢٨.٠	٢٢.٤	٢٣.٤	٢١.٥	٢٢.١	٢٠.١	١٥.٤	١٥.٦	الخرق (٣)
١٠.٠	٢٣٩.٥٣	٢٣٩.٥٣٥	٢٨٧.٨٤	٢٧٨.٧٠	٢٥٢.٢١	٢٥٤.٢٨	٢٥٥.٣٢	٢٤٦.٨١	٢٣٢.٨٥	٢١٤.٤٦	٢٠٨.٦٠	١٨٨.٢٧	اجمالي الخضفر

(٣) يمثل المحصول الى كل سنتين عن ٠.٢٦% من الصادرات العالمية على السطح والخرشوف والبنول الاخضر والاسقية
المصدر : شبكة الامريت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الاغذية والزراعة

الأهمية النسبية لحاصلات الخضار وفقاً لقيمة صلاتها خلال فترة الدراسة

العام	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	مجموع القروض	القيمة المتبقية
المطعم	٢٠٦١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢١٧٠	٢٥٨٧	٢٧٩٩	٢٩٣٥	٢٨٣٢	٣٠٥٥	٢٩٢٠	٢٥٣٦٥	٢٥٣٧
المطاطين	١٥٥٥	١٨٦٢	١٦١٦	١٢٨٧	١٧٧٨	٢٣٢٦	٢٩٣٥	١٦٦٦	١٦٦٢	١٨٢٣	١٢٩٢٦	١٢٩٣٧
الفلان الاخير	٧٤٦	٨٦٣	٩٩٨	٩٥٩	١١٠٨	١٢٩١	١٢٩٣	١٣٧٠	١٥٠٩	١٤٨٠	١١٦١٨	١١٦٢٣
النس	٧٧٣	٨٣٧	٨٣٧	٨٤٩	٨٦١	٩٣١	١٠٢٧	٩٠٢	٨٥٩	٩٣٤	٨٨١	٨٨١
الخيل	٦٤٩	٧٠٠	٧٣٨	٧١٥	٨١٥	٩٤٢	٨٤٧	٧٤٢	٨١٤	٨١٠	٧٧٧٢	٧٧٧
العسل الجاق	٥٣٧	٦٠٨	٥٦٥	٥٨٢	٨٧٥	٩٥٥	٩٥٥	٧١٧	٩١٩	٧٣٨	٧٢٢٤	٧٢٢
المشروع	٤٠٤	٣٩٣	٥٠١	٥٢٥	٦٢٣	٦٨١	٧١٣	٦٧٣	٧٢٣	٧٧٥	٦٠١١	٦٠١
الشمار والكتاتوب	٤٢١	٤٩٧	٤٨٠	٤٨٩	٥٦٢	٩٢١	٥٩٢	٦٨٦	٧٢٧	٧١١	٥٧٨٩	٥٧٩
الاسير جس	٢٨٢	٣١٨	٣٤٦	٣٥٧	٤٠٧	٤٥٥	٤٥٦	٤٨٠	٤٨٨	٥٨٩	٤١٧٣	٤١٧
القرنيط	٢٨١	٣٣٦	٣٥٠	٣٥١	٣٨٧	٤٥٤	٥٢٣	٤٦٢	٤٧٣	٤٦٤	٤٠٨	٤٠٨
الثوم	٢٤٣	٢٨٨	٢٧٦	٣٥٩	٣٢٧	٣٩٠	٤٦٣	٤٢٧	٥١٩	٥١٢	٣٨٤	٣٨٤
الكرف	٢٦٢	٣٢٣	٣٣٣	٣٧٠	٣٩٥	٤١٩	٤٥٢	٤٠٦	٤٢٦	٤١٥	٣٨٠	٣٨٠
البطيخ	٢٥٣	٣٠٣	٣٢٨	٣٠١	٣٧١	٣٨٢	٤٣٠	٣٦٤	٤٠٣	٣٤٩	٣٤٨	٣٤٨
التوسه	٢١٥	٢٥٥	٢٧٦	٣٢٤	٢٦٥	٣٣١	٣٦٤	٣٦٤	٣٦٦	٣٩٤	٣١٥٣	٣١٥
الحزر	٢٤١	٣٠١	٢٥٥	٢٧٣	٢٧٨	٣٣٨	٢٧٠	٢٧٠	٣٤٠	٣٩١	٣٠٩	٣٠٩
البصل الاخضر	١٠٥	١٤٥	١٤٩	١٦٤	٢١٠	٢٥٠	٢٢٥	٢٢٥	٢٣٦	٢٣٦	١٩٢٧	١٩٢٧
الفاصوليا الخضراء	١٤٢	١٣٨	١٤٦	١٦٠	١٨٦	١٩٢	١٨٥	١٨٨	٢٠٥	١٩٦	١٧٥	١٧٥
اليانجان	٩٦	٩٩	١٠٨	١١١	١٢٧	١٥٢	١٥٣	١٦٨	١٤٧	١٤٧	١٢٧٦	١٢٧٦
فري (*)	٢٧٨	٢٧٧	٢٨٧	٣٠٥	٣٢٦	٣٦٣	٣٨٣	٣٦٨	٣٦٨	٣٦٦	٣٢٧٠	٣٢٧
جمالي الخضز	٩٥٣٥	١٠٥٤٢	١٠٥٩٢	١٠٦٥٠	١٢٤٨٢	١٤٢٧٧	١٣٧٩٤	١٢٩٩٣	١٤٢٤٢	١٤٢٥١	١٢٣٣٥	١٢٣٣٥

جول رقم (٩)
حاصلات الخضار وفقا لاسعار تصديرها خلال فترة الدراسة

دولار / طن	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
متوسط السعر	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
المشروم	٢٨٥٣	٣١٣٠	٣٣١٤	٣٤٩٧	٣٨٣٨	٣٣٦٩	٣٢٢٢	٣٧٩٢	٣٨٦١	٤٠٦٥	
الاسبرجس	٣٠٢٨	٣٠٥٥	٣١٢٠	٣١٩٦	٣١٦٠	٢٨٣٩	٢٥١٥	٣١٣٧	٢٩٦٦	٣٠٣٧	
الفلفل الاخضر	١١٦٨	١١٠٤	١٢٢٠	١١٠٦	١٢٢٥	١١٩٥	١٠٩٦	١٢٣١	١١٧٢	١١٢٠	
الفاصوليا الخضراء	٩٦٨	٨٥٢	٩٢٤	٩٩١	٩٩٩	١٠٥١	١٠١٧	٩٠٠	٨٧٢	٨٦٣	
الطماطم	٨٤٥	٧٨٨	٨٧٤	٨٢٢	٨٠٠	٧٣٥	٨٠٩	٨٢٢	٨٦٢	١١٧١	
الفس	٨٤١	٧٤٤	٧٦١	٩٢٥	٨٤٩	٧٨٨	٨٥٦	٨٨٥	٩٤٨	٩٤٥	
الثوم	٨٣٠	٥٩٥	٨٥٤	٩٢٢	٨٧٠	٧٤٦	٦٥٤	٨٦٤	٩٦٢	٩٣٩	
الباتنجان	٨١٧	٦٥٦	٦٩٥	٨٧٢	٩٢٤	٨٥٦	٨٢٢	٩٠٤	٧٧٦	٩٠٧	
القرنبيط	٦٧٠	٥٩٤	٦٢١	٧١٦	٧٤٢	٦٤٢	٧٠٠	٦٨٢	٧٨٤	٦٤٠	
الكوسه	٦٦٩	٦٥٥	٦٢٧	٦٩١	٧٧٤	٦٢٤	٨٤٦	٦١٥	٥٩١	٥٧٦	
الخيار	٦٥١	٥٨٣	٦٠٥	٦٥٢	٧٤٨	٦٣٩	٦٥٥	٧١٠	٦٧٣	٦٧١	
الشمام والكنتالوب	٥٢٨	٤٤٢	٤٣٥	٤٦٣	٥٨٧	٥٤٠	٥٣٢	٦٥٦	٥٥٦	٥٨٤	
البصل الاخضر	٥١٠	٤٦٧	٤٨١	٥٤٥	٦٣٦	٥٦٢	٤٩٤	٥١٥	٥١٩	٤١٣	
الكرفس	٤٥٥	٤١٧	٤٣٢	٤٩٤	٤٧٨	٤٣٨	٤٥٤	٤٥٧	٥٢٨	٤٠٥	
الجزر	٣٤٧	٣٥٦	٣١٩	٣٨٢	٣٦٠	٣٣٠	٣٤٨	٣٠٠	٣٧٣	٣٤٦	
البطيخ	٢٩٨	٢٥٤	٢١٩	٣٠٩	٢٩٥	٣١٥	٢٧٤	٣١٦	٣٦٨	٣٤٦	
البصل الجاف	٢٥٨	٢٨٢	٢٥٢	٢٢٧	٣١٣	٢٧١	٢٤٨	٢٤٥	٢٤٧	٢٦٠	
البطاطس	٢٢٣	٢٣١	١٨٩	٢٢٦	٣١٤	٢٢٢	١٦٩	٢٠١	٢٣٦	٢٢٨	

المصدر: حيث من بيانات الجول ٨٠٧ بالملحق

الكمية بالآلاف طن

جدول رقم (١٠)
أهم الدول المصدرة للبساطين وفقاً للكميات المصدرة سنوياً خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٢٠٠٩

الكمية بالآلاف طن	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٢٢,٠٤	١٢٧٦	١٢٧٥٦	١٢,٠٤	١٤٢١	١٤٤٤	١٣٥٢	١٧,٠٢	٢١٢٧	١٨٢٩	١٨٥٠	١٩٩٩	١٨٢٨	هولندا
١١,٨٥	٩٠,١	٩٠,٠٨	١١,٠٣	٩٣,٠	٩٤,١	٩٧,٧	٧,٠٦	٨٩,٦	٧,٠٢	٧,٥٨	١٠,٩٣	٩,٠٣	ألمانيا
١١,٥٤	٨٧٧	٨٧٧١	٩٨٢	١١٨٠	٨٧٢	٧٨,٠	٧٩٢	٨٦,١	٩١٦	٨٠,٠	٨٧,٠	٧١٨	بلجيكا
١٠,١٣	٧٧,٠	٧٧,٠٤	١١٣٦	١٢٤٩	٨٧٤	٦٩٦	٦١١	٧٠,٣	٧٢١	٦١,٨	٦٤٢	٤٥٥	فرنسا
٢,٣١	٤٧٩	٤٧٩٤	٥٢٦	٦٣٢	٤٣٧	٥٦,٠	٤٨٨	٤٧٦	٤٩,٠	٣٠,٦	٤٠,٢	٤٧٧	كندا
٢,٩١	٢٩٧	٢٩٦٩	٢٩٢	٢٧٩	٢٣٣	٣٠٤	٣٢٣	٣١١	٢٥٧	٢٨٠	٣٩٩	٣٩١	إيطاليا
٢,٩٢	٧٧٥	٧٧٥٢	١٧٩	٨٧	٤٤	٩٥	١٣١	١٢١	٢٩٩	٧١٣	٣٧٨	٧٠٤	بولندا
٣,٣٥	٢٥٥	٢٥٥١	٢٩٤	٣٠٤	٣١٥	٢٨٢	٢٦٥	٢٩٧	٢٤٥	٢٤٤	١٥٦	١٤٨	الولايات المتحدة الأمريكية
٣,١٨	٢٤٢	٢٤١٧	٢٥٦	٢٢٨	٢٣٣	٤١١	٤١٩	١٣٢	١٧٥	٢٠٩	٢١٨	١٣٩	مصر
٢,٤٢	١٨٤	١٨٣٧	٢٣٠	١٧١	١٩١	١٦٤	١٩٧	٢٢٣	١٢٣	١٦٨	٢٠٥	١٦٥	الملكة المتحدة
٢,٣٤	١٧٨	١٧٧٥	٦٥	٥٥	٢٢٢	٢٤١	١٠٤	٢٢٩	٢٤٤	٣٧٤	٢٢,٠	٢٢	تركيا
٢,٢٠	١٧٥	١٧٥٢	٢٢٣	٢٣١	١٩٥	١٦٥	١٩٤	١٤٤	١٦٥	١٤٣	١٥٣	٩٨	إسبانيا
١,٧٠	١٢٩	١٢٩٢	١١٦	٩٢	٣٥	١٧٨	١٨٧	٩٦	١٥٣	١٤٩	١٣٩	١٤٢	قبرص
١,٢٦	٩٢	٩٥٧	٥٧	٩٣	٦٦	٨٥	٨٥	١٢,٠	٨,٠	١٠,٥	١٢,٦	١٤,٠	ليتوان
١,١٦	٨٨	٨٨٥	١١٦	٣٩	٣٣	١٣٤	١٢٢	١٣٤	٢٧,٠	٣٧	٠	٠	بيلاروس
١,٠١	٧٧	٧٧,٠	٣٢	٣١	٣٧	٨,٠	١٠,٣	٨٩	١٢٧	٩٦	٩٨	٧٧	الدومينيكا
١,٠٠	٧٢	٧٢,٠	٩٢	٣,٠	٥٠	٥٣	٩٧	٨٧	٦١	١٠٤	١٢,٦	٦,٠	المغرب
٠,٩١	٧٠	٦٩٥	٩١	٧٢	٨٥	٧٥	٧٩	٩٥	٤٦	٤٤	٦٤	٤٤	الاندلس
٠,٨١	٦٢	٦١٨	٩	٢٨	٣٥	٥٤	٤٧	٣٩	١٤٧	٢٥٨	٠	٠	رومانيا
٠,٧٨	٥٩	٥٩,٠	٥٩	١٢	٨	٢٩	٤٤	٥,٠	٦٧	١٣٥	٧٦	١٠,٩	سوريا
٨,٣٩	٦٣٨	٦٣٨١	٧٩٠	٧٣٨	٥٩٧	٦٥٧	٧٠,٦	٧٩١	٤٧٨	٦٣١	٥١٩	٤٧٤	دول أخرى
١,٠٠	٧٢,٠٣	٧٢,٠٣٥	٧٨٩,١	٧٩,٠٢	٦٩٤,٦	٧٢٧,٣	٧٤,٠,١	٨,٠٢٣	٧٥٩,٦	٨,٠٢٣	٧٨٨,٢	٦٩٩,٦	إجمالي صادرات البساطين

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منطقة الإحصاء والزراعة

الكمية بالالف طن

١٩٩٩-٢٠٠٠ دراسة خلال فترة المصدر سنويا

جدول رقم (١١)

الكمية بالالف طن	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٢٠,٨٦	٦٥٩	٦٥٩٣	٩٠٢	٨٤٤	٩٥٩	٧٥٤	٧٢١	٦٨٦	٥٦٦	٤٦٤	٣٦٤	٣٣٣	إسبانيا
٢٠,٥٤	٦٤٩	٦٤٩٣	٦٦٤	٥٥٨	٦٠٨	٦٥٨	٧٢١	٧٢٧	٦٤٥	٦٤٧	٩٤٨	٦١٧	هولندا
١٧,٩٣	٥٦٧	٥٦٦٨	٦٦٥	٨٨٨	٦٨٨	٧٥٤	٧١٧	٤٦٠	٤٨٨	١٩٢	٤٢٣	٣٩٣	المكسيك
٥,٩٩	١٨٩	١٨٩٣	١٧٢	١٦٨	١٦٣	١٥٤	٢٠٠	٢٧٤	٢٠٤	٢٠٦	١٨٩	١٦٣	بلجيكا
٥,٣٣	١٦٩	١٦٨٢	٢٤٤	٢٣٩	١٨٩	١٥٣	١٥٦	١٥١	١٦٢	١٣٩	١٣٤	١٢٠	المغرب
٥,١٩	١٦٤	١٦٤٢	١٧١	١٥٩	١٧٩	١٦١	١٥٦	١٧٠	١٦٩	١٧١	١٤٨	١٥٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٤,٧٩	١٥١	١٥١٤	١٨٤	١٩٦	١٥٩	٦٢	١٣٦	١٠١	١٢٧	١٦٦	١٣٣	٢٤٩	الأردن
٣,٥٥	٩٦	٩٦٤	١٠٠	١٤٤	١٣٢	١١١	٩٩	١١٦	٧٧	٤٥	١٠٧	٣٤	تركيا
٢,٥٩	٨٢	٨٢٠	١١٥	١٢١	١٣٣	١٢٣	١٠٥	٩٠	٥٤	٣١	٢٧	٢١	إيطاليا
٢,٤٣	٧٧	٧٦٩	١٤٣	١٣٣	١٠٨	٨٣	٧٣	٩٣	٦٤	٢٥	٣٠	١٦	سوريا
٢,١٦	٦٨	٦٨٤	٩٩	٨٧	٦٣	٦١	٦٤	٨٠	٨٨	٥٤	٥١	٣٧	فرنسا
٠,٧٦	٢٤	٢٤٠	٨٠	٦٢	٣٨	٢٢	١٢	٨	٥	٥	٣	٤	كندا
٠,٦٢	٢٠	١٩٧	٥	١٩	١٢	١١	١٠	٢٥	٢٨	٤٢	٢٣	٢٠	مصر
٠,٥١	١٦	١٦٢	١٥	٢٨	٢٩	١٩	٢١	١٢	٩	١٠	٧	١١	الصين
٠,٤٧	١٥	١٤٩	١	١	٢	٥	٤	١٣	٥	٩	٢٠	٨٩	بلغاريا
٠,٤٢	١٣	١٣٣	١٢	١٢	١٤	١٤	١٨	١٣	١٨	٣٢	٠	٠	مقدونيا
٠,٤١	١٣	١٢٩	١	١٣	١٩	٣٢	١٦	١٧	١٦	١٥	٠	٠	أفغانستان
٠,٤١	١٣	١٢٨	٥٥	١٧	٢	١٣	٣	١	١٤	١٤	٩	٠	البرازيل
٠,٣٧	١٢	١١٧	٦	٦	١٧	٩	٢٦	١٥	٩	١٧	٩	٢	لبنان
٠,٣٥	١١	١١٢	١٦	١٦	١٦	١٦	١٦	١٣	٦	٤	٤	٤	قطاع غزة (فلسطين)
٤,٨٢	١٥٢	١٥٢٣	١٥٥	١٦٠	١٥٣	١٤٣	١٣٤	١٦٦	١٩٦	١٨٨	١٠٨	١٢٠	دول أخرى
١٠٠	٣١٦١	٣١٦١٤	٣٨٠٨	٣٨٧٤	٣١٨٢	٣٣٥٦	٣٤٠٦	٣٢٣٢	٢٩٥١	٢٤٧٧	٢٤٣٧	٢٣٩٠	إجمالي الكميات المصدر من المناطق

المصدر : شبكة الإقترت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

الكمية بالآلاف طن

جدول رقم (١٢) أهم الدول المصدرة للبصل الجاف وفقا للكميات المصدرة سنويا خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠

الكمية بالآلاف طن	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
الأهمية النسبية	٥١٥	٥١٥٣	٥١٣	٤٧٥	٥٣٨	٤٣٥	٤٨١	٦١٣	٥٢٧	٥٤٩	٥١٣	٥٠١	هولندا
١٨,٤٤	٣١٣	٣١٢٥	١٥٤	٢١٦	٣٣٤	٤٢٨	٣٥١	٤٠٢	٣٥٧	٧٧٢	٣٧١	٢٤٠	اليك
١١,١٨	٢٥٤	٢٥٣٩	٣٠٧	٢٨٩	٢٧٨	٢٧١	٣٠٨	٣٧٠	٢٠٥	١٦٨	١٦٣	١٧٦	الولايات المتحدة الأمريكية
٩,٠٧	٢٢٧	٢٢١٩	٢٢٠	٢٤٠	٢١٣	٢٥١	٢٥٧	٢٤٢	٢١٩	١٩٧	٢٤٠	١٨٩	اسبانيا
٨,١٢	١٨١	١٨٠٦	٢٦٩	٤٠٦	٢٦٧	٢٥٥	١٨٥	١٤٤	٩١	١١٦	٥٠	٢٥	الارجنتين
٦,٤٦	١٣٦	١٣٦٣	١٣٢	١٤٤	١١٥	١٩٥	١١٠	٦٢	١١٣	٢٠٥	٢٠٢	٨٥	تركيا
٤,٨٨	١٠٧	١٠٧٢	١٠٩	١٠٣	٧٣	١٠١	٨٦	١٤٩	١٥٥	١٠٩	١٧٨	٥٧	بولندا
٣,٨٣	١٠٣	١٠٣٧	١٠٦	١٥١	١٠٤	١٠٤	١١٦	١٣١	١٣٨	٥٧	٦١	٦٠	مصر
٣,١٧	٧٧	٧٦٥	٥٧	٥٧	٥٧	٥٧	٦٣	٦٥	٨٠	١٠٠	١٣٣	٩٦	الامارات العربية المتحدة
٢,٧٤	٧٢	٧٥٥	٨٠	١٢٠	٧٤	١٠٠	١٠٠	٩٦	١٤	٧٢	٧٤	٢٥	لبنان
٢,٧٠	٧١	٧١٠	١٩٩	١٤٠	٥٠	١٠١	٥٨	٧٠	٣٧	١٨	٢٠	١٨	الصين
٢,٥٤	٦١	٦١١	٦٥	٥٦	٣٧	٧٠	٨٠	٦٩	٤٧	٧٦	٦٠	٥٨	مستورفا
٢,١٩	٥٣	٥٢٦	١٥٤	٧٣	٧٥	٨٧	٣٧	١٠٤	٠	٠	٠	٠	كل المصنعات
١,٨٨	٤٩	٤٨٩	٥٩	٦٨	٥٣	٥٣	٥٥	٤٦	٣٦	٣٦	٤٧	٤١	إيطاليا
١,٧٥	٤٨	٤٧٨	٧٠	٧١	٧١	٥٤	٣٧	٤٠	٤٣	٣٣	٧٩	٧٩	فرنسا
١,٧١	٤٥	٤٤٦	٧٨	٢٦	٧٧	٦٥	١٢٥	١٢٥	٠	٠	٠	٠	فلسطين
١,٦٠	٤٤	٤٤٠	٤٠	٢٤	٢٥	٤٣	٨٣	٥٣	٧٥	١٩	٧٢	٥٦	شيلي
١,٥٨	٣٨	٣٧٩	٢٠	٢٦	٣٥	٤٥	٤٨	٥٠	٤٨	٣٣	٤٠	٣٤	سنتاولا
١,٣٦	٣٧	٣٦٥	٥٧	٦٠	٤٥	٤٤	٤٩	٥٤	١٩	١١	١٢	١٤	بنجوا
١,٣١	٣٣	٣٢٩	٧٠	٤٥	٥٣	٦٤	٦١	٣٥	٠	٠	٠	٠	كل المصنعات
١,١٨	٣٣١	٣٣٠٨	٤٧٠	٤٧١	٣١٦	٣٤٦	٣٥٨	٢٩٤	٢٠٤	٢٣٥	٢٥٣	٣٦٠	دول اخرى
١,١٨٣	٣٧٩٥	٣٧٩٥٤	٣١٨١	٣٢٦٢	٢٨٩١	٣١٦٤	٣٠٤٨	٣٢٢٤	٢٣٥١	٢٣٠٦	٢٤٦٣	٢٠٦٤	لجاني الكميات المصدرة من البصل
١٠٠													المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

الكمية بالآلاف طن

١٩٩٩-٩٠-٩٠

جول رقم (١٣)

أهم الدول المصدرة للطبخ وفقاً للكميات المصدرة سنوياً خلال فترة الدراسة

الكمية بالآلاف طن	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
١٨,٦٩	٢٢٤	٢٢٤٥	٢٢٦	٣٠٩	٢٧٠	٢٦٩	٢٧٠	٢٠١	٢٢٥	١٧٩	١٢٤	١٣٢	إسبانيا
١٤,٣٠	١٧١	١٧٠,٦	٢٦١	٢٦٠	٢٠١	٢٠٨	١٥١	١٣٤	١٤٣	١٠,٦	١٣٢	١١١	المكسيك
١١,٩٥	١٤٣	١٤٣٥	٢٠٣	١٧٤	١٢٩	١٢٧	١٧٤	١٤٠	١٠,٢	١٣٦	١٢٩	٧٩	اليونان
٨,٩٥	١٠,٧	١٠,٧٥	١٤٧	١٢٦	١٣٢	١٢٥	١١٥	١١٧	١٠,٧	١٠,٥	٥٤	٤٧	الولايات المتحدة الأمريكية
٨,١٨	٩٨	٩٨٣	٩٩	١٧٨	٩١	١٢٥	١٠,٩	١٢٣	٨٦	٧٤	٤٦	٥٢	ماليزيا
٧,٠٢	٨٤	٨٤٣	٩٦	٧٧	٨٧	٦٧	٩٣	١٠,٢	٨٢	٨٥	٨٢	٧١	إيطاليا
٤,١١	٤٨	٤٨٢	١٢١	٧٩	٥٨	٨٧	٥١	٣٨	١٦	١٣	٧	١١	المجر
٣,٧٨	٣٣	٣٣٤	٤٤	٥٧	٤٩	٤٨	٤٣	٣٦	٢٥	١٦	٩	٧	سنغافورا
٣,٦٧	٣٣	٣٢٠	٣٢	٤٧	٧٨	٣٠	٢٧	٣٢	٣٣	٣٠	٢٩	٢٨	الصين
١,٩٧	٢٤	٢٣٦	١٠	١٢	١٧	٢٧	٢٦	٣٣	٢٥	٣٣	٣٦	١٧	تركيا
١,٧٩	٢١	٢١٥	٢٦	٢٦	٢٩	١٤	٤	١١	٥٠	٥٥	٠	٠	إزبكيستان
١,٤٥	١٧	١٧٤	٧	١١	٣٠	٣١	١٩	١٤	١٥	٢٧	٩	١٠	المغربية
١,٣٢	١٦	١٥٩	١٦	١٨	١٦	١٤	١١	١٣	١٠	١٣	٢١	٢٨	الأردن
١,١٩	١٤	١٤٣	٥	٨	٦	٤	٣	١٢	١٩	٣٧	٢٥	٢٦	سوريا
١,٠٧	١٣	١٢٩	١٨	١٩	١٧	١٨	١٧	١٥	٨	٦	٦	٤	هولندا
٠,٩٩	١٢	١١٩	٢٧	١٨	٢٦	٣٥	٣	٤	٣	٣	٠	٠	كازاخستان
٠,٩٥	١١	١١٤	١٣	١٣	١٥	٢٠	١٩	٧	٦	٢١	٠	٠	مقدونيا
٠,٨١	١٠	٩٨	٥	١٥	٤	١٤	١١	١٤	٣٤	٠	٠	٠	هونغ كونغ
٠,٧١	٨	٨٥	١٣	١٣	١١	٨	٥	٧	٧	٧	٩	٤	فرنسا
٠,٦٩	٨	٨٣	٠	٠	٠	٠	٢٥	٢٣	٢٠	١٥	٠	٠	تركمنستان
٨,٦١	١٠,٣	١٠,٣٥	١٤٦	١٢٤	٩٩	١٢٠	١١٩	١٠,١	٨٣	٧٤	٦٥	١٠,٤	دول أخرى
١٠,٠	١٢,٠١	١٥,١١	١٥,٢٠	١٥,٢٤	١٣,٥٦	١٣,٩٠	١٢,٩٥	١١,٧٦	١٠,٩٩	١٠,٣٥	٨,٢٤	٧,٣١	إجمالي الكميات المصدرة من المطبخ

المصدر : شبكة الإنترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

القيمة بالآلاف طن

جدول رقم (١٤)
أهم الدول المصدرة للتوم وفقاً للتكميلات المصدرة سنوياً خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠

القيمة النسبية	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٤٧,٨٣	٢٣٠	٢٢٩٧	٥٥٤	٢٨٤	٢٣٨	٢٢٧	١٤١	١٦٩	٣٢٠	١٢٨	١١٩	١١٧	الصين
١١,٨٨	٥٧	٥٧١	٩٣	١٠٢	٦٨	٤٤	٤٨	٥٠	٥٠	٤٤	٤٥	٢٨	الارجنتين
٧,١٩	٣٥	٣٤٥	٢٠	٢١	٣٣	٥٩	٤٩	٤٧	٤٢	٢٣	٢٦	٢٦	سنتاغورة
٥,٥٢	٢٧	٢٦٥	٥٧	٥٠	٤٢	٣٣	٢٦	١٩	١٩	٧	٦	٦	إسبانيا
٣,١٤	١٥	١٥١	١٧	٢٣	١٤	١٨	١٦	١٤	١٧	٩	١٤	١٠	المكسيك
٢,٩٣	١٤	١٤٠	٠	٠	٠	٠	٦٧	٤٤	٥	١١	٧	٧	هونغ كونغ
٢,٦٦	١٣	١٢٨	١٤	١٣	١٣	١٤	١٣	١٢	١٢	١٢	١٣	١٢	فرنسا
٢,٢٣	١١	١٠٧	١٣	١٣	١٣	١٣	١٢	١٢	١٠	٧	١٠	٥	الإمارات العربية المتحدة
٢,١٤	١٠	١٠٣	١٠	٩	١٠	١٠	٩	١٢	١٣	١٠	٩	١٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٢,١٢	١٠	١٠٢	١٦	٢١	٢٣	١٤	٧	٦	٥	٤	٢	٣	هولندا
١,٩٣	٩	٩٢	١٧	١١	١٢	١١	١٢	٩	٦	٧	٣	٤	ماليزيا
١,٢٩	٦	٦٢	٧	٨	٧	٧	٦	٦	٦	٦	٥	٤	إيطاليا
١,١٦	٦	٥٦	١٢	٤	٦	٦	٥	٤	٦	٤	٥	٣	شيلي
١,١١	٥	٥٣	٣	٣	٥	٧	٣	٢	١١	٤	٥	٦	مصر
١,١٠	٥	٥٣	٥	٨	٥	٦	١٢	٥	٢	٤	٣	٣	المور
٠,٩٦	٥	٤٩	٢	١	٣	٥	٤	٧	٦	١٣	٣	١	سوريا
٠,٨٠	٤	٣٩	٢	٤	٢	٤	٤	٠	٢	٧	١٠	٤	الهند
٠,٥٠	٢	٢٤	١	٠	١	٤	٢	١	٢	٤	٤	٥	بيرو
٠,٤٧	٢	٢٣	٣	١٠	٢	٢	٣	٢	٠	٠	٠	٠	بنجيا
٠,٤٤	٢	٢١	٠	٠	١	٥	١	١	٣	٦	٤	١	تركيا
٢,٦٣	١٣	١٢٦	١٦	٢٢	٢٠	١٣	٩	١٢	١٢	١١	٦	٥	دول أخرى
١,٠٠	٤٨٠	٤٨٠٣	٨٦٠	٦٠٧	٥١٨	٥١٢	٤٤٨	٤٣٩	٥٤٩	٣٢٠	٢٩٩	٢٥٩	أجمالي الكميات المصدرة من التوم

المصدر : شبكة الانترنيت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

جدول رقم (١٥)
اهم الدول المصدر للمنتجات الغذائية وفقا للكميات المصدر سنويا خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠

الكمية الإنتاج	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
الاصحية السنوية													
١٣,٢٦	٢٥	٢٤٨	٢٤,٣٣	٢٤,١٢	٢٤,٦٥	٢٨,٣٣	٢٥,٦٨	٢٥,٤٣	٢٥,٣٥	٢٤,٩٢	٢٥,٥٣	٢٥,٧٠	إسبانيا
١٢,٧٤	٢٣	٢٣١	٢٣,٥٩	٢٥,٠٦	٢٧,٣٧	٢١,٠٢	٢١,٤٦	١٦,٦٤	١٩,٢٤	٢٠,٧٨	١٨,٨١	١٧,٢٩	الولايات المتحدة الأمريكية
١١,٠٥	٢٠	٢٠٠	٣٤,٩٤	٣٣,١٥	٣٧,٩٦	١٩,٧٣	٢١,٠٤	١٩,٧٧	٨,٨٢	١٦,٨٦	٢٤,٣٣	١١,٨٨	فرنسا
٩,٤٤	١٧	١٧١	١٨,١٢	١٧,٤٣	١٥,٠٧	٢٤,٢٧	١٥,٥٧	١٢,٨٣	١٥,١٧	١٤,٦٩	١٥,٠٨	٢٥,٥١	كندا
٨,١٨	١٥	١٤٩	١٨,٩٠	١٧,٩١	١٥,١١	١٧,٠٠	١٥,٥١	١٠,٦٠	١١,١٤	١٢,٤٥	١١,٧٤	١٤,١٣	المكسيك
٨,٠٩	١٥	١٤٧	٢٦,٧٢	١٠,٨٧	١٧,٤٧	١٧,٧٨	١٠,٤٧	٩,٢٣	٦,٥٤	١٨,٤٤	١٦,٩٩	١٢,٣٧	هولندا
٤,٨٦	٩	٨٨	٦,٧٥	٨,٧٧	٨,٤٠	١,٤٦	١١,٠٥	١٢,١٤	١٤,٢٣	٢,٤١	٠,٩٩	١٣,٠٤	ماليزيا
٣,٧٩	٧	٦٩	٩,٠٩	١٦,٨٦	١٠,٨٢	١,٦٣	٧,٩٨	٣,٤٢	٤,٠٦	٤,٤٩	٣,٧١	٧,٣٣	الاردن
٣,٦٦	٧	٦٦	٣,٨٠	٥,٤٤	٥,١٢	٨,٣٧	١١,٣١	٥,٠٦	٤,٤٣	٨,١٢	٥,٤١	٨,٨٨	مصر
٢,٨٩	٥	٥٢	٤,٥٨	٤,٧٢	٣,٦٤	٥,٠٩	٧,٥٣	٦,٤٩	٩,١٦	٢,٨٢	٤,٧٤	٣,١٧	الصين
٢,٤٩	٥	٤٥	٥,٨٧	٦,٨٤	٤,٧٥	٥,٥٧	٥,٣٥	٤,٩٨	٣,٧٨	٢,٥٣	٢,٤٧	٣,١٣	إيطاليا
٢,٣٨	٤	٤٣	٤,٨٣	٨,١٣	١,٢٦	١,٩٥	٠,٥٥	٠,٥٤	٠,٥٧	٨,٦١	١٠,١٣	٦,٦٤	اليابان
٢,١١	٤	٣٨	١,٢١	١,٥٨	٨,٠٠	٢,٠٠	٢,٧٦	٩,٩٨	٨,٤٣	١,٨٠	١,٦١	١,٠١	سوريا
١,٦٧	٣	٣٠	٢,٨٧	٤,٤٩	٣,٠٩	٢,٠٠	١,٤٨	٢,٩٠	٣,٥٩	٣,٩٨	٢,٨٦	٣,١٠	بنجلا
١,٤٧	٣	٢٧	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٠٠	٢,٨٠	٢,٨٠	٢,٨٠	٢,٨٠	٣,٣٠	٣,٥٠	٣,٥٠	يونان
١,٢١	٢	٢٢	١,٩٤	١,٩٤	١,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	اليمن
١,٠٣	٢	١٩	١,٧٦	١,٠١	١,٠٦	٠,٣٦	٠,٨٩	٣,٧٤	٠,٧٤	٣,٩٣	٢,٧٦	٢,٤٥	المغرب
٠,٩٧	٢	١٨	١,٨٩	١,٥٠	٤,٤٩	١,٠٧	١,١٧	١,٣٠	٣,٤٨	١,٣١	٠,٨٠	٠,٢٦	العمارة المتحدة
٠,٧٠	١	١٣	٠,٠٦	٠,٢٩	١,٢٩	٤,٢٤	٦,٣٤	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	سنگافورة
٠,٢٢	١	١١	٠,٩٤	١,٠٨	٠,٦٩	١,١١	٠,٨٥	٠,٢١	١,٦٠	٤,٦٩	٠,٠٠	٠,٠٠	بولندا
٧,٠١	١٣	١٢٧	١٧,٢٤	١٣,١٧	١٢,٨٤	١٣,٤٧	١٢,٤٩	١٣,٣١	١٣,٤٦	٨,٥٤	١٢,٤٠	٩,٨٥	دول اخرى
١,٠٠	١٨١	١٨١٥	٢٣٠	٢٢١	٢٠٠	١٨٥	١٨٢	١٥٣	١٥٧	١٦٢	١٥٨	١٦٥	اجمالي الكميات المصدر من القاصوليا

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

جدول رقم (١٧)

الاهمية النسبية لحاصلات الخضروات وفقا لكميات المستوردة منها خلال فترة الدراسة

بالآلاف طن

الاهمية النسبية	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
٣١,٣٤	٧٥١١	٧٥١١٣	٧٥٠,٩	٧٩٦,٧	٦٩١,٢	٧٥٩,٤	٧٣٤,١	٧٦٨,٩	٧١٥,٢	٨٠,٢١	٧٧٧,٦	٧١٥,٢	البطاطس
١٢,٩٣	٣١٠,٠	٣٥٨,٥	٣٦٨,٦	٣٦٩,٧	٣٤٣,٩	٣١٠,١	٢٩٤,٩	٢٩٧,٣	٢٧٩,١	٢٤٣,٩	٢٤٠,٨	٢٤٠,٨	الطماطم
١٢,٧١	٢٩٢,٦	٣٣١,٣	٣٣٥,٣	٣١٩,٦	٣٠٨,٠	٣٠٤,٠	٣١١,٢	٢٦٨,٧	٣٠١,٩	٢٢٦,٥	٢٢٦,٨	٢٢٦,٨	البصل الجاف
٥,٠١	١٢٠,١	١٢٠,١٢	١٦٥,٩	١٥١,٠	١٤٣,٨	١٣٥,٠	١١٩,٨	١١٠,٤	٩٨,٦	٩٤,٥	٩٩,٨	٨٢,٣	الشمشاد و الكفتالوبيا
٤,٩٨	١١٩,٤	١١٩,٣٦	١٦٢,٥	١٥٦,٩	١٤٨,٩	١٣٢,٢	١٢٧,٣	١١٣,٨	٩٨,٢	٩٩,٠	٨١,١	٧٣,٩	البطيتج
٤,٨٥	١١٦,٣	١١٦,٢٩	١٢٣,٠	١٢٤,٣	١٢٦,٦	١٢٣,٨	١١٣,٣	١١٥,٢	١٠٥,٣	١١٧,٧	١٠٧,١	٩٦,٦	الخيار
٤,٣٣	١٠,٣٨	١٠,٣٨٥	١٢٧,١	١١٩,٠	١١٢,٣	١٠٦,٣	٩٩,٩	١٠١,٨	٩٠,٦,٦	٩٧,٦	٩١,٢	٨١,٧	الخص
٤,٣٣	١٠,٣٧	١٠,٣٦٨	١٢٨,٧	١١٩,٩	١١٢,٣	١٠٦,٣	٩٩,٣	١٠٠,٩	١١٣,١	١٢٣,٤	٧٤,٧	٧٩,٨	الكرنب
٤,١٢	٩٨,٧	٩٨,٧٣	١٢١,٩	١١٥,٥	١١٤,٠	١١٢,٣	١٠٦,٣	٩٩,٤	٨٧,٧	٨٦,٣	٨٣,٧	٧١,٣	الجزر
٣,٧٨	٩٠,٩	٩٠,٦٣	١٢٤,٧	١١٩,٧	١٠٩,٩	١٠٤,٧	٨٩,٢	٨٣,٩	٧٤,٦	٧٤,٠	٦٦,٢	٦٠,١	الفاصوليا الخضراء
٣,٣٥	٥٦,٤	٥٦,٤٠	١٠٨,٤	٨٠,٥	٥٨,٨	٦٧,٤	٥٧,٢	٥٢,٣	٤٨,٧	٣٣,٧	٣٠,١	٢٦,٨	الثوم
١,٩١	٤٥,٧	٤٥,٧٣	٥٤,٧	٥٤,٩	٥٢,١	٥٠,٢	٣٩,٢	٤٥,٧	٣٩,١	٤٥,٠	٣٨,١	٣٧,٢	القرنبيط
١,٧٣	٤١,٦	٤١,٥٨	٥٥,٦	٥٢,٧	٥١,٤	٥١,٠	٤٥,٢	٤٧,٧	٤٠,٤	٢٨,١	٢٦,٥	١٧,٢	الكوسبرة
١,٣٧	٣٢,٩	٣٢,٩١	٤٦,٩	٥٦,٩	٤٦,١	٣٩,٧	٢٨,٧	٢٧,١	٢٧,٥	٢٣,٩	٢٠,٦	١٦,٧	البصل الأخضر
٠,٨١	١٩,٤	١٩,٤٢	٢٤,٨	٢٣,١	٢١,٦	٢١,١	٢٠,٩	١٧,٥	١٥,٨	١٦,٩	١٦,٧	١٥,٩	الفاصوليا الخضراء
٠,٧٣	١٧,٦	١٧,٥٦	٢٦,٠	٢٤,٦	٢١,٤	١٩,١	١٧,٧	١٦,٩	١٤,٤	١٣,١	١١,٦	١٠,٩	المشروم
٠,٦٨	١٦,٣	١٦,٣٤	٢١,٨	٢٠,١	١٦,٣	١٩,٩	١٤,٧	١٥,٥	١٥,٠	١٤,٤	١٣,٦	١٢,١	الكرات
٠,٥٧	١٣,٧	١٣,٦٧	١٨,٨	١٦,٤	١٥,٥	١٤,٤	١٣,٨	١٣,٧	١٢,٨	١١,٦	١٠,٤	٩,٣	الاسبرجس
٠,٥٢	١٢,٥	١٢,٥٢	١٦,٠	١٦,٤	١٤,٦	١٣,٣	١٢,٤	١٢,٢	١١,١	١٠,٣	٩,٦	٩,٣	البانجنان
١	٣,٤٥	٣,٤٤٩	٥,٠٠	٤,٣٧	٣,٦٤	٣,٨٢	٣,٧١	٣,٢٦	٣,٠٥	٢,٧٤	٢,٥٩	٢,٣١	اخرى (*)
١٠٠	٢٣٩٧,٠	٢٣٩٧,٠٣	٢٨١١,٥	٢٧٩٥,٨	٢٥٦٨,٧	٢٥٦٢,٤	٢٣٧٩,٤	٢٣٨٤,٠	٢٢١٥,٥	٢٣٠٠,١	٢٠٥٤,٨	١٨٩٨,٢	إجمالي الخضروات

(*) تشمل المحاصيل التي تقل نسبتها عن ٠,٥% من كمية الواردات العالمية مثل البطاطس الخضراء و السبانخ و الكرنب و الفول الاخضر و البامية المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

جدول رقم (١٨)

الأهمية النسبية لحاصلات الخضض وفقا لقيمة وادائها خلال فترة الدراسة

بالمليون دولار

بالمليون دولار	الأهمية النسبية	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
١٩,٩٢	٢٧١٩	٢٧١٨٧	٢٩٨٥	٣٢٠٩	٣٠٣٠	٣٢٢٧	٢١٧٣	٢٥٤٠	٢٤٣٠	٢٥٠٦	٢٢٩٣	٢٢٩٥	٢٢٩٥	الطماطم
١٣,٧٤	١٨٧٦	١٨٧٥٧	١٩٣٤	١٨٠٨	١٤١٣	١٨٨٧	٢٥٧٥	١٨٩٨	١٣٩٣	١٨٦٢	٢٠٤٩	١٩٤٠	١٩٤٠	البطاطس
٨,٨٤	١٢٠٧	١٢٠٦٦	١٤٩٦	١٦٠٣	١٤٥٢	١٣٠٩	١٢٣٠	١١٦٦	٩٥٩	١٠٢٠	٩٦١	٨٦٩	٨٦٩	الفلفل الأخضر
٧,٠٢	٩٥٨	٩٥٧٩	٩٨٨	١٠٠٨	٩٧٤	١١٠٠	٩٦٨	٨٨٥	٩٧٠	٩٤٥	٩١٧	٨٢٣	٨٢٣	الخس
٦,٨٧	٩٣٧	٩٣٧٢	٩٥٧	١١٨٧	٩٦٣	٩٤٠	١١٨٤	١٠٨٠	٨٠٠	٨٨٠	٦٩٩	٦٨١	٦٨١	البصل الجاف
٥,٩٦	٨١٣	٨١٣٢	٧٧٨	٨٥٩	٧٨٨	٨٧٢	٨٦٥	٨٢٣	٧٠٣	٧٠١	٨٥٤	٨١٩	٧٧٣	الخباز
٥,٤٠	٧٣٧	٧٣٧٣	٨٩٠	٨٦١	٨٤٨	٨٣١	٧٧١	٧٠٣	٦٩٦	٦١٤	٦١٠	٦٥٢	٥٤٢	المشموم والكنتالوب
٤,٨٧	٦٦٥	٦٦٤٧	٨٠٦	٧٩٢	٧٤٩	٧٦١	٧٧١	٦٩٦	٥٦١	٥٦٣	٥٦٣	٤٧٨	٤٦٩	المشموم
٤,٠٩	٥٥٨	٥٥٨٤	٦٢٠	٦٢٥	٥٧٦	٦٢١	٥٦١	٥٥٧	٥٦٣	٥٦٣	٤٦٣	٣٦٠	٣٦٠	الكرفس
٣,٤٠	٤٦٤	٤٦٣٦	٥٨٣	٦٠٦	٥٣٨	٥٨١	٥١٥	٤١٠	٣٩٩	٣٣٦	٣٤٦	٣٢٣	٣٢٣	الثوم
٣,١٩	٤٣٥	٤٣٥١	٥١٢	٤٦٨	٤٧٦	٤٧٧	٤٨٠	٤٣٢	٤٣٤	٤٠٨	٣٤١	٣٢٣	٣٢٣	الاسبرجس
٢,٨٦	٣٩٠	٣٨٩٨	٤٦٨	٥١٥	٤٨٢	٤٣٩	٤١٥	٣٩٨	٣٠٦	٣٣٩	٢٨٢	٢٥٤	٢٥٤	البطيخ
٢,٥٧	٣٥٠	٣٥٠٤	٣٧٦	٣٨٥	٣٨٥	٤١٤	٣٤٦	٣٥١	٣١٤	٣٣٥	٣٢٢	٢٧٦	٢٧٦	القرنبيط
٢,٤٧	٣٣٧	٣٣٧٠	٤٣٥	٣٨٨	٣٤٥	٤١٣	٣٦٥	٣٠٦	٢٩٣	٢٦٧	٢١٢	٢٤٦	٢٤٦	الجزر
٢,٣٩	٣٢٦	٣٢٥٧	٤١٠	٤١١	٣٨٢	٤٠٣	٣٨٠	٣٣٩	٣٥٩	٢٢١	٢٢٣	١٢٩	١٢٩	الكوسة
١,٧٩	٢٤٤	٢٤٣٩	٢٩٠	٢٧١	٢٧١	٢٧٨	٢٧٦	٢٣١	٢٠١	٢٢١	١٩٨	٢٠٢	٢٠٢	القاصوليا الخضراء
٠,٩٣	١٢٧	١٢٧٥	١٧٢	١٥٥	١٤٠	١٥٧	١١٧	١٢٠	١١٣	١٠٣	١١٤	٨٤	٨٤	الكراث
٠,٨٩	١٢٢	١٢٢٠	١٣١	١٤٦	١٣٦	١٣٠	١٢٧	١٢٢	١٠٣	١١٨	١٠٥	١٠٢	١٠٢	البانجان
٠,٨٨	١٢٠	١١٩٦	١٧١	١٥٨	١٢٧	١٣٠	١٢٥	١٠٢	١٠٠	٩٤	١٠٢	٨٧	٨٧	لبسلة الخضراء
٢	٢٦٥	٢٦٤٥	٣٢٠	٣٥١	٣٢٠	٢٧٧	٢٨٣	٢٤٢	٢١٦	٢٣٧	٢٢٣	١٧٦	١٧٦	خري (*)
١٠٠	١٣٦٤٩	١٣٦٤٨٩	١٥٣٢٣	١٥٨٠٧	١٤٣٩٥	١٥٢٤٩	١٥٠٢٩	١٣٤٠٠	١١٨٢٦	١٢٦٠٦	١١٩٠٠	١٠٩٥٣	١٠٩٥٣	جمالي الخضر

(*) تشمل المحاصيل التي تقل نسبتها عن ٧٢,٠٪ من قيمة الواردات العالمية مثل البصل الاخضر والسبانخ والخرشوف والفول الاخضر واليامية
المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

الكمية بالآلاف طن

جدول رقم (١٩)
اهم الدول المستوردة للبطنوس وفقاً للكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠

الكمية النسبية	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
١,١٤	١٢١٢	١٢١٢٤	١٣٨٧	١٣٣٩	١١٩٠	١٤٤٣	١٢٢١	١٣١٧	١١٩٨	١٢٢٨	٩٤٨	٨٥٢	هولندا
١,٦٣	٧٩٩	٧٩٨٨	٥٤٠	٦٨٥	٦٤٥	٨٢٢	٩٠٧	٧٢٩	٧٤٩	١٠١٤	١٠٨٤	٨١٤	المانيا
٨,٦٨	٦٥٢	٦٥٢١	٨٥٧	٩٠٣	٧١٤	٧٥١	٦٧٢	٦١٠	٥٧٢	٥١٩	٤٥٦	٤٦٦	باجينا
٥,٩١	٤٤٤	٤٤٤١	٤١٢	٤٥٢	٤٢٩	٤٢٣	٣١٦	٥٠٠	٤٦٠	٤١٢	٥١١	٤٢٩	إيطاليا
٥,٨٧	٤٤١	٤٤١١	٤٦٥	٥٩٦	٤٢٦	٤٠٠	٣٩٥	٥٢٤	٤٣٩	٢٥٨	٤٣٥	٣٢٤	اسبانيا
٤,٩٧	٣٧٤	٣٧٣٥	٣٩٢	٣٢١	٧٨٥	٣٠٣	٤١٤	٣٣٥	٢٣٧	٣٢٠	٥٥٩	٥٣٠	فرنسا
٤,٩٤	٣٧١	٣٧١١	٣٤٥	٤٤٣	٢٤٢	٤٤٨	٤٤٤	٤١٤	٢٩١	٣٥٥	٣٥٣	٣٧٧	الملكة المتحدة
٤,٦٠	٣٤٥	٣٤٥٤	٤١٩	٤٨١	٣٤٧	٤٤٧	٣١١	٢٩٢	٣٢٣	١٨٢	٢٨٠	٣٧٢	الولايات المتحدة الأمريكية
٢,٨٥	٢١٤	٢١٤٢	٢١٩	٢٤٠	٢٢٠	٢٣٢	٢٢٩	٢٦٤	٢١٨	٢٢٤	١٣٣	١٢٣	كندا
٢,٨٠	٢١٠	٢١٠٤	١٦٣	٢٤٢	١٩٦	١٣٨	١٠٧	٢٢٥	٢١٠	٢٤٦	٣٣٨	٢٣٨	البرتغال
٢,٤٤	١٨٣	١٨٣٤	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٨٧٢	٩٢٢	الاتحاد السوفيتي (قبل الانقسام)
١,٨١	١٣٦	١٣٥٧	٢٠٤	١٣٨	١١٩	٥٩	٦٢	١٢٣	٢٢٦	٤٢٥	٠	٠	روسيا الاتحادية
١,٥٧	١١٨	١١٨١	١٢٤	٩٢	٢١٧	٤٨	٩١	١٥١	٥١	٧٤	١٦٢	١٧١	الجزائر
١,١٩	٨٩	٨٩١	١٢٧	١١٨	٨٩	١١٠	٨٢	١٠٤	٥٧	٦٢	١١١	٣٢	اليونان
١,٠٧	٨٠	٨٠٢	٨	٤١	٣٣	٤٨	٧١	٩٩	١١٦	١٢٧	١٣٠	١٢٧	السعودية
١,٠٢	٧٧	٧٦٧	٩٧	٨٨	٨٤	٨٠	٧٩	٧٤	٧٤	٦٦	٦٢	٦٢	ماليزيا
٠,٩٩	٧٤	٧٤١	٢	١	١٤	٧٥	٨	٨٢	٢٧٠	٢٩٠	٠	٠	تركستان
٠,٩٨	٧٣	٧٣٤	٨	٢٥	٤	٢٩	١٤	٠	٧٢	٢٦١	٣٩	٢٨١	رومانيا
٠,٩٢	٦٩	٦٩٤	١٠	٣	١٠	٩٥	٢٠	٤٠	١٤٥	٢٢٩	١٤٠	٣	العراق
٠,٩١	٦٩	٦٨٦	٦٥	٨١	٤٤	٤٩	٦٩	٩٩	١١٠	٩١	٤٩	٣٢	فنزويلا
١٩,٧٠	١٤٨٠	١٤٧٩٥	١٦٦٥	١٦٣٨	١٥٢٨	١٥٩٤	١٧٧٩	١٧٠٧	١٣٣٤	١٥٣٨	١٠٦٦	٩٤٧	دول اخرى
١٠٠	٧٥١١	٧٥١٣	٧٥٠٩	٧٩٦٧	٦٩١٢	٧٥٩٤	٧٣٤١	٧٦٨٩	٧١٥٢	٨٠٢١	٧٧٧٦	٧١٥٢	اجمالي واردات البطنوس

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منطقة الأغذية والزراعة

الكيفية بالالف طن

أهم الدول المستوردة للطماطم وفقاً للكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة ٩-١٩٩٩

جدول رقم (٢٠)

المتبينة	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
١٨,٣١	٥٦٨	٥٦٧٧	٥٩٦	٥٩٩	٦٢٢	٥٩٣	٥٤١	٥٤٨	٥٨٥	٥٧٠	٥٣٠	٤٩٥	المتبينة
١٧,٤٩	٥٤٢	٥٤٢١	٧٤١	٨٤٧	٧٤٢	٧٣٧	٦٢١	٣٩٦	٤١٨	١٩٦	٣١١	٣٦١	الولايات المتحدة الأمريكية
١٦,٩٠	٣٣٨	٣٣٧٩	٣٩٤	٣١٨	٣٦٧	٣٤٨	٣٣٧	٣٤٨	٣٠٣	٣١٦	٢٤٩	٣٠٠	فرنسا
٨,٦٩	٢٦٩	٢٦٩٣	٣٠٤	٣٠٥	٢٩٧	٢٧٧	٢٥١	٢٤٢	٢٦٣	٢٥٠	٢٥١	٢٥٣	المملكة المتحدة
٦,٣٦	١٩٧	١٩٧١	١٤٤	٢٢٦	٢٦٨	٢٩٠	٢٤٧	٢٥٢	٢٠١	١٣٧	١١٩	٨٥	هولندا
٤,٩٠	١٥٢	١٥٢٠	١٦٣	١٥٦	١٦٢	١٥٨	١٥٥	١٤٩	١٥٢	١٤٦	١٣٧	١٤٢	كندا
٤,٧٨	١٤٨	١٤٨٠	٩١	٢٠٣	٢٤٢	١٦٠	١٠٣	١١١	١٧٠	٤٠٠	.	.	روسيا الاتحادية
٤,٧٥	١٤٧	١٤٧٤	١٥١	١٦٧	١١٨	١٣٠	١٢١	١٥٢	١٧٢	١٦٩	١٣٧	١٥٦	السعودية
٢,٠٩	٦٥	٦٤٩	٧٨	٨٠	٨١	٧١	٦٨	٥٤	٦٠	٥٣	٤٦	٥٨	الإمارات العربية المتحدة
١,٦٧	٥٢	٥١٨	٦٥	٥٩	٥٧	٥٣	٥٣	٥٠	٤٩	٤٨	٤٤	٤١	السويد
١,٤٠	٤٤	٤٣٥	٤٧	١١	٥٠	٥٠	٤٣	٤٨	٤٧	٤٩	٤٦	٤٥	النمسا
١,٣٦	٤٢	٤٢١	٥٢	٤٧	٥٥	٥٣	٥٦	٤٧	٤٩	٣٧	٢٥	١	بولندا
١,٣٤	٤٠	٤٠٠	٤٠	٤٠	٤٣	٤٢	٤٣	٤٥	٣٩	٣٧	٣٦	٣٤	سويسرا
١,٢٥	٣٩	٣٨٨	٤٧	٤٠	٣٠	٣٣	٢٩	٥١	٤١	٥٠	٤٠	٢٧	إيطاليا
١,٢٣	٣٨	٣٨٢	٥١	٥٣	٤٣	٤٣	٤١	٤١	٤١	٣٩	٤	٢٥	الكويت
٠,٩٥	٣٠	٢٩٦	٥٥	٤٩	٥٢	٤١	٤٤	٣١	٢٤	.	.	.	جمهورية التشيك
٠,٨٨	٢٧	٢٧٢	٤٧	٤٧	٣٧	٢٩	٢٧	٢٥	٢٠	١٦	١٣	١٢	بلجيكا
٠,٧٦	٢٤	٢٣٥	١٢	١٠	١٠	١٦	١٤	٥٣	٢٥	٢٢	٣٠	٣٣	لبنان
٠,٦٦	٢١	٢٠٥	٢٠	١٥	١٢	٢٥	٣٠	٢٧	٣٧	١٨	١٢	٩	البحرين
٠,٦٠	١٩	١٨٦	١١	١٠	٩	٨	٧	٣	١٩	١٠	٥٩	٥٠	العراق
٩,٦٧	٣٠٠	٢٩٩٧	٤٧٥	٣٥٣	٣٣٢	٢٨٢	٢٦٣	٢٧٥	٢٥٦	٢٢٨	٢٥١	٢٨٢	دول أخرى
١٠٠	٣١٠٠	٣٥٨٥	٣٦٨٦	٣٦٢٧	٣٤٣٩	٣١٠١	٢٩٤٩	٢٩٧٣	٢٧٩١	٢٤٣٩	٢٤٠٨		اجمالي الكميات المستوردة من الطماطم

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

الكمية بالآلاف طن

جدول رقم (٢١) أهم الدول المستوردة للبصل الجاف وفقاً للكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠

الكمية بالآلاف طن	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
الكمية بالآلاف طن	٣٤١	٥٤٨	٣٩٥	٣٠٤	٢٨١	٤٢٠	٣٧٧	٢٩٢	.	.	روسيا الاتحادية
١١,٦٤	٢٩٥	٢٥٦	٢٣٤	٣١٤	٣٠٤	٢٩١	٢٧٦	٣٠٦	٣٦٢	٣٤١	السنغال
١٠,٠٩	٢٣٤	٢٦٩	٢٥٩	٢٨١	٢١٧	٢٤٥	٢٢٩	١٨٧	٢٢٠	١٧٠	الولايات المتحدة الأمريكية
٧,٩٩	٢٠٩	١٨٥	١٧٧	١٨٩	٢٣٤	٢١١	١٥٩	٢١٦	٢٥٦	٢٦٥	المملكة المتحدة
٧,١٣	١٧٦	١٧٢٤	٢٣٦	٢٠٣	١٧٧	١٢٣	١٥٧	١٥٣	١٢١	١٢٦	ماليزيا
٦,٠٣	١٧١	١٧١٣	١٣٥	٢٠٠	١٧١	١٧٩	٢١٨	١٨٦	١٤٩	١٥٥	المسودية
٥,٨٥	١٤٩	١٤٨٦	٢٢٣	٢٠٥	١٧٥	٢٠٧	٦٢	٣٥	٦٣	٨٧	اليابان
٥,٠٨	١٤٢	١٤٢٣	٩٥	١٤٢	١٢٥	١٢٧	١٤٠	١٥١	١٠٠	١٣٨	الإمارات العربية المتحدة
٤,٨٦	١١٧	١١٧٤	١٣٥	١٢٨	١٢٧	١١٧	١٣٩	١٠٩	٩٨	٨٦	كندا
٤,٠١	٩٩	٩٩٢	١٢٢	٩٩	١١٤	١١٩	٨٠	٧٣	٧١	٧٠	بلجيكا
٣,٣٩	٩٩	٩٨٥	٨٥	١١٦	٩١	٩٥	٨٧	١٠٩	١١٣	١١٢	فرنسا
٣,٣٧	٧٩	٧٩٤	١١٩	١٠٦	٩٣	٧٩	٥٢	٥٢	٦٠	٧٨	هولندا
٢,٣٤	٦٩	٦٨٥	٥٨	٦٣	٨١	٧٣	٧٥	٦٧	٦٢	٦٥	سنتافورا
٢,٠٧	٦١	٦٠٦	٨٩	١٠٣	٨٧	٧٤	٢٢	٣٤	٤٦	٢٩	سريلانكا
١,٨٩	٥٥	٥٥٤	٣٠	٤٧	٣٥	٥٤	٥٩	١١٢	٦٧	٩٢	بنجلايش
١,٢٧	٣٧	٣٧١	٥٧	٥٨	٤٨	٤٠	٣٣	١٩	١٤	١٥	الصين
١,٢٣	٣٦	٣٦١	٢٠	٤٢	٣٠	٤٤	٤٨	٤٤	٢٩	٤٧	إسبانيا
١,١٢	٣٣	٣٢٩	٤٧	٤٥	٣٩	٣٥	٣٢	٢٩	٢	٢٠	الكويت
١,٠٧٨	٢٣	٢٢٩	٢٧	٨٢	٢٣	٢٢	١٨	١	٠	٠	بولندا
١,٠٧٧	٢٣	٢٢٦	٢٠	٢٣	٢٣	١٩	٢٦	١٢	٢٨	٢٥	إيطاليا
١,٦,٣٥	٤٧٨	٤٧٨٤	٥٦٣	٥٧٥	٤٨٥	٥٠٧	٣٩٧	٤٣١	٣٩٧	٣٤٨	دول أخرى
١٠٠,٠٠	٢٩٢٦	٢٩٢٦٤	٣٣١٣	٣٠٨٠	٣٠٤٠	٣١١٢	٢٦٨٧	٣٠١٩	٢٢٦٥	٢٢٦٨	اجمالي الكميات المستوردة من البصل

المصدر : شبكة الأغذية ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

الكمية بالالف طن

جدول رقم (٢٢)

اهم الدول المستوردة للبطيخ وفقاً للكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠

الكمية بالالف طن	متوسط الفترة ١٩٩٩	متوسط الفترة ١٩٩٨	متوسط الفترة ١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠				
الولايات المتحدة الأمريكية	١٣,٠٠	١٥٥	٢١٨	٢٢٠	٢٢٩	٢٠٧	١٥٣	١٢٣	٩٨	٩٦	١٠٥	١٠٤	الولايات المتحدة الأمريكية	
إيطاليا	١٢,٢٨	١٤٧	١٤٦٦	١٢٩	١٥٨	١٦٨	١٤٨	١٨٦	١٤٥	١١٣	١٤٥	١٣٢	١٠٣	إيطاليا
كندا	٨,٢٨	١٠٤	١٠٣٦	١٤٧	١٢٥	١٢٦	١٢٣	١١١	١١٠	١٠٣	١٠٣	٤٨	٤١	كندا
إيطاليا	٧,٢٢	٨٦	٨٦١	٨٨	١٠٦	٨٥	٩١	٨٤	١٠٥	٦٩	٩٤	٧٧	٦٢	إيطاليا
الإمارات العربية المتحدة	٦,٧٨	٨١	٨٠٩	٧٠	٧٠	٧٠	٧٠	٧٩	٨٠	٩٥	٩٠	٩٠	٩٥	الإمارات العربية المتحدة
مستغفرا	٥,٧٥	٦٩	٦٨٦	٩٢	٩١	٨٠	٧٥	٩٤	٧٢	٥٣	٤٨	٤٢	٣٨	مستغفرا
فرنسا	٥,٥٢	٦٦	٦٥٩	٧٨	٨٠	٧٢	٥٧	٧٢	٦٢	٦٥	٦١	٥٨	٥٤	فرنسا
الصين	٥,٤٩	٦٦	٦٥٥	٩٦	١١٩	٨٠	٨١	٧٥	٧٠	٧٠	٦١	١	٢	الصين
بولندا	٣,٨٢	٤٦	٤٥٦	١٠١	٧٤	٦٣	٦٢	٥٣	٣٣	٢١	١٨	٢٦	٤	بولندا
لبنان	٣,٢٤	٣٩	٣٨٦	٤٢	٤٢	٤٢	٤٢	٢٩	٤٢	٤٠	٤٤	٢٨	٣٥	لبنان
الكويت	٢,٨٢	٣٤	٣٣٧	٤٤	٤٢	٣٥	٤٣	٤٠	٤٣	٤٠	٢٥	٦	٢٠	الكويت
هولندا	٢,١٩	٢٦	٢١١	٤٠	٣٧	٣٨	٢٦	٢٨	٢٧	١٣	٢٠	١٧	١٥	هولندا
جمهورية التشيك	٢,١٠	٢٥	٢٥١	٦١	٤٢	٣٥	٣٢	٣٦	٢٤	٢٠	٠	٠	٠	جمهورية التشيك
المملكة المتحدة	١,٦٩	٢٠	٢٠١	١٩	٢٨	٢٠	١٦	٢٤	١٨	١٦	٢٠	١٩	٢٢	المملكة المتحدة
البحرين	١,٥٧	١٩	١٨٨	١٨	١٨	١٨	١٩	١٩	١٩	٢٠	١٩	١٩	١٨	البحرين
عمان	١,٤٦	١٧	١٧٤	١٥	١٥	١٥	١٦	١٤	٢٥	٣٤	١٤	١٤	١٣	عمان
روسيا الاتحادية	١,٤٤	١٧	١٧٢	٣٥	٥٧	٨٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	روسيا الاتحادية
بلجيكا	١,١٢	١٣	١٣٣	١٨	١٨	١٤	١٥	١٥	١٣	٩	١١	١٠	١٠	بلجيكا
النمسا	١,٠٠	١٢	١٢٠	٢٩	٢٩	٢٥	١٩	١٧	٠	٠	٠	٠	٠	النمسا
يونان	٠,٨٧	١٠	١٠٤	١٥	١٥	٢١	١٤	١٤	٦	٤	١٧	٠	٠	يونان
دول أخرى	١١,٩٨	١٤٣	١٤٣٠	٢٢٨	١٨٣	١٧٤	١٦٧	١٢٩	١٢٢	١٠١	١٠٤	١١٨	١٠٤	دول أخرى
إجمالي الكميات المستوردة من البطيخ	١٠٠,٠٠	١١٩٤	١١٩٣٦	١٦٢٥	١٥٦٩	١٤٨٩	١٣٢٢	١٢٧٣	١١٣٨	٩٨٢	٩٩٠	٨١١	٧٣٩	إجمالي الكميات المستوردة من البطيخ

مصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) : منظمة الأغذية والزراعة

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

الكمية بالآلاف طن

جدول رقم (٢٣)
الكميات المستوردة سنوياً خلال فترة المراجعة ١٩٩٩-٩٠

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	مجموع الفترة	متوسط الفترة	الكمية الإجمالية المستوردة
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨	١٩	١٩	٢٣	٢٠	٤٥	٦٠	٦٣	٦٣٨	٣٥٦	٧٧٧	٧٨	١٣,٧٧
البرازيل	٣١	٢٣	٢٧	٤٧	٥٤	٨٥	١٠٠	٩٨	١٠٤	٩٣	٦٦٢	٦٦	١١,٧٤
ماليزيا	٢٣	٣٧	٤٥	٧٥	٦٠	٧٧	١٥٣	٤١	٦٠	٧٥	٦٥٦	٦٦	١١,٦٤
سنغافورة	٢٣	٣٧	٢٤	٦١	٤٥	٦٣	٥١	٣٤	٢٣	٢٩	٣٩٩	٤٠	٧,٠٧
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨	١٩	١٩	٣٩	٢٢	٢٣	٢٢	١٧	٣٣	٤٣	٢٥٥	٢٦	٤,٥٣
الإمارات العربية المتحدة	١٨	١٧	١٨	٢٠	٢٠	٣٩	٢٧	٢٠	١٩	٣٩	٢٣٨	٢٤	٤,٢٢
الصين	١١	٩	١١	١٠	٣٨	٣٨	١٦	١٨	٤١	٦٧	٢٣٠	٢٣	٤,٠٩
فرنسا	١٦	١٧	٢٠	١٩	٢٠	٢٠	٢١	٢٥	٢٦	٢٧	٢١٢	٢١	٣,٧٥
إيطاليا	١٠	١٢	١٣	١٥	١٦	١٧	١٩	٢٠	٢٠	٢٠	١٦١	١٦	٢,٨٥
اليابان	٣	٤	٧	١٦	١٠	١٣	٢٤	٢٥	٢٧	٢٦	١٥٥	١٦	٢,٧٥
السعودية	١٣	١٠	١٢	١٧	٢٢	٢٢	١٥	١٧	١٦	١٠	١٤٥	١٥	٢,٥٨
المانيا	٩	١١	١١	١٠	١٢	١١	١٣	١٣	١٤	١٣	١١٨	١٢	٢,٠٩
كوريا	٠	٠	٠	١	٣٨	٨	٦	١٣	٢٦	١٤	١٠,٦	١١	١,٨٨
هولندا	٤	٤	٦	١٣	١٣	١٢	١٨	١٤	١٣	٩	١٠,٥	١١	١,٨٧
روسيا الاتحادية	٠	٠	٣	٨	٨	٧	١٠	٢٠	٢٢	٢٠	٩٦	١٠	١,٧١
كولومبيا	٤	٥	٣	٥	٨	٧	٩	١٠	١٤	١٥	٨٢	٨	١,٤٥
إسبانيا	٢	٤	٥	١٣	٥	٥	٩	١٠	١٦	٨	٧٧	٨	١,٣٦
كندا	٥	٥	٦	٧	٧	٩	٩	٧	٩	١١	٧٥	٧	١,٣٢
الملكة المتحدة	٢	٧	٨	٨	٩	٧	٧	٧	٨	٨	٧٤	٧	١,٣١
باكستان	٠	٢	٠	٠	٤	٦	٠	٠	٢٧	٣٠	٧٠	٧	١,٢٤
دول أخرى	٤٥	٦٠	٦٧	٧٦	٨٢	٨٩	٩٢	٩٧	١٤٩	١٧٠	٩٤٧	٩٥	١٦,٧٨
إجمالي الكميات المستوردة من القوم	٢٦٨	٣٠١	٣٣٧	٤٨٧	٥٢٣	٥٧٢	٦٧٤	٥٨٨	٨٠٥	١٠٨٤	٥٦٤٠	٥٦٤	١٠٠

المصدر : شبكة الإنترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

الكمية بالآلاف طن

أهم الدول المستوردة للفاصوليا الخضراء وفقًا للكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠

جدول رقم (٧٤)

الدولة	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩	مجموع الفترة	متوسط الفترة	الاهمية النسبية
فرنسا	٣٢,١٧	٢٧,٦١	٣٠,٤٥	٢٧,٣٢	٢٨,٥٤	٣٠,٥٧	٣٠,٤٢	٣٠,٤٣	٣٤,٦٣	٣١,١٣	٣١٣,٣	٣١,٣	١٦,١٣
هولندا	٢٧,٤٢	٢٨,٦٢	٢٨,٦٥	٣٥,١٩	٢٨,٨٦	٢٤,٨٥	٢٣,٥٨	٢٣,١٠	٢٤,٤٥	٢٥,٣٦	٢٧٣,٠	٢٧,٣	١٤,٠٦
بلجيكا	١٤,٠٤	١٩,٦٥	١٥,٩٣	١٦,٣٥	٢١,٩٧	٢٨,٠٠	٣٤,٠٦	٣٣,٨٣	٣٩,٠٠	٤٤,٧٢	٢٦٧,٥	٢٦,٨	١٣,٧٨
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨,١٥	١٣,٨١	١٣,٨٩	١٣,٥٦	١٦,٨٦	٢٠,٠١	٢٢,٩٧	٢٤,٧٩	٢٣,٨٧	٢٤,٠٣	١٩١,٩	١٩,٢	٩,٨٨
كندا	١٤,٥٤	١٤,٩٣	١٧,٠٢	١٦,٠١	١٥,٨٧	١٧,٦١	١٧,٦٤	١٧,٧٩	١٩,٨١	٢٠,٢٢	١٧١,٨	١٧,٢	٨,٨٥
إيطاليا	١٥,٠٧	١٥,٣٩	١٨,٩٣	١٣,٧٢	١٨,١٥	١٧,١٣	١٦,٨٧	١٧,١١	١٩,٢٠	١٧,٩٩	١٢٩,٦	١٢,٠	٨,٧٣
المملكة المتحدة	٨,٣٠	٨,٤٢	٨,٦٠	٨,٥٢	١٠,٠٢	١٣,٤٠	١٦,٨٩	١٧,٦٨	١٨,١٤	٢٥,٢٣	١٣٥,٢	١٣,٥	٦,٩٦
إسبانيا	٧,٥٠	١٣,٩٥	١٠,٢٠	٤,٧٦	٦,٦٣	٨,٧٢	١١,٤٣	١١,٤٣	٦,٠٠	١٠,٣٣	٨٦,٩	٨,٧	٤,٤٨
سنتغافورة	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٢١,٧٥	١٢,٣٦	١٢,٣٦	١٠,١٧	٦,٤٨	٥٩,٢	٥,٩	٣,٠٥
إيطاليا	١,٧١	١,٥٧	١,٨٤	١,٩٠	٢,١٥	٢,٣٦	٢,٠٨	٢,٢٧	٣,٧٢	٦,٣٠	٢٨,٧	٢,٩	١,٤٨
سويسرا	٢,٧٧	٢,٥٣	٢,٤٣	٢,٥٠	٢,٧٩	٢,٨٣	٢,٤٩	٢,٢٧	٢,١٦	٢,٢٥	٢٥,٠	٢,٥	١,٢٩
الكويت	١,٩١	٠,٣١	١,٧١	٢,٣٠	٢,٥٨	١,٩٦	١,٩٦	١,٩٦	٢,٥٣	٢,٤٤	١٩,٧	٢,٠	١,٠٢
لبنان	١,٧٥	٢,٢٠	٢,٥٠	١,٥٣	١,١٦	٣,١٨	٠,١٠	٠,١٠	٠,٢٠	٤,٦٠	١٧,٢	١,٧	٠,٨٩
العمان	١,٣٧	١,١٥	١,٢٢	١,٢٨	١,٣٣	١,٤٢	١,٣٢	١,١٩	١,٦٠	١,٧٧	١٣,٧	١,٤	٠,٧٠
المسعودية	٣,٢٥	٢,٠١	٢,٦٠	١,٢٨	٠,٥٨	٠,٧٨	٠,٧٢	٠,٦٩	٠,٥٤	٠,٦٣	١٣,١	١,٣	٠,٦٧
البحرين	٠,٤٧	٠,٥٣	٠,٥٤	١,٠٢	١,٢٠	١,٢٠	١,٢٠	١,٩٥	١,٩٥	٠,٩٤	١١,٠	١,١	٠,٥٧
البرغال	٠,٢٧	٠,١٢	٠,١٦	٠,٤٥	٠,٦٦	٠,٦٨	١,٥٨	١,٥٨	٢,٣٢	٢,٢٠	١٠,٥	١,١	٠,٥٤
مخرج كوتنج	٢,٨٨	٧,٢٩	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١٠,٢	١,٠	٠,٥٢
اليابان	٠,٤٨	٠,٢١	٠,٢٩	٠,٦٩	٠,٩٤	١,٣٤	١,٣٩	١,٠٣	١,١٤	١,٣٤	٨,٨	٠,٩	٠,٤٥
رواندا	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	١,١٢	١,١٢	١,١٢	١,١٢	١,١٢	١,١٢	١,١٢	٧,٩	٠,٨	٠,٤٠
دول أخرى	٤,٧٣	٦,٩٧	١٢,٠١	٨,٨٠	١٣,٥٩	٩,٩٤	٩,٧٧	١١,٢٠	١٤,٨٠	١٦,٠٨	١٠٧,٩	١٠,٨	٥,٥٥
إجمالي الكميات المستوردة من الفاصوليا	١٥٩	١٦٧	١٦٩	١٥٨	١٧٥	٢٠٩	٢١١	٢١٦	٢٣١	٢٤٨	١٩٤٢	١٩٤	١٠٠

المصدر : شبكة الإنترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

أهم الدول المستوردة للخرشوف وفقاً لكميات المستوردة سنوياً خلال فترة الدراسة ١٩٩٩-٩٠

	القيمة الفعلية	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٤	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
فرنسا	٥٨,١٥	٢٨,٦٧	٢٨٩,٧٠	٢٢,٤٩	٣٣,٨٩	٢٢,٨٧	٣٢,٦٩	٣٠,٧٩	٣٢,٦٨	٢٢,٨٣	٣٢,٥٥	٢٠,٩٩	٢٢,٩٥	
إيطاليا	٩,٥٩	٤,٦٩	٤٢,٨٧	٢,٥٣	٥,٠٢	٥,٠٥	٥,٢٦	٣,٨٨	٥,٣٣	٤,٥٦	٥,٦١	٣,٦٨	١,٩٦	
ألمانيا	٥,٥١	٢,٦٩	٢٦,٩٥	٢,٨٧	٣,٥٥	٣,٠٥	٢,٨٦	٢,٩٢	٢,٤٥	٢,٢٨	٢,٣٤	٢,٥١	٢,١٦	
بلجيكا	٤,٨٢	٢,٣٦	٢٣,٥٨	٢,٤٥	٢,٣٣	٢,٧٤	٢,٦٧	٢,٣٢	٢,٧٥	٢,١٣	٢,٣٤	٢,٧٧	٢,٠٩	
كندا	٤,٥٩	٢,٢٤	٢٢,٤٣	٣,٠٧	٢,١٩	١,٨٧	٢,١٣	١,٧٢	٢,٣٢	٢,٠١	٢,٢٠	٢,٤٣	٢,٤٢	
المملكة المتحدة	٢,٦١	١,٧٦	١٧,٦٣	١,١٢	١,٧٢	١,٧٠	١,٣٤	٣,٥١	٣,٠٩	٣,٥٨	٠,٤٢	٠,٦٣	٠,٥٣	
سويسرا	٢,٣٠	١,٦١	١٢,١٢	١,٦٠	١,٦٢	١,٥٥	١,٦٠	١,٥٢	١,٦١	١,٥١	١,٦٣	١,٨٠	١,٧٠	
الولايات المتحدة الأمريكية	٢,١٦	١,٠٦	١,٥٦	١,٥٥	١,٦٨	٠,٨١	٠,٩٠	١,٦٢	٠,٧٩	٠,٧٠	١,٠٠	٠,٩٩	٠,٥٤	
اسبانيا	١,٦٧	٠,٨٢	٨,١٨	٣,٥٤	٢,٠٢	٠,٩٠	٠,٨٨	٠,٣٣	٠,٨٣	٠,٣٢	٠,١٥	٠,٠٢	٠,٠٠	
السعودية	١,٥٧	٠,٧٧	٧,٧٠	٠,٥٨	٠,٥٨	١,٦٩	٠,٨٣	٠,٥٠	١,١٧	٠,٦٢	١,٦٩	٠,٦٢	٠,٤١	
هولندا	١,٣٣	٠,٦٥	٦,٥٠	٠,٩٥	٠,٦٧	٠,٧٥	٠,٨٠	٠,٧٠	١,٦٢	٠,٦٢	١,٥٣	١,٥٠	٠,٣٧	
السويد	١,٠٠	٠,٤٩	٤,٩١	٠,٦٦	٠,٧٧	٠,٥٢	٠,٥٢	٠,٣٦	٠,٤٠	٠,٤٠	٠,٤٦	٠,٤٣	٠,٣٩	
الدنمارك	٠,٤٨	٠,٢٤	٢,٣٧	٠,٥٣	٠,٣٨	٠,٣٩	٠,٢٠	٠,١٥	٠,٢١	٠,١٥	٠,١٨	٠,٢٣	٠,١٥	
الأرجنتين	٠,٣٠	٠,١٤	١,٤٥	٠,٣٧	٠,٢٤	٠,١٦	٠,٣١	٠,١٧	٠,١٥	٠,١٤	٠,١٠	٠,١٠	٠,١٠	
اليونان	٠,٢٢	٠,١١	١,٠٥	٠,١٩	٠,٢١	٠,١٨	٠,٢٥	٠,١٠	٠,٠٧	٠,٠٢	٠,٠٢	٠,٠٠	٠,٠٠	
بوتسوانا	٠,٢١	٠,١٠	١,٠٢	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٤	٠,٠٥	٠,١١	٠,٢٦	٠,٢٤	٠,١٠٦	
النمسا	٠,١١	٠,٠٦	٠,٥١	٠,١٤	٠,١٣	٠,٠٨	٠,١٧	٠,٠٧	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٥	
لوكسمبورج	٠,٠٨	٠,٠٤	٠,٣٧	٠,٠٠	٠,١١	٠,١٢	٠,١٠	٠,٠٢	٠,١٢	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٠	
أيرلندا	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٣١	٠,٠٦	٠,١١	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠١	٠,٠٠	٠,٠٠	٠,٠٩	٠,٠٤	٠,٠١	
النرويج	٠,٠٦	٠,٠٣	٠,٢٩	٠,٠٥	٠,٠٤	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٣	٠,٠٢	٠,٠١	٠,٠٥	٠,٠٢	٠,٠٢	
دول أخرى	٠,١٧	٠,٣٣	٣,٢٧	٠,٥٩	٠,٣٩	٠,٤١	٠,٣٣	٠,٤١	٠,٣٦	٠,٣٣	٠,٠٧	٠,٢٥	٠,١٤	
اجمالي الكميات المستوردة من الخشوف	١٠٠,٠٠	٤٩	٤٨٩	٤٩	٤٧	٤٨	٥٢	٥١	٥٥	٤٦	٥١	٤٨	٤٠	

جدول رقم (٢١) المؤشرات الأساسية لقطاعيات دول مجلس التعاون الخليجي ، والاتحاد المغاربي
مقارنة بالدول العربية عام ١٩٩٧ م .

%	إجمالي الدول العربية	إجمالي دول المجلس	دول مجلس التعاون الخليجي					الوحده	الدول / البيان
			الكويت	قطر	عمان	السعودية	البحرين		
١٠,٦	٢٢٣٨٠,٩	٢٧٩٤١	١٨٠,٩	٥٢٠	٢٢٩٥	٢٠٠٠٠	٢٢١	٢٦٩٦	إجمالي عدد سكان
١٢,١	٧٣٨٨٩	٨٩٩٢	٨٢١	٢٨٠	٧٧٢	٥٧٢٤	٢٣٥	١١٣١	القوى العاملة الكلية
٣٧	٢٩٢٥٣	١٠,٩٣	٨,٨	٩	١٥٥	٨١٦	٥,٤	٩٩	القوى العاملة الزراعية
١٨,٢	١٤٠٥١٩٦	٢٥٦٣٢٥	١٧٨,٧	١١٤٣	٣٠٠٠٠	٢١٤٩٦٩	٧٠,٧	٨٣٦٠	المساحة الكلية
٤٢,٧	٥٩٢٦٧٤	٢٥٣١٤٥	٣٠,٩٩٤	٩٣١١	١٥٦٤٦	١٤٣٧٤٢	٥٤٣٣	٤٨٠,١٩	إ. المحلى الإجمالي
	٥٣١١	١٢٦٨٠	١٧١٣١	١٧٨٣٧	٧٠,٧٦	٧٤٦٦	٨٧٥٨	١٧٨١١	نصيب الفرد من ن ج
١٨,٢	١٦٦٣٣٥	١١٣٤١٥	١٥١,٠٠	٤٢٧٥	٥٩١٤	٤٩٧١٩	٤٣٧٨	٢٤٠,٣٠	قيمة الصادرات الكلية
٥١,٦	١٤٢٦٠,٢	٧٣٦,٠٥	٨٠,٢٣	٢٣٨٢	٤٤٠,٢	٢٦٧٣٠	٣٩٦٣	٢٨١,٠٦	قيمة الواردات
	٢٣٧٢٣	٣٩٨١٠	٧٠,٧٧	١٨٩٣	١٥١٢	٢٢٩٨٩	٤١٥	٥٩٢٤	الميزان التجاري
٦٠,٥	٣٠,٨٩٣٧	١٨٧٠,٢١	٢٣١٢٣	٦٦٥٧	١٠,٣١	٧٦٤٤٩	٨٣٤١	٦٢١٣٦	حجم التجارة الخارجية

٢- الاتحاد المغاربي:-

%	إجمالي الدول العربية	إجمالي دول الاتحاد	دول الاتحاد المغاربي					الوحده	الدول / البيان
			موريتانيا	المغرب	ليبيا	الجزائر	تونس		
٢٧,٧	٢٦٣٨٠,٩,٣	٧٣١٤٣	٢٢١٨,٥	٢٧٣١٠	٤٦٤٧	٢٩٧٢٤	٩٢٤٣,٤	الف نسمة	إجمالي عدد سكان
٢٧,٦	٧٣٨٢٩	٢٠,٣٧٠,٥	١٥٥٥	٨٦٥٧,٥	١٤٥٠	٥٧٠,٨	٣٠٠٠	الف نسمة	القوى العاملة الكلية
٢٣,٤	٢٩٢٥٣	٦,٨٣٧	٨٨٢	٣٤٦٧	٢٢٤	١٤٢٩	٨٣٥	الف نسمة	القوى العاملة الزراعية
٤٣	١٤٠٥١٩٦,٢	٦٠٤٥١٣	١٠,٣٠٧٠	٧١٠,٨٥	١٧٥٩٥٤	٢٣٨١٧٤	١٦٢٣٠	الف هكتار	المساحة الكلية
٢١,٦	٥٩٢٦٧٤	١٢٨٠,٢٩,٥	٩٩٤	٣٣٢٧٦	٣٣٩٩٤	٤٣١٢٠	١٦٦٤٦	م. دولار	إ. المحلى الإجمالي
٤٥,٩	٥٣١١	٢٤٣٧	٣٩٩	١٢١٩	٧٣١٥	١٤٥١	١٨٠,١	الف دولار	نصيب الفرد من ن ج
٢٢,٢	١٦٦٣٣٥	٣٦٩٨٥	٣٧٧	٤٦٨٧	١١٤٠,٣	١٣٤٨٣	٧٠,٣٥	م. دولار	قيمة الصادرات الكلية
٢٣,٩	١٤٢٦٠,٢	٣٤٠,٨٤	٣٩٤	٧٨٩٢	٧٠,٥٨	٨٦٧٧	١٠٠,٦٢	م. دولار	قيمة الواردات
	٢٣٧٢٣	٢٩,٠١	١٧	٣٢٠,٥	٤٣٤٥	٤٨٠,٦	-٣٠,٢٧	م. دولار	الميزان التجاري
٢٣	٣٠,٨٩٣٧	٧١٠,٦٩	٧٧١	١٢٥٧٩	١٨٤٦١	٢٢١٦٠	١٧٠,٩٧	م. دولار	حجم التجارة الخارجية

المصدر : جمعت وصيبت من : جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتائب السنوى للاحصاءات الزراعية ١٩٩٨ م

جدول رقم (٢٧) المؤشرات الأساسية لاقتصاديات رابطة اعم جنوب شرق اسيا (الاسيان) ١٩٩٩ م

البيان (الأسيان)	الدولة						وحدة القياس	البيان / الدولة
	سنغافورة	ماليزيا	تايلاند	الفلبين	اندونيسيا	بروناي		
٣٠٥٤,٨	١	٣٣٠	٥١٣	٣٠٠	١٩٠٥	٥,٨	الف كم ٢	المساحة
٣٦٠,٣	٣	٢٢	٢١	٧٤	٢٠٠	٠,٣٠٨	مليون نسمة	عدد السكان
٦٧٥,٧	١٠١,٨	٩٨,٢	١٦٥,٨	٨٨,٤	٢٢١,٥		مليار دولار	ن ق ٠ ج
-	٣٦	٣٧	٢٦	٣٩	٢٣	-	-	الترتيب بين دول العالم
-	٣٢٨١٠	٤٥٣٠	٢٧٤٥	١٢٠٠	١١١٠	-	دولار	نصيب الفرد من ن ق ٠ ج
-	٨	٧٤	٩٤	١٢٩	١٣٥	-	-	الترتيب
٤٢٥١٦٧	١٥٦٢٥٢	٩٢٨٩٧	٧٢٤١٥	٤٠٣٦٥	٦٣٢٣٨	-	مليون وكرز	قيمة الصادرات
٤٢١٤٣٤	١٤٤١٦٨	٩١٥٢٢	٧٢٤٣٧	٥٠٤٧٧	٦٢٨٣٠	-	مليون وكرز	قيمة الواردات
٣٧٣٣	١٢٠٨٤	١٣٧٥	٢٢٠	١٠١١٢٠	٤٠٨		مليون وكرز	الميزان التجاري
٨٤٦٦,١	٣٠٠٤٢٠	١٨٤٤١٩	١٤٤٨٥٢	٩٠٨٤٢	١٢٦٠٦٨		مليون وكرز	حجم التجارة الخارجية

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، القاهرة ، ٢٠٠٠ م .

جدول رقم (٢٨) المؤشرات الأساسية لاقتصاديات دول (النافتا) عام ١٩٩٧

البيان	الدولة	الوحدة	دول تكتل (النافتا)			اجمالي دول النافتا
			الولايات المتحدة	كندا	المكسيك	
المساحة		ألف كم ^٢	٩٣٦٤	٩٩٧١	١٩٨٥	٢١٣٢٠
اجمالي عدد السكان		مليون نسمة	٢٦٨	٣٠	٩٤	٣٩٢
اجمالي القوى العاملة		مليون نسمة	١٣٦	١٦	٣٨	١٩٠
القوى العاملة الزراعية		% من القوى العاملة	٣	٣	٢٨	
ن.ق.ج		مليار دولار	٧٧٨٣	٥٩٥	٣٤٩	٨٧٢٧
المرتبة بين دول العالم			١	٩	١٦	
متوسط النمو السنوي		%	٣,٨	٤	٨,٢	
نصيب الفرد من ن.ق.ج		دولار	٢٩٠٨٠	١٩٦٤٠	٣٧٠٠	
المرتبة بين دول العالم			١	٢٥	٨١	
متوسط النمو السنوي		%	٢,٨	٢,٩	٦,٣	
نسبة التجارة من ن.ق.ج		%	٢٥	٧٥	٦٠ (عام ٩١)	
قيمة اجمالي الصادرات		مليون دولار	٣٦٦٥٠٥	٢٤٧٤٣٨	١٢١٨٢٩	٧٣٥٧٧٢
قيمة اجمالي الواردات		مليون دولار	٣٧١٨٤٣	٢٣٦٢٢٥	١٢٢٤٢٤	٧٣٠٤٩٢
الميزان التجاري		مليون دولار	٥٣٣٨-	١١٢١٣	٥٩٥-	٥٢٨٠
حجم التجارة الخارجية		مليون دولار	٧٣٨٣٤٨	٤٨٣٦٦٣	٢٤٤٢٥٣	١٤٦٦٢٦٤

المصدر : البنك الدولي ، مؤشرات التنمية في العالم ، القاهرة ، ١٩٩٩

جدول رقم (٢٩)
المزايا الجمركية التي تتمتع بها الصادرات المصرية من الخضار إلى دول الاتحاد الأوروبي عدا أسبانيا والبرتغال (١٩٨٨ - ١٩٩٦)

الرسم الجمركي التفضيلي المطبق على صادرات مصر إلى الاتحاد الأوروبي عدا أسبانيا والبرتغال									الحصنة	البيان	
١٩٩٦ - ١/١	١٩٩٥ - ١/١	١٩٩٤ - ١/١	١٩٩٣ - ١/١	١٩٩٢ - ١/١	١٩٩١ - ١/١	١٩٩٠ - ١/١	١٩٨٩ - ١/١	١٩٨٨ - ١/١	طن متري	التعريفية الجمركية المتوحدة	السلعة
إعفاء	إعفاء	إعفاء	إعفاء	١,٨	٣,٧	٦,٥	٧,٥	%٩	٩٨٠٠	%١٥ ت %٤٠	بطاطس متكررة ٣/٣١ - ١/١ داخل الحصنة
%٩	%٩	%٩	%٩	%٩	%٩	%٩	%٩	%٩		%١٥	٣/٣١ - ١/١ من زيادة عن الحصنة
%١٥	%١٥	%١٥	%١٥	%١٥	%١٥	%١٥	%١٥	%١٥		%١٥	٥/١٥ - ٤/١ من
%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١	%٢١		%٢١	٦/٣٠ - ٥/١٦ من
%١٨	%١٨	%١٨	%١٨	%١٨	%١٨	%١٨	%١٨	%١٨		%١٨	١٢/٣١ - ٧/١ من
٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨	٤,٨		%١٢ ت %٦٠	البصل الطازج ٤/٣٠ - ٢/١
%٦	%٦	%٦	%٦	%٦	%٦	%٦	%٦	%٦		%١٢ ت %٥٠	الثوم الطازج ٥/٣١ - ٢/١
%٥,٢	%٥,٢	%٥,٢	%٥,٢	%٥,٢	%٥,٢	%٥,٢	%٥,٢	%٥,٢		%١٣ ت %٦٠	القاصوليا الخضراء ١٥/٣١ - ٢٠ أبريل
%٤,٤	%٤,٤	%٤,٤	%٤,٤	%٤,٤	%٤,٤	%٤,٤	%٤,٤	%٤,٤		%١١ ت %٦٠	الطماطم الطازجة ١ ديسمبر - ٣١ مارس بماقي الأشهر ١٨%
٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥		%١١ ت %٥٠	البطيخ ١ أبريل - ١٥ يونيو
إعفاء	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١	٩,١		%١٣ ت %٣٠	الخرشوف أكتوبر - يناير مارس - مايو

المصدر :

وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، قطاع الممثل التجاري ، تقرير عن علاقة مصر بالاتحاد الأوروبي ، القاهرة ، ١٩٩٥ .

جدول رقم (٣٠)
تطور الكميات المنتجة من حاصلات الخضار في مصر خلال الفترة ١٩٩٩-٩٠

الاصناف الرئيسية	مجموع الفترة	الفترة المتوسطة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
الطماطم	٥٠٨٠.٣	٥١٧٥.٨	٥٧٢٧.٣	٥٨٧٣.٤	٥٩٥٥.٤	٥٠٣٤.٢	٥٠١٠.٧	٤٧٦٦.٦	٤٦٩٤.١	٣٧٩٦.٠	٤٢٣٣.٨		
البطاطس	١٨٧٨.٨	١٨٠٨.٩	١٩٨٤.١	١٨٠٢.٨	٢٢٩٦.٠	٢٥٩٩.١	١٣٢٤.٦	١٢٠٠.٠	١٢١٨.٧	١٧٨٦.١	١٦٣٧.٨		
البطيخ	١١٣٩.١	١١٦٧.٣	١٤٠٩.٤	١٧٣٥.٤	١١٢٦.٦	١١٩٩.٨	٩٢٣.١	٧١٤.٠	٧١٦.٣	٨٩٣.٩	١٠٠٧.٠		
البيصل الجاف	٥٨٦.١	١٠١٧.٢	٦٥١.٩	٣٩٦.١	٤٤٧.٧	٣٨٦.٣	٤٨١.٠	٧٤٢.٠	٦٠٦.٠	٥٥٦.٠	٥٧٧.٠		
الشمام والكتانوليب	٤٦٣.٠	٧٧٣.٦	٤٢٧.٤	٥٤٦.٨	٥٢٥.٩	٣٥٠.٨	٣٤٥.١	٤٠١.٠	٤٦٢.٨	٤١٦.٦	٣٩٢.٠		
الكوسة	٤٦٢.٩	٦٤٨.٨	١١٦.٣	٥٦٨.٠	٤٩٨.٣	٤٣٨.٥	٣٧٥.١	٣٥٤.٠	٣٤٢.١	٣٩٥.٦	٣٩٢.٠		
البنانجان	٤٤٧.٧	٤٤٧.٦	٥٦٠.٠	٥٥٠.٠	٥٥٠.٠	٣٩٨.٤	٣٦٥.١	٣٤٣.١	٤١٥.٩	٣٨٥.٠			
الكرنب	٤٤٦.٨	٤٤٦.٨	٥٢٥.٧	٤٩.٣	٤٦٢.٦	٤٧٧.٣	٤٥٥.٨	٤٤٩.٧	٤٣٦.٥	٤٢٤.١	٣٨٠.٨		
الفلل الاخضر	٢٩٠.٤	٢٩٠.٣	٣٨٨.١	٤١٠.٨	٣٦٢.٧	٣٥٠.٦	١٩٢.٠	١٣٤.٥	٢٨١.٦	١٧١.٠			
الخيار	٢٥٥.٩	٢٥٥.٦	٢٥٠.٠	٢٥٥.٠	٢٥٣.١	٢٥٠.٠	٢٤٨.٠	٢٤٧.٠	٢٤٧.٠	٢٥٠.٣	٢١٧.٠		
الزوم	١٩٣.٣	١٩٣.٣	٢٢٩.٢	١٧٣.٦	١٥٩.١	١١٩.٢	١٠٤.٨	٢١٠.٩	١٨٥.٨	٢٢٠.٠	١٨٥.٠		
الفاصوليا الخضراء	١٥٤.٨	١٥٤.٨	١٧٩.٤	٢١٩.٥	٢٠١.٨	١٦٥.١	١٢٧.٠	١٠٦.٠	١٢٨.٨	١٤٧.٦	١٢٣.٠		
البيسلة الخضراء	١٣٣.٥	١٣٣.٥	١٥٨.٨	١٥٣.٥	١٢٦.٨	٧١٨.٨	١٠٥.٠	١٠٢.٠	١٠٢.٠	١٠١.٠	١٢١.٣		
الفن	١٣٠.٥	١٣٧.٠	١٢٥.٥	١٣٤.٩	١٣٦.٣	١٢٢.١	١٢٤.٠	١٢٤.٠	١٢٥.١	١١٨.٠	٩٢.٤		
الجزر	١١٣.٠	١١٣.٠	١٢٩.٥	١٣٧.٩	١٠٨.٨	١٣١.٠	١١٨.٣	١٠٤.٧	٨٩.٨	٩٣.١	٩٢.٤		
القرنبيط	١٠٠.٦	١٠٠.٦	١١٤.٧	٩٢.٨	١٠٣.١	١٠٩.٤	١٠٦.٠	١٠٥.١	٩٦.٢	٨٢.٣	٨٥.٦		
البامية	٧٠.٢	٧٠.٢	٧٥.٠	٧٤.٠	٧٢.٩	٧٥.٦	٦٧.٥	٦٧.٠	٦٤.٦	٦٧.٠	٦٤.٠		
الغرشوف	٤٦.٧	٤٦.٧	٥٧.٠	٥٣.٦	٣٥.٠	٤١.٠	٢٩.٠	٢٨.٠	٤٢.٨	٦٧.١	٧٤.٠		
السلطاني	٤٢.١	٤٢.١	٤٨.٦	٤٥.٥	٤٥.٥	٤٧.٥	٤٠.٠	٣٣.٠	٣٥.٧	٤٠.٤	٣٨.٥		
الفول الرومي الاخضر	٢.٣	٢.٥	٢.٤	٢.٣	٢.٣	٢.٣	٢.٣	٢.٢	٢.٢	٢.٢	٢.١		
اجمالي الخضار	١١٠.٣٨	١٢٠.٣٨	١٤٢.٧٦	١٣٦.٥٩	١٣٨.٤٢	١٢٤.١٧	١٠٥.٨٤	١٠٦.٦٩	١٠٥.٣٠	١٠٢.٠١	١٠٤.٥٤		

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) منظمة الاطعمة والزراعة

جدول رقم (٣١)

تطور المساحة المنزوعة من حاصلات الخضار في مصر خلال الفترة ١٩٩٩-٩٠

الاصناف الاسمية	متوسط الفترة	مجموع الفترة	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
المسطح	٣٩٠,٤	٣٩٠,٤,٤	٤٢٠,١	٤٣٨,٠	٤١٦,٧	٤٢٧,٩	٣٦٩,٠	٣٦٤,٣	٣٧٥,٧	٣٤٠,٥	٣٨٥,٢		
البطاطس	١٨,١	٢٢٠,٨,١	٢٠٧,٧	٢١٩,٥	٢٠٤,٠	٣٢١,٢	٣٠٤,٠	١٦٠,١	١٨٥,٣	١٩١,٣	٢١٨,١	١٩٦,٩	
البطيخ	٩,٤	١١٤,٣	١٤٠,٨	١٣٤,٦	١٥٥,٣	١٠٣,٩	١٢٧,١	٩٨,٨	٧٩,١	٧٥,٣	١٠٦,٤	١٢١,٥	
القمح	٥,٤	٦٥,٥	٨٩,٠	٨٦,٥	٧٩,١	٦٨,٩	٦٤,٦	٥٥,٦	٥١,٩	٥٠,٨	٥٥,٠	٥٣,٢	
البنجران	٤,٤	٥٤,٢	٥٤,٢,٠	٧٢,٩	٧١,٧	٦٢,٤	٤٧,١	٤٥,٧	٤١,٨	٤١,٦	٤٧,١	٤٢,٦	
الشمس والكفتالوب	٤,١	٤٩,٤	٤٩,٤	٤٦,٩	٤٩,٤	٥٦,٥	٤٢,٤	٤١,٥	٤٤,٥	٥١,٩	٥٨,٠	٥٢,٩	
الفاصوليا الخضراء	٣,٩	٤٧,٣	٦٢,٣	٦٥,٧	٦٣,٠	٥٥,٧	٤٢,٣	٣٤,٦	٢٩,٧	٢٧,٨	٤٢,٠	٣٩,٤	
الزيتون	٣,٦	٤٤,٤	١٠٠,٢	٦٣,٧	٣٧,٨	٤٧,٧	٤٢,٤	٢٧,٠	٣٦,٣	٣٣,٢	٣٠,١	٢٥,٩	
الزيتون	٣,٤	٤٠,٨	٤٥,٠	٤٤,٥	٤٢,٢	٤٠,٩	٤٢,٩	٤٣,٦	٣٨,٨	٣٨,٩	٣٧,٥	٣٤,٠	
الخيار	٣,٣	٤٠,٦	٤٦,٩	٤٥,٧	٤٤,٥	٤٠,٨	٣٩,٥	٣٨,٣	٣٧,١	٣٩,٢	٣٨,٤	٣٥,٣	
الفاصوليا الخضراء	٣,٠	٣٦,٥	٢٩,٧	٣٧,٣	٤٧,٨	٥١,٣	٤١,٦	٣٢,١	٣٠,٩	٣١,٢	٣٣,٥	٣٠,١	
البصل	٢,٩	٣٤,٨	٥٦,١	٥٤,٦	٤٤,٥	٢٨,٠	٥١,٧	٢٤,٢	٢٣,٠	٢٢,٧	٢٢,٦	٢١,٨	
البصل	١,٥	١٨,٢	٢٦,٤	١٨,٧	١٧,٣	٢٢,٣	١٣,٨	١٢,٤	١٩,٤	١٥,٠	١٧,٣	١٥,٣	
البصل	١,١	١٣,٦	١٤,٣	١٥,٨	١٤,٥	١٣,٧	١٢,٦	١٣,٣	١٣,٦	١٣,١	١٣,٦	١٣,٨	
البصل	١,١	١٢,٩	١٣,٨	١٣,٦	١٣,٣	١٣,٣	١٣,٨	١٢,٦	١٢,٤	١٢,١	١٢,٥	١١,٤	
البصل	٠,٩	١٠,٩	١١,٩	١٢,١	١٠,٠	١١,١	١٢,٢	١١,١	١٠,٩	١٠,٧	٩,٦	٩,٩	
البصل	٠,٩	١٠,٧	١٢,٠	١٢,٢	١٢,٧	١٠,٥	١١,٧	١٠,٨	١٠,٠	٨,٥	٩,٤	٩,٠	
البصل	٠,٥	٦,٣	٧,٠	٦,٤	٦,٦	٦,٧	٦,٨	٦,٣	٥,٦	٥,٥	٦,٢	٦,٢	
البصل	٠,٥	٦,٢	٧,٩	٥,٨	٧,٣	٤,٨	٧,٣	٤,٩	٤,٧	٥,٣	٦,٦	٧,٥	
البصل	٠,٥	٦,٠	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	٠,٦	
البصل	١٠٠,٠	١٢١٨,٥	١٤١٤,٠	١٣٩٤,٠	١٣٣٣,٩	١٣٩٢,١	١٢٤٣,٧	١٠٣٩,٦	١٠٣٩,٧	١٠٦٠,٤	١١٠٤,٩	١١١٢,٤	

مصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات FAOSTAT ، منظمة الأغذية والزراعة

الفاصوليا الخضراء

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

البصل

المصدر : شبكة الانترنت : قاعدة البيانات (FAOSTAT) . منظمة الأغذية والزراعة

جدول رقم (٣٢)

تطور إنتاجية حاصلات الخضار في مصر خلال الفترة ١٩٩٩-٩٠

طن/هكتار

متوسط الإنتاجية	١٩٩٩	١٩٩٨	١٩٩٧	١٩٩٦	١٩٩٥	١٩٩٤	١٩٩٣	١٩٩٢	١٩٩١	١٩٩٠	
الطماطم	١٣,٥	١٣,١	١٤,١	١٤,٥	١٣,٦	١٣,٧	١٣,١	١٢,٥	١١,١	١١,٥	
البطاطس	٨,٥	٨,٧	٩,٥	٨,٨	٨,٥	٨,٣	٨,٦	٨,٥	٨,٢	٨,٣	
البطخ	٩,٨	١١,٩	١١,٥	١١,٢	١٠,٨	٩,٤	٩,٥	٩,٤	٨,٤	٨,٣	
الشمام والكتناوب	٩,٤	١٥,٧	١٠,٥	١١,١	٩,٣	٨,٣	٧,٦	٧,٧	٨,٥	٧,٩	
الكوسه	٧,٥	٧,٣	٧,٩	٧,٢	٦,٨	٦,٧	٦,٨	٦,٧	٧,٢	٧,٤	
البانجن	٨,٣	٧,٧	٧,٨	٨,٥	٨,٥	٨,٥	٨,٢	٨,٣	٨,٨	٩,٥	
الكرنب	١١,٥	٧,٤	١١,٨	١١,٦	١١,٣	١١,١	١١,٤	١١,٢	١١,٣	١١,٢	
الفاصل الاخضر	٩,٢	٦,٢	٥,٨	٥,٨	٥,٩	٥,٦	٦,٤	٦,٢	٦,٧	٦,٩	
الخيار	٩,٤	٥,٥	٥,٦	٥,٧	٦,٢	٦,٣	٦,٧	٦,٩	٦,٥	٧,٦	
الثوم	١٠,٦	١٠,٢	٩,٣	٩,٢	٩,٧	٨,٦	١٣,٤	١٢,٤	١٢,٧	١٢,١	
الفاصوليا الخضراء	٤,٢	٥,١	٤,٨	٤,٦	٣,٩	٤,٥	٣,٤	٤,١	٤,٤	٤,١	
البسلة الخضراء	٤,١	٣,٥	٣,٤	٤,٥	٤,٢	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٥	٤,٦	
الخس	٩,٦	٩,٦	١٠,٥	٩,٧	٩,٧	٩,٣	٩,١	٩,٥	٨,٧	٨,٨	
الجزر	١٠,٥	١٠,٤	١٠,٨	١٠,٤	١١,٢	١١,٥	١٠,٥	٩,٩	١٠,٢	١٠,٢	
القرنيط	٩,٢	٩,٣	٩,٥	٩,٣	٩,٥	٩,٥	٩,٧	٩,٥	٨,٧	٨,٧	
الباميه	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٥	٥,٤	٥,٤	٥,٤	٥,٦	٥,٦	
الخرشوف	٧,٤	٧,٢	٧,٣	٧,٣	٥,٥	٥,٩	٦,٥	٨,٥	٩,٨	٩,٨	
السبانخ	٦,٩	٧,٦	٦,٩	٦,٨	٧,٥	٦,٣	٥,٩	٦,٥	٦,٥	٦,٣	
الفاصوليا الاخضر	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٨	٣,٧	٣,٩	٣,٩	٣,٩	

المصدر : شبكة المعلومات ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منطقة الاطرية والزراعة

جدول رقم (٣٣)

تقدير الميزة النسبية الظاهرة لبعض حاصلات الخضر خلال فترة الدراسة

المحصول	نسبة	قيمة صادرات مصر من المحصول (١)	قيمة الصادرات الزراعية المصرية (٢)	قيمة صادرات العالم من المحصول (٣)	قيمة الصادرات الزراعية في العالم (٤)	(١)/(٢)	(٢)/(٣)	الميزة النسبية الظاهرة (المستبانة)
البطاطس	١٩٩٠	٢٢	٤٢٧	١٥٩٥	٣٢٦٣١٣	٠,٠٥٢٥	٠,٠٠٤٨٩	١٠,٧٥
	١٩٩١	٤٨	٣٩١	١٨٦٢	٣٢٩٢٠٣	٠,١٢٢٣	٠,٠٠٥٦٦	٢١,٦٣
	١٩٩٢	٤٣	٤٠١	١٦١٦	٣٥٨٠٨٣	٠,١٠٦٣	٠,٠٠٤٥١	٢٣,٥٥
	١٩٩٣	٣٢	٣٦٠	١٧٨٧	٣٣٩٠٩٢	٠,٠٨٩٣	٠,٠٠٣٧٩	٢٣,٥٤
	١٩٩٤	٢٧	٥٥٣	١٧٧٨	٣٨٩٠٥٧	٠,٠٤٨٠	٠,٠٠٤٥٧	١٠,٥٠
	١٩٩٥	١٠٢	٥٣٦	٢٣٢٦	٤٤٣٤٠٩	٠,١٩٠٥	٠,٠٠٥٢٤	٣٦,٣٢
	١٩٩٦	٨٠	٥٢١	١٦٦٦	٤٦٥٦٩٩	٠,١٥٣٣	٠,٠٠٣٥٨	٤٢,٨٦
	١٩٩٧	٤١	٤٤٢	١٣١٣	٤٥٨٠١٢	٠,٠٩٣٣	٠,٠٠٢٨٧	٣٢,٥٤
	١٩٩٨	٤٧	٥٧٥	١٦٦٢	٤٣٨١١٣	٠,٠٧٥٢	٠,٠٠٣٧٩	١٩,٨١
	١٩٩٩	٤٦	٥٨٥	١٨٢٢	٤١٧٣١٠	٠,٠٧٨٧	٠,٠٠٤٣٧	١٨,٠١
	اجمالي فترة الدراسة	٤٨٤	٤٧٩٢	١٦٩٢٦	٣٩٦٤٢٩١	٠,١٠١٠	٠,٠٠٤٢٧	٢٣,٦٦
التفاح	١٩٩٠	٥	٤٢٧	٢٠٦١	٣٢٦٣١٣	٠,٠١١١	٠,٠٠٦٣٢	١٠,٧٥
	١٩٩١	٦	٣٩١	٢٠٠٢	٣٢٩٢٠٣	٠,٠١٦٠	٠,٠٠٦٠٨	٢,٦٤
	١٩٩٢	١١	٤٠١	٢٠٠٤	٣٥٨٠٨٣	٠,٠٢٧٩	٠,٠٠٥٦٠	٤,٩٨
	١٩٩٣	٧	٣٦٠	٢١٧٠	٣٣٩٠٩٢	٠,٠١٩٦	٠,٠٠٦٤٠	٣,٠٦
	١٩٩٤	٦	٥٥٣	٢٥٨٧	٣٨٩٠٥٧	٠,٠١٠٥	٠,٠٠٦٦٥	١,٥٨
	١٩٩٥	٢	٥٣٦	٢٧٩٩	٤٤٣٤٠٩	٠,٠٠٣٥	٠,٠٠٦٣١	٠,٥٥
	١٩٩٦	٢	٥٢١	٢٩٣٥	٤٦٥٦٩٩	٠,٠٠٣٠	٠,٠٠٦٣٠	٠,٤٧
	١٩٩٧	١	٤٤٢	٢٨٣٢	٤٥٨٠١٢	٠,٠٠٢٩	٠,٠٠٦١٨	٠,٤٧
	١٩٩٨	٢	٥٧٥	٣٠٥٥	٤٣٨١١٣	٠,٠٠٤٠	٠,٠٠٦٩٧	٠,٥٨
	١٩٩٩	١	٥٨٥	٢٩٢٠	٤١٧٣١٠	٠,٠٠١٧	٠,٠٠٧٠٠	٠,٢٤
	اجمالي فترة الدراسة	٤٣	٤٧٩٢	٢٥٣٦٥	٣٩٦٤٢٩١	٠,٠٠١٠	٠,٠٠٦٤٠	١,٤٠
الكمثرى	١٩٩٠	١٣	٤٢٧	٥٣٧	٣٢٦٣١٣	٠,٠٣٠١	٠,٠٠١٦٥	١٨,٢٩
	١٩٩١	١٢	٣٩١	٦٠٨	٣٢٩٢٠٣	٠,٠٢٩٤	٠,٠٠١٨٥	١٥,٩٥
	١٩٩٢	١٢	٤٠١	٥٦٥	٣٥٨٠٨٣	٠,٠٢٩٠	٠,٠٠١٥٨	١٨,٣٩
	١٩٩٣	٢١	٣٦٠	٥٨٢	٣٣٩٠٩٢	٠,٠٥٧٢	٠,٠٠١٧٢	٣٣,٢٩
	١٩٩٤	٢٠	٥٥٣	٨٧٥	٣٨٩٠٥٧	٠,٠٣٦٩	٠,٠٠٢٢٥	١٦,٤٢
	١٩٩٥	١٧	٥٣٦	٩٥٥	٤٤٣٤٠٩	٠,٠٣٢١	٠,٠٠٢١٥	١٤,٩١
	١٩٩٦	١١	٥٢١	٧١٧	٤٦٥٦٩٩	٠,٠٢٠٩	٠,٠٠١٥٤	١٣,٥٨
	١٩٩٧	١٣	٤٤٢	٧٢٨	٤٥٨٠١٢	٠,٠٢٩٠	٠,٠٠١٥٩	١٨,٢٣
	١٩٩٨	١٩	٥٧٥	٩١٩	٤٣٨١١٣	٠,٠٣٢٧	٠,٠٠٢١٠	١٥,٦٠
	١٩٩٩	٩	٥٨٥	٧٣٨	٤١٧٣١٠	٠,٠١٦٢	٠,٠٠١٧٧	٩,١٧
	اجمالي فترة الدراسة	١٤٦	٤٧٩٢	٧٢٢٤	٣٩٦٤٢٩١	٠,٠٣٠٥	٠,٠٠١٨٢	١٦,٧٥
البرقوق	١٩٩٠	٢,٣٩	٤٢٧	٢٥٣	٣٢٦٣١٣	٠,٠٥٥٩	٠,٠٠٠٧٨	٧,٢١
	١٩٩١	١,٩٤	٣٩١	٣٠٣	٣٢٩٢٠٣	٠,٠٤٩٧	٠,٠٠٠٩٢	٥,٤٠
	١٩٩٢	٣,٦٦	٤٠١	٣٢٨	٣٥٨٠٨٣	٠,٠٩٨٦	٠,٠٠٠٩٢	١٠,٧٧
	١٩٩٣	١,٨٠	٣٦٠	٣٠١	٣٣٩٠٩٢	٠,٠٥٠٠	٠,٠٠٠٨٩	٥,٦٤
	١٩٩٤	٠,٥٧	٥٥٣	٣٧١	٣٨٩٠٥٧	٠,٠١٠٢	٠,٠٠٠٩٥	١,٠٧
	١٩٩٥	٠,٣١	٥٣٦	٣٨٢	٤٤٣٤٠٩	٠,٠٥٠٨	٠,٠٠٠٨٦	٠,٦٧
	١٩٩٦	٠,٣١	٥٢١	٤٣٠	٤٦٥٦٩٩	٠,٠٥٠٩	٠,٠٠٠٩٢	٠,٦٤
	١٩٩٧	٠,٢٧	٤٤٢	٣٦٤	٤٥٨٠١٢	٠,٠٥٠٦٠	٠,٠٠٠٨٠	٠,٧٥
	١٩٩٨	٠,١٨	٥٧٥	٤٠٣	٤٣٨١١٣	٠,٠٥٠٣١	٠,٠٠٠٩٢	٠,٣٤
	١٩٩٩	٠,٧٦	٥٨٥	٣٤٩	٤١٧٣١٠	٠,٠٥١٣٠	٠,٠٠٠٨٤	١,٥٥
	اجمالي فترة الدراسة	١٣	٤٧٩٢	٣٤٨٣	٣٩٦٤٢٩١	٠,٠٢٦٠	٠,٠٠٠٨٨	٢,٩٦

جدول رقم (٣٣)

تقدير الميزة النسبية الظاهرة لبعض حاصلات الخضر خلال فترة الدراسة

المحصول	هسته	قيمة صادرات مصر من المحصول (١)	قيمة الصادرات الزراعية المصرية (٢)	قيمة صادرات العالم من المحصول (٣)	قيمة صادرات الزراعية في العالم (٤)	(١)/(٢)	(٢)/(٤)	الميزة النسبية الظاهرة (المستبانة)
القمح	١٩٩٠	٣,٢٧	٤٢٧	٢٤٣	٣٢٦٣١٣	٠,٠٠٠٧٤	٠,٠٠٠٥٣٦	٧,١٤
	١٩٩١	٢,٥٠	٣٩١	٢٨٨	٣٢٩٢٠٣	٠,٠٠٠٨٧	٠,٠٠٠٦٤٠	٧,٣٢
	١٩٩٢	٢,١٤	٤٠١	٢٧٦	٣٥٨٠٨٣	٠,٠٠٠٧٧	٠,٠٠٠٥٣٤	٦,٩٢
	١٩٩٣	٤,٨٩	٣٦٠	٣٥٩	٣٣٩٠٩٦	٠,٠٠٠١٠٦	٠,٠٠٠١٣٥٨	١٢,٨٣
	١٩٩٤	٢,٦٣	٥٥٣	٢٢٧	٣٨٩٠٥٧	٠,٠٠٠٨٤	٠,٠٠٠٤٧٦	٥,٦٥
	١٩٩٥	١,١٩	٥٣٦	٣٩٠	٤٤٣٤٠٩	٠,٠٠٠٨٨	٠,٠٠٠٢٣١	٢,٥٢
	١٩٩٦	٢,٧٧	٥٢١	٤٦٣	٤٦٥٦٩٩	٠,٠٠٠٩٠٠	٠,٠٠٠٥٣٢	٥,٣٥
	١٩٩٧	١,٩٣	٤٤٢	٤٦٢	٤٥٨٠١٢	٠,٠٠٠٩٠١	٠,٠٠٠٤٣٦	٤,٣٣
	١٩٩٨	١,٠٧	٥٧٥	٥٤٩	٤٣٨١١٣	٠,٠٠٠١١٨	٠,٠٠٠١٨٦	١,٥٧
	١٩٩٩	٠,٧٨	٥٨٥	٥١٢	٤١٧٣١٠	٠,٠٠٠١٢٣	٠,٠٠٠١٣٣	١,٠٨
اجمالي فترة الدراسة		٢٢	٤٧٩٢	٣٨٣٩	٣٩٦٤٢٩١	٠,٠٠٠٩٧	٠,٠٠٠٤٦٣	٤,٧٨
الصلوايا الخضراء	١٩٩٠	٢,٦٥	٤٢٧	١٤٢	٣٢٦٣١٣	٠,٠٠٠٤٣٥	٠,٠٠٠٦٢٠	١٤,٢٤
	١٩٩١	١,٨٥	٣٩١	١٣٨	٣٢٩٢٠٣	٠,٠٠٠٤١٨	٠,٠٠٠٤٧٢	١١,٢٩
	١٩٩٢	٢,٤٢	٤٠١	١٤٦	٣٥٨٠٨٣	٠,٠٠٠٤٠٧	٠,٠٠٠٨٥٦	٢٠,٩٣
	١٩٩٣	١,٨٥	٣٦٠	١٦٠	٣٣٩٠٩٦	٠,٠٠٠٤٧١	٠,٠٠٠٥١٣	١٠,٨٧
	١٩٩٤	١,٨٦	٥٥٣	١٨٦	٣٨٩٠٥٧	٠,٠٠٠٤٧٨	٠,٠٠٠٣٣٦	٧,٠٢
	١٩٩٥	٣,٥١	٥٣٦	١٩٢	٤٤٣٤٠٩	٠,٠٠٠٤٣٢	٠,٠٠٠٦٥٥	١٥,١٧
	١٩٩٦	٢,٢٣	٥٢١	١٨٥	٤٦٥٦٩٩	٠,٠٠٠٣٩٨	٠,٠٠٠٤٣٨	١٠,٧٦
	١٩٩٧	١,١٥	٤٤٢	١٩٨	٤٥٨٠١٢	٠,٠٠٠٤٣٣	٠,٠٠٠٣٦٠	٦,٠٩
	١٩٩٨	١,٥٧	٥٧٥	٢٠٥	٤٣٨١١٣	٠,٠٠٠٤٦٧	٠,٠٠٠٢٧٣	٥,٨٤
	١٩٩٩	٠,٩٥	٥٨٥	١٩٦	٤١٧٣١٠	٠,٠٠٠٤٧٠	٠,٠٠٠١٦٢	٣,٤٥
اجمالي فترة الدراسة		٢١	٤٧٩٢	١٧٤٧	٣٩٦٤٢٩١	٠,٠٠٠٤٤١	٠,٠٠٠٤٣٩	٩,٩٦
الكرنوف	١٩٩٠	١,٢٢	٤٢٧	٣٧	٣٢٦٣١٣	٠,٠٠٠١١٣	٠,٠٠٠٢٨٦	٢٥,٤٠
	١٩٩١	٠,٩٢	٣٩١	٤٦	٣٢٩٢٠٣	٠,٠٠٠١٣٩	٠,٠٠٠٢٣٦	١٦,٩٦
	١٩٩٢	١,٧٧	٤٠١	٥١	٣٥٨٠٨٣	٠,٠٠٠١٤٣	٠,٠٠٠٤٤٠	٣٠,٧٣
	١٩٩٣	١,٧٤	٣٦٠	٤٨	٣٣٩٠٩٦	٠,٠٠٠١٤٠	٠,٠٠٠٤٨٢	٣٤,٣٩
	١٩٩٤	٢,٠٤	٥٥٣	٤٧	٣٨٩٠٥٧	٠,٠٠٠١٣٣	٠,٠٠٠٣٦٩	٣٠,٢٩
	١٩٩٥	١,٩١	٥٣٦	٥٤	٤٤٣٤٠٩	٠,٠٠٠١٢٣	٠,٠٠٠٣٥٦	٢٩,٠٠
	١٩٩٦	١,٩١	٥٢١	٥٤	٤٦٥٦٩٩	٠,٠٠٠١١٦	٠,٠٠٠٣٦٧	٣١,٥٩
	١٩٩٧	١,٣٥	٤٤٢	٤٥	٤٥٨٠١٢	٠,٠٠٠٠٩٩	٠,٠٠٠٣٠٥	٣٠,٩٣
	١٩٩٨	٠,٧٩	٥٧٥	٤٩	٤٣٨١١٣	٠,٠٠٠١١٣	٠,٠٠٠١٣٧	١٢,١٧
	١٩٩٩	٠,٤٢	٥٨٥	٥١	٤١٧٣١٠	٠,٠٠٠١٢٣	٠,٠٠٠٧٢	٥,٨٤
اجمالي فترة الدراسة		١٤	٤٧٩٢	٤٨٣	٣٩٦٤٢٩١	٠,٠٠٠١٢٣	٠,٠٠٠٢٩٤	٢٤,٠٨

جدول رقم (٣٤)

الميزة النسبية الظاهرة لبعض حاصلات الخضر المصرية مقارنة ببعض الدول المنافسة عام ١٩٩٨

القيمة بالمليون دولار

المحصول	الدولة	قيمة صادرات الدولة من المحصول (١)	اجمالي قيمة الصادرات الزراعية للدولة (٢)	قيمة صادرات العالم من المحصول (٣)	اجمالي قيمة الصادرات الزراعية في العالم (٤)	(١)/(٢)	(٣)/(٤)	الميزة النسبية الظاهرة
البطاطس	مصر	٤٣,٢٢	٥٧٥٠	١٦٦٢	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٧٥	٠,٠٠٠٤	١٩,٨٠
	المغرب	١٩,٠٦	٧٩٧٥	١٦٦٢	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٢٤	٠,٠٠٠٤	٦,٢٩
	هولندا	٣٥٤,٧٣	٣٠٢٢٠٥	١٦٦٢	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠١٢	٠,٠٠٠٤	٣,٠٩
	بلجيكا	١٦٨,٩٧	١٨٦٦٢٨	١٦٦٢	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٩	٠,٠٠٠٤	٢,٣٨
الطماطم	مصر	٢,٣١	٥٧٥٠	٢٩٦٣	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٤	٠,٠٠٠٧	٠,٥٩
	المغرب	٩,٠٩	٧٩٧٥	٢٩٦٣	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠١١	٠,٠٠٠٧	١,٦٨
	الأرجنتين	١٣,٢٩	١٧٨١	٢٩٦٣	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٧٥	٠,٠٠٠٧	١١,٠٣
	اسبانيا	٦٥٩,٦٠	١٤٨٥٥٣	٢٩٦٣	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٤٤	٠,٠٠٠٧	٦,٥٦
التفاح	مصر	١٨,٨٠	٥٧٥٠	٩١٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٣٣	٠,٠٠٠٢	١٥,٥٩
	تركيا	٢٦,٢٩	٤٧٨٨١	٩١٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٥	٠,٠٠٠٢	٢,٦٢
	هولندا	١٨٧,٥٤	٣٠٢٢٠٥	٩١٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٦	٠,٠٠٠٢	٢,٩٦
	اسبانيا	٧٨,٠٤	١٤٨٥٥٣	٩١٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٥	٠,٠٠٠٢	٢,٥٠
الزيتون	مصر	١,٠٧	٥٧٥٠	٥١٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٢	٠,٠٠٠١	١,٥٧
	هولندا	٢٢,٥٢	٣٠٢٢٠٥	٥١٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠١	٠,٠٠٠١	٠,٦٣
	المغرب	٠,٢٨	٧٩٧٥	٥١٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠١	٠,٢٩
	اسبانيا	٨٤,٨٢	١٤٨٥٥٣	٥١٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٦	٠,٠٠٠١	٤,٨٢
التفاحونيا الخضراء	مصر	١,٥٧	٥٧٥٠	٢٠٥	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٣	٠,٠٠٠٠٠	٥,٨٤
	المغرب	٠,٧٢	٧٩٧٥	٢٠٥	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠١	٠,٠٠٠٠٠	١,٩٣
	هولندا	١١,٨٠	٣٠٢٢٠٥	٢٠٥	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٨٤
	اسبانيا	٤٦,٣٣	١٤٨٥٥٣	٢٠٥	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٣	٠,٠٠٠٠٠	٦,٦٨
الخيار	مصر	٠,٧٩	٥٧٥٠	٤٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠١	٠,٠٠٠٠٠	١٢,١٦
	المغرب	٠,٢١	٧٩٧٥	٤٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٢,٣٣
	هولندا	٠,٦٧	٣٠٢٢٠٥	٤٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٠	٠,٠٠٠٠٠	٠,٢٠
	اسبانيا	٢٣,٢٩	١٤٨٥٥٣	٤٩	٤٣٧٩٠٠٧	٠,٠٠٠٠٢	٠,٠٠٠٠٠	١٣,٩١

المصدر : شبكة الإنترنت ، قاعدة بيانات (FAOSTAT) ، منظمة الأغذية والزراعة

جدول رقم (٣٥)

الاسعار التصديرية (FOB) لبعض حاصلات الخضر المصرية مقارنة بأسعار بعض الدول المنافسة

دولار / طن

المحصول	الدولة المصدرة	السنة									متوسط فترة الدراسة
		١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
البطاطس	مصر	١٦٥	٢٢٠	٢٠٤	١٨٣	٢٠١	٢٤٤	١٩٤	١٧٧	١٨٩	١٨٠
	هولندا	٢٦١	٢٦٤	٢٥٣	١٨٢	٢٢٦	٣٧١	٣٠١	٢٠٧	٢٥٠	٣١٨
	اليونان	٢٢٢	٢٩٩	٣٠٧	٢٧٤	٤٧٦	٤٦٨	٢٥٠	٢٧٠	٢١٨	٢٩٢
	اسرائيل	٣٩٥	٤٥٣	٣٨٩	٣٠٨	٣١٧	٤٣٨	٣٠١	٣٨٣	٣٥٧	٣٤٣
	المغرب	٣١٧	٣٢٢	٢٩٨	٣٢٧	٣٠٧	٥٠٢	٤٨٥	٣٧٨	٤٣٨	٣٤٤
	قبرص	٤٣٤	٤٣٩	٣٢٥	٢٦٥	٥٠٢	٥١٠	٣٤٩	٤٧٤	٣٩٧	٢٢٢
البصل	مصر	٢١٥	١٨٨	٢٠٤	١٥٠	١٥٦	١٤٩	١٠٥	١٢٣	١٢٥	٩٠
	تركيا	١٥٠	١٦٣	١١١	١٥٦	١٩٦	١٨٥	١٢٤	١٦٩	١٨٢	١٤٨
	بولندا	١٢١	١٥٢	٢٢٧	١٤٩	٢٠٢	٢٢٦	١٥٩	١٦٣	١٧٩	١٦٦
	الهند	٢١٢	١٦٥	١٦٧	١٦٤	١٦٣	٢٠٤	١٧٤	١٦٤	١٩٦	٢٣٤
	اسبانيا	٢٧٥	٢٦٦	٢٨٨	٣٠٢	٣٣٤	٣٢٤	٢٢١	٣٠٧	٣٢٥	٢٢٤
	هولندا	٣٠١	٢٧٦	٢٤٤	٢٤٢	٢٩٩	٤٢٣	٢٥١	٢٥٦	٣٧٧	٢٣١
الطماطم	مصر	٢٣١	٢٦٨	٢٦٩	٢٤٨	٢٣٢	١٩٢	١٤٥	١٠٥	١١٨	١٨٥
	الاردن	١٣٥	٢٤١	١٨٩	١٨٤	٢٦٥	١٨٢	٢١٦	٢٠٤	٢٥٥	٢٢٦
	تركيا	٣٧٤	٢٧٥	٢٧٦	٤٣٩	٣٦٢	٣٨١	٣٥٢	٤٢١	٣٩٧	١٨٩
	المغرب	٣٩٥	٤٠٣	٤٣٣	٣٢٦	٢٩١	٤٥٩	٥٣٩	٤٨٢	٥٠٩	٥٠٨
	سوريا	٥٥٧	٤٧٦	٣٨٣	٣٨٥	٥٥٧	٥٨٠	٥٥٠	٥٥٩	٥٨٦	٦٦١
	اسبانيا	٧٨٢	٧٩٤	٨٠٦	٧٧٢	٧٨٠	٨٨٣	٨٨١	٧٢٩	٧٨١	٦٩٣
الفاصوليا الخضراء	مصر	٢٩٨	٣٤١	٣٩٧	٤١٧	٣٦٧	٣١١	٢٧٠	٢٢٥	٢٨٨	٢٥٠
	الاردن	١٩٩	٢٧٩	٢٦٥	٧٢٨	٨٧٦	٦١٤	٦٨٤	٨٢٦	٦٥٩	٦٨٣
	سوريا	١٤٤٣	٨٢٠	٦٣٩	١٠٢٣	١٠٥٥	٢٠٩٣	١١٢١	١٣٠٢	٩٥٤	١١٠٢
	كينيا	٧٨٢	٩١٢	١٠٥٣	٩٥٦	٢٦٢٦	١٤٠٠	١١٤٩	١٤٥٧	١٨٣٦	١٤٠٨
	بوركينافاسو	١٤٨٦	١٣٧١	١٥٧٦	١٥٣٦	١٥٣٦	١٥٣٦	١٤٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠	١٤٠٠
	اسبانيا	١٥٣٥	١٤٧١	١٦٣٧	١٦٤٥	١٦٩٨	١٦١٥	١٧٢٦	١٤٠٤	١٧٧٤	١٦٨٢

المصدر : شبكة الانترنت ، قاعدة البيانات (FAOSTAT) ، منظمة الاغذية والزراعة

المراجع

مراجع باللغة العربية :-

- ١- أحمد طه محمود ، التحولات السياسية فى اسيا والنظام العالمى الجديد ، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، إبريل ١٩٩٢
- ٢- أحمد ناجى ، الاتحاد المغاربى (طموحاته واشكالياته) ، السياسية الدولية ، العدد ١١١ يناير ١٩٩٣ مؤسسة الأهرام ، - يناير ١٩٩٣
- ٣- اشرف كمال عباس " تنافسية أهم الصادرات الزراعية خلال الفترتين ٩١-١٩٩٤ ، ٩٥ - ١٩٩٨ ، المؤتمر الدولى الخامس والعشرون للإحصاء وعلوم الحاسب والسكان - ندوة مستقبل الصادرات الزراعية المصرية فى ضوء ظواهر العولمة والاتفاقيات التجارية الإقليمية ، مايو ٢٠٠٠ .
- ٤- الأمانة العامة لمجلس التعاون الخليجى العربى ، تقرير عن الجهود المبذولة لتوحيد التعريفات الجمركية لدول مجلس التعاون تجاه العالم الخارجى ، مجلة التعاون ، السنة الثانية (العدد ٣٠) ١٩٩٣
- ٥- الأهرام الاقتصادى ، مازق الصادرات الزراعية ، العدد ١٦٠٧ أكتوبر ١٩٩٩ .
- ٦- البنك الدولى ، مؤشرات التنمية فى العالم ، القاهرة ١٩٩٩ .
- ٧- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء النشرة السنوية للتجارة الخارجية المجلد الأول ، القاهرة ١٩٩٨ م .
- ٨- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، قاعدة بيانات التجارة الخارجية ، السنوات من (٩١ - ١٩٩٨) القاهرة .
- ٩- أمين عبدة إسماعيل - الإصلاح الاقتصادى وتنمية الصادرات الزراعية المصرية ، المؤتمر الخامس للاقتصاديين الزراعيين ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، مؤسسه فريد ريش ناومان ، ٨-٩ مارس ١٩٩٧ القاهرة .
- ١٠- بنك الاسكندرية ، (النشرة الاقتصادية) ، قراءة فى ملف التكتل امريكا الشمالية ، (العدد الخامس والعشرون القاهرة ١٩٩٤) .
- ١١- بنك مصر (النشرة الاقتصادية) نافتا (النشأة - الأهداف - المستقبل) ، العدد الأول ، السنة السابعة والثلاثون القاهرة ١٩٩٤ .
- ١٢- توفيق محمد عبد المحسن ، التسويق وتدعيم القدرة التنافسية للتصدير ، دار النهضة العربية ١٩٩٧ .

- ١٣- جابر محمد الجزار ، ماستريخت وأثارها على الاقتصاد المصرى ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٤ .
- ١٤- جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية ١٩٩٧ م .
- ١٥- رجب احمد حسن ، دراسة اقتصادية للإمكانيات التصديرية لبعض الزروع المصرية غير التقليدية ، رسالة ماجستير ، كلية الزراعة ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٥ م .
- ١٦- فخر الدين ابو العز ، دور الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات فى تنمية الصادرات الزراعية ، ورقه عمل مقدمة الى مؤتمر تنمية الصادرات الزراعية ، الجمعية المصرية للاقتصاد الزراعى ، القاهرة ، مارس ١٩٩٧
- ١٧- فؤاد حمدي بسيسو (دكتور) ، التعاون الائتماني بين أقطار مجلس التعاون العربى الخليجى ، (المنهاج المقترح والاسس المضمونية والعملية) الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ١٩٨٤
- ١٨- كيلي هاريسون ، على السعيد ، إشرافه دليل المنتج والمصدر المصرى الى تصدير الخضر الفاكهة لدول الاتحاد الاوروبى ، مشروع نقل واستخدام التكنولوجيا الزراعية بوزارة الزراعة .
- ١٩- مجلس الشورى ، الصادرات الزراعية فى ظل التحرر الاقتصادى ، التقرير النهائى للجنة الإنتاج الزراعى ، لجنة الرى واستصلاح الاراضى ، مجلس الشورى ، جمهورية مصر العربية ١٩٩٧ .
- ٢٠- محمد السعيد إدريس ، قمة مسقط الخليجية والتوازن فى العلاقات الدولية ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ٨٣ يناير ١٩٨٦ القاهرة ١٩٨٦ .
- ٢١- محمد حسام السعدنى ، التقرير النهائى لبحث دراسة الميزة النسبية لمصر فى إنتاج وتصدير ألأنتجه الرئيسيه (الحاصلات البستانية) فى إطار سياسة التحرر الاقتصادى ، اكاديميه البحث العلمى - جامعة عين شمس .
- ٢٢- مركز الدراسات السياسيه والاستراتيجيه بالاهرام ، النمور الاسيويه (تجارب فى هزيمة التخلف) القاهرة ١٩٩٦ .
- ٢٣- مصطفى عبد الغنى عثمان (دكتور) دراسة تحليلية للصادرات المصرية من البطاطس ، ورقه بحثيه مقدمة الى المؤتمر الثالث للاقتصاديين الزراعيين ، الجمعية المصرية للاقتصاديين ٢-٣ فبراير ١٩٩٤ القاهرة .

- ٢٤- معهد التخطيط القومى ، الميزة النسبية ومعدلات الحماية للبعض من السلع الزراعية والصناعية الرئيسية ، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية ، رقم ١٣٤ يناير ٢٠٠١ .
- ٢٥- منظمة الاغذية والزراعة (الفاو) ، الأمم المتحدة ، شبكة الإنترنت قاعدة البيانات
- ٢٦- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، موجز حول مضمون تطور مفاوضات المشاركة بين مصر والاتحاد الاوروبى ، مذكرة غير منشورة ، القاهرة ١٩٩٥ .
- ٢٧- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، برنامج الاقتصاد والتجارة الخارجية لعام ٢٠٠٠ .
- ٢٨- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، مركز تنمية الصادرات المصرية قطاع التجارة الخارجية ، الدليل الارشادى للمصدرين الجدد جمهورية مصر العربية يناير ٢٠٠١
- ٢٩- وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، إستراتيجية تنمية الصادرات المصرية ، مسوده للمناقشة ، مارس ٢٠٠١ .

مراجع باللغة الانجليزية

- (1) Joseph Pietrus, Horticulture – subsector policy and Pegalatory . Constraints, Agriculture Policy Reform Program (APRP) Reform Disign Implementation Unit (RDI) Report No. 57, Cairo, January 1999.
- (2) Roger, J. Poulin, The Impact of taxes and Tariffs on Export of Horticultural Products, Ministry of Agri & Land Reclamation . APRP. Rdi Report No. 105, Cairo, May 2000.